الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري
قسنطينة

كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

آليات التحول في النظام الإقليمي
-النظام الإقليمي لشرق آسيا-

مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.
فرع: العلاقات الدولية.

إعداد الطالبة :
ربيعيساميه

إشراف الأستاذ الدكتور:
رابح بلعيد

لجنة المناقشة:

الاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
الدكتور بن حليلو فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة	رئيسا.
الدكتور بلعيد رابح.	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة	مشرفا و مقررا.
الدكتور بخوش مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة محمد خيضر بسكرة	عضوا مناقشا.
الدكتور قادري حسين.	أستاذ محاضر	جامعة الحاج لخضر باتنة	عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 2007-2008

مـــقـــدمـــة.

- **ما المشكلة ؟**

يشكل النظام الإقليمي، الذي يشير إلى مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد و تربطها عوامل مشتركة، نظاما فرعيا ضمن إطار البيئة الخارجية (النظام الدولي). و يبدو أن المشكلة الرئيسة للنظام الدولي و النظم الفرعية هي الحفاظ على توازن النظام؛ ليتمكن النظام من مواجهة التوترات التي تحدث داخله أو تلك التي تأتيه من النافذة الخارجية. ذلك أن كل نظام، الذي هو مفهوم افتراضي، هو شبكة من الاتصالات التي تسمح بتدفق المعلومات التي تؤدي إلى حدوث عملية التكيف الذاتي.

لقد سبق "لجورج مودلسكي" (G.Modelski) أن أكد انه من الواجب أن تكون دراسة المجتمع الدولي و النظام الدولي والتغيرات التي تجري في داخلة و داخل النظم الفرعية هي هدف دراسة العلاقات الدولية.

و حتى المنظورات الحديثة كالمنظور البنائي تنظر إلى السياسة العالمية على أنها تفاعل بين الاستمرارية و الانقطاعات و تدعو إلى دراسة هذا التفاعل، و هذه الانقطاعات تحديدا.

إن الانقطاعات (أي التحولات أو عدم الاستمرارية) كانت مدعما لنظرية الفوضى التي جاءت لتؤكد مجددا على الصدفة كمبدأ جوهري للنظام و ليس كإطار مرجعي بديل؛ لاعتبارها أن الأنظمة الديناميكية هي عرضة للفوضى و أن السلوك "العادي" هو الاستثناء وليس القاعدة. فحتى "ريمون أرون" (R.Aron)كان قد وصف المجتمع الدولي بأنه لا-اجتماعي أي لا يستحق حتى أن نصفه بالمجتمع (فوضى دولية).

فهل هذا يعني انتفاء ضوابط تسير وفقها العلاقات الدولية ؟ بمعنى آخر هل تخضع العلاقات الدولية لقوانين معينة أم أنها عشوائية و تعسفية ؟ هل لها معنى أم أنها فوضوية ؟

إن الكشف عن القوانين –إن كانت هناك قوانين تسير وفقها السلوكيات الدولية – التي تحكم هذه التحولات يحدث من خلال التعرف على الآليات و المعايير التي تتم بواسطتها عمليات التحول سواء كان هذا التحول ذاتي أم خارجي. إن التعرف على هذه الآليات يعطي للعلاقات الدولية **معنى**؛ أي أن هناك **غايات** لمسارات الأنظمة و بالتالي بإمكان الإنسان أن يحدد هذه الغايات و يتحكم في هذه التحولات من أجل التغيير نحو الأفضل ، نحو التنمية و السلام و التوازن ، و الاستقرار. فالغايات المثالية هي التي تمنح معنى لحياتنا.

- **السؤال المفيد:**

بما أن قوة حكمة الإنسان تتطور من خلال تعلمه كيفية تغير الطبيعة حسب تعبير انجلز، و وفقا لمقولة بريجنسكي الذي اعتبر "إننا في عالم جديد، إلا أن علماء السياسة لا يزالون منشغلين بدراسة و تحليل العالم القديم الذي تم تجاوزه في الواقع. و عندما يبدأ هؤلاء العلماء بالتركيز على المعطيات والوقائع السياسية

الجديدة يكون العالم قد تغير و تم استبداله بعالم جديد آخر"، فإن مصير النظام-أي نظام- لا يتوقف في المدى الطويل على استقراره بقدر ما يتوقف على الاستجابة إلى الحاجة إلى التغير.

لقد كان كذلك "التغير و إشكال: كيف و لماذا يحدث التغير؟" اللغز الذي حير "هاس" (P.Haas) ؛ لأنه اعتبر أن الأشياء كما هي عليه الآن هي نتيجة لتغيرات سابقة، و بما أن الثوابت لا يمكن أن تفسر الاختلافات فإنه من الضروري فهم التغيرات الهائلة التي تبرز لتشكل الحاضر الراهن –هذا الحاضر الذي هو في النهاية ما هو إلا نتاج تغيرات في الماضي-

لذلك يمكن القول إن تحديد آليات التحول قي النظام تمثل وسيلة لفهم الكيفية التي تتحول بها النظم الدولية وبالتالي قد يساعد هذا على الوصول إلى القوانين المتحكمة في عمل النظم الإقليمية وتحديد مظاهر الانتظام وعوامل التوازن التي تحكم تطور هذه الأنظمة الإقليمية و تحولها من شكل لآخر.

لذا قد يكون التساؤل المبسط لدراسة هذا الموضوع هو:

كيف يتم انتقال الأنظمة الإقليمية من شكل لآخر؟ و الهدف من هذا السؤال هو إيجاد الآليات أو الميكانزمات التي تبلور العوامل الموضوعية و تحدد حجم تأثيرها على **المجال الإقليمي**.

- **لماذا اختيار المستوى الإقليمي؟**

-"لأن المجتمعات الإقليمية تظل أقوى من المجتمع الإنساني". فلا تزال هذه الخلاصة التي أوردها "أرون" قوية. فقد لاحظ أن الأرض زلزلت في أمريكا اللاتينية بعد الثورة الكوبية و لكن ليس بعد الثورة الصينية. و كان جوابه إن الثورات التي تندلع بعيدا من قبل شعب يتكون من أجناس أخرى لا تثير العواطف نفسها. فقد تكون الإنسانية واحدة إنما لا تتمتع الشعوب بادراك واضح لوحدتها.

-لقد لاحظ "كاتسنشتاين"(P.Katzenstein) أن نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي قد خففا من صدى العوامل الشاملة في السياسة العالمية و زادا من وزن التأثيرات الإقليمية التي كانت تعمل تحت غطاء المواجهة بين القوتين العظميين.و بالتالي أصبحت الساحة الدولية موصوفة أكثر بالحركية الإقليمية. فالمشروع الروسي لإنشاء دائرة للتأثير في الجوار القريب لكومنولث الدول المستقلة هو ناتج عن العوامل السياسية الإقليمية، والتناقص الملحوظ في التوترات السياسية و النفقات العسكرية في أمريكا اللاتينية هيئتا الأرضية لتزايد حاد في التعاون الاقتصادي الإقليمي، وفي أوروبا كانت الوحدة الألمانية محددا فاصلا في تعميق و توسيع سياق التكامل الأوروبي .

لقد غيرت نهاية الحرب الباردة جذريا من نظرتنا للعالم، فسياسات القوى تحدث الآن داخل سياقات إقليمية تضعف من فرضية كون النظام الدولي فوضى كاملة.

كما أن السياسات الاقتصادية الوطنية أصبحت متموضعة أكثر في السياق الإقليمي الذي تشكل من خلال عمليات متنوعة. فبالنسبة للسؤال حول كيف يمكن النظر إلى السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، يقول "كاتسنشتاين" من المعقول أن يجيب المرء " كعالم أقاليم".

-إن العلاقات التي تقوم بين دول عدة ضمن إطار إقليمي محدد هي في الغالب أكثر أهمية بالنسبة للمصالح الإقليمية من تلك التي تقوم مع دول خارج الإقليم. إن النظام الإقليمي الفرعي يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدول القومية و النظام الدولي المسيطر مما يساعد على دراسة العلاقات ضمن هذا المستوى وكذا إبراز الخصوصيات المحلية إقليميا(أهمية الخصوصية بدل الحديث غير المجدي عن التعميم).

-في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 ظهرت دعوة لعلماء السياسة لأن يغيروا من أولوياتهم واتجاهاتهم و ذلك بإعادة الاهتمام للتحليل في السياقات الإقليمية ضمن دراسات المناطق. إن فقر علم السياسة في مواجهة التحديات أرجعه البعض إلى تخليه التدريجي عن دراسات المناطق في العشريتين الماضيتين، فمع الظهور البارز لنظريات كنظرية الخيار العقلاني أو نظرية الألعاب أو استعمال العلاقات الرياضية في دراسة السياسات فان قضايا الفهم و الإدراك و تطبيقات النظرية و استخلاص النظرية من دول ثقافات فردية تم تهميشها.

إن الدراسة العميقة و التخصص في معرفة بلد أو إقليم معين أصبحت اقل قيمة من التمكن في النماذج الرياضيات و التقنيات الإحصائية.

فبشكل متصاعد أصبح هناك اعتقاد لدى علماء السياسة البارزين أن أفضل الأعمال العلمية هي تلك التي ينجزها من يستعمل تحليل استنتاج الخيار العقلاني و النماذج الرياضية حتى لو كانوا غير مقتنعين بجدوى ما يفعلون. فهناك أهمية مبالغ فيها للمنهج على حساب الموضوع، ما هو قابل للتكميم على حساب ما هو مهم لمعرفته، الرياضيات على حساب اللغة، و التقنيات على حساب التجربة المباشرة.... ومن هنا تبرز الدعوة إلى ضرورة الدراسة الامبريقية لبلدان محددة وللمؤسسات الحالية. إن هذه الدعوة لا تعني القضاء على النماذج العقلانية ولكن هي دعوة إلى التعددية في أنماط المعرفة و الوسائل والمقتربات النظرية[(1)].

- هناك أهمية قد تصبح متزايدة لدراسة الحالة و بالتحديد دراسة نظم إقليمية معينة فقد حذر "والاس" (Wallace) من أن هذا الحقل المعرفي (العلاقات الدولية) في حالة خطر إذا ما استمر في اللجوء إلى المزيد من التجريد و المزيد من النظريات و النظريات الماورائية و الذي يرى أنة أسهل و أكثر متعة من العمل الشاق في تفاصيل دراسة الحالة. فحقل العلاقات الدولية في اعتقاده، لم يعرف سوى نظريات غامضة ومعيارية، غير قابلة للتكذيب و غير قابلة لإثبات صحتها ! حتى أن أب الواقعية الجديدة "والتز"(Waltz) يرى انه "إذا كان الهدف من الإتيان بالنظريات هو تبسيط الحقيقة المستخلصة منها فلن تكون إذن ذات جدوى إذا ما كانت النظرية معقدة مثل العالم الواقعي".

فهناك تنافس محموم في حقل العلاقات الدولية نحو خلق مصطلحات جديدة، غير أن هذه المصطلحات يمكن أن تكون قناعا لتغطية عدم وجود شيء جديد أو "إفراغ شراب قديم في زجاجات جديدة ".

---

1)Larry diamond, what political science owes the world,(http://apsanet.org/imgtest/PSOnlineDiamond911.pdf), P5.

لذا دعا أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين" لاري دايموند" (Larrry .diamond) إلى كبح جماح هذا التنافس و الاتجاه أكثر نحو الوضوح والفهم و الشرح والتربية وفهم المشكلات وتقديم البدائل الواضحة وكذا معالجة القضايا الراهنة التي تهم الناس[2].

-من إيجابيات التحليل علي المستوى الإقليمي هو إمكانية المقارنة سواء مقارنة نظامين إقليميين أو نظام فرعي واحد خلال فترتين أو مرحلتين مختلفتين. كما يتيح التركيز على الإقليم كوحدة تحليل أساسية، الدراسة المعمقة لمنطقة معينة من مناطق العالم متمثلة في وحدة سياسية اجتماعية وذلك بهدف توضيح مكانتها و دورها في العلاقات الدولية وهذه الطريقة هي وصف للدراسات التي تجري بصدد إقليم معين والتي ينهض بها فريق من الباحثين من ذوي التخصصات المتباينة.

- **الدراسات الإقليمية: التراجع ثم العودة.**

لقد كان العصر الذهبي للدراسات الإقليمية خلال و بعد الحرب العالمية الثانية مع بداية الحرب الباردة. و جاء الاهتمام بهذه الدراسات من خلال مصالح الشركات الأمريكية العملاقة و التنافس مع الاتحاد السوفيتي. لذلك ارتبطت الدراسات الإقليمية في بدايتها بالمؤسسات الأمنية وبالتحديد بمكتب الخدمات الاستراتيجية الذي كان نواة الاستخبارات المركزية فيما بعد. فقد جند عام 1941 خبراء ومتخصصين في شؤون الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي من اجل جميع المعلومات و تحليلها.فتأسست رابطة للدراسات الآسيوية في1943 ، ثم مركز الدراسات الروسية ثم الصينية ثم الكورية.

كما ساهمت نظرية النظم بتشجيع الأكاديميين بالاهتمام بدراسة النظم الإقليمية.

في عقدي السبعينيات و الثمانينيات تراجع الاهتمام بالدراسات الإقليمية بعد كشف العلاقة بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية و الدراسات الإقليمية في الجامعات الأمريكية و تورط أمريكا في فيتنام و قوة التيار اللبرالي في الجامعات إضافة إلى تواجد الاهتمام بالجوانب الكلية أو الكونية (سيادة المنهج الكوني على حساب المنهج الإقليمي)، حيث ركز منظرو العلاقات الدولية المحدثون على دراسة القوى الكبرى والتفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولي و تعاملوا مع الإقليمية كما يقول "كنتوري" و"شبيغل"(Cantori and Spiegel) كجزء من دراسات المناطق و اهتم آخرون مثل "ناي" (J. Nye) بدراسة النظم الإقليمية من زاوية المنظمات الإقليمية .

و تراجعت الدراسات الإقليمية مع تراجع أهمية نظرية النظم و المدرسة السلوكية بشكل عام. وأيضا بسبب اعتماد الولايات المتحدة على التدخل المباشر بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بدل الاعتماد على الدول الإقليمية حسب مبدأ نكسون الذي انتهى مع سقوط شاه إيران.

---

[2])ibid.

لكن مع النجاح الذي تعرفه عملية التكامل الأوروبي و بعد أحداث 9/11 عاد الاهتمام بهذه الدراسات خاصة التطورات السياسية في العالم الإسلامي. كما طفا إلى السطح مجددا النقاش حول الإقليمية في مواجهة العالمية أو العولمة.

تصور الجواب:

الفرضية:

هناك آليات للانتقال. وهذه الآليات قد تكون من داخل النظام و قد تكون من خارجه.

الآلية أو الميكانزم هو مجموعة من الافتراضات التي يمكن أن تكون بمثابة تفسير لبعض الظواهر الاجتماعية. هذا التفسير يكون من منطلق التفاعلات بين أفراد و أفراد آخرين أو بين أفراد و بعض التجمعات الاجتماعية. فلغة الميكانزمات مساعدة بشكل خاص في تقليص الفترة الفاصلة بين المدخلات و المخرجات أو بين الأسباب و النتائج. و قد أوضح "جيفري شيكل"(J.Chekel) أن هذا التعريف للميكانزمات هو مشترك في كل فلسفة العلوم و أدبيات العلاقات الدولية.

الافتراضات:

-هناك عناصر تساهم في استقرار النظام الإقليمي وأخرى تساهم في اضطرابه أي أن هناك مكانزمات للانتقال من نمط إلى آخر.

- لدراسة أي نظام إقليمي يجب عدم إهمال النمط الرئيسي للعلاقات الدولية(البيئة الخارجية) فالتفكير الكلاني يستلزم، من اجل فهم معنى الخاص أو الجزء، إلقاء نظرة على الكل.

-إن ميكانزمات التحول ما هي إلا انعكاس لبناءات نظرية سابقة أي إن لكل نظرية في العلاقات الدولية مبكانزماتها الخاصة التي هي نتيجة منطقية لمستوى التحليل و الافتراضات التي تأسست عليها تلك النظرية.

- أن الحديث المستمر عن التغيرات و التحول لا يعني بالضرورة "الجديد". فالتغير ليس حتما تغيرا خطيا فقد يكون دوريا. فلا يمكن اعتبار الحالة الراهنة للنظام الدولي أو أي نظام فرعي جديدة تماما بالمقارنة بمراحل تطوره السابقة، فقد لا تكون سوى امتداد للخصائص الكامنة في صلب طبيعته أي تلك الدائمة ووالغير قابلة للتطور.

المنهج:

يعتقد معظم طلبة العلوم الاجتماعية إن استراتيجيات البحث النوعية غالبا ما تكون استقرائية أكثر منها استنباطية. لكن من الصعب تصور تحليل استقرائي ينفذ في حياد كامل دون أن يكون هناك مفهوم مسبق أو تصور مسبق عن الشيئ المادي الملاحظ.(خاصة في ظل الصعوبات التي تعترض ما يسمى بالملاحظة العلمية و الدقيقة و بشكل خاص في حقل العلاقات الدولية، فغالبا ما تتم الملاحظة من خلال الآخرين نظرا لصعوبة الملاحظة المباشرة).

فإذا كان الاستنباط هو نزول من السلم و الاستقراء هو الصعود، فإن المنهج المعتمد في هذه المذكرة هو منهج ذو منحى نزولي/استنباطي، بمعنى البدء بالمقاربات العامة الموجودة الدارسة للمستوى الإقليمي ثم النزول إلى تفكيك هذه المقاربات بغية الوصول إلى آلياتها الخاصة و الجزئية ثم النزول إلى خاص الخاص بمحاولة تطبيق أحد الميكانزمات على نظام إقليمي معين.

و لكن هذا لا يعني أن التحليل الاستنباطي يمكن أن يحدث بشكل كامل: من النظرية إلى الملاحظة. فالتفكير الاستنباطي هو غالبا مفصل للبرهان الامبريقي، فبناء المفهوم أو التصور المفاهيمي للموضوع يحدث متزامنا مع جمع المعلومات و التحليل التمهيدي للمعلومات، من أجل تحديد المفاهيم الكلية و ربما المجردة فيما بعد.

الخطة:

تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: وضع الموضوع في إطاره النظري. حيث يتضح في هذا الفصل إن هناك ثلاثة مقتربات رئيسية لدراسة التحولات على المستوى الاقليمي: المقتربات خارج-داخلي (الواقعية الجديدة و نظريات العولمة) و المقتربات داخل-خارجي (المؤسساتية اللبيرالية و نظرية التكامل الوظيفي) ثم أخيرا المقترب البنائي (النظرية البنائية). و أن هناك ثلاثة أنماط رئيسة في تحول النظم الإقليمية:

1-من الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الحديثة.

2-من المنطقة الإقليمية إلى الدولة الإقليم.

3-من اللاتوازن إلى التوازن.

الفصل الثاني: الإطار الامبريقي للموضوع. أي تتبع مسار الميكانزمات بشكل عملي. فهناك الميكانزم الدولي (الخاص بمقتربات خارج-داخلي التي تعطي الأولوية للمعطى الخارجي أو الدولي)، و هناك الميكانزم الإقليمي (الخاص بمقتربات داخل-خارجي التي تعطي الأولوية للمعطى الإقليمي أو البيئة الإقليمية) و أخيرا الميكانزم البنائي (من النظرية البنائية) الذي لا يتناول الإقليم كمعطى مسبق و لكن كإقليم قيد التشكل و خاضع لتطور معرفي دائم و غير متقطع.

أما الفصل الثالث: فهو نموذج تطبيقي للميكانزم البنائي لقراءة التحولات في إقليم شرق آسيا.

- **لماذا شرق آسيا؟**

-لقد بدأت الدراسات الاستراتيجية تتحدث عن الحقبة الباسيفيكية و كيف أن العلاقات الدولية بدأت متوسطية (المرحلة الأولى) ثم صارت أطلسية (المرحلة الثانية) وهي في طريقها لآن تكون باسيفيكية خلال القرن الواحد ولعشرين.فعلى المستوى الإقليمي هناك صراع بين الأقاليم على احتلال مركز الإقليم القطب أي الإقليم الأكثر أهمية و هناك توكيد على الدور الآسيوي المتنامي.

فعندما نشر الاقتصادي السويدي الحائز على جائزة نوبل "Gunnar Myrdal" سنة 1968 كتابا بعنوان "المأساة الآسيوية: دراسة لفهم أسباب فقر الأمم"، كانت حينها معظم بلدان آسيا تعتر في مؤخرة البلدان النامية. لكن عبر المسيرة التنموية التي بدأت في شرق آسيا من منتصف الستينيات حققت تلك البلدان قفزة تنموية هائلة تم وصفها "بالمعجزة الآسيوية" كما جاء في المؤلف الصادر عن البنك الدولي في 1993. لقد تم اعتبار التغيرات الاقتصادية في شرق آسيا واحدة من أهم التطورات في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين .لقد تميزت المعجزة الآسيوية بمعدلات نمو عالمية في الصناعات التحويلية المعدة للتصدير وفي الرأسمال المادي، الادخار الداخلي، الرأسمال البشري و الإنتاجية.

ظهور هذه الدول الآسيوية كقوى اقتصادية مؤثرة وسعيها للتأكيد على وجود قيم و مؤسسات وقواعد بديلة للنظام الدولي و الحديث عن نمط آسيوي للرأسمالية مع وجود مشروع للنمو الاقتصادي الذي تقوده الدولة، جعل التجربة الآسيوية تقدم كبديل عن النموذج الاشتراكي المنهار والنموذج الرأسمالي المتوحش.
إضافة إلى ذلك يحظى شرق آسيا بأهمية سياسية واقتصادية متزايدة في العالم. فلقد كان موقعا لاثنين من أكبر الحروب التقليدية دموية بعد الحرب العالمية الثانية، و هو الإقليم الوحيد الذي رفع من نسبة حصته من الناتج العالمي الخام والتجارة وهو موقع لحضارات قديمة فخورة بتراثها والتي هي الآن تعيش عصر إحياء جديد حيث تتحدى المفاهيم الغربية للتحديث وخاصة الدور القيادي الأمريكي للعالم(الصين).فأصبح هناك قلق أمريكي متزايد من فكرة التغيرات في البنية العالمية فيما يخص توزيع السلطة الاقتصادية العالمية لصالح شرق آسيا .

ففي 1960 كان شرق آسيا يحقق فقط 4% من الناتج العالمي الخام في مقابل 37% للولايات المتحدة وكندا والمكسيك واليوم أصبحت الديناميكية الاقتصادية للاقتصاد الإقليمي لشرق آسيا المدعم باليابان والصينيين ما وراء البحار واحدة من أهم معالم الاقتصاد الدولي.

فشرق آسيا من أكثر الأقاليم ديناميكية و عرضة للتغيرات وله دور بارز في الاتجاهات الدولية الثلاثة السائدة في فترة ما بعد الحرب الباردة : العولمة –الإقليمية- الصراع المتواصل من أجل توازن القوى.
كما تتيح دراسة شرق آسيا كمنظومة غير غربية وتطبيق منظورات هي غربية المنشأ، فرصة لمعرفة فيما إذا كانت هذه المقتربات مفيدة لهكذا إقليم وما إذا كانت دراسة شرق آسيا تضيف شيئا لتلك الأدبيات النظرية.

أخيرا من المفيد التذكير إن دراسة أنظمة أخرى لا يعني "الابتعاد" أو "إهمال الذات" ولكن ذلك يعني نظام قياسيا إضافيا ومرآة أخرى لإلقاء الضوء على الذات وزيادة زوايا النظر لمعرفة الذات.فنحن لا ندرس الآخرين إلا من أجل أن نتعرف أكثر وبشكل أعمق على أنفسنا.

- **مبررات اختيار الميكانزم البنائي تحديدا لتطبيقه على إقليم شرق آسيا:**

بالاستناد إلى رأي "بوبر" القائل أنه لا يمكن الوثوق بأي نظرية على أنها الحقيقة النهائية، كما أنه من الخطأ العظيم أن نحاول العمل على إثبات صحة نظرية أو تبرير إيماننا بنظرية، فهكذا محاولة هي منطقيا مستحيلة ولكن ما يستطيع المرء أن يفعله، وهو ذو أهمية كبيرة جدا، هو أن يبرر اختياره لنظرية دون أخرى. ذلك أن بوبر توصل إلى أن النظرية أو الجملة التي تكون أكثر قابلية لإثبات خطئها هي أفيد من نظرية أو جملة صحيحة و محتواها المفيد منعدم.

إذن يمكن اعتماد المبررات التالية:

1- لأن البنائية اعتبرت كأهم تحدي لنظريات الخيار العقلاني "الرائجة" و "التقليدية" (الواقعية الجديدة والمؤسساتية اللبيرالية القائمتين على افتراضي المصلحة واختيار الأفضل) و أهم عيب تعاني منه نظريات الخيار العقلاني -كما

يقول Guzzini - ليس في كونها نظريات خاطئة ولكن في كونها ألا تكون أبدا خاطئة (أي دائما صحيحة).

2- لأن كل من الواقعية الجديدة والمؤسساتية اعترفتا بوجود حالات شاذة أو استثناءات تواجهها هاتين النظريتين، فيمكن أن تكون البنائية هي النظرية التي "تملأ" تلك الفراغات التي تعجز عن ملئها النظريتين السابقتين.

3-لأن البنائية تعتقد بضرورة النظر إلى ما هو أبعد من تأثير القوى المادية في تشكيل السياسة الدولية وبالتالي تكون أول نظرية صاغت تأثيرات القوى الغير مادية بطريقة سيستماتيكية (نظامية ومنهجية)في العلاقات الدولية.

4-أن محاولة رؤية التحولات في شرق آسيا من خلال إضاءات البنائية هي دراسات أكثر جدة و حداثية و إن كان هذا لا يعني بالضرورة أنها أكثر إفادة أو أكثر صحة.

5-عادة ما يشار إلى شرق آسيا (وعبارة الشرق ككل) على أنها تأتي في مقابل "الغرب المادي" حيث يتميز الشرق "بالروحانية " و "السحر" وهي قوى فوق مادية (أفكار، شخصيات تاريخية ساحرة، ...) وهذه هي القوى التي تريد البنائية إبراز تأثيراتها من خلال مفهومها المبتكر "الذاتانية".

وأخيرا من المفيد الإشارة إلى أن تطبيق الميكانزمات الثلاثة ينقلنا إلى مستوى آخر وهو مستوى المقارنة الدقيقة بين هذه الميكانزمات و هذا موضوع لبحث آخر أكثر توسعا و شمولا.

الفصل الأول: الإطار النظري.

المبحث الأول:المفاهيم والأدبيات.

المبحث الثاني:مقتربات الدراسة.

المبحث الثالث: أنماط التحول.

لقد كانت التعاريف والتفسيرات النظرية والاستطلاعات الإمبريقية للنظم الإقليمية ميزة ثابتة في دراسة العلاقات الدولية منذ أواخر الأربعينيات، غير أن مصطلح " النظام الإقليمي" لم يبرز في أدبيات العلاقات الدولية إلا في الستينات والسبعينات من خلال أدبيات الإقليمية والتكامل.

إن مفهوم النظام الإقليمي هو مفهوم افتراضي وتحليلي بمعنى أنه لا يشير إلى وجود مادي. فكما يرى " ماكللاند" (Mclelland) فإن مفهوم " النظام" هو شيء مجرد، وصفي ونظري في آن واحد [(1)]. لقد اشتق مفهوم " النظام" في ميدان العلوم الطبيعية أولا ليعني وجود علاقة بين العناصر الخاصة بمجموعة معقدة (النظام الشمسي مثلا) ثم نقل هذا المفهوم إلى ميدان دراسة المجتمع في القرن التاسع عشر وقد تعين الانتظار حتى منتصف القرن العشرين حتى يظهر مفهوم واضح و متماسك للنظام الاجتماعي من خلال الدراسات التي قدمها تالكوت بارسونز (Talcot Parsons) [(2)].

لقد استخدم مفهوم النظام الإقليمي للتمييز بين ما هو جزئي و ما هو كلي وبالتالي تحديد نمط العلاقات بين النظام و وحداته. وكان الأساس الذي أستند إليه في إبراز مفهوم النظام الإقليمي هو إقامة تنظيمات إقليمية باعتبارها أكثر فعالية من التنظيمات الدولية في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وكذلك الإقرار بأن هناك قيود بنيوية ونظامية على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد.

لقد سبق لبارسونز أن حدد الأنظمة الأكثر كمالا بأنها هي تلك الأنظمة التي تتوفر لديها القدرة على تغيير الأهداف المرغوب الوصول إليها وكذا القدرة على " التحول الذاتي". فكانت القدرة على التغير أو التحول من الوظائف الدالة على كمالية الأنظمة وانسجامها،كما أكدت نظرية النظم التطورية [(3)] أن التحدي النظري الأكثر حرجا إلى الآن هو تطوير فهم واع وإدراك كاف لآليات و بوادر تحول النظام، لأن فتح استبصارات في هذا المجال من الممكن أن يساعدنا على تصميم مستقبلنا، فاستكشاف هذه الآليات يسهل مناقشة واستكشاف الأهداف الإرشادية في سياق الخيارات المتاحة ضمن الحتمية المرنة. [(4)]

---

[1]) **مجرد** : لأنه أداة تحليل يمكن أن تستعمل في إطار مقتربات عديدة و مختلفة للدراسة.

وصفي: لأنه يستعمل للدلالة على وضع معين تتم به العلاقات الدولية في فترة زمنية محددة (نظام دولي مستقر، نظام دولي مهلهل، ...).

نظري : لأنه يسمح بتقديم إطار نظري لتدوين المعلومات والفرضيات المتعلقة بظاهرة سياسية بشكل استنتاجي.

انظر: مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، (مصر، دار المستقبل العربي، 1986)، ص 43

[2]) عرف بارسونز النظام الاجتماعي على أنه مجموعة مركبة من : الأبنية العائلية ،الأجهزة الاقتصادية ،السلطات السياسية، المؤسسات الاجتماعية الثقافية وكل قسم من هذه المجموعة يقوم بوظيفة معينة.

[3]) نظرية النظم التطورية Evolutionary systems theory نظرية حديثة تظهر نفسها على أنها النظرية الأكثر شمولا للمعرفة وتفترض هذه النظرية أن هناك نمط متشابه للتنظيم و التطور والتغير في النظم الرئيسية: الفيزياء الفلكية، البيولوجيا، البيولوجيا العصبية النفسية، السوسيوسياسي والتكنولوجيا. كما تفترض أن هناك إمكانية أن تكون هناك علاقة بين معدلات النمو والتغير في هذه الأنظمة الخمسة لأن "كل شيء في الكون مترابط بطريقة ما " ولذلك فهي ترى معقولية التحقق من حدود واتجاه التطور وكذلك التحقق من آليات التغير في الأنظمة الرئيسية. أنظر

Jan Huston, what are the greatest challenges for evolutionary theory in our times?
www.futures.hawaii.edu/j1/**huston**.pdf

[4]) الحتمية المرنة (Soft-determinism) مفهوم جاءت به نظرية النظم التطورية و يعني أن هناك مجموعة محددة ومفضلة من البدائل المتاحة في مراحل التحول التطوري للأنظمة

المبحث الأول: النظام الإقليمي: تحليل مفاهيمي.

يأخذ التحليل المفاهيمي بشكل عام ثلاث صيغ [1]:

1) الصيغة الأولى: تحاول إنتاج لغة جدا واضحة، قريبة من لغة الرياضيات بأحكام أو جمل تصبح قابلة للتحقيق، في هذه الصيغة يخدم التحليل المفاهيمي الغرض الأساسي، وهو إيجاد المعاني أو الدلالات الواضحة والجوهرية قدر الإمكان. كما أن المفاهيم هنا هي أساسا وسيلة للتفسير، فهي الأداة التي تحتاج لأن تشحذ باستمرار وفقا للجانب الإمبريقي.

2) الصيغة الثانية: تركز على الطريقة التي جاءت بها المفاهيم،أي كيف تم تضمين مفاهيم ما ضمن نظريات اجتماعية معينة. في هذه الحالة صياغة أو تشكيل المفهوم تحدث بالتوازي مع تشكيل النظرية، فإذا كانت الصيغة الأولى تستعمل المفهوم كوسيلة للتفسير، فالصيغة الثانية تعتمد النظريات كأطر للتحليل.

3) الصيغة الثالثة:تتناول التطور التاريخي للمفهوم (ظهوره، نشأته،...) أي تاريخ المفهوم.

يتضح من هذه الصيغ الثلاث أن المفهوم إما أن يكون وسيلة للتفسير (الصيغة الأولى) أو غاية مهمة للمعرفة، حيث يصبح إدراك المفاهيم هو غاية مسعى الباحثين (الصيغة الثانية والثالثة). غير أن الصيغ الثلاث تشترك في أمر جوهري وهو أهمية المفهوم وتحليل المفهوم كركيزة أساسية لأي بحث علمي، غير أننا نجد واحدا من كبار فلاسفة العلوم وهو كارل بوبر Karl Popper- أب فلسفة العلوم- يخرج عن هذا الرأي السائد. فيرى بأن القول بأنه يجب تحديد وتعريف مصطلحاتنا قبل البدء في أي نقاش مفيد، هو قول يفتقد إلى دليل مترابط ومتماسك. ففي كل مرة نقوم بتعريف مصطلح، فإننا نقوم بإدخال مصطلحات جديدة في التعريف، وبالتالي يتطلب ذلك تعريف هذه المصطلحات الجديدة، ولتعريف هذه المصطلحات الجديدة سندخل مصطلحات أخرى جديدة وهكذا دواليك، وبالتالي لا يمكننا أن نصل إلى بدء النقاش أبدا; لأننا لا يمكن أبدا أن ننهي تلك الأولويات الضرورية المسماة: تحديد المفاهيم[2]. فالادعاء بأن المعرفة الدقيقة تتطلب تعريفات دقيقة هو قول خاطئ استنادا إلى رأي "بوبر" الذي استشهد بالعلوم الفيزيائية لتبرير وجهة نظره. فقد لاحظ بأنه ليس من عادة الفيزيائيين مناقشة معاني المصطلحات مثل: الطاقة، الضوء،... فمحاولة إيجاد تعريف دقيق لهكذا مصطلحات(ما هي الطاقة؟ ما هو الضوء؟ ما هو الإلكترون؟،...) ستؤدي إلى صعوبات لا منتهية، ولذا فإنه في أغلب الأحيان يترك الفيزيائيون مثل هذه المصطلحات دون تعريف، ولكن رغم ذلك فإن معظم المعرفة الكثيفة والدقيقة التي حققتها الإنسانية حتى الآن هي في مجال العلوم الفيزيائية.

و يضيف بوبر: إن ما يهمنا في المفهوم هو ما نفعله به من حيث استعماله في صياغة و مناقشة النظريات. إن الباحث الذي ينذر حياته بغية تحديد المفاهيم والقلق بشأنها هو كمثل نجار يكرس كل وقت عمله في شحذ

---

[1]) Stefano Guzzini, power in international relations : concept formation between conceptual analysis and conceptual history, (www.isanet.org/noarchive/ Analysing%20(wc)%20the%20**concept**%20of%20**power**.pdf), pp 18-19.

[2]) Bryan Magee, Popper, (William Collins sons Co.Ltd, Glasgow, 1975), P45

أدواته ولا يستعملها أبدا إلا مع بعضها البعض، دون أن ينجز شيئا البتة [1]. فهناك مشكلات حقيقية تحتاج إلى حل، و الأولوية هي تحديد المشكلة و تقديم حل المشكلة، وليس نذر العمر في البحث عن تحديد "دقيق" للمفاهيم أو توحيد المفاهيم. حتى أن هناك من قال -كـــ" فريديريك جمسون"(Fredrik Jameson)- بأن "على المفهوم إذا كان هناك أي مفهوم أن يخرج إلى النور في نهاية مناقشاتنا لا في بدايتها".

على ضوء كل ما تقدم يمكن القول إن الهدف من خلال هذا المبحث ليس الوصول إلى مفهوم "واضح" و "محدد" و "متفق عليه" أو التأسف على غياب هذا المفهوم " الواضح والمحدد والمتفق عليه" و لكن الهدف هو استعراض مختلف التصورات الموجودة في مختلف أدبيات النظام الإقليمي ومحاولة الاستخلاص من هذه التصورات " العناصر الأساسية " التي يقوم عليها أي نظام إقليمي -كما يتم تعريف الذرة بالعناصر المكونة لها —الكترونات وبروتونات و نيوترونات- دون أن يكون هناك جواب لسؤال: ما هي الذرة ؟- ثم تناول طبيعة العلاقة بين النظم الإقليمية و بيئتها الخارجية (المحيط الدولي) وأخيرا محاولة تحديد الفواصل بين حالتي الاستمرارية و اللااستمرارية للنظام الإقليمي.

[1]) Ibid.

المطلب الأول:مفاهيم و أدبيات النظام الإقليمي[1]

لا يوجد إجماع بشأن رسم حدود الأقاليم أو الأنظمة الإقليمية أو عضويتها. فمثلا:على الرغم من الاستخدام الواسع لمصطلح"الشرق الأوسط" فإنه لا يوجد رسم قياسي للحدود يمكن بواسطته توصيف ما المقصود بالشرق الأوسط توصيفاً دقيقاً؛ فقد يستعمل مفهوم الشرق الأوسط كمرادف للعالم العربي، و قد يستعمل بمفهوم أوسع بحيث يشمل تركيا وأفغانستان و إيران و باكستان بالإضافة إلى العالم العربي، بل قد يستخدم بمفهوم ثالث بحيث يعنى العالم الإسلامي الممتد من المغرب إلى شرق باكستان و الهند و تركمانستان في الشرق[2]، حتى أن وليام تومبسون (William Thompson) كان قد اعتبر الجزائر من دول القلب في النظام الإقليمي للشرق الأوسط[3].

لقد أكد إنيس كلود (Inis Claude) "أن العالم لا ينقسم بسهولة في واقع الأمر وفق خطوط مرسومة بشكل دقيق، إن من الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية الموضوعة على نحو عقلاني، كما أن الحدود المقررة لخدمة غرض ما ليست بالضرورة مناسبة لخدمة أغراض أخرى، أما الخطوط الفاصلة التي يجري اختيارها بدقة تامة فهي ذات طريقة غير مناسبة للتغير أو متطلباته، و كذلك لتداخل بعضها ببعض" [4]. فتعبير الشرق الأوسط – مثلاً- ليس له دلالة جغرافية أو استراتيجية أو تاريخية فهو تعبير استراتيجي وضعته السلطات البريطانية لتصنيف منطقة من مناطق المصالح محاذية للخليج، و لم يبدأ استخدام هذا المصطلح "الشرق الأوسط" من قبل الدارسين و صانعي السياسة في الغرب إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

إذن ليست هناك معايير واضحة و محددة يتم على أساسها تعريف ما المقصود بنظام إقليمي، لقد سبق لجوزيف ناي (Joseph Nye) و أن ذكر "أن ساعات كثيرة أهدرت في مؤتمر الأمم المتحدة بسان فرنسيسكو (1945) في محاولة لوضع تعريف دقيق للإقليم ولكن دون جدوى" [5].

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ذهب البعض – من بينهم زكي العايدي – إلى التشكيك و التساؤل عما إذا كان النظام الإقليمي و مفهوم النظام الإقليمي الفرعي قد فقدا شيئا من الملائمة، فالمستوى الإقليمي لم يعد هو ذلك المجال الوسط بين المستوى العالمي، أو هو تلك المرحلة الضرورية على الطريق نحو سياسة عالمية فهناك تصادم في الزمن الفعلي لهذه المجالات المختلفة (المستوى الوطني / الإقليمي/ العالمي) مما أدى إلى إحداث تغيرات جوهرية في التخطيط الجغرافي السياسي التقليدي. فالخيارات التي تسمى" الإقليمية " لم تعد تجري على أساس المفاضلة و الموازنة بين الجوانب الداخلية.

---

[1]) للنظام الإقليمي تسميات مختلفة : النظام الإقليمي الفرعي، النظام الدولي الجزئي، النظام الدولي الفرعي، نظام الدول الفرعي، النظام الدولي التابع، وحتى " إقليم " فقط.

[2]) فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 26.

[3]) علي الدين هلال و جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 32.

[4]) فواز جرجس، مرجع سابق، ص 24.

[5]) Rodrigo Tavares, The state of the Art of regionalism : the past, the present and future of a discipline, (http://www.cris.unu.edu/admin/documents/WProdrigo%20tavares.pdf), p8

و العالمية، و لكنها لا تعدو أن تكون مجرد " ترجمة إقليمية " لسياسة عالمية جرى وضعها على الصعيد الوطني [1] فأصبح "المستوى الإقليمي " مجرد انعكاس للمستوى العالمي عبر المستوى الوطني و ليس خيارًا وسيطاً بينهما.هذا الرأي البعد حداثي المتشائم تقابله آراء الفريق الآخر، من بينهم مالان غينارسون (Malin Gunnarsson) حيث يرى، على العكس، أنه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن فكرة الإقليمية نضجت أكثر بدخولها مرحلة ثانية (المرحلة الأولى كانت في الستينات و أوائل السبعينات حيث واكبتها أغلب الأدبيات التي سوف تستعرض فيما بعد) حيث أصبحت الأقلمة (Regionalization) [2] كسلاح و حل ضد مخاطر التهميش [3]. كما يعتقد كل من فاوست و بالمر(Fawcett and Palmer) بأن من الأسباب الأكثر دراماتيكية و الأكثر انتشارا لعودة الإقليمية إنما هي المواقف الجديدة نحو التعاون الدولي و لا مركزية النظام الدولي الناتج عن سقوط الشيوعية و نهاية الحرب الباردة [4]. فقد شهدت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات و بداية عقد التسعينيات إعادة تفعيل الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية و تطوير التراث السابق لأدبيات الإقليمية الذي ظهر في الستينات و حتى السبعينيات حيث يمكن تقسيم هذه الأدبيات –القديمة و الحديثة- إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: وهي المجموعة التي حاولت تقديم كل العناصر الأساسية التي يتكون منها النظام الإقليمي و وضع معايير محددة كمرجعية لتعريف النظام الإقليمي. فبدلا من توفير تعريف عام واحد، ترى هذه المجموعة أنه يكون من المفيد أكثر تحديد العناصر التي يقوم عليها نظام إقليمي ما.

ضمن هذه المجموعة نجد أدبيات: بروس روسات، وليام تومبسون، بريتشر، بيتر كاتسنشتاين.

1- **بروس روسات** (**Bruce Russett**)[5] : بينت دراسته للأقاليم الدولية أن تعاريف النظام الإقليمي تختلف تختلف اختلافاً واسعاً بناء على الطرق و الصفات التي يستخدمها المتخصصون في نظرية الإقليم . فمثلا يعرف بعضهم الإقليم من حيث انعزاله أو انفصاله (إفريقيا جنوب الصحراء)، أو من حيث الانسجام النسبي في الولاء

---

[1]) زكي العابدي، المعنى والقوة في النظام الدولي في زكي العايدي و آخرون، المعنى والقوة في النظام الدولي الجديد، ترجمة سوزان خليل، (القاهرة، مصر، سينا للنشر، 1994)، ص 39.

[2]) للأقلمة (Regionalization) عدة تعريفات:

- P.Katzenstein and B. Hettne : هي عملية تفاعل إقليمي.
- Haggard and Fishlow : هي تركيز إقليمي على التدفقات الإقتصادية.
- Raimo vayrynen : عملية ديناميكية مرتبطة بتشكيل منطقة.
- Gamble and Payne : تؤخذ أصلا كبناء إجتماعي.

ولا يمكن فهم معنى الأقلمة بعيدا عن مفهوم الإقليمية (Regionalism) التي تعني مجموعة الأفكار والمبادئ التي تبرز إيقاع الوحدات في السياق الإقليمي. فالإقليمية هي النظرية التي تبحث في عملية الأقلمة . فالإقليم والأقلمة والإقليمية هي أجزاء من الظاهرة نفسها لكن لكل منها مجال خاص.

[3]) Malin Gunnarsson, Regionalism and security – Two concepts in the wind of change, (www. Unu. Se/ cerun/publikationer/ polfs/ NSB-1-00-6-1. Pdf), P185.

[4]) Rodrigo Tavares, OP. Cit , p12

[5]) Bruce Russett, International regions and the international system, (Chicago: Rand McNally, 1967).

و الوطنية (العالم العربي) أو من حيث مشكلة تخص منطقة (كجنوب شرق آسيا) أو من حيث الوسيلة لتفعيل السيطرة (كالشرق الأوسط)[1].لقد لاحظ روسات أن النظام الإقليمي-عملياً- مصطلح يعرف بشكل واسع جداً، و يستعمل غالباً لغرض بذاته. فبطريقة نمطية يتم تعريف النظام الإقليمي استنادًا إلى خلفية جغرافية غالبا ما تكون قارة أو جزءا من قارة. غير أن هذه الخلفيات الجغرافية ليست دقيقة جدًا، فهي مثقلة بالتمايزات الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية. فمثلا منذ أكثر من عقد كان الناس يتحدثون عن أوربا الشرقية أو أوربا الغربية ككيانات متميزة، أما الآن فإنه أصبح من المألوف أن يشار- صراحة أو ضمنياً – إلى وحدات ثقافية و وحدات أخرى ضمن أوربا واحدة.كما أن البعض من أجل يحدد منطقة الدول الصناعية يشير إلى منطقة الشمال الأطلسي أو إلى أوربا من فلاديفوستوك (Vladivostok) إلى أيرلندا. أيضا نجد مثال المكسيك التي تحدد طبيعياً على القارة المشار إليها عموماً " أمريكا الشمالية "، لكن عندما يتكلم المكسيكيون عن Norteamericanos (أي أمريكا الشمالية) فإنهم لا يقصدون أنفسهم. ثم يتساءل روسات: هل أن تايوان "المنفصلة "تنتمي إلى شرق آسيا أم لا ؟ و يجيب بأن هذا يعتمد على ظروف و على أغراض أولئك الذين يستعملون هذا المصطلح "شرق آسيا " . ويخلص روسات إلى أن التعاريف المادية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية للإقليم نادرا ما ترسم نفس الحدود [2]. لذا حاول أن يجعل من دراسة الأقاليم أكثر سهولة فحدد خمس معايير لتعريف النظام الإقليمي [3]:

1 - التجانس الثقافي و الاجتماعي.

2 - التقارب الجغرافي.

3 – المواقف السياسية أو السلوك الخارجي.

4 – المؤسسات السياسية.

5 – الاعتماد المتبادل الاقتصادي.

و إن كانت هذه المعايير تبقي على غموض الإقليم كمفهوم تنظيمي.

2/ وليام تومبسون (William Thompson)[4]: أحصى تومبسون من خلال مسح قام به لأعمال علمية موثوقة واحدًا و عشرين خاصية تستعمل غالبًا لوصف الأنظمة الإقليمية [5]:

---

[1]) فواز جرجس، مرجع سابق، ص 23.

[2]) Bruce Russett, Regional or Global: what can international organizations do?, (www. Unu. Edu/ Unupress/ globalism. Htm/ # Globalization).

[3]) Peter katzenstein, Regionalism in comparative Perspective, (www. SU. Uio – no / arena/ publications/ wp 96 1. htm).

[4]) William Thompson, the regional subsystem, International studies quarterly, (Vol1, n°1, March 1973)

[5]) إبراهيم عرفات، إعادة التعريف الإقليمي في رابطة الدول المستقلة وأثره على النظام الإقليمي العربي في ندوة الوطن العربي وكمنولث الدول المستقلة، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1994)، ص145.

1- علاقات تاريخية متميزة
2- الاعتراف المتبادل بين أعضاء على الأقل
3- الاعتراف الخارجي بحدود الإقليم.
4- التفاعل.
5- التشابك.
6- فاعل واحد أو أكثر.
7- عضوين على الأقل .
8-ثلاثة أعضاء على الأقل.
9-الاستقلالية
10-التكامل.
11-مستوى متناظر من التنمية.
12-توازن القوى بين الأعضاء.
13-التباين الوظيفي.
14-دول صغرى.
15-روابط لغوية وثقافية وعرقية مشتركة
16-مكانة دولية متشابهة.
17-وجود سياسات تكاملية
18-وجود أطر مؤسسية
19-التقارب الجغرافي
20-تأثير متساو من أقطاب السياسة الدولية
21-تنسيق عسكري.

بعدها قام بحصر هذه الخواص الواحدة و العشرين في قائمة بأربعة شروط أساسية كافية لتعريف نظام إقليمي[1]:

1. التقارب الجغرافي العام.
2. مكون من وحدتين أو أكثر.
3. انتظام و كثافة التفاعلات بحيث أن أي تغير في جزء من النظام يؤدي إلى تغير في أجزائه الأخرى.
4. إدراك مشترك للنظام الإقليمي الفرعي كمسرح مميز للعمليات.

فحسب رأي تومبسون من المهم الإحجام عن تثبيت حدود نهائية للأنظمة الإقليمية لا تكون متفقة مع التصرفات الظاهرة للدول المعنية. فهناك دول تلعب أدوارا متفاوتة في شدتها في أنظمة إقليمية متعددة في أوقات مختلفة. إن تحديد العضوية في الإقليم هو مسألة امبريقية و ليس مسألة نظرية " إذا كنا نعني بالنظام الفرعي الإقليمي نمطا منتظما نسبيا و مكثفا من التفاعلات يكون معترفا به داخليا و خارجيا بصفته مضمارا متميزا، و يجري إنشاؤه و الحفاظ عليه من طرفين متجاورين أو أكثر، فيكون من الممكن تقرير تكوين هذا النظام من حيث أطرافه الفاعلة من دون الاعتماد بشكل قاطع على رأي ذاتي"[2].

إن الشروط التي وضعها تومبسون لتعريف نظام إقليمي تحتوي بعض الغموض التحليلي [3]:

- ماذا نعني بدقة التقارب الجغرافي العام؟
- درجة انتظام التفاعلات: لا يمكن تقنينها بسهولة.
- البعد الإدراكي للإقليم غالبا ما يكون في توتر مع البعد الجغرافي.

كما أن معظم الدارسات التي قام بمسحها هي دارسات قائمة على "دارسات حالة واحدة"[4]
و بالتالي فإن تلك المعايير لا يمكن أن تكون موثوقة لأنه لا يمكن تعميمها.

3) **بريتشر (Bretcher)**: حدد ستة معايير لتعريف النظام الإقليمي[5]:

---

[1]) Peter katzenstein, Regionalism in comparative perspective, OP. Cit.

[2]) فواز جرجس، مرجع سابق، ص 24.

[3]) Peter katzenstein, Regionalism in comparative perspective, OP. cit.

[4]) Hilde Dominique Engelen, The construction of a region in the Baltic Sea Area, (www.sgir.org/.../Engelen%20%20The%20**construction**%20of%20a%20**region**%20in%20the%20Baltic%20Sea%20**area**.pdf) , p11.

[5]) محمد سعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 17.

1. وجود ثلاثة فواعل على الأقل.
2. التقارب الجغرافي.
3. أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الكيان كجماعة متميزة.
4. أن يسود هذا الإدراك بالذاتية أو الخصوصية الإقليمية أعضاء النظام.
5. مستوى القوة داخل النظام أدنى منه في النظام الدولي المسيطر.
6. التأثر الملحوظ بالتغيرات التي تحدث في النظام الدولي.

كما عرض بريتشر أربعة مستويات تحليلية للنظام الإقليمي فيما أسماه "المعالم الهيكلية للنظام" و تشمل[1]:

1. تحليل مستوى القوة (قوية – ضعيفة).
2. توزيع القوة (منتشرة – متركزة).
3. أنماط التكامل السياسي و الاقتصادي و التنظيمي (درجتها و مدى انتشارها).
4. تحليل طبيعة الارتباط بين النظام الإقليمي و النظام الدولي.

4)أندرو راسل (Andrew Russell):نصح العلماء بالعدول عن العمل بمفهوم واحد و واسع جدا. و اقترح بالمقابل تقسيم أو تجزئة مفهوم الإقليمية إلى خمسة عناصر متميزة [2]:

1. الإقليمية: نمو الاندماج الاجتماعي و عمليات غير موجهة من التفاعل الاقتصادي و الاجتماعي.
2. وعي و هوية إقليمية: إدراك مشترك بالانتماء إلى جماعة معينة أحدث بواسطة تقاليد تاريخية و ثقافية واجتماعية.
3. تعاون إقليمي بين الدول: التفاوض و إ برام اتفاقات بين الدول لتسيير المشكلات المشتركة و تدعيم قوة الحكومات.
4. قيام الدول بتطوير و ترقية تكامل اقتصادي إقليمي.
5. تماسك اجتماعي (ظهور وحدة إقليمية متماسكة و موحدة على أساس العمليات الأربع السابقة).

إن هذه التقسيمات قد تساعد في دراسة تغيرات الإقليمية لكنها لا تعطي تعريفا شاملا للنظام الإقليمي.

5) بيتر كاتسنشتاين و آخرون (Peter Katzenstein and al): الإقليم في نظر كاتسنشتاين وغيره من البنائيين: ريتشارد هجوت (Richard Higgot)، إيمانويل أدلر (Emmanuel Adler) ، أميتاف أشاريا (Amitav Acharya) هو بناء معرفي يتجاوز حدود الدولة على أساس الصفة الإقليمية مع درجة معينة من الخصوصية، مشكل اجتماعيا من عدة فواعل، تحركه مبادئ مختلفة و أحيانا متناقضة. فالبنائيون ينظرون إلى الإقليم ليس كشيء مادي فقط و لكن أيضا كبناء اجتماعي و معرفي متأصل في الممارسة السياسية. فالنظام

---

[1]) المرجع السابق، ص 18.

[2]) Hilde Dominique Engelen, OP. Cit, P13.

الإقليمي ليس معطى خارجي، لكنه نشأ و تكون من خلال تفاعلات تاريخية عرضية و من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية (Socialization).

العناصر الأساسية التي يقوم عليها إقليم ما حسب البنائيين هي [(1)]:

1-الأقلمة Regionalization: عملية تفاعل إقليمي مرتكز على الحدود الإقليمية (التي تتطابق أو لا تتطابق مع حدود الدول) وتشمل الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض بشكل مباشر و غير مباشر و الخاضعين لجهاز إداري (عملية إمبريقية).

2-الهوية الإقليمية: هي أكثر ذاتية، تشير إلى شعور قائم على "النحن" أو "الحس الجماعي المشترك" (We-ness)

و غير قابل للاختزال إلى عناصر موضوعية. مثل: الأصول العرقية، التاريخ، اللغة، الدين، العادات، البنية الاقتصادية، الأساس السياسي، الأرض المشتركة.

3-الوعي الإقليمي: يبنى من خلال اللغة و الخطاب (فعل اللغة) مما يخلق إدراكا مشتركا بالانتمـــاء إلى جماعة معينة. إن الإدراك الذاتاني (Intersubjective Understanding) من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية و التعليم يساعد على تأطير واقع اجتماعي دولي و يقود إلى تطور الممارسات و المؤسسات المشتركة.

المجموعة الثانية: تعرف النظام الإقليمي حسب مستوى التحليل، بوصفه مستوى متوسطا بين الدولة والنظام الدولي.

يُقصد بمستوى التحليل الكيانات التي ستتمحور عليها تحليلات الباحث في الشؤون الدولية (وحدة التحليل). فوحدات التحليل تكون متغيرات تابعة، ويساعد التركيز على المتغيرات المستقلة من مستوى تحليلي معين في تفسير سلوك هذه الوحدات[(2)] فحسب اعتقاد "ديفيد سنجر"(David Singer)فإن الباحث قد يختار في بحوثه مجموعة ظواهر تمتد من أدق كائن إلى الكون نفسه. غير أن اختيارا كهذا لا يجب أن يكون لمجرد نزوة أو عادة. فعلى الباحث المسؤول أن يكون جاهزًا و مستعدًا لتقييم المنفعة النسبية – المفاهيمية و المنهجية – للبدائل المختلفة المفتوحة له و لتقييم العواقب المختلفة لمستوى التحليل المختار أخيرا [(3)].

ففي حقل العلاقات الدولية هناك ثلاثة مستويات للتحليل، و المشكل الذي يواجه الدارس ليس في تحديد أي المستويات أكثر قيمة ثم محاولة التمسك بذلك المستوى إلى الأزل، بل أن المسألة هو أن يكون هناك إدراك بوجود هذه القضية المفاهيمية الأولية (مستوى تحليل) و أنه يجب أن نجد لها و بشكل مؤقت حلا قبل البدء في أي بحث.

---

[1]) Ibid.

[2]) عادل زقاغ، إدارة النزاعات الأثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث، مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2003 - 2004)، ص90.

[3]) David Singer, The level analysis problem in international relations in James Rosenau, International relations and Foreign policy, (Free Press, 1969), P 20.

هذه المستويات هي [1]:

- المستوى النظمي Systemic Level : هو الأشمل و الأوسع من بين المستويات المتاحة . يشمل مجمل التفاعلات التي تحدث داخل النظام و في بيئته. إن التركيز على النظام يسمح لنا بفحص أنماط التفاعل التي ينتجها النظام و كذا التعميم حول بعض الظواهر [2]

إن مستوى التحليل هذا - و هذا المستوى فقط – هو الذي يسمح لنا بتفحص العلاقات الدولية في مجملها (ككل) بتوسع و شمول الذين يفتقدان بالضرورة عندما ينتقل التركيز إلى مستوى أدنى و أكثر جزئية.

المآخذ على هذا المستوى:

- انه يميل إلى أن يقود الباحث إلى وضع يبالغ في تأثير النظام على الفاعلين الوطنيين و بالعكس يستبعد تأثير الفاعلين على النظام.

- يتطلب افتراض درجة تماثل عالية في قواعد السياسة الخارجية للفاعلين الوطنيين، إذ ليس من الصدفة أن معظم المنظرين البارزين في العلاقات الدولية يفترضون أن كل رجال الدولة يفكرون و يتصرفون حسب منطق المصلحة

و القوة. إن كل النماذج الكلية تعاني من نفس الضعف القاتل مثل مبدأ المنفعة (اللذة / الألم) فكما يختلف الأفراد على نحو واسع حول ما يعتبرونه لذة/ ألم أو ربح/خسارة. الدول كذلك يمكن أن تختلف بصورة كبيرة فيما بينها عما تعده مصلحة وطنية [3].

- المستوى الوطني: ميزته الأكثر وضوحاً أنه يسمح بالتميز الجلي بين الفواعل في النظام الدولي. فلأنه لا يتطلب افتراض تشابه كبير بين الفواعل الوطنية، فانه يشجع المراقب على دراستها بتفصيل واسع. فعندما نقوم بدراسة الفواعل ببعض العمق، حينها فقط نكون قادرين على وضع تعميمات صحيحة ذات طبيعة مقارنة [4]، و رغم أن المستوى النظمي لا يمنع بالضرورة المقارنة و المقابلة بين النظم الوطنية الفرعية فإنه ينتهي عادة بمقارنة كلية على أساس أبعاد و خصائص سطحية نسبياً.

- المستوي الفردي: يكون التركيز في هذا المستوى على دراسة الطبيعة الإنسانية، الأنظمة العقائدية للقادة السياسيين و العمليات البسكولوجية التي ترافق مسار صناعة القرار، ... [5]

و يأتي مستوى النظام الإقليمي كفرع من المستوى النظمي sub-systemic level أو كمستوى وسطي بين النظمي و الوطني.

---

[1]) ليست هذه هي بالضرورة المستويات الوحيدة، فالمدرسة الإنجليزية مثلا تركز في مقاربتها على التفاعل بين المستويات الثلاث التالية:

- النظام الدولي: الدولة سياسات القوة.
- المجتمع الدولي: المعايير – القواعد – المؤسسات الدولية لتسيير علاقات الدول.
- المجتمع العالمي: ويمثل التنظيم الإنساني العبر وطني والغير مرتبط بالدولة: الشركات، المنظمات غير الحكومية، تنظيمات دينية، ...

[2]) Ibid, PP 22 – 23.

[3]) Ibid, P 24.

[4]) Ibid.

[5]) عادل زقاغ، مرجع سابق، ص 95.

يقول كاتسنشتاين -مؤكدًا على أهمية النظام الإقليمي كوحدة تحليل في العلاقات الدولية-:" يمكن أن نتساءل عما إذا كان عالم الأعمال قد تشكل أولاً عن طريق الدولة أو عن طريق التأثير الإقليمي أو الدولي. فإذا ركزنا أولاً على تأثير مختلف الدول فهذا يدعم بغير وجه حق عدم التجانس في عالم السياسة أما إذا وضعنا في الصورة تأثير العوامل الدولية فهذا يدعم بشيء من الإفراط السياق المتجانس لعالم السياسة. نجد أن أغلب الأطراف تحاول إيجاد التوازن بين التأثير الوطني و الدولي ألا و هو التأثير الإقليمي. كما في قصة "Goldilacks" ليس هناك حرارة مفرطة و ليس هناك برد مفرط هناك فقط الاعتدال" [1].

إذن يكتسب تحليل النظم الإقليمية أهميته بوصفه مستوى تحليلياً متوسطاً بين تحليل النظام الدولي و المستوى الوطني، كونه يهدف إلى الكشف عن طبيعة العلاقات و التفاعلات في النظام الإقليمي، تحديد العوامل التي تتحكم فيها، و تحديد طبيعة العلاقة الثنائية بين النظام الدولي و نظمه الفرعية.

إن تحليل النظام الإقليمي يفيد في صياغة منهج للعلاقات الدولية المقارنة من خلال إدراك (التشابه/التمايز) بين الأقاليم أو (التشابه / التمايز) داخل الإقليم الواحد في مراحل تاريخية مختلفة.

فاختيار مستوى دون آخر ينبغي أن يتم -حسب سنجر- في إطار وعي كامل بمضامينه الوصفية، التفسيرية، و التنبؤية [2]. ويمكن تلخيص هذه المضامين حسب المستويات في الجدول الآتي:

[1]) Peter Katzenstein, Regionalism and Asia, (www2. warwick. Ac. UK/ fac/ soc/ csgr/ activitiesnews/ conferences/ 1999 – Conferences/ 3 rd annual conference/ papers/ 18K).

[2]) David Singer, the level analysis problem in International relations, OP. Cit, P 28.

المضامين/المستويات	المستوى النظمي	المستوى الإقليمي	المستوى الوطني	المستوى الفردي
الفرضيات	- فوضوية الساحة الدولية - النظام الدولي بيئة سلبية سكونية - البيئة الخارجية محدد رئيس في توجيه سلوكيات الدول.	- تفاعل بين النظام الدولي و النظام الإقليمي. -البيئة الإقليمية محدد رئيس في توجيه سلوكيات الدول. -استقلالية عالية للحركية الإقليمية عن العوامل الدولية.	- البيئة الدولية متغير تابع. - للنظام الدولي ديناميكية خاصة به.	- الفرد متغير أساسي في صناعة القرار. -البيئة النفسية محدد رئيس في توجيه سلوكيات الأفراد و صناعة القرار.
المتغيرات	عدد القوى الكبرى، التحالفات الدولية، التكتلات الاقتصادية، توزيع القوة بين الدول،...	القوى الإقليمية، التكتلات الإقليمية، المنظمات الإقليمية،...	بنية النظام السياسي، بنية النظام الاقتصادي، طبيعة عملية صناعة القرار،.....	الطبيعة الإنسانية – الأنظمة العقائدية للقادة السياسيين – العمليات السيكولوجية التي ترافق مسار صناعة القرار...
من حيث الوصف	- صورة كلية و شاملة للعلاقات الدولية - تعميمات نظرية	- صورة مفتتة و أقل ترابطاً - تفاصيل غنية، عمق كبير، تصوير أكبر دقة. -دراسات مقارنة.	- صورة مفتتة و أقل ترابطاً - تفاصيل غنية، عمق كبير تصوير أكبر دقة - مقارنة.	إضاءات دقيقة خاصة في دراسة الحالة.
التفسير	- عوامل دولية	- عوامل إقليمية أو مادون إقليمية.	- عوامل وطنية.	- عوامل فردية.
التنبؤ	تنبؤات عامة.	تنبؤات تتعلق بسلوك بعض الدول / أو بعض الوحدات ضمن منطقة جغرافية معينة.	تنبؤات تتعلق بسلوك المكونات المجتمعية	تنبؤات تتعلق بسلوك أفراد (قادة).

فعلى مستوى الوصف: نجد المستوى النظمي يؤدي إلى صورة شاملة وكلية للعلاقات الدولية أكثر مما يؤدي إليه المستوى الإقليمي أو الوطني، من جهة أخرى فان الصورة المفتتة والأقل ترابطا التي ينتجها مستوى التحليل الأدنى (المستوى الإقليمي) تحقق نوعا من التوازن بفضل التفاصيل الغنية و العمق الكبير و التصوير الأكثر دقة.

أما على مستوى التفسير: فقد لا يقدم المستوى الإقليمي التفسير الأكثر إثمارا لكن يمكن تجاوز القيود التي يضعها المستوى النظمي للوصول إلى السبب الأكثر أهمية.

أما على مستوى التنبؤ: فالأمر ربما يتعلق أكثر بوظيفة ما يراد التنبؤ به.

إذن ضمن إطار إبراز أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل جاءت أدبيات المجموعة الثانية:

1) **كنتوري و شبيغل(Cantori and Spiegel)** [1] :لقد عرفا النظام الإقليمي (أو النظام التابع حسب تعبيرهما) كما يلي:"يتألف النظام التابع من دولة واحدة أو اثنتين أو أكثر، دول متقاربة و متفاعلة، بينها بعض من الروابط الاثنية، اللغوية، الثقافية، الاجتماعية، و التاريخية المشتركة، و التي يتزايد إحساسها بالهوية أحيانا بسبب أفعال و مواقف الدول الخارجة عن النظام."[2]

إن تعريفهما يشير، إضافة إلى العناصر الجغرافية و التفاعلية، إلى التماسك الاجتماعي و هوية الإقليم. رغم أنهما يعترفان بأن هذه العناصر (التقارب الجغرافي و التفاعل الدولي، الروابط المشتركة، و الهوية) لا تميز بصفة دقيقة الأنظمة الإقليمية الفرعية. لقد كان جوهر دراستهما أن الأقاليم و العلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم يجب أن تحظى بمزيد من الدراسة لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياستها الخارجية من محددات إقليمية، و ليس من الصواب النظر إلى سياسات هذه الدول على أنها مجرد امتداد أو رد فعل للسياسات الخارجية للقوى الكبرى. وقد حددا –أي كنتوري و شبيغل- خمسة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية [3]:

1 تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسطا للتحليل بين المستوى الدولي و مستوى الوحدات في النظام الدولي.

2 وجود ظواهر لا يمكن رد أسبابها إلى المستوى الدولي فهي نتاج عوامل إقليمية أو ما دون إقليمية.

3 يساعد في إجراء الدراسات المقارنة سواء مقارنة سياسة دولة على المستويين الإقليمي و الدولي، أو المقارنة بين منطقتين مختلفتين، أو دراسة مقارنة لمنطقة في فترتين تاريخيتين مختلفتين.

4 زيادة المعلومات عن خصوصيات كل منطقة و سماتها العامة.

5 يساعد في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي كالتفاعل بين النظام الدولي السائد و نظام إقليمي معين.

لقد كانت محاولتهما جريئة بابتكار إطار مقارني لدراسة الأقاليم بتقسيم موضوع التحليل (النظام التابع) إلى ثلاثة أجزاء [4]:

1-منطقة القلب: تضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة.

2-منطقة الهامش: تضم الدول البعيدة عن قلب النظام بدرجة معينة نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية

---

1) Louis cantori and steven spiegel, The international politics of regions : A comparative approach, International studies quarterly, (V13, n°4, December 1969).

2) Hilde Dominique Engelen, OP. Cit, P13

3) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص 56-57.

4) المرجع السابق، ص 57.

أو اقتصادية أو تنظيمية.

3-نظام التغلغل: تضم الدول الخارجة عن النظام و التي تقوم بدورها سياسيا في العلاقات الدولية لهذا النظام.

و ركز الباحثان على أربعة متغيرات تحدد موقع الدول في التقسيمات الثلاث و تحدد طبيعة النظام[1]:

1 طبيعة و مستوى التماسك في النظام.

2 طبيعة الاتصالات في النظام.

3 مستوى القوة في النظام.

4 بنية و أنماط العلاقات في النظام.

2) أرون يونغ (Oran Young) [2]: يرى يونغ أن ما زاد من اعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل سياسية حدوث مستجدات في الستينيات طبعت المناطق الدولية بخصوصيات هامة [3]:

1 غياب حرب دولية عالمية تؤدي إلى إحداث تمحور على المستوى الدولي مما سمح لكل منطقة بأن تطور خصوصياتها.

2 قيام أو إعادة إحياء قوى إقليمية و ازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير خاصة في إفريقيا و آسيا.

3 قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين العظميين بإنشائها.

4 اندثـــار القوة بشكل تدريجي في النظـــام الدولي بـــالرغم من محـــافظة القوتين العظميين على نفوذهما بشكل كبير.

5 إن بعض المناطق لها خصوصياتها الفردية التي تميزها عن مناطق أخرى، و أن هناك عوامل تأثير خاصة في كل منطقة تؤثر في أنماط التفاعلات و العلاقات القائمة فيها و تميزها عن الأنماط القائمة في مناطق أخرى (بالإضافة طبعا إلى عوامل التأثير الدولية الموجودة في كل المناطق).

ثم أخيرا وليس آخرا، و في شكل أكثر ابتكارا حاول لاجنهوف Lagenhove(2003) تجاوز هذا النقاش حول وضع مفاهيم للإقليم بإدخال مفهومين جديدين: Regionhood (إقليم في طور النشأة) و Regionality (الجهوية).

إن الإقليم في طور النشأة Regionhood هو ما يميز الأقاليم عن اللا-أقاليم [4]:

1 الإقليم كنظام للأفعال الدولية في الساحة الوطنية و الدولية.

2 الإقليم كنظام عقلاني بخواص الدولة في طور النشأة (Statehood)

3 الإقليم كإنجاز متبادل.

4 الإقليم كمولد و متصل بمعنى و هوية.

---

[1]) المرجع السابق.

[2]) Oran young, Political Discontinuities in the international system, (World Politics, Vol 20, n°3, April 1968).

[3]) المرجع السابق، ص ص 55-56.

[4]) Rodrigo Tavares, OP. Cit, P15.

و تتمة لهذه العناصر المميزة للإقليم(region) عن اللا- إقليم (non-region) فإن الجهوية Regionalityتعني الأوضاع التاريخية، الجغرافية، الاقتصادية، الثقافية و الاجتماعية الملائمة التي تسود الإقليم قيد الدراسة.

ولوضع تصور نهائي عن ما يقصد بالنظام الإقليمي نعود أولا إلى المعنى الاشتقاقي ثم ننتقل إلى المعنى الذي صاغته مختلف الأدبيات.

- من الناحية الاشتقاقية: الإقليم Region جاءت من الكلمة اللاتينية Regio التي تعني منطقة إدارية أو المنطقة الجغرافية المميزة بسمات متشابهة. و كلمة Regio مشتقة هي الأخرى من Regere التي تعني أن تحكم، أن ترشد، أن توجه [1].

  فكلمة إقليم تعني بشكل مبدئي: منطقة جغرافية + خصائص مشتركة.

- و يبين فحص للأدبيات السابقة أن هناك أربعة عناصر هامة في تعريف النظام الإقليمي:

البعد الجغرافي – انتظام وشدة التفاعلات – الوعي الإقليمي المشترك – الفاعل.

1- **البعد الجغرافي:** قليلون جداً هم الكتاب الذين لم يتفقوا على أن الإقليم يجب أن يتميز ببعض المستوى من التقارب الجغرافي. فبالنسبة لبالمر(Palmer) و مولر (Mueller)، الجغرافيا هي عماد تعريف الإقليم، و أن العالم بالتالي ما هو إلا ترتيب بشكل مخطط لمناطق كبيرة [2]. فالإقليم – حسب هذا البعد – هو مجموعة الدول المتجاورة جغرافياً و التي تتفاعل مع بعضها، سواء أكان هذا التفاعل عدائياً أم تعاونياً و بالشكل الذي يؤثر كل منها في السياسات الخارجية لغيره من الدول و في خياراتها السياسية الخارجية.

إن ما يعزز أهمية العامل الجغرافي هو النزعة الإقليمية في ضوء الواقع الجغرافي: النافتا، الآسيان، الاتحاد الأوروبي، مركوسير، الاكواس، طموح روسيا في إقليم روسيا الكبرى،... كما أن الجغرافيا كمصير وقدر تعتبر حجة لصالح الهويات الثابتة، و هذا لا يمنع من أن بعض الأقاليم تتكون من دول ليست متـــاخمة جغرافياً و التي تشترك في تماثلات أخرى (الفرنكوفونية مثلاً).

2- **انتظام وشدة التفاعلات:** أي المحتوى المؤسسي و درجة التماسك الداخلي للإقليم.[3] الأدبيات هنا تلفت عادة الانتباه إلى تكوين الروابط الاجتماعية الإقليمية (لغة، ثقافة، اثنيه، وعي بتراث تاريخي مشترك) أو الروابط السيـــاسية (المؤسسات السياسية، الإيديولوجية، أنماط النظام) أو الروابط الاقتصادية[4] (تراتيب تجارية تفاضلية) فمثلا ليونارد بيندر (Leonard Binder) اعتمد في تحديده لمنطقة الشرق الأوسط الاعتبارات المتعلقة بالدين الإسلامي و اللغة المشتركة و المواصلات بين أجزاء المنطقة العربية [5] (الروابط الاجتماعية). و على أساس الروابط الاقتصادية نجد مثلا: دول صناعية / دول نامية، عالم الشمال / عالم الجنوب، الدول المصدرة للنفط.

---

[1]) Ibid, PP12-13.

[2]) Ibid, P13

[3]) إن الكتاب الذين ألقوا الضوء على الروابط الإقليمية الداخلية كانوا مهتمين بشكل رئيسي بدرجات التكامل الاقتصادي والتماسك الداخلي الإقليمي.

[4]) إنه على هذا الأساس الخاص بنمط الروابط الوثيقة والتفاعلات بين الأعضاء أو درجة الإشتراك رفض " فواز جرجس" فكرة نظام إقليمي عربي لأن ليس هناك شيء كثير تشترك فيه مثلا موريتانيا مع لبنان أو الأردن.

[5]) هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971 – 1994، (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص25.

إن وجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية بين دول لا تكون متجاورة أو متشابهة،هو الذي يؤدي إلى ظهور بعض الدول في أنظمة إقليمية مختلفة (باكستان تظهر ضمن النظام الإقليمي لجنوب آسيا والنظام الإقليمي للشرق الأوسط).

3) **الوعي الإقليمي المشترك:** فبالنسبة للبنائيين الاجتماعيين و بدل من البحث عن هدف مراوغ كمعيار لتعريف الإقليم، فإنه يجب على الباحث أن يدرس الأقاليم كظواهر ناشئة تتشكل اجتماعيا. فالتركيز لا يجب أن يكون لا على الجغرافيا و لا على الاعتماد المتبادل المادي، لكن ينبغي أن يكون التركيز بشكل أساسي على الفكرة المعرفية للإقليم التي تتبلور من خلال التنشئة الاجتماعية التي يقودها بناؤو الإقليم.وقد سبق البنائيين كنتوري وشبيغل اللذان أشارا إلى أن من خصائص الإقليم وجود هوية متميزة وتماسك اجتماعي، أو بالأحرى وجود إدراك بهذه الهوية المتميزة عن الهويات الأخرى، و الوعي بالتقارب بين أعضاء النظام و التعامل مع العالم الخارجي كوحدة أو على الأقل السعي لتحقيق ذلك.

4) **الفاعل:** المقتربات الكلاسيكية في الدراسات الإقليمية تركز على دور الدولة في نحت الأنظمة الفرعية الإقليمية. حيث نجد تعريف جوزيف ناي للإقليم: " الإقليم الدولي يمكن أن يعرف بشكل واسع على أنه عدد محدد من الدول مرتبطة بعلاقة جغرافية و بدرجة من الاعتماد المتبادل" [1]. فناي عرف الإقليم بخاصتين فقط (الجغرافيا و الاعتماد المتبادل). و أكد أن عدد الأعضاء (أي الدول) في إقليم ما هو قرار تقييمي بقوله:"إن الأقاليم هي ما يريدها الساسة و الشعوب أن تكون" [2].

هناك أيضاً مقتربات حديثه تدافع عن مركزية الدولة في تعريف الأقاليم خاصة المقترب البنائي.

صحيح أن اغلب الأقاليم تتكون فقط من الدول، لكن هناك أقاليم أخرى تتألف من مناطق حكومية فرعية (Sub-state Regions) تنتمي إلى دول مختلفة و تدخل في سلوك تعاوني اتجاه بعضها البعضو اتجاه الدول الأخرى (مثل مثلثات النمو في شرق آسيا).

كما تبرز المجموعة الثانية أن النظام الإقليمي كمستوى تحليلي يبرز بدقة أكبر التقاطع الهام للعوامل الدولية و الداخلية التي تشكل مصالح و هويات الفاعلين.

---

[1]) فواز جرجس، مرجع سابق، ص 26.

[2]) Hilde Dominique Engelen, OP. Cit , P16.

المطلب الثاني: بيئة النظام الإقليمي (علاقة النظام الإقليمي بالنظام الدولي).

يعتبر النظام الدولي بمثابة بيئة اجتماعية وفيزيائية تضع قيودا، كما تخلق حوافز والتي (أي القيود الحوافز) تمارس تأثيرا فعالا على سلوك الوحدات المشكلة للنظم الإقليمية الفرعية، وبالتالي التأثير على أنماط التفاعل/حركية هذه الكيانات (النظم الإقليمية الفرعية).

من خلال نموذجه المسمى نموذج عدم الاستمرارية (Discontinuities Model)، شدد "يونغ" على مجموعة من العوامل العالمية والإقليمية في تفسيرها دينامية العلاقة بين الدول العظمى والنظام الفرعي. هذا النموذج يؤكد على تزايد التداخل بين نظام المحاور الواسعة في السياسة الدولية من جهة وبين النظم الفرعية الحديثة من جهة ثانية، فنموذجه يشمل التأثير المشترك للقوى الإقليمية والعالمية التي تعمل في نماذج تتسم بالانسجام من جهة وعدم التواصل من جهة ثانية، ويشير الانسجام وعدم التواصل إلى درجة تشابه أو عدم تشابه المصالح السياسية ودرجة العلاقات بين القوى كالعلاقة بين النظام العالمي ومناطق إقليمية مختلفة، والعلاقة بين هذه المناطق الإقليمية نفسها. لقد أوضح يونغ أن النظم الإقليمية الفرعية في النظام الدولي لها سمات ونماذج تفاعلات خاصة بها إلا أنه يؤكد على " عدم التواصل " الذي يعني أن العلاقة بين النظم الفرعية فيما بينها، والعلاقة بينها وبين النظام الدولي ليست متواصلة أو مستمرة، بل إنها تتوقف عند بعض الحدود في بعض الأحيان [(1)].

فالفاعل إذا ما وجد بيئته ملائمة (الانسجام) أدى ذلك إلى تفاعل إيجابي (علاقة تعاونية)، أما إذا اعتبرت هذه البيئة كعائق في وجه الفاعل(عدم التواصل أو اللااستمرارية) فيؤدي ذلك إلى تفاعل سلبي (علاقة تنافسية أو تصارعية).لذا يمكن وصف طبيعة العلاقة بين النظام الدولي و نظمه الفرعية بأنها إما أن تكون علاقة اعتماد متبادل (تعاونية أو تنافسية) أو علاقة هرمية (تبعية الفرع للكل).

1) العلاقة كاعتماد متبادل:

أ) **علاقة تعاونية:** تزخر أدبيات العلاقات الدولية بالصور الإيضاحية التي تقول أنه كلما كانت مجموعة من الكيانات أكثر تشابها على مستوى الخصائص والصفات كلما كانت أكثر عرضة للاعتماد المتبادل العالي والتجاوب المتبادل والتعاون وغير ذلك.

ويبدو أن كل الأنظمة (بما في ذلك النظام الدولي ونظمه الفرعية) لديها ثلاث خصائص:[(2)]

1) خصائص طبيعية: جغرافيا – ديمغرافيا – تكنولوجيا (قدرة الكيان على الاستقلال والسيطرة على بيئته الطبيعية والاجتماعية).

2) خصائص ثقافية: - الأساليب (الطريقة التي تصنع بها الأشياء).
- معايير (الطريقة التي يجب أن تصنع بها الأشياء).

---

[1]) جمس دروتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 136.

[2]) David Singer, The Global system and its sub-systems : A developmental view, in James Rosenau, Linkage politics, (Free Press, 1969),P65.

- آمال وتوقعات (التنبؤات بخصوص ما ستكون عليه الأشياء).

3) خصائص بنيوية: أي الطريقة التي تنتظم بها العلاقات. إن بنية نظام ما هي الا انعكاس لكل من السلوك والثقافة، فالبنية الرسمية هي انعكاس للمعايير، والبنية غير الرسمية انعكاس للأساليب.

فمن خلال الخصائص البنيوية المشتركة بين النظام الدولي وأنظمته الفرعية خاصة من حيث تشابه الوحدات وبالتالي تشابه الوظائف التي تؤديها (حفظ أمنها بالدرجة الأولى بالمفهوم الواسع للأمن: أمن عسكري، أمن اقتصادي،...) برزت تلك العلاقة التعاونية وبشكل أوضح على المستوى التنظيمي. فمن أجل تدعيم بنيتها وثقافتها تسعى النظم الإقليمية الفرعية إلى التكيف مع النظام الدولي وبالتالي تساعد على تدعيم بنيته وثقافته.

فعلى ضوء الالتقاء عند الأهداف العامة للتنظيم الدولي، أكدت المنظمات الإقليمية في مواثيقها أنها تعمل على تحقيق المبادئ العامة الواردة في ميثاق المنظمة الدولية، حيث ارتبطت مشروعية المواثيق الإقليمية بمدى احترامها والتزامها بالمواثيق الدولية، هكذا أصبحت المنظمات الإقليمية إحدى الوسائل لتحقيق مقاصد المنظمة الدولية.[1]

لقد اعتبرت المنظمات الدولية عند بعضهم تطبيقا للعالمية المقيدة على أساس " أن التدرج لبلوغ الحكومة العالمية أفضل من القيام بنظام عالمي شامل دفعة واحدة، وأن نظاما إقليميا محدودا يجمع بين دول متجانسة تربطها المصالح المشتركة قد يلقى توفيقا ونجاحا أكثر مما يلقاه نظام عالمي" [2]، ذلك أن إيجاد حلول فاعلة للقضايا الإقليمية لا يوفر سوى دخول دول الإقليم في تراتيب إقليمية (regional arrangements) بالاستناد إلى الفكرة التي تقول "إن الأفراد يكونون أكثر تقبلا لروابط التجمع الإقليمي باعتباره حقيقة نفسية أساسية لتأثير الواقع الجغرافي والسياسي أكثر مما هو للتنظيمات الدولية العالمية التي لا يشده إليها إحساس مماثل بالانتماء".

فالمادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة طالبت المنظمات الإقليمية ببذل كافة الجهود الممكنة عن طريق التسوية السياسية للمنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء قبل أن تقوم بإحالتها إلى مجلس الأمن لبحثها والتصرف فيها، وهذا اعتراف بارز بأدوار المنظمات الإقليمية [3]. فبعد الحرب العالمية الثانية اتجهت عدة منظمات إقليمية مثل: منظمة الدول الأمريكية (OAS)، الجامعة العربية (AL)، منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) إلى هكذا دور للسيطرة على النزاعات، لكن مساعي هذه المنظمات حسب ملاحظة ناي (1971) كانت محدودة الأهمية لأنها -أي هذه المنظمات الإقليمية- قامت حسب رأيه على "مبدأي السيادة وعدم التدخل في المناطق التي تعرف نزاعات داخلية" [4] (أي داخل الدولة).

---

[1]) هاني إلياس الحديثي، مرجع سابق، ص 27.

[2]) المرجع السابق.

[3]) المرجع السابق، ص 28.

[4]) Rodrigo Taveres, OP. Cit, P24

أما ضمن سياق الحرب الباردة فقد كانت النزاعات الإقليمية خاضعة للمصالح الخاصة للقوى العظمى، فداخل تحالفاتهم، كان كل من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فعالين في إشعال أو إخماد أي اضطراب إقليمي وفقا لمصالحهم الإستراتيجية.

بعد نهاية الحرب الباردة ظهر من جديد الاهتمام بالعالمية كمقاربة لبناء السلم الدولي، "لكن الأوضاع المالية الضعيفة للأمم المتحدة وسجلها الرديء في مهام حفظ السلام في التسعينيات (الصومال، البوسنة، هاييتي) أضعف من فعالية الأمم المتحدة والمقاربة العالمية كأداة لإدارة النزاع" [(1)]. فكما أشار هاس (Haas) فإن

" التراتيب الأمنية الإقليمية تتطور في تناسب طردي مع خيبة الأمل في نظام الأمن الجماعي التابع للأمم المتحدة " [(2)]. هذه المساوئ قادت الأمم المتحدة إلى تفويض المنظمات الإقليمية لإدارة نزاعاتها خاصة في أفريقيا. و رغم ذلك لم ينظر إلى الإقليمية إلا باعتبارها خطوة نحو العالمية نظرا لـــ [(3)]:

1) كما في التطور العضوي حيث يكون التركيز على فكرة التتابع الطبيعي لمراحل النمو: فكما أن الدولة الوطنية تمثل دعم وحدات إقليمية أكبر وهذه بدورها تندمج في نظام عالمي واحد فإن الإقليمية ما هي إلا مرحلة وسيطة ضرورية ومرغوب فيها; لأنها جزء طبيعي من عملية التطور البطيئة لتكامل العالم.

2) إن المنظمات الإقليمية ما هي إلا نماذج للعمل و الأداء، وهي بمثابة مراكز التدريب للتنظيم على نطاق عالمي، فهي تخترع الوسائل وتجري التجارب في القوالب المتقدمة للتعاون الدولي، وتنمي في العاملين عليها العادات والاتجاهات التي تمهد الطريق للتنظيم الناجع الذي يشمل العالم برمته.

فحتى النقديون غير المتعاطفون تقليديا مع أفكار الإقصاء والاستبعاد والخصوصية التي تقوم عليها السيادة والدولة الوطنية ينظرون إلى التشكيلات الإقليمية كخطوة وسيطة نحو نظام عالمي انعتاقي قائم على الفرد.لكن هذه الحجج قابلتها حجج أخرى مضادة ترى في المقاربة الإقليمية منافسا وبديلا عن المقاربة العالمية بسبب [(4)]:

1) أن كثيرا من المجموعات الإقليمية ستنافس بعضها بعضا، وأن مهمة دمجها في كل منسجم ستكون مهمة شاقة مثل مهمة معالجة صعوبة تعدد الدول القومية.

2) على الرغم من النصوص الرسمية القاضية بعكس ذلك، فإن المنظمات الإقليمية ليست في واقع الأمر من الناحية العملية خاضعة للرقابة والسلطة المطلقتين للمنظمة العالمية (الأمم المتحدة). لقد استندت المنظمات الإقليمية إلى المادة 51 التي تعترف بمشروعية " الدفاع الشرعي الجماعي" للتحرر من نص المادة 53 التي تتطلب الحصول أولا على موافقة مجلس الأمن قبل أن تستطيع الوكالات الإقليمية قانونا أن تلجأ إلى عمل من أعمال القمع.

---

[1]) Ibid, P25

[2]) Ibid,

[3]) إنيس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، (مصر، دار النهضة العربية، 1964)، ص ص 168-170

[4]) المرجع السابق، ص ص 169-180.

فبين تنظيم إقليمي مدول أ و تنظيم عالمي مؤقلم اتخذت العلاقة مسارا تنافسيا:

ب) علاقة تنافسية: فبطريقة مماثلة يرى الأكاديميون و ممارسو السياسة أن التباعد الحاد في الخصائص والميزات سيؤدي إلى عزلة وعدم توافق و تنافر بين الكيانات، فعندما يجد الفاعلون أن بيئتهم غير ملائمة فإنهم يحاولون أحيانا تعديلها. مثل هذه التعديلات تكون عادة موجهة لتغيير السلوك السائد و ذلك بابتكار سلوك جديد، إن هذا السلوك المبتكر من طرف فاعل واحد يمكن أن يولد تغيرات في سلوكيات الآخرين وينتج سلاسل تفاعل معدلة في الوقت المناسب. التعديلات في التفاعلات إذا ما تجاوب معها فاعلون آخرون فإن تغيرا ثقافيا يبدأ في الحدوث (تغير المعايير، الأساليب، التنبؤات). و بمجرد أن تبدأ الأساليب في التغير سواء باتجاه المعايير أو بعيدا عنها-هذه المعايير قد تكون أيضا في حالة اضطراب- فإن التنبؤات حول السلوك المستقبلي من المتوقع أن تتحول هي الأخرى. وبما أن التنبؤات والتوقعات هي محددات هامة للسلوك، فهناك احتمال كبير لتدعيم السلوك الجديد ونماذج التفاعل الجديدة.ضمن هذا الإطار الفكري يعمل مناصرو أطروحة الإقليمية كبديل عن العالمية باعتبارها أحسن إستراتيجية تنظيمية إن على المستوى الأمني أو الاقتصادي.فلقد دار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية Universalism Versus Regionalism وأي الطريقتين يجب إتباعهما لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول. فالتنافس بين المقاربة العالمية والمقاربة الإقليمية فيما يخص بناء السلم الدولي ساد خلال القرن العشرين، ولا يزال النقاش حاد إلى اليوم حول:

أي المقاربتين أفضل ؟

فـــأنصار العالمية أو العالميون (مثل الرئيس الأمريكي الأسبق ولسون Wilson) في إدارة النزاع يـــؤكدون على دور المعايير العالمية أو الأمن الجماعي الشامل كأنسب إستراتيجية لتحقيق السلام والأمن الدوليين. أما الإقليميون (تشرشل Churchul، فرانكلن روزفلتF. Roosevelt ، جون موني J. Monet، ...) فيقرون بأن للمناطق الكبرى [1] (Macro–Regions) صفات مميزة تمكنها من معالجة النزاعات التي تحدث بشكل ذاتي وداخلي. وأضافوا أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها [2].

ولا زالت الحيرة إلى الآن حول ما هي أحسن مقاربة ؟ فكما لاحظ ليبجولد (Lepgold) " ليس هناك من صيغة واحدة لتحديد المسؤوليات إما للمنتديات العالمية أو الإقليمية، فحوافز إدارة النزاع تختلف طبقا للقضايا المراهن عليها، للفاعلين المشتركين ووفقا للسياق الإقليمي الذي ظهرت فيه القضية " [3].

لقد أخذت العلاقة بين الإقليمية و العالمية كذلك منهجا وظيفيا نظرا لتطور المتغير الاقتصادي واحتلاله مرتبة أولية في تحديد السلوك الإقليمي أو الدولي فبرز إلى الأفق إشكال آخر: هل أن الإقليمية حافز أم عائق نحو الاعتماد المتبادل الاقتصادي المتعدد الأطراف ؟ فظهرت دراسات تفترض أن الإقليمية لا تقلل من الالتزام اتجاه

---

[1]) المناطق الكبرى (Macro-regions) تعني تعاون دولي بين دولتين أو أكثر ضمن مساحة جغرافية واسعة. اليوم هناك على الأقل ثلاث مناطق كبرى: الإتحاد الأوربي – النافتا – منطقة شرق آسيا. أما المناطق الفرعية (Micro-regions) فهي تعاون إقليمي بين دول أو أجزاء من دول ضمن منطقة جغرافية صغيرة مثل مثلثات النمو في شرق آسيا أو منطقة الأورو EURE GIO في أروبا.

[2]) Rodrigo Taveres, OP. Cit, P19

[3]) Ibid, P20

تعددية الأطراف Multilateralism [1] وتؤكد أن الحوافز موجودة من أجل إتحاد اقتصادي يتوسع حتى يشمل كل الدول، وأن المؤسسات الإقليمية تخفض من عدد الممثلين المنشغلين بالمفاوضات المتعددة الأطراف وبذلك تتكتم على مشاكل المساومة والعمل الجماعي التي يمكن أن تعيق هذه المفاوضات [2]. و تبرر هذه الدراسات كذلك أن مناطق التجارة التفاضلية يمكن أن تدفع بالأعضاء إلى تعزيز الإصلاحات الاقتصادية وأن هذه الإصلاحات من المحتمل أن تطور الانفتاح المتعدد الأطراف.

يرى دوس سانتوس (Dos Santos): " أن حركات الإقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب شرق أسيا ليست سوى خطوات انتقالية على الطريق نحو العالمية، فنطاق الإنتاج يزداد اتساعا و باطراد ليصل إلى حجم الكرة الأرضية، ومن الضروري التفكير والعمل على هذا المستوى من أجل التناغم مع الإمكانات التي خلقتها فتوحات الثورة العلمية و التكنولوجية" [3]. فالإقليمية و تعددية الأطراف حسب هذا الرأي ما هما إلا وجهان لعملة واحدة.

لكن في الوقت نفسه، هناك من ركز على التأثير السلبي للإقليمية على تحرير التجارة، فالدول لا تتوانى في فتح حدودها ورفع الحواجز الجمركية إذا ما كان ذلك على المستوى الإقليمي، لكنها تمتنع و تتحفظ عن فعل ذلك مع دول خارج الإقليم.

كما أن التراتيب الإقليمية تساعد المناطق النامية على تحمل ضغوط المنافسة الدولية، و توفر مزايا واضحة فيما يخص النشاط الاقتصادي الإقليمي (التجارة، الاستثمار، التوفير في النقل، ...) لذا فإن التجارة والاستثمار البين—الإقليمي ينموان بوتيرة أسرع منه على المستوى العالمي.

إذن الإقليمية ما هي إلا بديل للعالمية، فما يمكن عمله بشكل أفضل على المستوى الإقليمي لا يكون كذلك على المستوى العالمي، نظرا لـــ [4]:

1) كبر وعدم تجانس العالم الواسع.

2) في المستوى الإقليمي نجد الولاء المشترك والتشابه الموضوعي للمشكلات القومية والوعي القائم بالمصالح المشتركة التي هي لازمة للأداء الفعال للمؤسسات المتعددة الأطراف.

3) إن الوحدة الإقليمية أقدر على العمل التنظيمي الفعال من الوحدة العالمية ففي حالة هذه الأخيرة هناك عدم تناسب بين قدرة المنظمة الدولية وحاجاتها على المستوى العالمي.

---

[1]) تعددية الأطراف Multilateralism: ينظر عادة إلى تعددية الأطراف على أنها ذات توجه وظيفي، تقوم بتسهيل إمدادات السلع الجماعية أو العامة التي تساهم في التطور الإقتصادي والأمن الإستراتيجي. في السياقات الإقتصادية تزداد الحاجة إلى تعددية الأطراف لأن المعايير والقواعد والمقاييس ضرورية للتجارة والاستثمار و الاتصال و النقل و حيث تكون اللوائح الدولية هي السائدة.

في مجال الأمن تعددية الأطراف مرتبطة بالأمن الجماعي أو الدفاع الذاتي الجماعي وذلك من أجل العمل التعاوني في الصحة العامة، الجريمة الدولية والبيئة العالمية.

[2]) Ibid, P21.

[3]) هاني إلياس الحديثي، مرجع سابق، ص 35.

[4]) إنيس كلود، مرجع سابق، ص ص 163-166.

4) إن هناك مشكلات ذات خصائص إقليمية و أولى بها أن تعالج على يد هيئات داخل تخوم محددة.

5) حجم المؤسسات العالمية يعني غالبا أنها بطيئة في ردود فعلها، حيث تفتقد إلى المرونة وتفتقد كذلك إلى المعرفة بالظروف الإقليمية لتساهم بشكل فعال في المشكلات على المستوى الإقليمي.

لكــــن [1]:

1) هناك مشكلات دولية أوسع في معانيها ويمكن معالجتها على نحو فعال بالوكالات العالمية فقط (حظر السلاح النووي).

2) صحيح أن هناك مشكلات إقليمية في طبيعتها لكنها رغم ذلك تتطلب في حلها موارد إضافية غير الموارد الإقليمية (مثلا الرقابة على الأسلحة مشكلة تتطلب عملا دوليا)، كما أن هناك مشكلات إقليمية في موقعها و قابلة للمعالجة والإدارة الإقليمية لكن لها تفرعات بالغة الأهمية بالنسبة للعالم كله (مشكلات الهجرة غير الشرعية، المخدرات،...).

3) إن العالم في حقيقته ليس مقسما إلى خطوط لا عوج فيها، فمن الصعب إقامة أقسام إقليمية منطقية، فالتخوم التي تحدد لغرض ما ليست بالضرورة ملائمة لأغراض أخرى (المناطق التجارية الحرة غير مناطق السلام) كما أن خطوط التقسيم تخضع لدواعي التغير ومقتضيات التداخل بعضها في بعض، وتجنح إلى التميع وفقدان الشكل نتيجة للامتداد الموصل في اتجاه العالمية.

4) المؤسسات العالمية تضع مقاييس عالمية و توفر الموارد اللازمة في الأزمات الكبرى.

و أمام هذا الجدل المستمر وضع كل من غارننت (Garnant) و ولسون (Wilson) ثلاثة معايير لتحديد أي المستويين أفضل : الإقليمية أم العالمية [2]:

1) الفعالية فيما يتعلق بمستوى المساعدات الضرورية.

2) الفعالية فيما يتعلق بالخبرة والمعلومات.

3) الفعالية فيما يخص الكفاءة المؤسساتية.

و أوضحا أن المعيارين الأول و الثالث (توفير المساعدات اللازمة والكفاءة المؤسساتية) يكون فيهما التفوق للمستوى العالمي غالبا (وليس دائما). أما المعيار الثاني (توفير المعلومات والخبرة) فالبروز فيه يكون للمستوى الإقليمي غالبا (ولكن ليس دائما). و بالتالي فكلا المستويين تبرز فاعليتهما وفقا للقضايا المراد معالجتها، وليست الفعالية مستمدة من طبيعتهما الخاصة.

---

[1]) المرجع السابق، ص 166.

[2]) Stuart Harris, The Regional Response in Asia Pacific and its Global implications, www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/activitiesnews/conferences/1999_conferences/3rdannualconference/papers/ - 18k -

2-**علاقة هرمية:** وحدات القوة في نظام إقليمي فرعي إنما تكون تابعة وذات مرتبة أدنى من الوحدات في نظام دولي مؤلف من دول كبرى. لذلك يرى مود لسكي و بريشر" أن من الضروري فهم أثر هذه العلاقة الهرمية من أجل حل رموز سلوك وعمل النظام الفرعي التابع" [1]. أي أن تعريف أي نظام إقليمي فرعي يجب أن يتضمن الدور السيادي للدول الكبرى ذات العلاقة العالمية. فالنظام الدولي بكل مستوياته الدولية والإقليمية والوطنية لا يعرف حالة ثبات دائم، ذلك أن سياسات النظام الدولي لا تفضي إلى استقرار راسخ، ولذلك فإن أي تغير يجري في قمة النظام الدولي سوف يترك تأثيره في مجمل العلاقات الدولية بحيث يشمل ذلك التأثير في العلاقات والأدوار الإقليمية. و إن كانت درجة ومدى التبعية للتغيرات في النظام الدولي ليستا على نحو واحد بالنسبة لكل الأنظمة الفرعية، كما أنها ليست متسقة على الدوام بالنسبة إلى أي نظام فرعي منفرد.

يقول مود لسكي و بريشر:" بما أن للدول الكبرى قدرات ضخمة وبما أنها متفوقة على الدول الصغيرة فهي تستطيع بذلك ممارسة نفوذ على اللاعبين المحليين وبالتالي فإن مصير سياسات هذه الدول و اقتصاداتها يتقرر على مستوى عالمي أعلى، لذا فإن النماذج ذات القطبية الثنائية التي وضعها والتز و كابلان تكون مفضلة على غيرها لأنها تسمح بهامش للتحرك والمناورة للاعبين المحليين الصغار "[2]

غير أن هذا لا يعني أن الدول الكبرى قادرة دائما على ترجمة مواردها المادية و غير المادية المتفوقة إلى سيطرة سياسية مباشرة. فهيكل النظام الدولي يقيد قدرة هذه الدول على السيطرة على فعاليات الدول الصغيرة. يقول سيريس بينا (Cyrus Bina): " إن تشعب العلاقات الاجتماعية للعالم الرأسمالي وتشابك العلاقات الدولية هما اللذان يقيدان مواقف الدول الكبرى في الهيمنة لهذا لا يمكن تحليل العلاقة بين القوى العظمى (النظام الدولي) والدول الصغيرة المنطوية في أنظمة إقليمية فرعية عن طريق سياسات القوة " [3].

و رغم ذلك يمكن أن يتضح نموذج هذه العلاقة الهرمية من خلال الأمثلة التالية:

-إن تطورات العلاقات الدولية (فترة الحرب الباردة) أثرت في فعالية الكيانات السياسية الإقليمية لصالح نظم دولية غير جغرافية وغير سياسية تجذب إليها الاهتمام الأكبر لأعضاء الكيانات الجغرافية والسياسية على حساب اهتماماتهم الإقليمية مثل النظام الدولي للطاقة [4].

لكن عقب سقوط الإتحاد السوفيتي والمتغيرات الناتجة عن ذلك (التغير في بنية النظام الدولي) أدت إلى اتجاه الدول المتجاورة إقليميا إلى تعزيز الاعتماد على المعيار الجغرافي وكذا الاقتصادي في تكوين تنظيمات إقليمية جديدة وتعزيز هذا التعاون الإقليمي نحو التكامل و ربما الوحدة. الأمر الذي أدى إلى ظهور تجمعات إقليمية أكثر فعالية من تلك التي سادت في ظل النظام الثنائي القطبية (ظهور ما يسمى الدولة –القارة أو الدولة-

---

[1]) فواز جرجس، مرجع سابق، ص 32.

[2]) المرجع السابق.

[3]) المرجع السابق، ص 33.

[4]) هاني إلياس الحديثي، مرجع سابق، ص 35.

الإقليم). كما أن نهاية الحرب الباردة أضفى الطابع الإقليمي على السياسة العالمية، فمن منظور القوى العظمى أصبحت روسيا أكثر انشغالا بالتهديدات الأمنية في جوارها القريب وبعملية بناء التحالف الجديدة في أوروبا، كما أن سياسة الولايات المتحدة أصبحت تستهدف أقاليم محددة وحيوية لمصالحها (الشرق الأوسط).

-إن تطور أي نظام اقتصادي إقليمي يعتمد إلى حد كبير على مكانه في تسلسل النظام الرأسمالي العالمي وهيكلياته المتراتبة من حيث النفوذ، ولا يعني القول أن الاقتصاديات الإقليمية التابعة لا تتطور، إنها لا تتغير أو تنمو، إنه يعني أنها تبقى تابعة في النظام العالمي وبالتالي لا تصل قط إلى الشكل الموعود لأي اقتصاد متطور مسيطر. صحيح أنه قد تتمكن بلدان أو أقاليم منفردة من تغيير مواقعها في الهرم غير أن المعنى يكمن في أن الهرم يبقى هو العامل الحاسم بصرف النظر عن الطرف الذي يشغل هذا الموقع أو ذاك.

-إن بيئة نظام إقليمي ما هي إلا نظام تغلغلي حيث تمارس الدول الكبرى خارج النظام الإقليمي نفوذها على وحدات النظام (نفوذ اقتصادي، عسكري، سياسي، ثقافي،...) وذلك من خلال أساليب عدة مثل: المعونات الاقتصادية والقروض والأحلاف العسكرية والأنشطة الثقافية. إن حجم التغلغل يؤثر على النظام الإقليمي من حيث العلاقات بين الدول الأعضاء. فهذه الدول الأعضاء إما أن تكون [1]:

1) مركز أو قلب النظام: و يشير إلى تلك الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي والتي تشـــارك في الجزء الأكثر كثـــافـــة من هذه التفـــاعلات وتحدد من خلال ذلك طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام.

إن قلب النظـــام لا يشير إلى منطقة جغرافية بعينهـــا، يمكن تصور قلب النظـــام الإقليمي العربي في منطقة الخليج العربي أو الشرق الأوسط أو المغرب العربي تبعا لظروف واتجـــاهـــات التفاعلات الكلية للنظام في مرحلة معينة من مراحل تطوره.

ولأهمية دول القلب بالنسبة لتطور النظام يزداد اهتمام بيئة النظام (نظام التغلغل) بهذه الدول من أجل تحقيق أهدافها أو حماية مصالحها في أجزاء أخرى من النظام.

2) الدول الأطراف: دول أعضاء في النظام لكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام لاعتبارات جغرافية أو سياسية. تتجه دول القلب والأطراف إلى التشابه والتضامن فيما بينها.

3) دول الهامش: تلك الدول التي تعيش على هامش النظام فهي قريبة إليه جغرافيا لكنها مبعدة وذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. تتجه دول الهامش إلى الاختلاف وعدم التماثل وعادة ما تكون لها تطلعاتها خارج النظام الإقليمي.

إن هناك علاقة ديناميكية بين دول القلب والأطراف والدول الهامشية ونظام التغلغل. فدور دولة ما في النظام الإقليمي ودرجة إسهامها في تفاعلاته قد تتغير، الأمر الذي يغير تحديد دول القلب والأطراف من مرحلة إلى أخرى، كذلك فإن الدول الهامشية قد تسعى للعب دور أكبر داخل النظام، وقد تساعدها على ذلك دولة

---

[1]) علي الدين هلال و جميل مطر، مرجع سابق، ص ص 27-28.

أخرى من خارج النظام، كما قد تلجأ دول القلب إلى دول الهامش لطلب المساندة خلال صراع ما مع مجموعة أخرى من دول القلب.

فنظام التغلغل (البيئة الخارجية) في هذه الحالة يظهر وكأنه لاعب أساسي داخلي وليس خارجي مع الوحدات الأخرى ضمن النظام الإقليمي.

كما ينبغي النظر إلى العلاقة بين الدوائر الأربع: قلب النظام – الأطراف – الهامش – نظام التغلغل بشكل ديناميكي وليس بشكل ثابت.

المطلب الثالث: النظام الإقليمي بين الاستمرار والانقطاع.

- ما هي الاستمرارية؟

بلغة الأنظمة تكون هناك استمرارية (Continuity) أي الثبات والاستقرار متى كان هناك توازن داخلي (Homeostasis)، أي عملية تنظيم ذاتي كما في مقياس درجة الحرارة. فالنظام يقوم بتنظيم نفسه حسب ما يضمن له استمرار توازنه الداخلي. ويمكن أن نستدل على وضعية التوازن الداخلي بملاحظة تلك التغيرات التي تحدث في ظل استمرارية ديناميكية كما في دورة الفصول، دورة النمو و الأفول، دورة الحياة والموت، نمو جديد وحياة جديدة مرة أخرى. فهذه التغيرات التي تحدث ضمن هذه الدورات هي تغيرات مألوفة تمثل رسما و تشكيلا للنظام أكثر مما تعني انحرافا أو حيادا عن النظام [1].

أما في نظام العلاقات الدولية فيحدث التوازن الداخلي متى كانت هناك قدرة شاملة للتغلب على الأحداث أو السلوكيات التي تنحرف عن معايير ومبادئ النظام. هذه القدرة على التغلب على تلك الأحداث والسلوكيات من خلال آليات "التنظيم الذاتي" تصبح هي في حد ذاتها معيارا للنظام [2]. مما يجعلنا نقول إن النظام هو في حالة استمرارية. هذه الاستمرارية لا تنفي طبعا حدوث تغيرات. وقد تتضمن آليات التوازن الداخلي-أو التنظيم الذاتي- أي الآليات التي تراقب البيئة وتنظمها في العلاقات الدولية: المعايير القانونية الدولية، مواثيق ومعاهدات سابقة، ميزان قوى إستراتيجي، روابط داخل وبين المنظمات الدولية،...

- ما هو الانقطاع؟

بالنسبة للانقطاعات (Discontinuities) فهي نقاط الانعطاف أو الحدود الفاصلة بين نظام انتهى ونظام آخر قيد الظهور. أي الانقطاع عن النظام السابق وبداية نظام جديد. ويصبح هذا الانقطاع/ التحول محل اهتمام الدارسين، فعندما تعمل مؤسسة بطريقة جيدة فإن هذا يمكن أن يؤخذ على أنه أمر "طبيعي"، أما إذا اضطربت هذه المؤسسة فإن كلا من مشكلاتها الآنية وتاريخها يصبحان محل اهتمام. فشروق الشمس كل يوم هو أمر طبيعي -رغم أنه ليس كذلك- لأنه مألوف أما كسوف الشمس فيصبح محل اهتمام و دهشة لأنه غير مألوف ويعتبر بمثابة "اضطراب" في النظام " العادي.

و قد حدد كل من كيجلي (Kegly) و ويتكوبف (Whittkopf)-بالنسبة للأنظمة الدولية- الحروب الرئيسة والتطورات التكنولوجية على أنهما العاملان الأكثر وضوحا في إحداث هاته الانقطاعات أو الحدود الفاصلة، كما أضافا بأن هاته الانقطاعات أو التحولات ليس بالضرورة أن تحدث هكذا مرة واحدة نتيجة حدث بارز أو سلوك عظيم، ولكن يمكنها أن تحدث كذلك بشكل تدريجي مثل: التحرر من الاستعمار، ظهور الدول الوطنية الجديدة وصعود فاعلين جدد وأقوياء غير الدولة كالشركات المتعددة الجنسية،...[3]

---

[1]) Rositta Dellios, continuity and change in International Relations, (www.**international-relations**.com/pp/ProspectsIV.htm - 44k –)

[2]) Ibid.

[3]) Ibid.

• التحول لا يعني بالضرورة الجديد:

فكما لاحظ البعض أن البشرية كلها لم تعرف إلا ثلاثة أحداث: ولادة البشرية – الحضارة – التحديث، فالنظرة اليابانية مثلا للزمن ترفض المسار الخطي للزمن وتعتبر ه مسارا شكليا افتراضيا وترى أن الزمن يسير في مسارات دورية حيث أن كل شيء يعاود البدء من جديد (1). حتى العالم الذي يصفه الفيزيائيون لا شيء يمكن أن يحدث هو حقا جديد، فاختراع محرك جديد يمكن أن يحلل على أنه إعادة ترتيب

re-arrangement لعناصر ليست جديدة، فالجديد في الفيزياء هو فقط جدة الترتيبات والارتباطات.

أما "بوبر" فيرى أن ما يمكن اعتباره حقا جديد هو ما لا يمكن تفسيره بطريقة سببية وعقلانية ولكن يمكن إدراكه بالبداهة by intuition، فبقدر ما يمكن التحليل والتنبؤ العقلاني بما هو "جديد" فهو أبدا لن يكون شيء جديد جوهري وأساسي (2).فما يكون جديدا هو ما يكون فوق-عقلاني.

و رغم الحديث عن الجديد في العلاقات الدولية: العولمة، نهاية السيادة، مجتمع مدني دولي متطور يتحدى سلطة الدولة، ...فإن الدراسات في العلاقات الدولية لازالت مليئة بمفاهيم: السلطة، الدولة، المصلحة الوطنية، النزاع، الأمن، ...بالرغم من الادعاءات بأن مثل هذه الأفكار أصبحت عتيقة. حتى أن هناك من مختصي العلاقات الدولية-أصحاب المقاربة المسماة Relationalism/process Approach من يرى بأنه على طلبة العلاقات الدولية الاهتمام ليس فقط بالتغير ولكن أيضا بالاستقرار والثبات. "فباهتمامهم المبالغ فيه حول التغير في مظاهره المتعددة فهم يسلمون بأن التغير متميز عن الاستقرار ولا يعتبرون أن العمليات ذاتها التي تنتج الاستقرار أكثر قيمة وبالتالي تستحق الاهتمام بشأنها" (3). لقد كتب Barrington Moore يقول: "إن هناك فرضية واسعة الانتشار في علم الاجتماع الحديث وهي أن الاستمرارية الاجتماعية لا تتطلب تفسيرا على افتراض أن ذلك ليس إشكالا، فالتغير هو الذي يتطلب تفسيرا. هذه الفرضية تعمي الباحث عن تحديد الجوانب الحاسمة من الواقع الاجتماعي"(4). فحسب هذه المقاربة الجديدة فإن مسألة الاستمرارية (الاستقرار) لا تقل أهمية عن مسألة التغير سواء كان هذا التغير داخلي أو خارجي.

و إن كان ما بعد الحداثيين على النقيض من ذلك، يرون بأننا نعيش في عالم يتميز بتغير عميق لكن طريقتنا في النظر إلى هذا العالم لم تتغير. فعلماء العلاقات الدولية يتعلقون بمفاهيم مهجورة (كالسيادة والفوضى) وبنظريات غير مناسبة تخص عالما مسالما ومستقرا أكثر من ذلك الذي نعيش فيه حقا، فيقول Diebert (1979)

---

1) ففي بلدة ISE جنوبي طوكيو ظل يعاد هدم و بناء المعبد الكبير لديانة الشنتو كل عشرين عاما منذ العام 690م والأسلوب الذي أعيد به البناء لم يتغير عبر الأجيال وفق مقولتي "كل شيء عابر" و " و لا جديد تحت الشمس".

2) Bryan Magee, OP. Cit, P39

3)Nick Bisley and Jason Ackleson, Process Metaphysics A new theoretical tool for the study of international Politics, (http://www.isanet.org/archive/bisley.htm)

4) Ibid.

نحن بحاجة إلى إعادة تشكيل أدواتنا المفاهيمية والنظر إلى العالم بطرق جديدة. فاليوم المفاهيم التقليدية تظهر كغمامات وجودية أكثر منها كمساعد على الفهم [1].

- و ما هو المشكل هنا؟

إن المشكل الذي يطرح هنا هو كيف يمكن تقدير كلا من الاستمرارية (بمعنى الاستقرار والثبات) والانقطاع (الذي يعني نقطة التحول) بالنسبة للأنظمة الإقليمية ؟ بمعنى كيف لنا أن نحدد تلك العلامات الفاصلة بين الاستمرار والانقطاع؟ أي متى يمكن ان نعرف أننا فعلا بصدد نظام إقليمي جديد ؟ ولسنا بصدد نظام ينتقل فقط من مرحلة إلى مرحلة أخرى جديدة. أي أن النظام جدد نفسه و لم يكن هناك تحول فعلي.

و كيف يمكن أن نميز بين التغير الهام و الذي له معنى (تحول) وبين التغير العابر الذي يكون لا شيء أكثر من مجرد إرباك صغير في النظام ؟ذلك أن التغير هو تغير **في النظام** لكن التحول هو تحول **للنظام**.

لقد لا حظ ريجي John Ruggie أن النقاشات الكبرى بين منظري العلاقات الدولية كانت تلك الجدالات الضمنية حول طبيعة التغير أو التحول وإمكانيات حدوثه أو نتائجه، وقد كانت دراسة "قابلية التحول" مساحة خلاف رئيسية في العلاقات الدولية. إلا أن هناك بعض من الإجماع حول ما يمكن اعتباره علامات الانقطاع.

- علامات الانقطاع:

هناك منظور جزئي -لا يعنينا- يرى أن الأحداث الدولية المسجلة يوميا في عناوين رئيسية تمثل تحولا لأنها غير متشابهة مع أخبار الأمس. أما بالنسبة للمنظور الكلي (فلاسفة، منظرو العلاقات الدولية) فأحداث اليوم لا تظهر حتى على شاشة الرادار الفكرية. فهي غير ملاحظة أو مدونة ; لأنه لا شيء في هذه الأحداث يوحي بأي نوع من التغير الجوهري في الحركية المستمرة و في أنماط القوة و السلطة و الإنجاز و وضعية و طبيعة المؤسسات الاجتماعية. ضمن هذا المنظور الكلي تم تحديد عدد من العلامات الفارقة تتخذ كمعيار فصل بين نظام انتهى وآخر قيد الظهور [2]:

1) الاتجاهات Trends: مايستدل به على حدوث تحول هو التغير في الاتجاهات السائدة أي قياس التغيرات الكمية لممارسات عامة و معتادة. فالتراكم المستمر لمجموعة أفعال أو تصرفات صغيرة (تراكم التغيرات الكمية) لفترة زمنية تخرج أشكالا جديدة إلى الوجود. إن علامة التحول هنا شبيهة بنموذج العلبة السوداء لويلر Wheeler حيث أن الحدث الفيزيائي الجديد يقع نتيجة تراكمات سلسلة من مجموعة أحداث قد تكون إما خاطئة أو صحيحة. فالسلسلة vfvvffv (f=faut, v= vrai) تنتج حدثا جديدا مغايرا عن ذلك الذي تحدثه مثلا السلسلة vfvvfff. فالأفكار و الممارسات والمعايير والمؤسسات السياسية والاجتماعية تبقى هي نفسها لمدة طويلة لكن وظائفها تتغير. مثال ذلك: الملكية في إنجلترا، الدول الأسكندنافية واليابان. فالبروتوكولات والمعايير و الأفكار بقيت نفسها على مدى قرون لكن وظائف الملكية تغيرت من الحكم إلى الرمزية والهوية

[1]) K. J. Holsti, The problem of change in International Relations Theory, (http://www.iir.ubc.ca/pdffiles/webwp26.pdf), PP 3-8

[2]) Ibid.

الوطنية. إن الاتجاهات تسجل نوعا واحدا من التحولات. فبالنسبة للنظم الإقليمية يقاس مثلا اتجاه توزيع القوة في أي نظام للاستدلال على حصول تحول:

- انهزام قوة رئيسية أو أكثر أو انتهاء دورها كما العراق في الشرق الأوسط.
- انتقال قوة أو أكثر من متوسطة إلى قوة كبرى كما الصين في شرق آسيا.
- حدوث تغير أساسي في التحالفات بين القوى الرئيسة، أو تغير الطرف الذي يقوم بدور الدولة القائدة (الدولة القلب) في النظام. ففي النظام الإقليمي للشرق الأوسط بدأ دور مصر القيادي في الاهتزاز بعد حرب 1967 نتيجة عدة عوامل: الهزيمة العسكرية، الأزمة الاقتصادية، ازدياد الاعتماد على مصادر تمويل خليجية. في المقابل بدأت السعودية تتجه نحو لعب دور قيادي أكبر في المنطقة يتناسب مع قدراتها المالية المتعاظمة حتى سمى أحد كبار الكتاب السياسيين العرب "محمد حسنين هيكل" فترة السبعينات "بالحقبة السعودية ". كما أن التحول الذي عرفته أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي هو نتيجة تراكمات لسياسات امتدت لسنوات مما أحدث انقلابا في توجه أوروبا الشرقية من الشيوعية إلى الرأسمالية.

2) الأحداث الكبرى: ما يدل على نقطة التحول ليس كمية الممارسات المعتادة. لكن ما يهم هي تلك الانحرافات الكبيرة عن ما هو سائد، فالتحول الهام الذي يكون له معنى هو ذاك الذي يكون دراماتيكيا ومؤثرا، فالممارسات والأفكار والمؤسسات السياسية الدولية تظهر وكأنها أنماط ثابتة لزمن طويل حتى يقع حدث تاريخي كبير عادة ما يكون عنيفا ليحدث التحول. فسنوات التحول الكبرى في القرن العشرين هي 1914، 1919، 1945، 1991/1989، فهي سنوات بدايات ونهايات الحروب العالمية الساخنة والباردة.

ضمن هذا المعيار يمكن أن تصنف ما يعرف "بنظرية التآكل الإمبراطوري Imperial decay" التي تعتبر النظم الإقليمية بمثابة كيانات حية ومتغيرة يصعب وضع حدود جغرافية ثابتة لها، أو تحديد ملامح ثقافية مستقرة لأعضائها. فالأقاليم ينظر إليها على أنها علاقات وليس مساحات، وهي بذلك تتغير بتغير هيكل وسير تلك العلاقات، وأن هذا التغير غالبا ما يكون نتيجة حدث كبير كاختفاء أو سقوط إمبراطورية.فلكل إمبراطورية مركز مسيطر وأطراف تابعة تقوم العلاقة بينهما على أساس تكفل الأول بإدارة كافة شؤون الأخير داخليا وخارجيا. هذه العلاقة سرعان ما تنتهي باختفاء الإمبراطورية حيث يسقط دور المركز في السيطرة و توجيه الأطراف في علاقاتها مع بعضها البعض أو مع غيرها من الدول خارج الإمبراطورية [1]. في ظل هذا الوضع الجديد (الحدث الكبير: سقوط الإمبرطورية) تسعى الأطراف إلى إعادة رسم سياستها الخارجية وتوجهاتها الإقليمية بعيدا عن المركز القديم وباتجاه الدول الأقرب لها عرقيا و دينيا ولغويا والساعية إلى التوسع الإقليمي في أطراف الإمبراطورية المنهارة. النموذج عن هذه النظرية هي الدول الوريثة للاتحاد السوفيتي.

فعقب سقوط الإتحاد السوفيتي أعلنت الدول الثلاث روسيا – أوكرانيا – روسيا البيضاء عن تأسيس كومنولث الدول المستقلة في 8 ديسمبر 1991. فالكومنولث هو بديل حتمته ظروف ما بعد الإمبراطورية المتمثلة في تلك المواريث المثقلة بالمشكلات السياسية والاقتصادية والعرقية، كما أن دول آسيا الوسطى عدلت

[1]) إبراهيم عرفات، مرجع سابق، ص 79.

عن بناء كومنولث إسلامي وارتأت أن يتسع الكومنولث السلافي ليجمعها مع تلك الدول في تنظيم إقليمي واحد. فسقوط الإمبراطورية السوفيتية أدى إلى تحولات جذرية في الهويات الإقليمية للدول المشكلة للاتـــحاد السوفيتي فبدأت في تشكيل نظام إقليمي جديد على أساس الإدراك الجديد للذات وللمحيط الخارجي.

كما تعتبر الحرب -وبالذات الهزيمة في الحرب- أحد أهم الأحداث الكبرى التي تؤدي -يمكن القول حتما- إلى تغيرات كبرى حتى أنه يستحيل أن يبقى الوضع بعد الحرب كما كان قبل الحرب. لقد أدت هزيمة 1967 إلى سقوط النظام الإقليمي العربي حيث فتحت أبوابه أمام لاعبين خارجيين ومعتقدات كانت تعتبر إلى وقت قصير كمعتقدات وأفكار دخيلة.

هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ألقت بظلالها إلى اليوم على كل شرق آسيا حيث فتحت المجال أمام النفوذ والتواجد الأمريكي في المنطقة حتى أصبح يطلق على المنطقة اسم "الباسفيك الأمريكي".

3) الإنجازات الكبرى: ما يدل على التحول هي تلك الممارسات الاجتماعية الجديدة التي يتم اشتقاقها من هذه الإنجازات الكبرى التي قد تكون ثقافية، فنية، اجتماعية،... كما الثورة الثقافية في الصين أو الثورة الإسلامية فـــي إيـــران. لقد أحدثت ثورة الخميني فـــي 1979 التي أطاحت بالشاه تحولا هائلا في النظام الإقليمي العربي خـــاصة النظـــام الفرعي الخليجي حيث أحدثت تغيرا هاما في معادلات القوة في منطقة الخليج الفارسي. لقد أدت تلك الثورة إلـــى اندلاع حرب عراقية-إيـــرانية في نهاية السبعينات مما جعل أعضاء النظـــام الإقليمي العربي يتفرقون مـــا بين مؤيد لإيران (سوريا، اليمن الديمقراطية، ليبيا) و مؤيد للعراق (دول الخليج خاصة السعودية، الكويت). إن الخوف من تصدير الثورة الإيرانية هو الذي أدى إلى إنشاء "مجلس التعاون الخليجي" أول تنظيم إقليمي فـــرعي في المنطقة العربية و الذي ظل-أي مجلس التعاون الخليجي- لسنوات يوفر الدعم المالي للعراق.

4) ابتكارات تكنولوجية/معنى اجتماعي: بعد سنة 1945 كان هناك حديث عن "الثورة النووية " التي تعد ابتكارا تكنولوجيا أبطل الحديث عن المفهوم الكلاوزوفتشي للحرب، فهذه الثورة النووية غيرت في طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى مع أنها لم تنه العنف بين الدول. اليوم حل الكمبيوتر محل القنبلة النووية كعامل للتحول. فإذا كانت القنبلة النووية قد عدلت فقط في التفكير الأمني التقليدي (من كيفية الفوز بالحرب إلى كيفية منعها خاصة بين القوى الكبرى) فإن الثورة الإلكترونية غيرت حياة ملايين الناس. فمعظم النقاش الذي يدور الآن حول " العولمة " و " القرية الكونية " أو "عالم بلا حدود" والحديث عن نهاية مفهوم السيادة التقليدي جاء أساسا من الاختراعات التكنولوجية. إذن الابتكارات المادية الكبرى يكون لها مفعول اجتماعي وثقافي يضفي على عصر معين طابعا خاصا ومميزا وينقله من " ما قبل" إلى " ما بعد ".

لقد سرعت تكنولوجيا الاتصالات المتطورة الوحدة الأوروبية وساهمت في تأكيد الإحساس بهوية أوروبية مشتركة. و التقدم التكنولوجي الذي تحققه اليابان وبعض دول شرق آسيا هو الذي أعطى الثقة والدفع لما يسمى " القيم الآسيوية " و"نمط الإنتاج الآسيوي".

5) التغير في ثوابت النظام: يرى روزنو (James Roseneau) أن التحول يحدث فقط عندما تصبح ثوابت النظام متغيرات، و ثوابت النظام حسب روزنو هي ذلك المعين الذي لا ينضب من الاستمرارية والتواصل، فهي مجموعة المعايير والإجراءات والمؤسسات التي تطورت واختبرت خلال تجربة طويلة وأصبحت تمثل -إذا جاز التعبير- أوامر التاريخ أو إرادة التاريخ.

هذه الأوامر تقف كموانع ضد أي تطورات قد تؤدي إلى تحولات جوهرية. بمعنى آخر الثوابت هي القواعد الأساسية والمبادئ التنظيمية لنظام ما، حيث يقوم هذا النظام وانطلاقا من هذه القواعد والمبادئ برسم أهدافه وتحديد وسائله وموارده التي تمكنه من لعب دوره بما في ذلك تحديد آليات التنفيذ. تحول الثوابت إلى متغيرات يعني تحول في أهداف و وسائل و موارد وآليات التنفيذ في النظام.

أما التغيرات التي تقع خارج نطاق هذه الثوابت فهي تغيرات عابرة لا تمس جوهر النظام، **فالتحول ليس مجرد تغير في النظام ولكنه تغير للنظام.** فقد ينتقل النظام من مرحلة إلى مرحلة أخرى جديدة لكن جوهر النظام يبقى هو ذاته فهو نفس النظام في مرحلتين.

إن التغير في الترتيبات الإقليمية(regional orders) مثلا يمثل تغيرا يمس ثوابت النظام: فقد حاولت روسيا في الفترة من 1991- 1993 الانضمام إلى نظام إقليمي أوروبي (الغرب) لم تنتم له طوال تاريخها، فلقد شكلت العلاقات مع الغرب الأولوية الإقليمية الأولى لموسكو آنذاك. مع نهاية 1993 حدث تحول ملموس حيث أصبحت دول الكومنولث " الجوار القريب " الأولوية الإقليمية الأولى لروسيا. إن هذا التحول يعكس المزاج الروسي التقليدي للهيمنة على دول الجوار [1].

كما كان خيار الحرب "الخيار الإستراتيجي الأول و الأوحد" للنظام الإقليمي العربي-من ثوابت النظام-منذ قيام دولة إسرائيل 1948، أما الآن و منذ مؤتمر مدريد 1991 أصبح ما يسمى بالسلام هو "الخيار الإستراتيجي الأول والأوحد" لهذا النظام.

- ما الذي يتحول؟

إن الفترات قبل و بعد نقاط الانقطاع (الانقطاعات) دائما تكون فيها خواص كثيرة مشتركة لذا تعتبر فترات تشابه أكثر منها فترات اختلاف، فما الذي يتغير ؟ و ما الذي يستمر ؟ فقد يبقى نظام ما متميزا بمعظم خصائصه الدائمة مع حدوث انقطاعات (كالحرب مثلا) ؟ إن الفترة ما بعد الانقطاع تكون متميزة بخصائص متشابهة لكنها مختلفة عن خصائص فترة ما قبل الانقطاع.

و قد ميز جلبين (Robert Gilpin) في كتابه "الحرب والتغير في السياسة العالمية" (1981)بين ثلاثة أشكال نموذجية من التغير السياسي الدولي [2]:

---

[1]) المرجع السابق.

[2]) Louis F. Cooper, Reflections on system change : The case of Medieval Burgundy, http://www.isanet.org/archive/cooper.doc.

1) التغير في طبيعة الوحدات التي تشكل نظاما دوليا أو (نظاما إقليميا): اختفاء دول، ظهور دول جديدة،...

2) التغير في التوزيع الدولي (الإقليمي) للقوة والهيبة.

3) التغير التفاعلي: تغيرات في قواعد النظام (المعايير، المنظومات، ...).

أما ريجي (John Ruggie) في مقالته " الإقليمية وما بعد" (1993) فقد درس الانتقال من القرون الوسطى إلى العصر الحديث كانتقال معقد و متشابك، وحدد خصائص التغير في حدوث تحولات في: السلوك الإستراتيجي/ المحيط المادي/ الأفكار السائدة[1].

أما "هندريك سبريوت" (Hendrik Spryut) في كتابه " الدولة المستقلة ومنافسيها " (1994) وضع نموذجا بمرحلتين للتغير[2] :

1) مرحلة الاختلاف والتنـــوع: أشكـــال مختلفة من التنظيم السيـــاسي (الدولـــة المدنية، دول مستقلة، ...) ظهرت استجابة للانتعاش الاقتصادي والنمو التجاري: ظهور اتفاقات تجارية، مجتمع مدني إقليمي، منظمات إقليمية ذات طابع سياسي أو أمني أو اقتصادي، ...

2) مرحلة الاختيار: بما أن هذه الأشكال السياسية الجديدة خاضعة لضغوط المنافسة، فإن الدولة الإقليمية ذات السيادة انتصرت على منافسيها مبرهنة لأسباب متعددة أنها الأكثر فعالية في تعبئة الموارد البشرية والمادية. المهمات الإقليمية الفعالة هي التي تبقى وتستمر خاصة تلك التي تبنت المنهج الوظيفي في التكامل (الإتحاد الأوروبي).

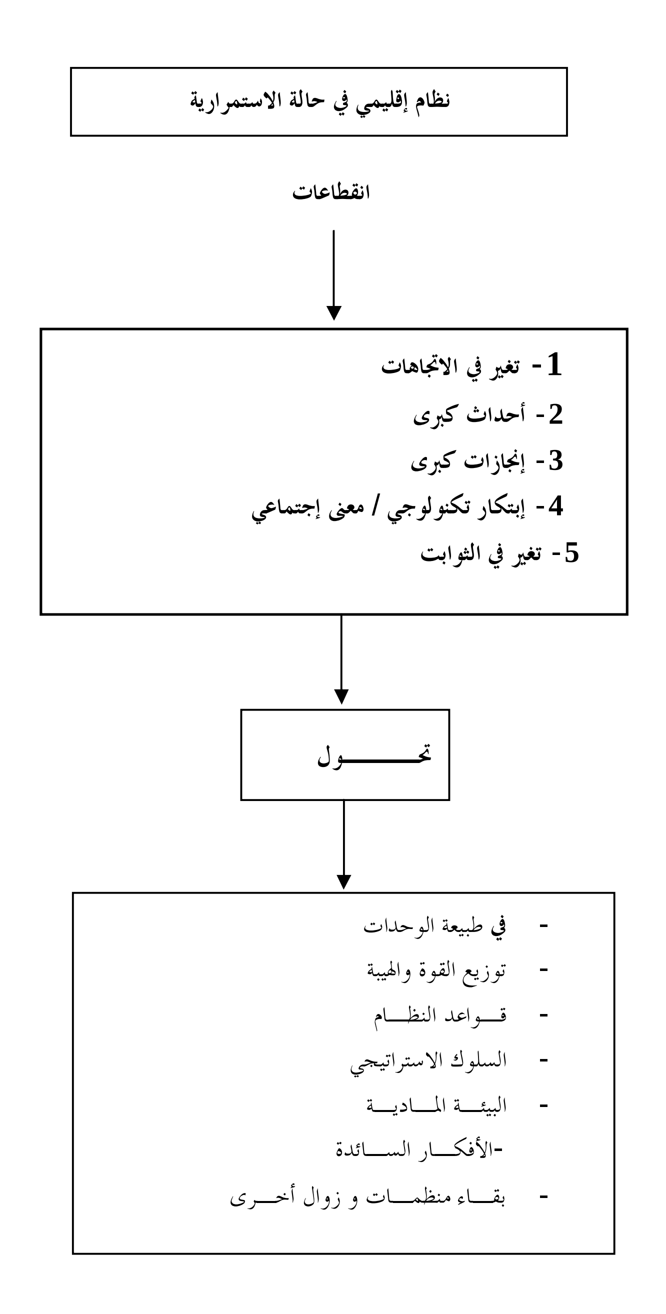
لقد أفصح "سبريوت" أنه بينما كانت مرحلة الاختيار عملية طويلة فإن مرحلة التنوع حدثت نسبيا بشكل سريع" التغيرات في التنظيم السياسي يبدو أنها تسبق بتحولات واسعة في القيود والفرص التي تفرض على الفاعلين الاجتماعيين من طرف البيئة الخارجية. النقاط الرئيسية كالهزيمة في الحرب، الثورة أو رأسمالية صاعدة تؤدي إلى فورة في التجديد المؤسساتي ".

و يمكن تلخيص مضامين هذا المطلب في الشكل التالي:

---

1) ibid.

2) ibid.



إن الصعوبة هنا تكمن في عدم القدرة أحيانا على التفريق بين السبب والنتيجة ؟ فهل مثلا أن الحدث الكبير هو الذي أدى إلى التغير في توزيع القوة، أم أن توزيع القوة هو الذي سبب الحدث الكبير ؟ هل التحول هو خاصية واحدة أو خاصيتان، أم يجب أن يشمل كل الخصائص ؟

المبحث الثاني: المقتربات السائدة في دراسة التحولات على المستوى الإقليمي.

إن المقتربات "داخل-خارجي" و " خارج-داخلي" "inside-out" and "outside-in" approaches تختلف عن بعضها البعض، لأنها تقدر بشكل مختلف العوامل الداخلية (الثقافة المتماثلة) والعوامل الخارجية (القوى الكبرى) التي تؤثر في التغيرات التي تطرأ على الأقاليم. وإن كانت لهذه المقتربات أرضية مشتركة عندما تتناول وجود الأقاليم "كأمر طبيعي"، ففرضية أن الإقليم موجود غير قابلة للنقاش. فطبيعة وتكوين الأقاليم عولجت كمعطى مسبق.

أما البنائية فإنها تتحدى هذه التقسيمات المستعملة من أجل إعطاء معنى للعالم، وذلك بتسليط الضوء على " بنائية الأقاليم "، فمقترب بناء الإقليم- رغم انه يعد من ضمن مقتربات داخل-خارجي إلا انه يتميز عنها بالأهمية المعطاة للقوى غير المادية لذا تم تناوله بشكل منفصل- يكشف بأن ما هو طبيعي (أو ما هو مأخوذ على أنه طبيعي) هو متجذر بعمق في الإيديولوجيات والخطابات السائدة في مجتمعات معينة. بعبارة أخرى تحاول البنائية إظهار الطبيعة النضالية الاجتماعية لطرق التفكير المهيمنة. عند تفسير التغيرات على مستوى الأقاليم فإن البنائيين عامة لا يبالغون في التركيز على دور البنية ولكن يحاولون وضع الأقاليم ضمن منظور نظري متوازن يبرز أهمية كل من البنية والعامل الإنساني. لذا فإن هذا المقترب " بناء - الإقليم" يطلق عليه "مقترب الحل الوسط ".

إذا كان مقترب " بناء الإقليم " مستمد من النظرية البنائية فإن المقتربين الآخرين مستمدان من عدة نظريات. فالنسبة للمقترب " داخل-خارجي" مستلهم من النظريات اللبيرالية خاصة نظريات التكامل (الوظيفية الجديدة) و المؤسساتية اللبيرالية. أما المقترب " خارج-داخلي" فمن الواقعية الجديدة والشمولية Globalism.

المطلب الأول: مقترب " خارج – داخلي " (المنظور الجيو-سياسي).

تتجه أدبيات " خارج - داخلي" إلى التركيز على العوامل الشاملة (الدول والجغرافيا) وإعطاء أهمية كبرى لمصالح وتفاعل القوى الكبرى مع الإقليم المعني (محل الدراسة) في دراستها للتحولات على المستوى الإقليمي. إن مقترب " خـــارج - داخلي" يدرس الأقاليم من وجهة نظر النظام الدولي، ويركز على العوامل الجيو-سياسية وينبذ المعايير الثقافية في رسم الإقليم [1].

ضمن هذا السياق فإن تشكل الأقاليم هو نتيجة لتطورات قادمة من "الخارج". فبالنسبة لمن هم خارج نظام إقليمي معين فإن الإقليمية تمثل لهم معنى سياسيا هاما. لدرجة أنها يمكن أن تفرض ثمنـــا عليهم سواء من خلال التأثير الضار للتراتيب الاقتصادية الإقليمية التفاضلية والتي تسمى كذلك الإقليمية المؤذية malign regionalism - مؤذية بالنسبة للدول غير المنتمية لهذا الترتيب الاقتصادي الإقليمي- لأنها تحول مسار التجارة والاستثمار كما تتسبب في تحول توزيع القوة السياسية، أو من خلال ما يفرض على " الخارجين عن الإقليم " من تحديد لسياستهم اتجاه دول إقليمية فردية من منطلقات إقليمية [2]. لذا عادة ما تشكل هذه القوى الخارجية عامل تأثير/تغيير أساسي نحو نظام إقليمي معين.

لقد كان هذا المجال " خارج – داخلي " محل اهتمام كنتوري و شبيغل، فالدراسة المقارنة التي قاما بها تقسم كل الأقاليم (الأنظمة التابعة في مصطلحاتهما) إلى مركز و هامش و نظام التغلغل. إن نظام التغلغل (Intrusive System) هو النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام. إن حجم التغلغل يؤثر على النظام الإقليمي من حيث طبيعة ونمط العلاقات بين الدول الأعضاء وبالتالي التأثير على طبيعة النظام ككل. لكن الأدبيات الرئيسة التي تنضوي تحت هذا المقترب هي أساسا أدبيات الواقعية الجديدة والنظرية الشمولية.

الواقعية الجديدة:

تعتبر الواقعية الجديدة نظرية متمركزة حول الدولة، تركز على القوى الكبرى، توزيع القوة المادية في النظام الدولي، و بين وسلوكيات القوى على المستوى الكلي الناتجة عن هذه القدرات المادية. كما يركز

---

[1]) فحسب المنظور الجيوسياسي قسم بريجنسكيي العالم إلى ستة مناطق:

- أمريكا الشمالية: خاضعة للهيمنة الأمريكية في إطار النافتا لتخلق الكتلة الاقتصادية الأكثر قوة والوحيدة في العالم
- أوروبا: أوروبا الغربية الموحدة – الدول المركزية التي تصر على مشاطرة أوروبا الغربية نفس التقاليد (بولندا، المجر) – الدول الشرقية للإتحاد السوفيتي السابق (روسيا - أوكرانيا).
- شرق آسيا: الخاضعة اقتصاديا لليابان و المفتقرة لإطار سياسي أمني متكافئ و عليه تكون عرضة لتوترات إقليمية خاصة من طرف الصين.
- جنوب آسيا: تفتقر إلى التماسك الاقتصادي والسياسي والهند تحاول تأكيد هيمنتها.
- هلال إسلامي متبعثر: شمال إفريقيا و الشرق الأوسط وتركيا و باكستان و إيران عرضة للتدخلات الأجنبية وافتقار إلى التماسك السياسي العسكري.
- سلسلة أوراسيا : ثغرة جيوسياسية سوداء تهمين عليها روسيا وتغطي أغلب مناطق الإتحاد السوفيتي السابق و ربما تتشابك مع أروبا وآسيا و الهلال الإسلامي.

[2]) Rodrigo Taveres, OP. Cit, P21.

الواقعيون الجدد على فوضى النظام الدولي والنزاع بين القوى السياسية، فالواقعية الجديدة إذن تقوم على خمسة افتراضات أساسية [(1)]:

1) الدولة هي الفاعل الرئيسي: الفاعل غير-الدولة أقل أهمية.

2) الدولة كيان وحدوي وله صوت.

3) الدولة فاعل عقلاني: يمكن للدولة أن تحقق أهدافها الخاصة على أساس قدراتها المتوافرة.

4 الأمن القومي: الأمن العسكري أو المسائل الإستراتيجية تعتبر سياسة عليا في حين أن الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية هي سياسة دنيا.

5) فوضوية النظام الدولي: غياب سلطة على المستوى الدولي.

إن الاختلاف النظري الكبير الذي ميز الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية هو الأهمية المعطاة للأقاليم. فالواقعيون التقليديون ركزوا على النظام الدولي كساحة صراع بين سياسات القوى الكبرى واعتبروا الأقاليم مجرد "حالات شاذة " [(2)]، بمعنى أنها نوع من التشكيلات غير المرغوب فيها والتي لا يمكن الاعتماد عليها. الواقعيون الجدد بالمقابل، لديهم صعوبات في توضيح وجود الأقاليم لأنهم يشددون على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وعلى الوضعية النـــاتجة عن ذلك من التنـــافس الأبدي من أجل القوة / الأمن بين دول أنـــانية. لـــذا تنـــاولوا الأقـــاليم بطريقة شبيهة بتكوين التحالف "والت" (S.Walt) ، فاعتبروا الأقاليم كتشكيلات تحالف أو كـــأدوات لتعزيز المصالح الوطنية للدول وكوسائل لزيادة قوتها. فالتحالفات هي شكل من أشكال الأقلمة ناتجة عن حاجة الدول لوسائل تؤهلها لمواجهة الضغوط الخارجية السياسية والاقتصادية، وكذا لتحسين إمكانياتها للنجاح ضمن الوضعيات النزاعية في الساحة الدولية [(3)]. فأب الواقعية الجديدة "والتز" (k.Waltz) يعتبر أن الدول المقيدة بالنظام الدولي الفوضوي تتحالف لمجابهة التحديات الخارجية، لذا فإن المجموعات الإقليمية تشكل في الغالب من طرف الدول كرد على تهديد أمني خارجي[(4)]. ولأن الواقعيين الجدد يفترضون أن الدول مهتمة أكثر بقوتها النسبية أكثر من الاهتمام بـــالقوة المطلقة، لذا فهم لا يؤمنون بصلابـــة أو متانة الأقاليم (ليست شيئا دائما)[(5)].

و يعتبرون أن فعالية العوامل الخارجية وتأثيرها على الأقاليم تلاحظ بصفة خاصة وقت الحرب، كما ينظرون نظرة سلبية للاعتماد المتبادل فكلما كانت الاتصالات أقل بين الدول كلما قلت النزاعات.

---

[1]) Wang Zhengyi, contending Regional identity in East Asia : ASEAN way and its implications, (irchina.org/en/xueren/china/pdf/wzy1.pdf), P9

[2]) Fabrizio tassinari, Mare Europaeum , Political Studies Press,Copenhagen,2004,P105.

[3]) Barry Buzan, the implications of September 11 for the study of international relations, (www.cienciapolitica.org.br/encontro/Barry_Buzan.doc).

[4]) Ibid.

[5]) Ibid.

إضافة إلى ذلك فإن الواقعيين بصفة عامة لا يعترفون بوجود تغيرات أساسية في الحياة الدولية. فهم يعتقدون أن الفوضوية تخلق العالم الذي يدفع بالدول وصناع سياستهم لاتباع سلوك معين بصرف النظر عن الخصائص القومية ورغبـــات صانعي السياسة. فكل من جلبين، والتز و فون جانتز (Von Gentz) يشتركون في فكرة التكرار أو التوترات في السياسة الدولية، ويشككون في إمكانية تجاوز نتائج الفوضوية من خلال المؤسسات الدولية أو المعرفة أو من خلال التغيرات التكنولوجية والسوسيوسياسية التي تحدث على مستوى الوحدة أو على المستوى العبر وطني[1]. وبالتالي فإن التغير عند الواقعيين يقتصر حدوثه ضمن حدود ضيقة: تعديلات في ميزان القوى، أو في أقطاب القوة أو في خصائص القوى الكبرى.يقول والتز: " على مر القرون تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها "[2]، فهناك دائما: ميزان قوى، أقطاب قوة، وأي تغير هو تغير عابر وليس تغيرا جوهريا، فوالتز يرى أنه كلما كثر تغير الأشياء فإنها تبقى على حالها " تختبر التحديات المحلية والخارجية حماسة الدول، تفشل بعض الدول وتجتاز دول أخرى الاختبار بصورة رائعة، وفي الأزمنة الحديثة يفلح عدد كاف من الدول في الحفاظ على النظام العالمي سائرا كنظام دول. تتنوع التحديات وتتحمل الدول "[3]. فالواقعية الجديدة ذات ميولات محافظة تسعى إلى تكريس الوضع السياسي الدولي القائم.

إن معرفة آليات التحول على المستوى الإقليمي من منظور الواقعية الجديدة يوجب التركيز على[4]:

أ- النزاع بين القوى السياسية الذي هو موضوع أساسي في التفكير الواقعي الجديد، والذي له أهمية عند إسقاطه على المستوى الإقليمي من خلال مفهوم الهيمنة Hegemony، فالإقليمية عرفت كعمليات سياسية واقتصادية مرتبطة بعلاقات القوى أو الهيمنة. فكما أظهر أندرو هاريل (Andrew Hurrell) فإن التشكيلات الإقليمية تتفاعل مع القوة المهيمنة على الأقل بأربع طرق:

1) يمكن أن تتشكل الأقاليم كشكل من رد الفعل من الدول الضعيفة اتجاه القوى الكبرى مثال: الأسيان (ضد فيتنام)، مجلس التعاون الخليجي (ضد إيران)، مجموعة التنمية في أفريقيا الجنوبية SADC (ضد جنوب أفريقيا).

2) الأقاليم يمكن أن تتشكل من أجل احتواء وأيضا إرباك القوة المهيمنة كما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم تشكيل الجماعة الاقتصادية الأوروبية لاحتواء ألمانيا الغربية.

3) الطريقة الثالثة تسمـــى اللحاق بالقاطرة أو استراتيجية الخضوع (Bandwagoning) في اللغـــة الاصطلاحية للواقعيـــة الجديدة، بمعنى إمكـــانية استخدام الدول الضعيفة للتكامل الإقليمي كوسيلة لتصبح متصلة أو مرتبطـــة بالقوة المهيمنة.

---

[1]) K.J. Holsti, OP. Cit, P11

[2]) حجار عمار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، رسالة ماجستير،(قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الدراسية 2002-2003)، ص120

[3]) روبرت كيوهان و جوزيف ناي الابن، تمهيد، في جوزيف ناي وآخرون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد الشريف السطح، (السعودية، مكتبة العبيكان، 2002)،ص 28

[4]) Fabrizio tassinari, ,OP. Cit, P 111

4) في وضعية أفول القوة المهيمنة، يمكن أن ينظر إلى الشكل الإقليمي كمصدر للقوة المهيمنة (الآفلة) نفسها لتحقيق مصالحها، لتقسيم الأعباء، لحل المشكلات المشتركة ولخلق دعم دولي وشرعية لسياساتها (توجه روسيا نحو جوارها القريب).

ب- محورية الدولة كفاعل استراتيجي وعقلاني وحيد يمثل مركز هذه الديناميكية، فكما لاحظ "غريكو" (Joseph Grieco) فإن " عقلانية الدولة تعني أن الدول تملك بشكل ثابت أهدافا مرتبة وأنها تختار الاستراتيجيات قصد تحقيق هذه الأهداف إلى أقصى الحدود الممكنة. ويتضمن التعاون الدولي (الإقليمي) توافقا طوعيا بين الدول حول سياساتها بحيث تساعد كل واحدة الأخرى للوصول إلى الهدف المرغوب المشترك " وبالتالي فإنه بالنسبة للواقعيين الجدد فإن الدول تبحث دائما عن موازنة الضعف برفع مكاسبها إلى الحد الأقصى بأشكال أخرى من الأرباح. لذا لاحظ والتز بأن الدول الضعيفة غالبا ما تسعى لإيجاد نوع من التوازن (عن طريق التحالف) بدلا من الدخول في صراع مع الدول القوية (الأعداء).

يمكن أن نستنتج بالتالي أن حركية الأقاليم-من منظور الواقعية الجديدة-تأتي "كرد فعل " على سلوكات خارجية (سلوكات القوى الكبرى التي تعتبر بمثابة تهديد أمني) تؤدي إلى إعادة توزيع القوة في السلم الإقليمي. فالميكانيزمان الأساسيان اللذان تتحدث عنهما الواقعية الجديدة هما: تدخل القوى الكبرى وتوزيع القوة من أجل تحقيق توازن في إطار البحث المتواصل عن الأمن وبالتالي السعي لزيادة القوة من أجل المحافظة على الوضع القائم

(التغيير في إطار الاستمرارية الناتج عن التصادم بين القوى المادية (باستعمال القوة) في بحثها المتواصل عن الأمن) فالواقعيون الجدد لا يؤمنون بفكرة الانقطاعات أو اللااستمرارية في العلاقات الدولية.

الشمولية Globalism:

تقوم الشمولية على الافتراضات التالية [(1)]:

- هناك لاعبون هامون في النظام العالمي إضافة إلى الدولة.
- سلوك الفاعلين يفسر من خلال النظام كمصدر للتأثيرات والضغوطات.
- العوامل الاقتصادية حاسمة في تفسير تطور عمل النظام الدولي: التركيز على البنية الاقتصادية أكثر من البنية السياسية العسكرية، فالبنية الاقتصادية تلفت الانتباه إلى الهدف الكلي للنظام.
- الشبكات والعمليات هي الميزة المحددة للنظام.
- علاقة تبعية بين الشمال والجنوب أي بنية النظام الدولي منقسمة إلى مركز وهامش.
- التركيز على القدرات المادية.

الشموليون (Globalists) كما الواقعيون الجدد، ينظرون إلى الأقاليم على أنها نتاج عن النظام الدولي.ففي حين نجد أن الواقعية الجديدة تنظر للإقليمية على أنها نتاج " لمشكل قيد الحل " (مواجهة تهديد

[1]) Bary Buzzan, OP. Cit.

خارجي)، فإن العولمة تركز على طبيعة وتطور مشاركة مختلف الفواعل في الساحة الدولية والتي يمكن أن تظهر في تشكيل الأقاليم[1].

يركز مفهوم العولمة على تحرك الناس اللامحدود، على تدفق رأس المال، وعلى حركة القيم والأفكار التي تتشكل على مستوى الساحة العالمية. ويرى البعض بأن العولمة بأبعادها اللاحدودية قد تشير إلى نوع من " نهاية الجغرافيا ".

إن مفهوم " نهاية الجغرافيا " مرتبط بنهاية الحرب الباردة. فالثنائية القطبية حددت التميز الإقليمي الترابي Territorial demarcation (حتى لا تظهر التميز الإيديولوجي) و وضعت الفاعلين بين خيار ثنائي. بهذا المعنى فإن نهاية الحرب الباردة هي " نهاية الجغرافيا " لأنها كسرت الصفة الإقليمية الترابية (Territoriality) ووضعتنا أمام لا إقليمية المجال (Deterritorialised of space) أي أمام فضاء غير محدود إقليميا. بعض منظري العولمة ربط هذه اللاإقليمية بإعادة تنظيم المجال ما بعد الدولتي وبالتالي الانتقال إلى "ما بعد السيادة ". مما يعني أن اللاإقليمية الترابية deterritorialisation تبعت بإعادة -أقلمة Reterritorialisation للمجال[2].

إن ديناميكية إعادة- الأقلمة واضحة أكثر في التمويل المتعدد الجنسيات والذي هو ظاهرة عولمية بامتياز. وبما أن التجارة العالمية لا يمكن أن تعمل بشكل تام دون ممارسة و دون أشخاص إقليميين Territorial فـــإن إعادة –الأقلمة تنطبق أيضـــا على الظهور المسمى "مجموع القيم العالمية ". إن الأفكار يمكن أن تتحرك

و تنتشر عالميا عبر الزمان والمكان، لكن ينبغي لهذه الأفكار أن تنفذ إلى الأفراد وفي المجتمعات حتى لا تضعف وتتلاشى نهائيا، أي وفق ما أصبح يعرف بتزامن النزعة نحو المحلية مع العولمة Glocalisation، والذي يمكن أن يعتبر في الواقع كشكل من أشكال إعادة-الأقلمة[3].

إن هذه العلاقة بين العولمة والأرض (Territory) تظهر في شكل أقاليم، حيث تقف العولمة موقف المعارض اتجاه النظم الإقليمية من جهات متعددة. فالعولمة تعارض ما يسمى بمفهوم "السيادة الإقليمية الترابية الحديثةModernist territorial sovereignty "، فحسب هاريل فإن " العولمة تعمل ضد ظهور الإقليمية ".

من جهة أخرى، فإن الفاعلين-خاصة الفاعلين غير إقليميين (Non-Territorial) و غير وستفاليين- يمكن أن يعيدوا أقلمة Reterritorialise المجال العالمي. ضمن هذا السياق فإن العولمة تشجع الإقليمية أكثر مما تعارضها، فالأقاليم تتكون كنتيجة لإعادة تنظيم (Reshuffling) الساحة الدولية من قبل الفاعلين الذين أعادوا أقلمة المجال العالمي[4].

هذا التحول يلاحظ بسهولة أكثر في حقلي التعاون الاقتصادي والبيئة. فالحقل البيئي غالبا ما يعتبر كمتحد لتفوق سلطة الدولة، لأن طبيعة المشكلات البيئية عادة ما تعتبر ذات طبيعة عالمية. فاللتغلب على المشكلات البيئية فإن الصورة العالمية غالبا ما تجزأ إلى أبعاد، حتى يمكن التعامل بأكثر فعالية مع قضايا محددة.

---

1) Fabrizio Tassinari, OP.Cit, P 115.
2) Ibid.
3) Ibid., P 116.
4) Ibid.

أما في مجال التعاون الاقتصادي فإن الفكرة الأساسية في المناقشات التي تجري حول الاقتصاد العالمي هي: التوسع غير المنظم Unregulated للاعتماد المتبادل الاقتصادي والذي يتجاهل، كما يمكن أيضا أن يزيد في خطورة تفاقم الفروقات الاجتماعية. فالنظام العالمي الذي عرفه روبرت كوكس (Robert Cox) بأنه محايد بالنظر إلى طبيعة الكيانات التي تشكل القوة، يمكن أن ينتهي بتدعيم عدم التكافؤ و اللامساواة في توزيع الثروة والموارد. هنا تتدخل الإقليمية بواسطـــة إعادة-أقلمة Reterritorialising الاقتصاد العالمي واستعادة بعض من السيطرة أو الرقابة السياسية المشتتة.

من خلال نظرة العولمة للإقليمية يمكن استنتاج ملاحظتين[1]:

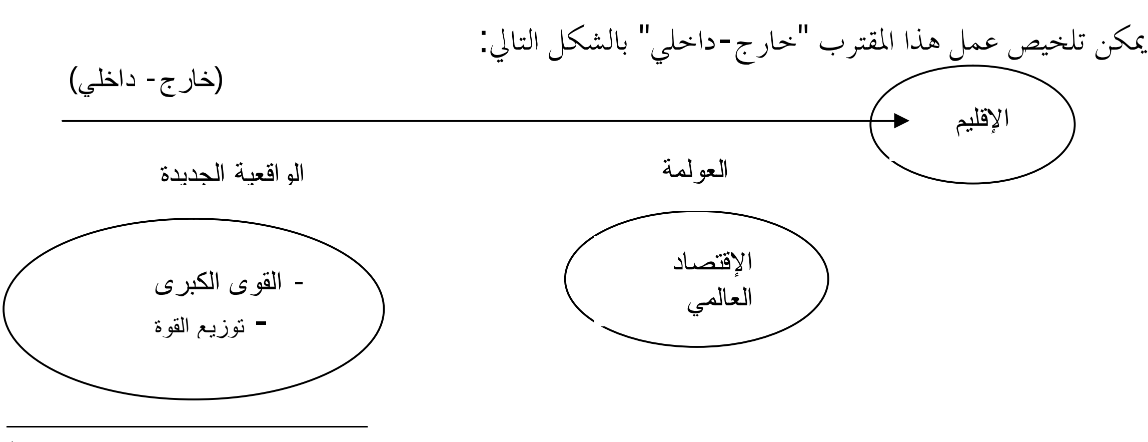
1) إن تشكيل و تطور الأقاليم تحركه الوظيفة Function-driven .بمعنى أن الأقاليم تتشكل لتسيير أو إدارة بعض المجالات بأكثر فعالية. فكما كتب Anthony Paine " المشروعات ذات الطابع الإقليمي/الجهوي تظهر كوسيلة لمساعدة إنجاز المشروع ذي الطابع العالمي في عالم ليس فيه دولة واحدة تملك السلطة والقدرة لفرض زعامتها "[2].. بمعنى أن الإقليمية ضمن إطار العولمة يمكن أن تتحول هي في حد ذاتها إلى صياغة وستفالية، إلى نوع من " الإقليم-الدولة " State–Region ".

2) إن هناك تكاملا بين العولمة والإقليمية، هذا التكامل قائم على إعادة ضبط (Readjustment) فيزيولوجي (وظائفي) وطبيعي للأرض والسيادة قصد التعامل بفعالية مع التحديات العالمية.

في هذا الإطار كان كل من Held و McGrew أكثر وضوحا بتأكيدهما على أن " الإقليمية ليست عائقا أمام العولمة السياسية المعاصرة المتضمنة تحولات في القوة السياسية، السلطة وأشكال القانون، ولكن على العكس هي (أي الإقليمية) لديها ما يتوافق بشكل واسع مع العولمة"[3].

إن المنظور الشمولي بالتالي، يركز أساسا على العوامل الاقتصادية الخارجية والفواعل غير الدولة (الشركات المتعددة الجنسية) التي تهيمن على الساحة الدولية والتي تخلق ذلك التأثير المرغوب / أو غير المرغوب فيه من طرف الفاعلين الإقليميين فتزيد إما من حدة التعاون /أو التراع بين الأطراف الإقليمية مع /أو ضد الأطراف العالمية.

يمكن تلخيص عمل هذا المقترب "خارج-داخلي" بالشكل التالي:



[1]) Ibid.
[2]) Ibid.
[3]) Ibid.

إذن تتجاهل كل من الواقعية الجديدة والشمولية كل المستويات ماعدا مستوى النظام الدولي. فكما لاحظ بوزان (Buzan) فإن والتز مثلا تعرض إلى المستوى الإقليمي إمبريقيا دون إعارة أي اعتبار لقيمته النظرية أو لمضمونه ولكن نظر إليه فقط كفرع Offshoot من المستوى الكلي.[1]

أي أن الفهم الواقعي الجديد والفهم الشمولي للمستوى الكلي يتم ضمن مخطط متعدد المستويات:

الوحدة – الإقليم – البين-الإقليمي-العالمي.

فالإقليم هو فرع ضمن هذا المخطط وليس مستوى تحليلي قائم بذاته، لذا فإن هاتين النظريتين تفتقدان على مستوى البنية الإقليمية إلى تفسير للديناميكيات الداخلية التي تحرك خيارات الدول والتي اختزلت إلى مجرد البحث في التأثيرات والعوامل الخارجية "قد يكون الواقعيون الجدد على حق في تركيزهم على السياق الجيوسياسي في المراحل المبكرة للوحدة الأوروبية، لكنهم الآن مخطئون في تجاهلهم لأي درجة غير كل من الاندماج غير الرسمي والمؤسساتية الناجحة ديناميكية العلاقات الدولية الأوروبية خلال الأربعين سنة التالية." [2] كتب "هاريل".

---

1) Barry Buzan, OP.Cit.

2) Bjorn Hettne and Fredrik soderbaum, theorizing the rise of regionness, (http://www.warwick.ac.uk/fac/soc/CSGR/conf99/Soderbaum.PDF), P7.

المطلب الثاني: مقترب "داخل-خارجي" (المنظور الثقافي).

تحدد مقتربات " داخل-خارجي" الأقاليم على أساس العوامل الثقافية. فهي تركز على طبيعة المعايير الثقافية في رسم الحدود الإقليمية وتتجه إلى التسليم بالعدد الهائل للفاعلين على المستوى الاجتماعي. فالتسميات الإقليمية ليست واقعية بالمنظور الجغرافي بقدر ما هي طبيعية بالمنظور الثقافي.[1] ففي التسعينات نجد أن الغرب كان يعني: أوروبا الغربية، الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، نيوزلندا وكذا اليابان في عدة أبعاد. فمفهوم الغرب لا يعرف منطقة جغرافية محددة ولكن يتحدد حسب معايير ثقافية مشتركة، وكذلك العالم الإسلامي فهو لا يعرف بمنطقة جغرافية معينة في الشرق الأوسط، فهو يمتد من إندونيسيا إلى نيجيريا. فالتعريف الجغرافي الإقليمي يتغير عبر الزمن كنتاج لتغير الثقافة والاقتصاد والتاريخ والسياسة.
لذا فإن التغير حسب هذا المقترب يأتي أساسا من الداخل. يقول Edward de Bone: " تتغير المجتمعات لأن هناك قوى داخلية تقود إلى التغيير سواء من أجل التكيف مع عالم متقلب أو من أجل تحسين حظ مواطنيها "[2]

إن التحاليل من الشكل داخل-خارجي تحاول عموما رسم وتحديد الحدود الإقليمية بتعيين المركز أو المنطقة المحورية (قلب النظام) حيث المسحات/ الخطوط الثقافية هي أكثر تماثلا والتفاعل الثقافي أكثر كثافة مما هو عليه في الهامش. فمثلا في منطقة الشمال The Nordic Region الدول المحورية هي: النرويج، السويد، الدانمارك والتي تعرف نفسها باسم " اسكندنافيا " و تستخدم تعبير المنطقة الشمالية The Nordic Region عندما تريد ضم دول الهامش[3].

وتركز على العوامل الثقافية والتاريخية أي التجانس الثقافي الإقليمي و على الفواعل الاجتماعية والاتصالات الاجتماعية والاقتصادية " كعوامل داخلية " تلعب دور المحرك والمحفز لأي نشاط وبالتالي حركية إقليمية.[4]

بعد نهاية الحرب الباردة تدعمت مكانة المنظور الإقليمي الذي يقلل من أهمية تأثير العوامل الخارجية و دور القوى الكبرى في إحداث تغيرات إقليمية أو ممارسة اختراقات نوعية ذلك أن[5]:

1) أفول المنافسة بين القوى العظمى خفف من نوعية التدخل الاختراقي للقوى العالمية في بقية أنحاء العالم.

2)إن معظم القوى الكبرى في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هي الآن قوى خفيفة Lite Powers، فديناميكيتها المحلية تسحبها بعيدا عن أي التزام عسكري وإستراتيجية تنافسية في بقع العالم المضطربة، تاركة الدول والمجتمعات المحلية لكي ترتب علاقاتها العسكرية-السياسية دون تدخل كبير من القوى الكبرى كما كان الأمر قبل نهاية الحرب الباردة. فحسب Morgan و Lanke فإنه في عالم ما بعد الحرب الباردة " يبقى المستوى

---

1) Iver B. Neumann, A region – building approach to Northern Europe, International Studies, (Vol 20, n°1 Janvier 1994), P53.
2) Rosita Dellios, OP.CIT.
3) Iver B. Neumann, OP. Cit, P 54.
4) Ibid.
5) Barry Buzan, OP. Cit.

الإقليمي أكثر وضوحا لوحده كموضع للتعاون والتراع بالنسبة للدول وكمستوى للتحليل بالنسبة للدارسين الباحثين عن استجلاء الشؤون الأمنية المعاصرة ". فالتعاون أو التراع يكون بشكل أكثر كثافة على المستوى الإقليمي وبين أطراف إقليمية بعيدا عن المؤثرات الخارجية.

3) إن تكريس الانتباه أكثر من اللازم على المستوى الـــدولي (الكلي) وإهمـــال المستوى الإقليمي سيولد تشويهـــا حول الحقـــائق المراد الوصول إليهـــا أكثر ممـــا سيمنحنـــا البصيرة. هذه البصيرة تتأتى من التركيز على العوامل الداخلية والمؤثرات الثقافية والاجتماعية المتسببة في الحركيات الإقليمية.

4) بعد أحداث 2001/09/11 برزت شبكة القاعدة كتنظيم وثيق الصلة بحركية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وتفاعل تلك الحركية مع بنية المستوى الكلي (الأحادية القطبية). فبالرغم من أنه قد يكون هناك عنصر شامل (عالمي) في أمننة sécuritisation القاعدة كمقاومة تمثل الاقتناع العالمي الواسع الانتشار ضد الاعتداء الثقافي الشامل للرأسمالية، فإن هذا ليس هو الدافع الأساسي للقاعدة. فالبارز أكثر في خطابات تنظيم القاعدة حول الأمننة هو التواجد العسكري الأمريكي في الأراضي المقدسة بالعربية السعودية والدعم الأمريكي لإسرائيل. فهكذا بينما تظهر القاعدة نفسها كلاعب عبر وطني وعبر إقليمي فإنه لا يمكن حسب المنظور الإقليمي – فهم وجودها، عملياتها أو دوافعها دون الرجوع إلى البنى الإقليمية وتفاعلها مع المستوى الكلي.

إن الأدبيات الرئيسة التي تعتمد التحليل "داخل-خارجي " هي أساسا الأدبيات الليبرالية خاصة نظريات التكامل والمؤسساتية الليبرالية. حيث تعتبر النظريات الليبرالية أن السياسة الدولية في تغير مستمر وتركز على إمكانات التغير السلمي; لأن الانسجام في المصالح بين الدول ممكن وهذا ما يعطي فرصا للتعاون والسلم.

نظريات التكامل:

يرى جوزيف ناي بأن أهم التطورات في التقليد الليبرالي لنظرية العلاقات الدولية بعد فترة 1945 كان في مجال دراسات التكامل الإقليمي خاصة **الوظيفية الجديدة**.

- لقد رأى كارل دوتش Karl Deutsch في الخمسينات من القرن الماضي أن التفاعل الثقافي يمكن أن يكون أكثر كثافة بشكل يسمح للإقليم أن يشكل جماعة أمنية (Security Community). لقد كان التعاون في شمال أوروبا في نظر دوتش المثال الحقيقي لجماعة أمنية تعددية. فرغم أن الاستراتيجيات المؤسساتية المتعلقة بالتعاون الفوق وطني لم تطبق ولم يتم العمل بها، فإن الخصائص الثقافية المشتركة القوية في ذاتها لمنطقة أوروبـــا الشمالية سمحت للإقليم بأن يتعدى حدود الفوضى الدولية. لذلك فإننا نجد تعريف دوتش للإقليم بأنه مجموعة دول مرتبطة بشكل واسع وعلى مستوى أبعاد مختلفة.غالبا ولكن ليس دائما ما يستدل على هذا الارتباط بمؤشر وهو تدفق الاتصالات الاجتماعية الاقتصادية

وهذا ما يميز مجموعة دول عن مجموعة أخرى. هذا النموذج من الترابط كثيرا ما يلاحظ في النماذج الاقتصادية و التسويات السياسية والاتصالات الاجتماعية.(1)

- أميتاي اتزيوني (Amitai Etzioni) قال بالتحليل نفسه، فقد قام بتفسير وجود الأقاليم والتعاون المؤسساتي الإقليمي عن طريق التركيز على الثقافة المشتركة كمتغير أساسي وكذلك التركيز على المعطيات أو المعلومات حول التنقلات الداخلية للأشخاص، السلع، رؤوس الأموال والخدمات. (2)
- بنجت ساندليوس (Bengt Sundelius) يرى بأن الحركيات الاجتماعية هي عامل أساسي في خلق إقليم، فقد أبرز أن الثقافة المشتركة تشجع النخب الإقليمية لأن توحد نظرتها اتجاه البيئة الخارجية للإقليم. وفي محاولته لتفسير سبب إعادة دول شمال أوروبا تنظيم أنشطتها المشتركة في السبعينيات (من القرن الماضي) وصل إلى أن " الجواب يمكن أن يتعلق بالمخاوف من أن النمو الخارجي خلال العقد الماضي مثل نمو الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتوسعها، قد يضعف من الإنجازات التي حققتها حتى ذلك الحين منطقة شمال أوروبا " وبالرغم من أن ساندليوس يركز على إدراكات النخبة للبيئة الخارجية للإقليم فإن تحليله يبقى مبنيا على المقترب " داخلي-خارجي " لأن الثقافة المشتركة هي المتغير الأول والرئيسي في تحاليله.(3)
- بالاسا Balassa أشار إلى الزيادة الخطية للاعتماد المتبادل الاقتصادي خلال سلسلة عمليات والتي تبدأ .بمنطقة التفاضل التجاري ثم تنتقل إلى منطقة التجارة الحرة، ثم الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية ثم الوحدة السياسية.(4)
- ميتراني (Mitrany) ركز على خلق مجموعة من الوكالات الوظيفية التي يمكن أن تؤهل السياسيين، موظفي الحكومة والناس لتبني مواقف أقل قومية.

أما الوظيفية الجديدة فإنها تختلف عن التقليدية في نظرتها للتعاون بطريقة نفعية .بمعنى أن " الوظيفة تتبع المصالح " وليس كما في حالة الوظيفية التقليدية التي تعتبر التعاون كاستراتيجية لتحقيق السلم .بمعنى :

"الصيغة تتبع الوظيفة ". كما ينظر الوظيفيون الجدد إلى الدولة كفاعل رئيسي و أولي في الظواهر الإقليمية، .بما في ذلك تلك النخب التي تؤثر في سلوك الدولة.

يقول أرنست هاس (Ernest B. Haas) : " إن دراسة التكامل الإقليمي مهمته تفسير كيف ولماذا تتوقف الدول عن أن تكون ذات سيادة بشكل كامل، كيف ولماذا تندمج وتختلط الدول مع جيرانهـــا إلى أن تفقد الخصائص الحقيقية للسيادة على الرغم من أنها تسعى لاكتساب تقنيات جديدة لحل التراعات فيما بينها."(5)

---

1) Iver B. Neumann, OP. Cit, P 54.
2) Ibid.
3) Ibid.
4) Ibid.
5) Fabrizio Tassinari, OP. Cit, P 118

إن هذه العبارة تعني أن الدول توازن الخسارة الجزئية للسيادة الناتجة عن الأقلمة بنوع من المكاسب الناتجة عن هذا الفعل الجماعي.

إن هذا الفعل الجماعي (التكامل الإقليمي) حسب هاس يتعزز عندما تتم هذه الأفعال الجماعية بشكل تصاعدي وتكون قائمة غالبا على نتائج ليست مبدئيا مقصودة أو منتظرة من قبل الفاعلين (الحكومات ومجموعة المصالح الهامة).

هذه النتائج غير المقصودة ولكن المقيدة تعزز التكامل الإقليمي نفسه وتقدم التنظيم لأثار الانتشار (Spillover) الذي هو واحد من بكرات البناء الوظيفي الجديد. فحسب هاس فإن تزايد الاعتماد المتبادل الذي يحدث مشكلات عملية مشتركة، يؤدي إلى تزايد التعاون الدولي (الإقليمي) الذي يقود في النهاية إلى التكامل السياسي. تعتبر المنظمات الفوق وطنية أساسية في هذه العملية لأنه في إطار هذه المنظمات يتم مناقشة المسائل التقنية ومسائل السياسة الدنيا، ومع مرور الزمن ومن خلال عملية الانتشار تظهر السياسة العليا على الأجندة، و هذا تباعا يحدث تغييرا في ولاء الأفراد من الولاء للدول القومية إلى الولاء للإقليم.

إن الوظيفيين الجدد مقتنعون بأن التكامل هو عملية ذاتية تتم بواسطة الجماعات الضاغطة، الرأي العام والتنشئة الاجتماعية الممتازة، فقد أبرز كل من هاس و لندبرغ(Lindberg) بطريقة أقل معيارية كيف يمكن تحقيق المصالح الوطنية من خلال الانتشار الوظيفي والانتشار السياسي وترقية الاهتمامات والمصالح المشتركة.[1]

إن أثار الانتشار يمكن أن تميز من منطلقي: "الهدف " و "المستوى".

1) الهدف: حسب هـــاس فـــإن الانتشـــار " محصور في قـــرارات وأهـــداف مرتبطة بتحقيق أربـــاح إلى أقصى حد "[2]، والذي هو مرتبط مبـــاشرة بطبيعة مصالح الفاعلين ضمن الدولة المنضوية تحت لواء عملية التكامل الإقليمي ومرتبط كذلك بقدرة هذه الفواعل على الدفع بهذه المصالح إلى الأمام.

2) المستوى: يشير الانتشار هنا إلى " الاختراق التدرجي الضئيل من طرف المؤسسات الفوق وطنية للمراكز الدنيا من صناعة القرار على المستويات الوطنية والمحلية "[3]. والنتيجة هي أن الحصيلة الإقليمية للتكامل كما يراه الوظيفيون الجدد تزود نظام تغذية إسترجاعية (Feedback) لمختلف مالكي الأسهم المنضويين تحت الإقليم من أجل أن ترفع إلى الدرجة القصوى من أرباحهم. إن حالة الجماعة الاقتصادية الأوروبية في السبعينات هي المثال التقليدي في أدبيات الوظيفية الجديدة.

يميل الوظيفيون الجدد إلى أن يكون لديهم توجه قصير المدى فيما يتعلق بالحد الأقصـــى (Maximisation) للنتائج المتحصل عليها من قبل الفاعلين المستفيدين من التكامل الإقليمي. إن هذا التوجه مرتبط بدقة بالافتراضات التي تقول إن بعض النتائج الإقليمية يمكن أن تكون غير متوقعة (الانتشار) و أن الدول (والنخب الوطنية) هي قادرة على تفسير العمليات التي تقود إلى نتيجة إقليمية ما، هذا يعني أن الدول

---

1) Ibid.
2) Ibid.
3) Ibid

ليست متأكدة من إعادة هذه النتيجة الإقليمية ولا لديها الإرادة للمجازفة. فالوظيفية الجديدة حتى في معظم تراجمها المعقدة تتجنب " التوكيد المعياري " مما يجعل هذه الصيغة النظرية مرنة وقابلة للتطبيق على حالات إمبريقية عديدة [1].

فبعدم وضعها لفرضيات دقيقة تقدم الوظيفية الجديدة صيغة إمبريقية لحد كبير وترفض الاحتمال الذي يقول إنه يمكن تفسير التكامل الإقليمي من خلال " تعميمات شاملة"[2]

المؤسساتية الليبرالية:

لقد أصبحت المؤسساتية الليبرالية هي المقاربة السائدة ضمن النظريات الليبرالية خاصة عندما يكون موضوع الاهتمام هو الإقليمية. تقوم المؤسساتية الليبرالية على الافتراضات الأساسية الآتية [3]:

) الدولة هي فاعل أناني يسعى لتحقيق الحد الأقصى من المكاسب.

2) أهمية الدول كفاعل والتقليل من الدور الذي يلعبه الفاعلون غير الدولة.

3) إن المصالح تخضع للتكون والتشكل وهنا الاختلاف الجوهري عن الواقعية الجديدة، فتشكيل المصالح هو اهتمام كل النظريات الليبرالية.

4) الدول -ومن أجل أن تضمن بقاءها- تعتمد " الاعتماد المتبادل" مع دول أخرى حيث تعتقد بوجود مصالح مشتركة.

إذن الاعتماد المتبادل[4]يشكل عنصرا هاما من "المفاهيم المتغيرة للمصلحة الذاتية"، أكثر من ذلك فإن وجود مصالح مشتركة هو المقدمة المنطقية للتعاون وبالتالي الأقلمة الذي يمثل نقطة هامة أخرى من الطرح الليبرالي المؤسساتي.

تركز المؤسساتية الليبرالية حول: لـــماذا تتحول الدول إلى المؤسســـات. وتعتقد أنهـــا تقوم بذلك كمحاولـــة لحل مشكلات التعـــاون فـــالمؤسسات توفر معلومات حول خيارات و نوايا وسلوكيات الآخرين، كما ترسخ وتكرس الالتزامات والمسؤوليات وتقلل الشك وتخفض تكاليف الصفقات / المعاملات.

---

[1]) Ibid, P 120

[2]) كما قيل سابقا فإن المثال التقليدي للوظيفية الجديدة هو أوروبا الغربية و يبقى المشكل: هل الأقاليم الأخرى ملائمة للتنظيم الوظيفي الجديد ؟

[3]) Ibid.

[4]) لقد جاء روبرت كيوهان و جوزيف ناي (المؤسساتية الليبيرالية الجديدة) بفكرة أخرى هي الاعتماد المتبادل المركب، فبدلا من اعتبار الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية فقد اقترحا وجود فاعلين غير حكوميين، وبدلا من اتخاذ الأمن كهدف أسمى للدولة فقد قالا بفكرة غياب الهيراركية بين الموضوعات وبدلا من تقرير أهمية العسكرية فقد سلما بأنها قد تكون غير ملائمة ويعتمد ذلك على قضايا محددة مع بعض الحلفاء. وعلى عكس المؤسساتية الليبيرالية التي ترى بوجود مصالح مشتركة بين الدول مما يؤدي إلى التعاون والاعتماد المتبادل فإن كيوهان يرى أن الأقاليم هي جواب الدول على النتائج السلبية للاعتماد المتبادل. فمن أجل حل المشاكل العملية الجماعية المتعددة فإنه تم وضع معايير، قواعد و مؤسسات لتسهيل التعاون الدولي.

يقول المؤسساتيون الليبراليون إن الدول تدعم إنشاء مؤسسات رسمية وغير رسمية من أجل تسهيل حل المشكلات المشتركة ولتنسيق العمل. هذا التعاون الدولي (الإقليمي) يتحدد من خلال إنشاء منظومات دولية (International Regimes) التي تهتم بقضايا وظيفية، والمهتمة بالرفع إلى الحد الأقصى من الفوائد التي من الممكن إحرازها بواسطة المعاملات الإقليمية المنظمة. إن هذه المنظومات الدولية لا تقوم بفرض سلطة فوق سلطة الدولة ولكنها تساهم في ترقية مصالح الدولة " بتسهيل الالتزام بالاتفاقيات من خلال توفير المعلومات

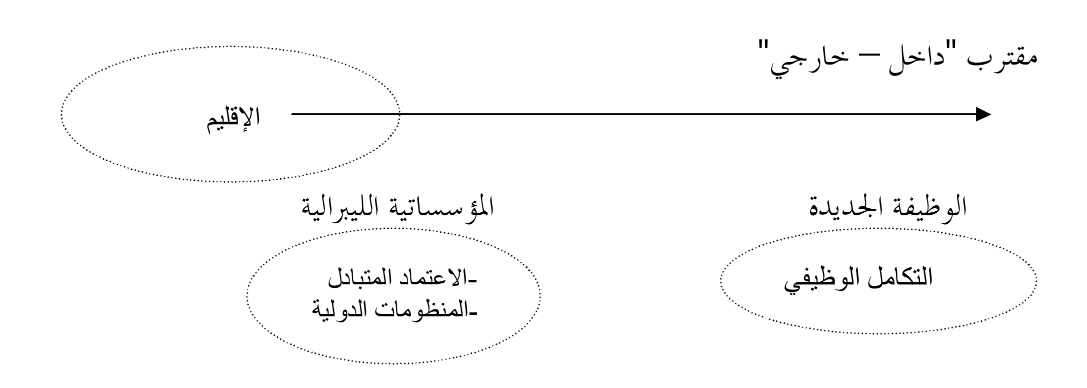
و التخفيض في تكاليف المعاملات ". وكلما تم حل أكبر عدد من المشكلات المشتركة من خلال التعاون، كلما ارتفع بشكل تصاعدي هيكلية التعاون (أصبح التعاون مؤسسا ضمن هيكل رسمي)، كما أن تحقيق كم هائل من الأهداف من خلال التعاملات الاقتصادية المتزايدة يمكن أن يؤدي إلى انتشار الديمقراطية (تحول سياسي بعد التحول الاقتصادي).[1]

كما يعتقد المؤسساتيون الليبراليون أن الدول المشاركة يمكن أن تحصل على مكاسب مطلقة بواسطة التعاون (الإقليمي) (عكس ما يقول الواقعيون الجدد الذين تحدثوا عن المكاسب النسبية)، كما أنهم يدعون كذلك أن الدول يمكن أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الحفاظ على توازن خاص كما في الحجة النيوواقعية حول تشكيل التحالف. فالأرباح الناتجة عن التعاون في قضايا خاصة يمكن أن تقود الدول إلى تكثيف الاعتماد المتبادل و المأسسة و بالتالي تحسين التماسك الإقليمي.

إذن الآلية الأساسية التي جاءت بها المؤسساتية الليبرالية هي " المنظومات الدولية " التي تعني مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات المشتركة والمنظمات الدولية التي تدير علاقات " الاعتماد المتبادل ".

إن المؤسساتية الليبرالية تفترض إذن أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص الشك التي تسود السلوكيات الدولية. فإقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظومات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والمجموعة الأوروبية للفحم و الصلب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

و يمكن تلخيص عمل هذا المقترب بالشكل التالي:



[1]) Ibid.

المطلب الثالث: مقترب بناء الإقليم (المنظور البنائي الاجتماعي).

إن حركية الإقليم حسب هذا المقترب هي بشكل أساسي نتيجة للتفاعل بين مشروعات البناء الإقليمي المختلفة وأحيانا المتنافسة، و التي يتم إعدادها وصياغتها من طرف بنائي-الإقليم أي الفاعلين السياسيين الذين يزودون الإقليم بهوية خاصة.

مقترب بناء- الإقليم لا يزعم أن التفسيرات التي يقدمها مقترب داخل-خارجي في مصطلحات التقارب و الصلات الثقافية، كميكانيزم أساسي للتحول في الأقاليم، هي بالضرورة تأويل غير صحيح وغير دقيق. لكنه يؤكد على أن هذه التشابهات الثقافية ليست بذاتها ملائمة من الناحية السياسية Politically Relevant. فالمستوى العالي من التماثل بين النخب الإسكندنافية وبين مواطنيهم لم يؤد بذاته و وحده إلى إنتاج دولة إسكندنافية. فالتوظيف السياسي للتماثلات الثقافية هو أهم من التماثلات الثقافية في حد ذاتها.

كما أن هذا المقترب لا يكتفي بتسليط الضوء على مقاصد و استراتيجيات القوى الكبرى في إحداث التفاعل الإقليمي وبالتالي حركية إقليمية (مقترب خارج - داخلي) لكنه يضيف بعض الملاحظات على هامش التحليل الخارجي – الداخلي.

لقد استلهمت نظرية بناء-الإقليم من المقاربة البنائية و من أدبيات بناء-الأمة و علم الأنساب.

المقاربة البنائية:

تعرج البنائية بعيدا عن المقاربات المادية (من واقعية، لبيرالية وغيرهما) وتركز بدلا من ذلك على حركيات التفاعل الاجتماعية الإنسانية. فالبنائية لا تعرض صورة خاصة لما يبدو عليه العالم، إنها تلفت الانتباه إلى ضرورة التحقيق والتفحص في العمليات التي من خلالها يقدم الكائن الإنساني إدراكا ذا تانيا كإطار من خلاله يرتبط الناس ببعضهم البعض.

مثال ذلك: السيادة. حيث ينظر البنائيون إلى السيادة لا على أساس أنها شرط ضروري إما أن يكون أو لا يكون. ولكن ينظرون إليها على أنها نوع من العقد الاجتماعي يخضع لإعادة التقييم وإعادة التفاوض بشكل مستمر، فالحقوق والامتيازات والواجبات والتوقعات المرتبطة بالسيادة في القرن الثامن عشر مختلفة تماما عن تلك المرتبطة بها في القرن الواحد والعشرين حتى وإن بقي البناء القاعدي للمفهوم سليما (دون أي تغيير)[1]

و رغم تعدد النظريات البنائية (بنائية حداثية، بنائية بعد حداثية، ...) إلا أنه يمكن تحديد الافتراضات الرئيسية للمقاربة البنائية كالتالي:

1) مركزية الدولة: يظل مبدأ مركزية الدولة مفهوما أساسيا لدى البنائيين كما الواقعيين وغيرهم. يقول ألكسندر فاندت (Alexander Wendt): " لا زالت الدول في مركز النظام الدولي، وكما يبدو فإنه من غير الجدوى أن نقوم بنقد نظرية في السياسة الدولية بالقول إنها متمركزة حول الدولة كما لو أننا ننتقد نظرية في الغابات بالقول إنها متمركزة حول الشجرة ".[2]

---

[1]) Bjorn Hettne and Fredirik soderbaum,Op.Cit, P11

[2]) Evi Fitriani, regional association in higher education,(http://www.ln.edu.hk/asaihl/pdf/4a.pdf), P2.

2) أهمية الفاعل على حساب البنية: من أجل فهم التغيير البنيوي، ترى البنائية ضرورة تجاوز البنيوية والانتقال من البنية إلى الفاعلين والإستراتيجيات فحسب فاندت أنه لا وجود للبنية وليس لها قوة سببية بعيدا عن العملية Process.[1]

3) الأفكار والمعايير وليس بنى القوة المادية هي التي تشكل العلاقات بين الدول. لقد أخذ البنائيون هذا الوعي الذاتي من النظرية الاجتماعية التي تضمن ادعاء بسيطا وهو أن البنية العميقة للمجتمع تتكون بواسطة الأفكار وليس بواسطة القوى المادية[2] فالمعايير، المعتقدات، المعرفة المشتركة، التعلم، الطاقات التخيلية لها أهمية بارزة لدى البنائيين فهي التي تساهم في تشكيل أو صياغة سلوك الفاعلين. لقد أشار فاندت إلى أن القوة والمصالح مهمة لتفسير النتائج الاجتماعية لكن التأثيرات التي يحدثانها تتم بواسطة فعالية الأفكار التي تصنعها هذه القوة وهذه المصالح. إن مفهوم أن الأفكار لها تأثيرات سببية ليس موقفا خاصا بالبنائيين فقط. فالمؤسساتيون النيوليرال يؤيدون هذا الموقف من الأفكار في أعمالهم (Goldstein and Keohane) لكن البنائيين يتميزون بتأكيدهم على أن القوة و المصلحة تتشكل أكثر بواسطة الأفكار وليس بواسطة القوى المادية. "فعندما يجابه الواحد بما يسمى التفسيرات المادية فعليه -يقول البنائيون- أن يبحث في تلك الظروف الخطابية التي صنعت تلك التغيرات المادية"[3].

4) هوية ومصالح الفاعلين ليست ثابتة، بمعنى ليست معطى مسبق، لكنها تكونت اجتماعيا من قبل الفاعلين المتأملين القادرين على التكيف مع التحديات المفروضة نتيجة أفعال و سلوكيات الآخرين والقادرين على تغيير السياقات. فهوية الدول التي يمكن أن تنشأ من مصالح ذاتية أو جماعية (الشعور بحس التضامن مع الآخرين) تعتمد على الصورة التي تحملها الدول عن نفسها وعن نظرائها من الدول الأخرى.[4] فالإدراك الذاتاني يسمح بتتبع الطرق التي بواسطتها تتغير المصالح والهويات عبر الزمن، وكذا الطرق التي من خلالها يمكن أن تظهر أشكالا جديدة من التعاون والجماعة. فالبنائية تقدم مقتربا سوسيولوجيا لنظرية شاملة قائما على أساس أن الجماعات السياسية ليست معطى مسبق لكنها نشأت وتكونت من خلال تفاعلات تاريخية عرضية.

5) تولي البنائية اهتماما خاصا بالخطاب السائد أو ما يسمى فعل اللغة Speech act، فالخطاب والكتابة تعكس وتشكل في الوقت ذاته المصالح و المعتقدات والهويات.[5] لقد لاحظ " إيفر نيومان" Iver B.Neumann أن ما يتم ترويجه وإعلانه سياسيا عن طريق الخطاب أو الكتابة على أنه ذو معنى ثقافي هو أكثر أهمية للتنظيم السياسي من التجانسات الثقافية بحد ذاتها[6]. فاللغة لدى البنائيين هي فعل/ وسيلة على عكس المفهوم الواقعي والما بعد- حداثي للغة على أنها مسرح /دراما.

بناء الأمة وعلم الأنساب:

---

1) Bjorn Hettne and Fredirik soderbaum, OP. Cit, P8.
2) Evi Fitriani, OP. Cit, P3
3) Rodney Bruce Hall, the discursive demolition of the Asian development model, (http://www.isanet.org/archive/Hong%20Kong-RBH.htm)
,
4) Bjorn Hettne and Fredirik soderbaum, OP. Cit, P8
5) Lisbeth Segerlund, the responsibility of corporations for human rights and social issue, www.abo.fi/instut/imr/norfa/**lisbeth**.pdf, P 3
6) Iver. B. Neumann, OP. Cit, P56

- يركز بناء الأمة على الوضعية الوجودية للأمة التي أطلق عليها بينيديكت اندرسون Benedict Anderson اسم "الجماعة المتخيلة". فالحقيقة المكانية للدولة-الوطنية لا تتأثر بقيام دولة- أمة على أساس قديم، أو قيامها في موقع كان في وقت سابق مكانا لبناء آخر، أو قيامها على أرض عذراء. بل على العكس من ذلك، يمكن القول إن الدولة الوطنية تحاكي المبدأ البدائي للتنظيم السياسي: مبدأ القرابة.فبعد أن صارت الأهمية السياسية لبنى القرابة تتقلص شيئا فشيئا، أخذت الدولة الوطنية الخاصية الحقيقية جدا لتلك الصورة المجازية (صورة العائلة الحاكمة) فأصبحت الدولة الوطنية أكثر حقيقة من العائلة نفسها.[1]

فالأمم هي " جماعات متخيلة " أو " جماعات مجردة " قائمة على علاقات بين أناس، من المحتمل جدا أنهم لن يلتقوا أبدا ولكن رغم هذا يشعرون بأنهم متحدون من خلال هويتهم الجماعية. فعندما تقوم نخبة بصياغة برنامج سياسي يتمحور حول وجود الأمة، فإن هذا يتم بواسطة تحديد مجموع الروابط السياسية، التماثلات الثقافية، أنماط العلاقات الاقتصادية،... إن مثل هذه العملية غالبا ما تكون مفروضة على منطقة جغرافية التي تكون أصلا وفي عدد من النواحي غير متجانسة.

النقطة المهمة هنا هي أن هذه التماثلات والاختلافات تعالج سياسيا من طرف بنائي االأمة وأن هؤلاء الفاعلين السياسيين هم الذين يحددون ما هي التماثلات التي يجب اعتبارها ذات معنى سياسي والتي لا يجب اعتبارها كذلك.

التماثلات ذات المعنى السياسي هي التي تخلق الشعور بالهوية الجماعية وتمنح الإحساس بالانتماء إلى جماعة واحدة حتى يصل الأمر إلى حد التضحية بالحياة من أجل ذاك الشعور بالوطنية، من أجل الأمة لذلك أكد اندرسون بأن الأمة هي بناء تجريدي محض " أنه متخيل، لأن أعضاء حتى أمة صغيرة لن يتعرفوا أبدا على معظم قرنائهم الآخرين، أو يلتقوا بهم أو حتى يسمعوا بهم، ومع ذلك في عقل كل واحد توجد صورة عن الصلة المشتركة ".[2]

يرى مقترب بناء الإقليم بأن هذه الاستبصارات حول بناء الأمة يجب أن تطبق، ليس فقط على الأمم، ولكن على الأقاليم أيضا. فالأدبيات تتغاضى بشكل كبير عن حقيقة أن الأقاليم هي أيضا " جماعات متخيلة ". فوجود الأقاليم يسبقه وجود بنائي الإقليم و هم الفاعلون السياسيون الذين -كجزء من مشروع سياسي- يتصورون هوية زمانية ومكانية للإقليم وينشرون هذه الهوية المتخيلة و يوصلوها إلى الآخرين. لكن هذا لا يعني أن كل مظهر لبناء الأمة يجب إسقاطه على المستوى الإقليمي. فهناك فرقين واضحين[3]:

1) لا يعتبر بناؤوا الإقليم تشكيل إقليم كمقدمة لتشكيل كيان سياسي -قد يحدث ذلك بشكل استثنائي فقط- في حين أن بنائي الأمة دائما يظهرون أن غايتهم هي خلق كيان سياسي.

2) بناء الإقليم يتضمن تجاوزا لحدود الدولة وهذا يتشابك ويتداخل مع مسألة سيادة الدولة بعدة طرق في حين أن بناء الأمة هو خلق لسيادة جديدة.

---

[1]) Ibid, P 58.
[2]) Hilde dominique Engelen, OP. Cit, p12.
[3]) Iver B. Neumann, OP. Cit, p58

- مقترب بناء-الإقليم تم اشتقافه أيضا من التحليل النسبي (من علم الأنساب Genealogy) للظواهر الاجتماعية الذي وضع أسسه نتشه (Nietzsche) و نظمه ونسقه ميشـــال فوكو (Michel Foucault) و وصل إلى حقل العلاقات الدولية مع آشلي (R. Ashley) و دار دريان (Der Derian) و آخرون.

التحليل النسبي كما عرضه "آشلي" "يقتضي الابتعاد عن الاهتمام بكشف بنى التاريخ والاتجاه نحو الاهتمام بفهم الحركية والصدامات في الممارسات التاريخية التي تفرض أو تتحدى البنية ... الموقف النسبي (الجنيالوجي) يتطلب الاقتراب من حقل الممارسة تاريخيا، من التأويلات المختلفة و المتعددة التي تتصارع و تتصادم وتزيح بعضها بعضا ".[1]

فمقترب بناء الإقليم إذن يتغذى من استبصارين مقدمين من طرف طلاب علم الأنساب [2]:

1) في التركيز على التكوين السياسي للتعاريف، و الصدام بين التعاريف الناتج عن التحريض السياسي والذي ليس حادثة مفردة ولكن عملية دائمة.

2) في الطريقة المقترحة للبحث: فبدلا من اعتبار الخطاب كانعكاس لبعض الحقائق السياسية الخارجية، ينظر إليه كتشكيل أو بناء سياسي. لذا عرفت الأقاليم بتعبير أفعال اللغة. فبدلا من التسليم "بمجموعة معطاة " من المصالح، مقترب بناء الإقليم يبحث في أين تمت صياغة هذه المصالح (أي في الخطاب). وبما أن هدف كل بناء إقليمي هو أن يجعل برنامج بناء الإقليم طبيعيا قدر الإمكان، فإن هذا المقترب يهدف إلى عرض خاصية البرنامج التاريخية حيث كان الإقليم جزءا من الخطاب لمدة طويلة لذا تم تناوله كحقيقة معطاة أو كواقع معطى.

مقترب بناء الإقليم يركز على الأقاليم كوحدات حيث أن أعضاء هاته الوحدات وحدودها ومفاهيمها في عملية تغيير مستمر، ويتناسب هذا التغير مع الفترات الزمنية والأكاديميين المتخصصين في هذا المجال حتى تستجيب تلك الوحدات في كل فترة لحقائق مختلفة. فبدلا من فهم الأقاليم كأشياء ثابتة في الزمان والمكان فإنه يتم إدراكها كنتاج التنافس أو التناقض الموجود في الممارسات الاجتماعية، فمحتوى و حدود الأقاليم خاضع باستمرار للتفاوض وبالتالي هي دوما عرضة للتغيير.

فالأقاليم كما كتب Kanishka Jayasuriya هي " مجموعة من الممارسات المعرفية تتشكل بواسطة اللغة والخطاب السياسي، من خلالها تنشأ المفاهيم والدلالات والمقاييس التي تحدد كيف نعرف إقليما ما. وهذا يساعد على تعريف الأطراف التي تدخل ضمن هذا الإقليم أو لا، و بذلك يمكن الوصول إلى هوية و كيان إقليميين "[3].

إن مقولة إن " التغير هو الثابت الوحيد " قد تكون جد صحيحة بالنسبة لهذا المقترب ; لأنه يتعامل مع الأقاليم ليس كمعطى مسبق، موجود هكذا في عالم الطبيعة لكن الأقاليم تنشأ و تتطور في " المخيال الفردي " ثم تنتقل

---

1) Ibid.
2) Ibid.
3) Peter Katzenstein, regionalism and Asia, OP. Cit.

إلى " المخيال الجماعي " لتظهر بعدها في عالم المادة. هذا الظهور الذي يأخذ شكلا معينا هو بدوره خاضع لإعادة التشكيل ومن ثم التغيير الذي يكون مصدره المخيال الفردي ثم الجماعي وهكذا.

- هناك آليتان في عملية بناء-الإقليم: مشروعات البناء-الإقليمي و البناؤون. و تعمل هاتان الآليتان وفق مكون تصوري /مفهومي مستمد من كل ماسبق:

أ-النظام الإقليمي بناء اجتماعي: الأقاليم لا توجد فقط كأشياء مادية في العالم، هي أيضا بناءات اجتماعية ومعرفية متأصلة في الممارسة السياسية وتنشأ في خضم سياسات معينة. فحقيقة أن إيطاليا مثلا يؤول بها الأمر إلى أن تصبح عضو في حلف الشمال الأطلسي هو أمر ليس " طبيعيا " من منظور الانتماء الجغرافي، بل يعود إلى فعل الخيال السياسي و كنتيجة منطقية للعملية السياسية بعد ذلك. فما رآه أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي غريبا في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي لم يعد اليوم يثير انتباه أي كان: ماذا تفعل دولة متوسطية في حلف الشمال الأطلسي.[1]

فإذا فهم النظام الإقليمي على أنه بناء اجتماعي فإن كل دولة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية و دولية قياسا على الأمم الأخرى أي في ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا و دوليا.

ب-صياغة المصالح والهوية الإقليمية: بما أنه ليس هناك إقليم معطى مسبق، فليس هناك أيضا مصالح إقليمية معطاة مسبقا، بل إن المصالح والهويات يتم تشكيلها أثناء عملية التفاعل والإدراك الذاتاني. لكن لا تفاعل ممكن دون بعض المصالح المشتركة في البداية. كما ان التماثلات الثقافية لا يمكن اعتبارها بحد ذاتها ذات معنى سياسي، و لكن يجب أن تعالج سياسيا حتى تصبح كذلك.

فقد لاحظ نيومان أن النخب السياسية في كريستيانيا و ستوكهولم و كو بنهاغن قريبة من بعضها ثقافيا أكثر من التقارب الثقافي الموجود بين المدينة والريف داخل الدولة الواحدة.[2]

ج- الوعي والهوية الإقليميين: يرى إيمانويل أدلر Emmanuel Adler أن الإدراك الذاتاني من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والتعلم والمعرفة يساعد على تأطير واقع اجتماعي دولي ويقود إلى تطور الممارسات والمؤسسات المشتركة.[3] لقد جاء أدلر بمفهوم الإقليم المعرفي، فكما مع الأمم فإنه يمكن أن ينظر إلى الإقليم " كجماعة متخيلة " تبقى ضمن خرائط عقلية حيث خطوط هاته الخرائط تلقي الضوء على بعض المميزات

و تتجاهل أخرى. إن الإقليم المعرفي مرتبط بالوعي الإقليمي الذي يبنى من خلال اللغة، الخطاب، الحديث عن الإقليمية و من خلال العملية السياسية التي بواسطتها تخضع الإقليمية و الهوية الإقليمية للتعريف وإعادة التعريف بشكل مستمر. إن الوعي الإقليمي والإدراك المشترك الخاص بالانتماء إلى جماعة معينة يمكن أن يستند إلى عوامل داخلية غالبا ما تحدد في عبارات: الثقافة المشتركة، التاريخ، التراث الديني.[4]

---

[1]) Ibid.
[2]) Iver B. Neumann, OP. Cit, P59.
[3]) Evi Fitriani, OP. Cit. P3
[4]) Ibid.

فالإقليم المعرفي ترسم حدوده ليس فقط عن طريق الجغرافيا، ولكن أيضا عن طريق الإدراك المشترك والممارسات الفكرية. إن شكل الأقاليم المعرفية لا يتم فرضها بواسطة إرادة شخص ما، لكنها تظهر إلى الوجود كنتيجة لممارسات ونشاطات إرادية طوعية وتفاعلية. و يركز مفهوم الإقليم المعرفي على العلاقة بين السلطة والمعرفة ويحاول إظهار أن المؤسسات تقوم على أساس الوعي الإنساني الذي يميل إلى أخذ شكل الإدراك الجماعي للواقع، ويؤمن أن القدرة على توليد الأفكار هو عمل دقيق وفعال تقوم به السلطة (توكيد على الصلة بين السلطة والمعرفة).

د)أفعال اللغة: التركيز على الخطاب والكتابة حيث من خلالهما يتم خلق الإقليم، فالأقاليم هي بناءات اجتماعية تنتج ويعاد إنتاجها من خلال الخطاب والممارسات الاجتماعية مثال ذلك: أستراليا. فاستجابة إلى ديناميكية النمو الاقتصادي في آسيا فإن زعيم المعارضة أنذاك- و رئيس الوزراء الحالي-John Howard نادى بجغرافية طبيعية واقتصادية حينما أقر " أنه ليس هناك شك بأننا محظوظون بشكل لا يصدق كون جغرافيتنا ترمينا بالقرب من المنطقة الأكثر سرعة في النمو في العالم "[1](يقصد شرق آسيا).

فالمناقشات السياسية خلال العقدين الأخيرين تبين العملية التي من خلالها قام الأستراليون بالتحول إلى جمهورية متعددة الأعراق والثقافات من خلال التعامل مع الهوية الجماعية المتنازع عليها. فأستراليا أصبحت أكثر آسيوية ولكن بسلوكيات خاصة. يقول Gavan Mecomack : " أستراليا تكافح من أجل أن تمفصل بين العالمية والإقليمية و أن تصبح في الوقت ذاته ما بعد أوروبية و ما بعد آسيوية، متجاوزة بذلك أصلها الأوروبي و إرثها الثقافي وكل ماله علاقة بالعرق والثقافة الخاصة بآسيا "[2].

ه)الأفكار و المعايير: حيث يجب التمييز بين دور الأفكار المعرفية و الأفكار المعيارية

-الأفكار المعرفية: متمثلة في المفاهيم، البرامج الإستراتيجيات، الوصفات السياسية التي تساعد صناع القرار على رسم منهج معين للعمل السياسي.

- الأفكار المعيارية: الصور، الرموز و الاستعارات التي تساهم في صنع نوع من الخيال وتساعد السلطات العامة على إضفاء الشرعية على مصالحها السياسية. الأفكار المعيارية هي نتائج التأويل والتفسير البشري وليست نتائج تحليل الخبراء. الجدول التالي يوضح الفروقات أكثر[3]:

---

[1]) Peter Katzenstein, regionalism and Asia, OP. Cit.

[2]) ibid

[3]) Andrey S. Makarychev, ideas, images and then producers : the case of a region-making in Russia's North West Federal district,(http://www.ciaonet.org/wps/maa05/maa05.pdf), P 44.

الأفكار المعيارية	الأفكار المعرفية
1- تأخذ شكل صور، رموز، قوالب نمطية، استعارات.	1- تأخذ شكل مفاهيم، إستراتيجيات، مذاهب وبرامج للتطوير الإقليمي.
2- تحتوي الكثير من العواطف والمناشدة الجمالية.	2- قائمة على فرضيات عقلانية وتحليلية.
3- هي نتاج تأويلات وقراءات ذاتية.	3- هي نتائج الخبرة.
4- موجهة إلى العامة.	4- ذات توجه نخبوي.
5- ترقية سياسة الشرعية.	5- ترقي سياسة الابتكارات.
6- تضمن دلالات تاريخية قوية و وجهات نظر من الماضي.	6- ذات توجه مستقبلي (إعادة اختراع وإعادة اكتشاف حقائق جديدة)
7- بلاغية.	7- جدلية.

إن مقترب بناء الإقليم يلح على العودة إلى أصل الأشياء والتساؤل عما هي المعايير التي على أساسها تم تحديد ما هو " طبيعي "، من قام بصياغة تلك المعايير، من اختار تطبيقها، ومن المستفيد منها. فقد اعتبر كل من Finnemore و Sikkinik أن فكرة التحولات كمشروع بناء اجتماعي يتم بواسطة أجندة معيارية (الإتحاد الأوروبي مثلا). وقد عرفا في هذا السياق المعايير والمؤسسات بأنها تنظيمية (تقيد وتنظم السلوك) و جوهرية وتأسيسية (تخلق فاعلين جددا، مصالح جديدة وأصنافا من الأفعال) وقيمية (فكل المعايير بحد ذاتها عادة تعتبر جيدة).[1]

فهما ينظران إلى المعايير كقوى تؤدي إلى تحقيق التحول (أو تحقيق الاستقرار) من خلال نموذجهما المسمى Norm Life Cycle-Model NLC-Model نموذج دورة حياة المعيار.

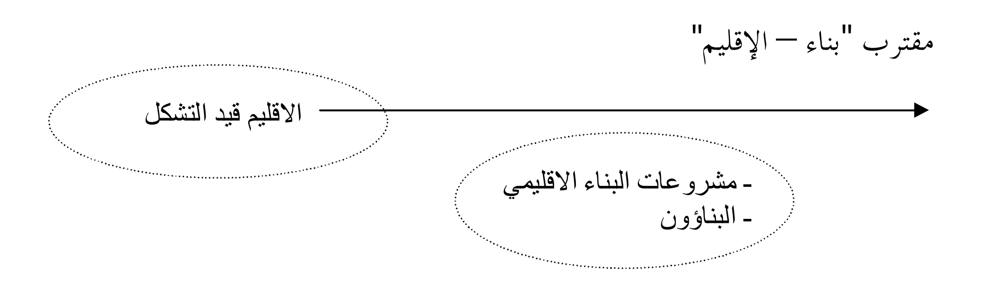
التدخيل Internalization	سقوط المعيار	نشأة وظهور المعيار
المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1

حيث تتضمن كل مرحلة عمليات اجتماعية مختلفة ومنطق عمل خاص. وقد قاما بتحديد الفاعلين والدوافع والآليات السائدة في المراحل المختلفة للمعايير (تحولات المعايير بالنسبة للبنائيين يمكن ان تقارن بتحولات توازن القوى لدى الواقعيين) في الجدول التالي [2]:

1) Lisbeth segerlund, OP. Cit, P 18.
2) Ibid.

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3
ال فاعلون	منظموا المعايير مع أرضية تنظيمية	الدول، منظمات دولية، شبكات	قانون، المهن والأعمال البيروقراطية
الدوافع	الإيثار، التعاطف، المثالية، الإلتزام	الشرعية، الصيت، السمعة، التقدير	
الآليات السائدة	الإقناع (قوة الحجة)	التنشئة الاجتماعية، المؤسساتية	العادة،العرف، المؤسساتية

يمكن تلخيص عمل هذا المقترب كمايلي:



إضافة إلى المقتربات (خارج-داخلي)و (داخل-خارجي) هناك توسعات أخرى حاولت إظهار التأثيرات الناتجة عن كل من العوامل الخارجية والداخلية على الحركية الإقليمية في سلسلة متصلة. من بين هذه التوسعات نجد الربط الذي قام به باري بوزان (B. Buzan) بين العوامل (خ-د) و (د-خ) في نظريته حول المركبات الأمنية

الإقليمية[1]، حيث أبرز أهمية خاصية الصداقة والعداوة بين الدول في إحداث تحولات على مستوى الأمن الإقليمي. فخصائص الصداقة والعداوة بين الدول موجودة "داخل بعض المناطق الجغرافية ". فالدول التي يشكل منها الإقليم والتي تحمل في داخلها تلك الخصائص تشكل مركبا أمنيا إقليميا والذي عرفه بوزان بأنه " مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة تكون اهتماماتها وشؤونها الأمنية الأولية والرئيسية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل متقارب إلى درجة أن الأمن القومي لكل دولة لا يمكن أن ينفصل واقعيا عن الأمن

[1]) قدم بوزان المركب الأمني كظاهرة إمبريقية بجذور تاريخية و جيوسياسية، كما أوضح أن وصف الأقاليم كمركبات أمنية هو مسألة تقنية " والتي يمكن أن تكون محل جدال" لكن وجود هذه المركبات التي يتحدث عنها على أرض الواقع هو جد قليل.

القومي للدول الأخرى "[1]. و بالتالي فإن المركب الأمني الإقليمي يدل على وجود تكافؤ شديد واعتماد حاد بين مجموعة من الدول وهو ما يميز هذه المجموعة عن مجموعة الدول الأخرى المجاورة.

إن هذا الاعتماد المتبادل يمكن أن يعبر عنه إما بعبارة المنافسة -مثلث الصين-الهند – باكستان- أو عبارة المصالح المشتركة كما في مشروع الأمن في منطقة الشمال The Nordic Region. كما أن العلاقات ضمن هذا المركب تكون متينة لكنهـــا ليست أبديـــة، فالمركب الأمني الإقليمي يتغير بتغير أنمـــاط الصداقـــة والعداوة.[2]

إن أنماط الصداقة والعداوة في المركب الأمني الإقليمي لا يمكن توقعها من مجرد النظر البسيط إلى توزيع القوة، فهناك عناصر أخرى تلعب دورا في هذه الأنماط كالنزاعات الحدودية والتقارب الجغرافي و الإنحيازات الإيديولوجية والروابط التاريخية العريقة.

إن الأساس الذي يقوم عليه المركب الأمني الإقليمي هو مجموعة من العلاقات الأمنية التي تبرز من الإطار العام للعلاقات نظرا لأهميتها النسبية بالنسبة لأنواع العلاقات الأخرى (اقتصادية، ثقافية، ...) وخاصيتها الداخلية (الأمن القومي) والضعف النسبي للتفاعلات الخارجية الأمنية مع الدول المجاورة، وعليه فإن حدود المركب القائمة يمكن أن تعين حسب معيار " التعادل النسبي" للإدراكات والتفاعلات الأمنية[3]. فالتعادل النسبي هو الذي يفسر لماذا تجميع أنواع أو كميات معينة من الأسلحة في الإقليم (أ) يؤثر على الإدراك للتهديد بالنسبة لدول هذا الإقليم ولماذا ينظر إلى الأمر عينه بأقل اهتمام من طرف هذه الدول إذا حدث ذلك في الإقليم (ب). فمثلا خصائص ديناميكية التسلح في الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء مختلفة بشكل رئيسي، ومع ذلك ليس هناك تهديد نظرا لعدم التوازن بين الإقليميين.

بعبارة أخرى ولتوضيح مفهوم التعادل النسبي أضاف زاندرس J. P. Zanders البعد النفسي حيث يرى أن بعض البنى النفسية تخول للشعوب المعنية أن تحدد أي البلدان يجب أن تكون متضمنة في مفهوم المركب الأمني الإقليمي وأي البلدان يجب أن تستثني أو تلعب فقط دورا هامشيا.فمثلا في أواخر الخمسينيات وبداية الستينات من القرن العشرين كانت الهند ملتزمة بتطوير طاقة نووية من أجل " الأغراض السلمية فقط ". بعد عشر سنوات قامت الهند بما يسمى " انفجار نووي سلمي" وهذا ما سبب قلقا عظيما لدى الجارة باكستان التي بدأت على إثر ذلك برنامجها الخاص بالسلاح النووي. وعندما عبر الباكستانيون عن رأيهم بأن القنبلة النووية ستضعهم في طليعة العالم الإسلامي، هنا أضافوا مستوى تهديد آخر لتلك الدول التي هي في مواجهة مباشرة مع العالم الإسلامي (إسرائيل)، فهل ينبغي ضم باكستان إلى مفهوم الشرق الأوسط كنظام إقليمي أمني

[1]) Iver B. Neuman, OP. Cit, P 57.

[2]) Jean Pascal Zanders, Evolving Global and regional approaches to Arms control and security mechanisms, (projects.sipri.se/cbw/ research/**global**-reg-**armscontrol**.pdf), P8

[3]) Ibid, P9

؟ هذا المثال حسب زاندرس يشير إلى أن هناك حقيقة نفسية للأنظمة الإقليمية الأمنية الفرعية لا يمكن إقصاؤها في رسم أنماط العلاقات الأمنية في أن تكون إيجابية أو سلبية.[1]

إضافة إلى أن كثافة التفاعلات الأمنية تكون متجهة نحو دول أخرى داخل حدود المركب، فإن مختلف المركبات الأمنية الإقليمية تفصل بينها دول عازلة (حالة أفغانستان و بورما مثلا). كما يمكن أن يشمل المركب الأمني الإقليمي بعض الدول الصغرى التي تكتسب أهميتها من الانحياز ضمن المركب. كما أن العلاقات داخل المركب يمكن أن تتميز بغياب كلي للتوازن (الصين في مقابل الهند و باكستان) إما بتغير توزيع القوة ضمن المركب أو بسبب تدخل القوى الكبرى.[2]

إذن التطورات الإقليمية حسب نظرية " المركب الأمني الإقليمي" تتحدد بواسطة الحركيات الداخلية للمركب الأمني بالتقاطع مع الحركيات الخارجية الناتجة عن المنافسة الشاملة للقوى الكبرى الخارجية في الإقليم. إن الحركيات الداخلية توجد أكثر في الخطوط الفردية للصداقة والعداوة واللامبالاة بين الدول – أنماط الصداقة والعداوة – كما أن الخطوط الفردية للاهتمامات والشؤون الأمنية يمكن أن تحدد عبر ملاحظة كيف أن تخوف الدول هو الذي يرسم سياستها الخارجية وسلوكها العسكري – إدراك التهديد –

1) Ibid.
2) Ibid, PP10-11

المبحث الثالث: أنماط التحول في النظام الإقليمي.

إن تحول الأنظمة لا يتم ضمن نسق أو نمط واحد، فالتحول يتخذ مسارات مختلفة. وفقا لذلك يمكن تحديد نمط تحول الأنظمة كالتالي:

1) **التحول كبديل:** بمعنى حدوث شيء ما جديد، وان هذا الشيء الجديد هو عادة نقيض لشيء قديم. إذن هناك فكرة متقطعة عن نوع التحول: الجديد يحل محل الأشكال القديمة. فبعد نهاية الحرب الباردة اعتقد كل من مولر (Mueller) وفوكوياما (Fukuyama) أن السلم أصبح بديلا للحرب. حيث رأى الأول أن احتمالات رؤية حرب كبرى تتدهور بدرجة كبيرة، وأكد الثاني أننا وسط تحول تاريخي كبير حيث أنه

و لأسباب متنوعة: فكرية وتكنولوجية، فإن شيئا أشبه بالسلام المتواصل أو الأبدي سيحدث. كما رأى هانتغتن (Huntington) أن الحرب بين الحضارات ستحل محل الحرب بين الدول. أما ألان مينيك Alain) (Minicفتوقع حياة أقل أمنا وأمانا عن تلك التي سادت ألفية تقريبا؛ لأنه ركز على انهيار السلطة السياسية في دول العالم الثالث و دول OECD الذي سوف يتسبب في ظهور ما أسماه"العصر الوسطي الجديد Le nouveau moyen âge". أما كابلان (Kaplan) فقد رأى بأن الاستقرار النسبي خلال الحرب الباردة عوض أو أستبدل بالفوضى القادمة للنزاعات المسلحة في العالم الثالث[1].

على المستوى الإقليمي يمكن القول أنه بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت ما يسمى بالموجة الجديدة للإقليمية

أو الإقليمية الجديدة new regionalism لتحل محل الإقليمية التقليديةold regionalism وبالتالي حل نمط جديد من التراتيب السياسية والاقتصادية والثقافية محل ذاك النمط الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة وحتى ما قبله (المطلب الأول).

2) **التحول كإضافة:** بمعنى أنه ليست كل ظاهرة جديدة هي بالضرورة بديل عن الظاهرة القديمة. فالقديم

و الجديد يمكن أن يتعايشا. فليس هناك بالضرورة استبدال لأنماط ومفاهيم قديمة. مثلا: المجتمع المدني العالمي لا يحل محل النشاط السياسي على المستوى الوطني، إنه يكمله فقط. كما أن نسبة هامة من النقاشات حول نظريات العلاقات الدولية طوال العقود الماضية لم تكن ترى أن الواقعية خاطئة ولكن غير تامة (ناقصة) و أننا بحاجة إلى إضافة منظورات أخرى وأشكال أخرى من العمل الفكري لتفسير الواقع الدولي[2].

مقاربة الإقليمية الحديثة تبين أن التطور في مستويات الأقلمة وانتقال الإقليم من مستوى إلى آخر هو نتيجة تراكمات لعدة عوامل فكلما تمت إضافة عامل أو عوامل أخرى أدى ذلك إلى انتقال الإقليم من مستوى إلى آخر. كما أن كل مستوى هو في حد ذاته إضافة للمستوى الذي يسبقه حتى الوصول إلى أعلى مستويات الأقلمة " الدولة - الإقليم"(المطلب الثاني).

---

1) K. J. Holsti, OP. Cit, PP12-13.
2) Ibid, P14.

3) **التحول كـــإدراك جديد**: يرى كل من فينمور (Finnemore)، بيتر هاس (Peter Haas) و روبرت كيوهان (Robert Keohane) أن هناك طريقة للتحول تبدأ من الدولة أو المستوى الفردي أسموها نظرية التعلم Learning Theory، فهذه النظرية تركز على الطرق التي يعيد بها صانعو السياسة الخارجية تعريف مصالح واهتمامات الدولة كنتيجة للتعلم الذي يكتسب من خلال المشاركة في المنظمات الدولية والجماعات المعرفية.[1] فحسب تعبير كيوهان فإن " التحول يكون في كيف يفكر الناس في مصالحهم". فالتحول ليس بالضرورة أن يمس الوحدة ولكن الأهم هو تحول نظرتنا وإدراكنا لتلك الوحدة، وعلى أساس هذا التحول في الإدراك الذي هو عملية ذهنية " لأننا لا نرى الأشياء على حقيقتها ولكن نراها حسب الصورة التي يرسمها ذهننا لتلك الأشياء " يتم التحول في السلوك وفي نمط العلاقات.هذا التحول الذاتي ينتج ربما عن فقدان التوازن أو الإدراك بأن هذا "التوازن السائد" ليس هو التوازن المرغوب فيه. إن هذا النمط من التحول يكون من أجل البحث عن توازنات جديدة أو إعادة التوازنات المفقودة (المطلب الثالث).

[1]) Ibid.

المطلب الأول: التحولات البنيوية: من الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الحديثة.

إن حركية الأقلمة تؤثر و تتأثر بالمستويات المتعددة للنظام العالمي [1]:

- **على المستوى الكلي:** البنية المتغيرة للنظام العالمي توفر مجالا للمناورة للفاعلين الإقليميين، كما أن عملية الأقلمة في حد ذاتها تمثل تغييرا بنيويا باتجاه تعددية الأطراف.

- **على مستوى العلاقات البين-إقليمية:** إن سلوك إقليم واحد يؤثر على سلوك الأقاليم الأخرى، فقد كـــانت الإقليمية الأوروبية بمثـــابـــة المحفز المثير باتجاه تقليم شامل وذلك بتقديمها طريقتين مختلفتين:

- طريقة إيجابية: ترقية الإقليمية من حيث توفير " نموذج".

- طريقة سلبية: بالتأليب ضد الإقليمية بتشكيلها (أي الإقليمية الأوروبية) تهديد حمائي (حماية جمركية) ضد المناطق الأخرى.

- **البنية الداخلية للإقليم الواحد:** الأقاليم في حد ذاتها تمثل مناطق إما للتنافس أو التقارب بين "المصالح الوطنية ". فإذا كان الاتجاه العام في منطقة جغرافية معينة هو التقارب بين المصالح يمكن أن نتكلم عن بروز فاعل إقليمي، فعلى الرغم من أن الإقليم يصبح فاعلا بطريقة بطيئة فإن الدول القومية تعتبره نمطيا كمجال يمكنها أن تطور فيه ما يسمى "المصالح الوطنية ".

إن التغيرات التي حدثت على المستوى الكلي (التغير البنيوي العالمي و العولمة) هي التي أدت إلى ظهور نوع جديد من الإقليمية يسمى الإقليمية الجديدة أو الإقليمية المفتوحة بعد عقود من سيادة ما أصبح يعرف الآن بالإقليمية التقليدية.

الإقليمية التقليدية: لديها جذور أقدم من الدولة الوطنية و يمكن تتبع أصولها حتى الوصول إلى العديد من الأنظمة السياسية الصغيرة في أوروبا في العصور الوسطى، وكانت قد اعتبرت في القرن 18 كبديل عن الدولة الوطنية[2]. و قد عرفت الإقليمية التقليدية أربع مراحل[3]:

1- **الإقليمية العسكرية:** تعكس التقديرات الأولية للإنشاءات الإقليمية السيادة العسكرية أو ممتلكات إقليمية إستراتيجية جمعت معا بواسطة العنف بغية السيطرة على الأراضي التي كانت ذات منفعة اقتصادية أو نظرا فقط لوجود الرغبة في توسيع نطاق السلطة والحكم. لقد كانت الإمبراطوريات القارية هي معيار الإنشاءات السياسية إلى غاية الحروب النابوليونية.

لقد كانت هذه المشاريع الإقليمية:

1) مفروضة بـــالقـــوة.

---

1) Bjorn Hettne, op.cit.

2) Noralv veggeland, Neo- regionalism : planning for devolution, democracy and development, (domino2.hil.no/web/forskning.nsf/0/4073e9553a7113b5c1256c7e0034ad29/$FILE/Forskningsrapport%20522000.pdf), P 1

3) Rodrigo Taveres, OP. Cit, P19

2) واقعـــة تحت سيطرة قـــرار مجموعـــة محدودة من النـــاس.
3) متمركزة في مدينة واحدة هي قلب الحكم السياسي.
4) غير معترف بها من طرف الشعوب المغزوة.
5) مقيدة بآليات داخل-خارج (نحن/هم -الأعداء).

مثال ذلك: الإمبراطورية الرومانية، إمبراطورية كين الصينية، إتحاد كالمار في اسكندنافيا أو ممتلكات الإسكندر الأكبر. كل هذه النماذج تشكل أمثلة عملية ثمينة عن الإنشاءات الإقليمية العسكرية.

2- الإقليمية في القرن التاسع عشر: لقد أدت الثورة الصناعية والإنجازات التكنولوجية المرتبطة بها إلى تسويق البضائع خارج الحدود القومية كما أصبح بالإمكان نسج علاقات تجارية بين الوحدات السياسية المختلفة. ففي أروبا مثلا ازدهرت عدة إتحادات جمركية في هذا الإطار الزمني: الإتحاد الجمركي بين السويد والنرويج

1874-1900، الإتحاد النقدي اللاتيني بين فرنسا، إيطاليا، سويسرا وبلجيكا في 1865 حيث أتفقت هذه الـــدول على تـــوحيد مقاييس عملتها. أما خارج أروبا فقد ألفت كل من بريطانيا و الهند والصين كتلة تجارية في آسيا قبل 1880.

في هذه المرحلة الثانية لم تغب الدوافع العسكرية والأمنية وراء الإقليمية فقد برزت إلى الوجود عدة تحالفات عسكرية كالحلف المقدس و الحلف الثلاثي في أروبا.

3- بعد الحرب العالمية الأولى: العصر المزدهر للسوق المنظمة ذاتيا والتحرير الدولي والتجارة الحرة وصل إلى نهايته في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. كان هذا نتيجة اقتران عدة عوامل داخلية وخارجية: فالركود الكبير في 1873 ونهاية قاعدة معيار الذهب للباوند (Pound) في 1931 أدت إلى تدهور الاستقرار الاقتصادي المركزي المنظم من طرف بريطانيا. كما أن قيام الحرب العالمية الأولى أوقف اتجاه الاعتماد المتبادل وأنعش عدم الثقة وأحيا الشعارات الوطنية. أخيرا فإن الانهيار المالي الأمريكي في 1929 أضعف الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في العشرينيات.

إن تأثير هذه العوامل على التكامل الإقليمي كان أكثر وضوحا في نوع التراتيب الإقليمية، التي أصبحت ذات طبيعة تمييزية، تفضيلية وحمائية. **مثل** التراتيب الاقتصادية التي ربطت بلجيكا، الدانمارك، لوكسمبورغ، فنلندا، السويد، النرويج و هولندا في الثلاثينات.

4- بعد الحرب العالمية الثانية –الستينات: هذه الفترة المتميزة بالحرب الباردة ونظام الأمن الجماعي المجسد في الأمم المتحدة تركت بصماتها على التوجهات الإقليمية في كل أنحاء العالم.

إن أكبر موجة من جيشان الإقليمية في هذه الفترة حدثت في مجال السياسة العليا والأمن، فلقد شهدت الفترة من 1945 إنشاء حلف وارسو ومجموعة حلف شمال الأطلسي و انبثاق منظمة جنوب شرق آسيا وميثاق ريو وإعادة تشكيل منظمة الدول الأمريكية، ANZUS – CENTO – SEATO وهي إنشاءات إقليمية تعكس كلها نظام الحرب الباردة.

ولقد نشطت الإقليمية خاصة في غربي أوروبا حيث تكونت هيئات مثل: مجلس أوروبا والمجتمع الأوروبي للفحم والصلب.

ولقد حسبت الإقليمية على اعتبارات شاملة وظيفية، ولو أن هذه الحركة ارتبطت بالجد في طلب المزايا السياسية والعسكرية التي كانت الطابع المميز والقوة الدافعة وراء الاتجاهات الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية.
الإقليمية خـــارج أوروبــا لم تكن لها أي نتائج ملموسة فكما لاحظ "تيلو" (Telo) إن السياسات الاقتصادية المنغلقة، المؤسساتية الضعيفة جدا، الميراث الاستعماري، وثقل التخلف كلها عوامل تفسر الفشل أو التأثير الهامشي لهذه الموجة من الإقليمية "[1] فالمحاولات لخلق مناطق تجارية في أفريقيا، أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية كلها باءت بالفشل. فالاتفاقيات التجارية الإقليمية في هذه الفترة لم تكن لا كثيرة العدد و لا ناجحة، و أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أن الولايات المتحدة، الاقتصاد التجاري الأكبر، كانت فلسفيا معارضة للإقليمية. لقد كانت الولايات المتحدة تعتبر المبادرات الإقليمية بمثابة انتقاص من قيمة التحرير التجاري المتعدد الأطراف. لذا كانت تتخذ مواقف تجارية ضد-إقليمية و تناصر التجارة الحرة من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة (GATT) ومع ذلك فان إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية لاقى دعما أمريكيا لأن الولايات المتحدة كانت ترى في أروبا غربية متحدة كرادع فعال ضد التهديد السوفيتي المتنامي.

خلال التسعينيـــات عـــادت الإقليمية بقوة بـــاسم الإقليمية الجديدة أو الموجة الثـــانية من الإقليمية التي يرجع البعض بداياتها الأولى إلى 1986-1987 حيث وضع أعضـــاء الجمـــاعة الأوروبية مخططـــات للسوق الوحدة لتكون جاهزة قبل حلول سنة 1992. في هذا السياق كانت نقطة التحول هي سنة 1988-1989 عندما أقـــامت الولايـــات المتحدة منطقة التجـــارة الحـــرة مع كندا وتخلت عن 40 سنة من المعارضة الشديدة لمبدأ التكامل الإقليمي[2].

الإقليمية الحديثة: يشير مفهوم الإقليمية الحديثة-الذي استعمل لأول مرة من طرف نورمان بالمر (Norman Palmer) سنة 1991-إلى"تحول إقليم معين من عدم تجانس نسبي إلى تجانس متزايد فيما يتعلق بعدد من الأبعاد خاصة: البعد الثقافي، البعد الأمني، السياسات الاقتصادية والأنظمة السياسية"[3]. إن التقارب على مستوى هذه الأبعاد الأربعة قد يكون عملية طبيعية (تطور طبيعي) أو عملية موجهة سياسيا أو الاثنين معا.

البعد الثقافي: عادة ما تأخذ الثقافة زمنا طويلا كي تتغير، لكن ما يهم هنا هي الثقافة المشتركة التي تكون عادة عبر وطنية خاصة وأن الحدود القومية في حالات كثيرة ما هي إلا تقسيمات اصطناعية لمنطقة ثقافية كبرى.
البعد الأمني: إن العامل الحاسم هنا هو تحول النظام الأمني من المركب الأمني Security Complexe إلى الجماعة الأمنية Security Community.

---

[1]) Ibid
[2]) Dilip das, regionalism in globalizing world: an Asia- pacific perspective, (www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/research/working papers/2001/wp8001.pdf/), p21

[3]) Bjorn Hettne, OP. Cit.

السياسات الاقتصادية والأنظمة السياسية: التغير في هذين البعدين يعني بطريقة نمطية السير باتجاه الانفتاح الاقتصادي (السياسة الاقتصادية) والدمقرطة (النظام السياسي).

فالمذهب السياسي للإقليمية الجديدة كما هو حادث في المناقشات الأكاديمية الأوروبية يعني تلازم لثلاثة مبادئ[1]:

- اللامركزية وترسيخ الديمقراطية (الجانب السياسي)
- تماسك ومنافسة متزنة (الجانب الاقتصادي)
- اعتراف بالمساواة والهويات التاريخية والثقافية والعرقية (الحقوق)

فالإقليمية الحديثة إذن نتخذ الحداثة كنقطة بداية لها، وتأخذ الإقليم بحدوده الاثنية الثقافية التقليدية وكذا حدوده الوظيفية المحددة بشكل رئيسي بالنظام الاقتصادي. فهي تتصور الإقليم كوسيلة للديمقراطية وبلوغ أعلى مستوى من المشاركة و كوسيلة لتطوير التخطيط وصناعة القرار في السياسة الإقليمية والعالمية وكذا تطوير الشبكات الاقتصادية، فالنظام الإقليمي في ظل الإقليمية الحديثة يأخذ "شكلا وظيفيا لمجتمع حضري بلا حدود و ذي تقنية عالية"[2]. فالتأكيد هنا يكون حول إمكانية أن تتغلب المعلومات الجديدة وتكنولوجيا الاتصال على البعد أو المسافة كحاجز أمام تحول وتقليم الدولة الوطنية.

يقـــول J.H.Mittlman (1996) " ابتداء من التسعينيات لا يمكن اعتبار الإقليمية كحركة سياسية قائمة على إقليم محدود الوجود والثقافة كما كان وضع الإقليمية في الثلاثينيات. إنها تجسد بالأحرى تركز التنافس السياسي والاقتصادي في الاقتصاد العالمي بالتنوع في التيارات البين– إقليمية Inter-regional و الضمن -إقليمية Intra–regional "[3].

هـــذا هـــو المفهـــوم المعطى للإقليميـــة الحديثة كمنظـــور تخطيطي وتنظيمي ومظهر تطويـــري للتكامل الاقتصادي.

إن هذا الانتقال من الإقليمية التقليدية إلى الحديثة كان بسبب التغيرات التي حدثت على عدة أصعدة:

السياق – الفاعل – المحفزات – التغطية – الاتجاه- الهوية- العلاقة بين السلم و الإقليمية.

1) السياق: إن الإقليمية التقليدية في دورتها الأخيرة كانت قد نشأت في سياق الحرب الباردة (الثنائية القطبية) لكن الحديثة أخذت شكلها ضمن نظام عالمي متعدد الأقطاب، فالإقليمية الحديثة وتعددية الأطراف وجهـــان لعملة واحدة. فلم تكن الإقليمية الحديثـــة متوافقة أبـــدا مع نظـــام الحرب البـــاردة ذلك أن "أشبـــاه الأقـــاليم quasi-regions» في نظـــام الحرب البـــاردة كانت تنزع نحو إعادة إنتاج الثنائية القطبية داخلها. فالإقليمية التقليدية كانت أكثر وضوحا في أوروبا قبل 1989 و لازالت بقـــايـــا منها في شرق آسيا[4].

2) الفاعل: بخلاف الإنشاءات الإقليمية السابقة التي كانت بقيادة الدولة، فإن المشروعات الإقليمية الحديثة تقودها مجموعة عريضة من الفاعلين المختلفين من الفاعل الفردي إلى الجماعة ومن الفاعل المحلي إلى العالمي.

[1]) Noral Veggeland, OP. Cit, P3
[2]) Ibid.
[3]) Ibid.
[4]) Bjorn Hettne, OP. Cit.

لقد كانت الإقليمية التقليدية تخص فقط العلاقات بين الدول لكن الإقليمية الجديدة تشكل جزء من تحول بنيوي عالمي حيث أن الفاعلين غير الدولة (مؤسسات، منظمات وحركات من أنماط مختلفة) أصبحت فاعلا نشيطا يعمل على عدة مستويات من النظام العالمي.

3) المحفزات: كانت الإقليمية التقليدية واضحة و محددة في أهدافها (أمنية، اقتصادية،...) غير أن الإقليمية الجديدة هي عملية متعددة الأبعاد وأكثر شمولية بطبيعتها حيث تقوم على أسس أمنية واقتصادية واجتماعية وبيئية، ... الإقليمية لم تعد محصورة ضمن نطاق قضايا محدودة أو مجموعة أهداف أمنية واقتصادية ضيقة نسبيا. فمع أواخر الثمانينات الإقليمية بين الدول المتطورة شملت قائمة قضايا واسعة: حماية البيئة، حماية حقوق الإنسان، إدارة تدفق اللاجئين،... إن كثيرا من هذه المسائل يتطلب تغييرا في فهم مبدأ السيادة.[1]

4) التغطية: إذا كـــانت الإقليمية التقليديـــة منغلقة وحمـــائية بالتعبيرات الاقتصادية، فـــإن الجديدة توصف غـــالبـــا بالمفتوحة (الإقليمية المفتوحة Open regionalism) بمعنى الاقتصاد العالمي القـــائم على الاعتماد المتبـــادل. فالاتفاقيات التجارية الإقليمية لم تعد مقتصرة بين الاقتصاديات الصناعية أو الاقتصاديات النامية أو بين الاقتصاديات المتجاورة. فالإقليمية الجديدة معروفة بالصلات المتقاطعة بين الاقتصاديات الصناعية و النامية وليست محدودة على الاقتصاديات المتجاورة، ففي بعض الحالات هي بين قارية (الأبيك). كما أنها ليست اقصائية فيمكن أن يكـــون هناك بلد عضو في أكثر من اتفاقية تجارية إقليمية، و لـــو أن منح درجـــة معينة من المعاملة التفضيلية للبلدان ضمن إقليم معين مازالت فكرة قائمة في ظل الإقليمية المفتوحة.

5)- الاتجاه: لم تعد الأقاليم تفرض من فوق تلبية لأوامر بنيوية ثابتة، فالإقليمية التقليدية نشأت من "الأعلى" لكن الحديثة هي عملية تتشكل عفويا بواسطة العمل الإنساني والممارسات الاجتماعية من خلال إعادة تعريف متواصلة للعمليات والمصالح[2]. حيث أصبحت الدول المكونة للإقليم تدرك الحاجة إلى التعاون لمواجهة التحديات العالمية الجديدة وأصبحت الإقليمية بمثابة وسيلة كفاح ضد هذا التحول العالمي ما دامت معظم الدول تفتقد إلى القدرة

و الوسائل لإدارة هكذا مهمة (مواجهة تحديات العولمة) على المستوى الوطني.

6)- الإقليمية الهوياتية Identity regionalism: ضمن الإقليمية التقليدية كان بناء الإقليمية الهوياتية يتجسد من خـــلال دفاع عسكري جماعي ضد التهديدات الخارجية (أوروبـــا) أو من خـــلال الجهـــات السياسية المشتركة ضد تدخلات القوى العظمى (العالم الثالث). فقد عبر عن الإقليمية الهوياتية في العالم الثالث في عدة مفاهيم جهوية مثل: القومية العربية لعبد الناصر، القومية الأفريقية، الأفرو-آسيوية لسوكارنو و نهرو التي كـــانت بمثـــابة رد فعل على الاستعمار والقـــوى الكبرى. فكل هذه التصورات الهوياتية كانت تعكس "

---

[1]) الانتقال من السيادة الموحدة إلى ما أصبح يعرف بالسيادة المشتركة (السيادة الجماعية).

[2]) Rodrigo Taveres, OP. Cit, P23

تماثلات ثقافية". بدقة أكثر، إنها تعكس قيم مشتركة و التزام بالتنشئة الاجتماعية. فوجود الجماعة هو الذي يصنع الهوية[1].

انبعاث الإقليمية الهوياتية في الثمانينات مع الإقليمية الحديثة جاء عن طريق الخطاب حول القيم السياسية المشتركة و ليس من إعادة اكتشاف التماثلات الثقافية التقليدية أو إدراك التهديدات الخارجية. فعندما انتهت الحرب الباردة أبرز كل من الناتو و الإتحاد الأوروبي نفسيهما على أنهما معقل لحقوق الإنسان والديمقراطية اللبيرالية. و هذا ما أغرى بدرجة كبيرة دول أوروبا الشرقية بفكرة الانضمام أو " إعادة الانضمام " إلى الغرب. هذه الفكرة أصبحت الحافز الأساسي لهذه الدول في الطموح لعضوية هاتين المجموعتين. وحتى مجلس التعاون الخليجي بدأ بالتركيز والحديث عن " الهوية الخليجية ".و في أمريكا اللاتينية أعيد تعريف التعاون الإقليمي على أساس الجنوب (الهوية الأمريكية الجنوبية) بدلا من الهوية الأمريكية اللاتينية[2].

لقد كانت شرق آسيا المنطقة الكبرى الأخرى التي قدمت نموذجا عن الهوياتية الإقليمية المؤسسة على القيم أو ما يعرف " بالقيم الآسيوية " القائمة على مبادئ العمل الشاق – احترام السلطة – التقشف – نظام أخلاقي اجتماعي،... والمختلفة عن القيم اللبيرالية (حقوق الإنسان والديمقراطية) فهذه القيم الآسيوية لا يستند عليها فقط لتفسير الدينامية الاقتصادية لشرق آسيا ولكن أيضا للتأكيد على إمكانية قيام نموذج اقتصادي و سياسي بديل للنموذج الغربي.

7- من حيث تفسير الترابط بين الإقليمية والسلم: ضمن الإقليمية التقليدية كانت الدراسات الكلاسيكية (كارل دوتش، متراني، روسات، ناي) قد ركزت على فرص السلام المحتملة المدعمة من قبل الفاعلين الإقليميين مثل: المؤسسات الوظيفية (متراني)، الجماعات الأمنية (دوتش) المنظمات الاقتصادية الإقليمية الصغيرة و المنظمات السياسية الإقليمية الكبيرة (ناي). ولأن هذه الأدبيات جاءت في جو أكاديمي كانت تطغى عليه الواقعية فقد فسرت هي الأخرى العالم من خلال مفاهيم الواقعية: السيادة والفوضى والأمن[3].

مع الإقليمية الجديدة طغت النظرة الليبرالية في الربط بين الإقليمية والسلم سواء من خلال الربط بين التجارة والسلم أو من خلال نظرية السلم الديمقراطي.حيث ظهرت إلى الوجود ما يسمى بمناطق السلام Zone of peace التي هي حسب تعريفKacowitz " منطقة جغرافية تحافظ فيها مجموعة من الدول على علاقات سلمية فيما بينها لفترة زمنية معينة "[4] أو هي " المنطقة التي تهيمن عليها الديمقراطيات الحديثة والغنية اقتصاديا"[5] حسب تعريف Singer Wildavsky .

---

1) Amitav Acharya, regionalism and the emerging world order; sovereignty, autonomy, identity, (www.cpdsindia.org/asiapacific/regionalism.htm.)

2) Ibid.
3) Rodrigo Tavares, OP. Cit, P22
4) Ibid, P23
5) Ibid.

8-طبيعة الموجة الجديدة من الإقليمية[1]:

- **ترتيبات تكاملية عميقة وأخرى سطحية:** تذهب مخططات التكامل الإقليمي العميقة إلى أبعد من التحرر من الإجراءات القانونية الحدودية مثل: التعريفة الجمركية والقيود الكمية، حيث تستلزم هذه المخططات انفتاح أكثر لأسواق الإنتاج والخدمات أمام المنافسة الدولية وذلك بإزالة الحواجز التنظيمية القانونية والمالية أمام الشركات الأجنبية، مما يستدعي تعديل القوانين واللوائح التنظيمية والممارسات والسياسات التي هي بالنسبة لكثير من الدول " شؤون داخلية محضة ". معظم خطط التكامل العميقة هذه موجودة في أوروبا (الإتحاد الأوروبي)، وفي نموذج العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين أستراليا و نيوزلندا المجسدة في الاتفاقية التجارية (The Australi-New Zealand Closer Economic Relations Trade Agreement) ANZCERTA الاتفاقية التجارية لتقوية العلاقات الاقتصادية الأسترالية-النيوزلندية، فهذه الاتفاقية مطبقة على معظم التجارة الغذائية إضافة إلى تجارة معفاة من الرسوم الجمركية في المنتجات الصناعية، كما تتضمن كذلك التزاما واضحا بالتنسيق بين اللوائح التنظيمية الاعتيادية واللوائح الأخرى التي قد تعيق التجارة وأيضا العمل على تحقيق التوافق بين قوانين العمل والممارسات التنظيمية.

أما أغلب المخططات الإقليمية الحديثة الأخرى مثل النافتا، مركوسير، وكذا الخطط الإقليمية القديمة المنبعثة في أمريكا اللاتينية و أفريقيا فهي عبارة عن تكامل أو اندماج سطحي وبطيء. فهذه المخططات محدودة مبدئيا بتحرير القيود التعريفية والكمية على فترات انتقالية طويلة.ففي النافتا مثلا لن يتم هذا التحرير حتى سنة 2009.

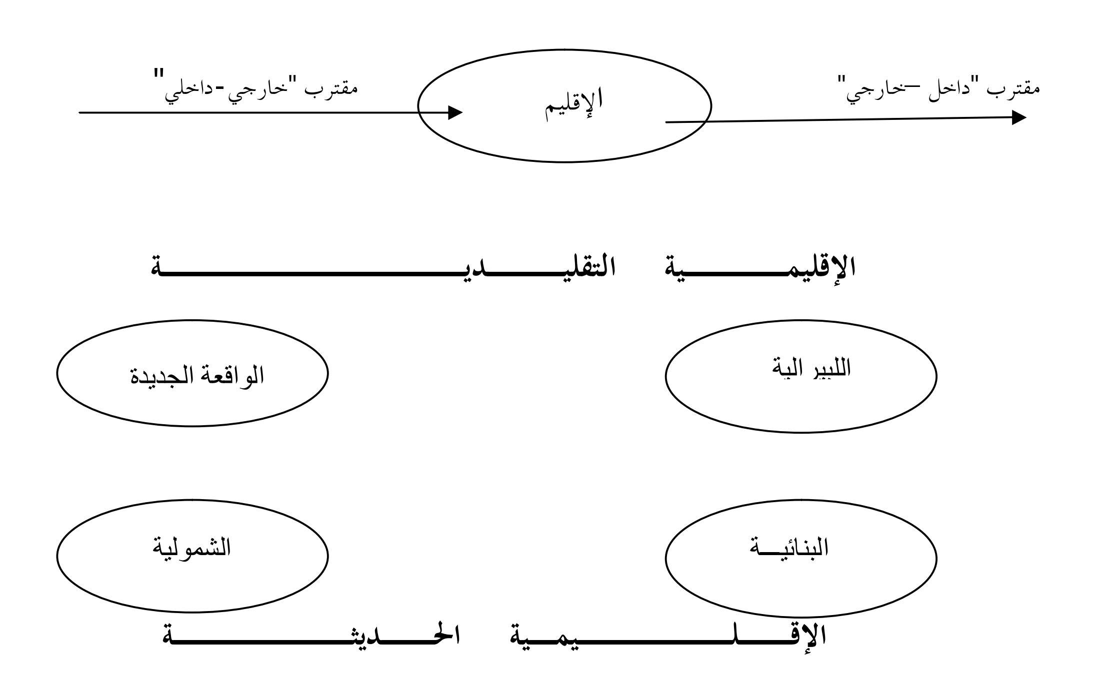
- **حجم التراتيب التكاملية الإقليمية:** فيما يخص حجم التجارة يتفوق غرب أوروبا على كل الآخرين، فقد قام كل من De Melo و Panagariya (1993) بدراسة كل التراتيب التكاملية الإقليمية في العالم (100 ترتيب) وحددا معيارا للتراتيب الناجحة وهو أن يكون حجم التجارة بين دول الترتيب على الأقل 4% من مجموع صادرات الأعضاء الكلية بشكل متواصل. بهذا المعيار وجدا أن الإتحاد الأوروبي والنافتا هما فقط الترتيبان الأكثر أهمية، إذن في إطار الإقليمية الحديثة الهيمنة هي لأوروبا و أمريكا الشمالية.

إن التحول حدث إذن من منظور الإقليمية التقليدية الذي ينظر إلى الإقليم على أنه كيان جغرافي يستهدف تحقيق التكامل من خلال إنشاء منظمات إقليمية (النظريات اللبيرالية) حيث تهيمن الدولة (مركزية-الدولة) ضمن مقاربة حل-المشكل (مواجهة تهديد خارجي) على هذه العملية (الواقعية الجديدة) إلى منظور الإقليمية الحديثة التي تنظر إلى الإقليم على أنه شبكة تفاعل بين مجموعة دول- لا تشترك بالضرورة في حدود جغرافية- (علاقات بين قارية) تجمعها قضايا مشتركة وتقود ها مجموعة واسعة من الفاعلين غير الدولة (الشمولية) من خلال إعادة تعرف متواصلة للمصالح و الهويات و من خلال الممارسات الاجتماعية و العمل الإنساني (البنائية).

و يمكن تلخيص هذا الربط بين هذا المطلب و مقتربات الدراسة السابقة كالتالي:

---

[1]) Richard E. Baldwin, A Domino theory of regionalism, (http://hei.unige.ch/~baldwin/AcademicPapers/AcademicPaperFiles/dom_old.pdf), PP7-9.


مقترب "خارجي -داخلي"
الإقليم
مقترب "داخل –خارجي"
الإقليمـــــــــــية التقليـــــــــــديــــــــــــــــــــــــــــة
الواقعة الجديدة
الليبرالية
الشمولية
البنائيـــة
الإقـــــلــــــــــــــيمـــية الحــــــديثــــــــــــــــــة

المطلب الثاني : تطور مستويات حالة الأقلمة: من المنطقة الإقليمية إلى الدولة-الإقليم.

قسم Bjorn Hettne في مقاربته المسماة مقاربة الإقليمية الحديثة(Regionalism Approach New NRA) الأقاليم إلى ثلاثة أقسام [1] :

1) الأقاليم المركزية core regions: و هي أقاليم مستقرة سياسياً و ديناميكية اقتصادياً، وقد يترجم هذا الاستقرار و هذه الديناميكية في شكل منظمة سياسية وقد لا يترجم، لكنها –أي هذه الأقاليم- مع ذلك فهي منظمة بشكل يسمح لها بمراقبة بقية العالم (خارج مناطقهم). هناك ثلاثة أقاليم مركزية في العالم: أروبا، أمريكا الشمالية، شرق آسيا.

حيث أن أروبا تطمح إلى بناء منظمة سياسية. أما أمريكا الشمالية و شرق آسيا فهما قوتان اقتصاديتان لكن يفتقران إلى نظام سياسي إقليمي حتى الآن.

2) الأقاليم الوسطية intermediate regions: هي أقاليم جدا قريبة من الأقاليم المركزية حيث تتعاون فيما بينها حسب معيار "الإقليم المركزي": التطور الاقتصادي و الاستقرار السياسي. بمعنى أنها بنيويا قريبة من المركز و هي في حالة تحضير لتندمج فيه. سرعة اندماجها تتوقف على قدراتها و على رغبة المركز. هذه الأقاليم الوسطية هي:

- وسط أروبا: فهي تقف في الصف الأول طوعا بانتظار الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.
- أمريكا اللاتينية و الكاريبي: هي في طور التحول لتصبح بمثابة " الشمال المتأمرك".
- جنوب شرق آسيا و أروبا الباسيفيكية (أستراليا و نيوزلندا): كلها منجذبة نحو العاصمة اليابانية في الفضاء الاقتصادي لشرق آسيا.

3) الأقاليم الهامشية The peripheral regions: هي أقاليم مضطربة سياسيا و راكدة اقتصاديا.

و بالتالي فإنها يجب أن تنظم من أجل أن تضع حدا لعملية التهميش. التراتيب الإقليمية في هذه الأقاليم هشة وغير فعالة. وضعها العام يجعل من مسائل " الأمن الإقليمي " و " التنمية الإقليمية " أكثر أهمية من إقامة أنظمة تجارية حرة، فهي أقاليم منغلقة على نفسها أساسا. هذه الأقاليم الهامشية هي:

- منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي: أغلبية الأجزاء هي في عملية إعادة الاندماج في شكل كومنولث الدول المستقلة.
- منطقة البلقان: حيث فقدت الدول في هذه المنطقة كل تقليد –مهما كان صغيرا- للتعاون كانوا ذات مرة قد اشتركوا فيه.
- الشرق الأوسط: بنية إقليمية مضطربة، تأثير خارجي كبير.
- أفريقيا: في العديد من البلدان، البنى السيادية المسماة "دول" متصدعة أو متفككة و منهارة.
- جنوب آسيا: مستوى ضعيف جداً من حالة أو نزعة الأقلمة "Regionness" بسبب الحرب الباردة (و أحياناً الساخنة) بين القوتين الرئيسيتين " الهند و باكستان ".

---

[1]) Bjorn Hettne, op.cit

إن الأقاليم الهامشية هي هامشية لأنها راكدة، مضطربة و عرضة للحرب، و الطريقة " الوحيدة " – حسب Bjorn Hettne – لهذه الأقاليم لكي تصبح أقل هامشية هي أن تصبح أكثر نزعة نحو الأقلمة، بمعنى أن تزيد في مستوياتها من الأقلمة. و إلا فان مصدر نشاطها الوحيد سيكون قدرتها على خلق المشاكل للأقاليم المركزية و ذلك ما يستدعي التدخل الخارجي[1].

يقصد بنزعة الأقلمة Regionness "درجة القدرة الإقليمية للتعبير عن مصالح منطقة ناشئة "[2]. إن درجة نزعة الأقلمة يمكن أن تزيد و تنقص تبعا للديناميكية الإقليمية حيث القوى العالمية كما الوطنية / المحلية لها تأثير و وقع في هذه الحركة الإقليمية.

إذن مستويات نزعة الأقلمة هي العمليات التي من خلالها تتحول منطقة جغرافية من شيء سلبي إلى فاعل نشيط، قادر على التعبير عن مصالح و اهتمامات الإقليم قيد التحول، مما يعني أن الإقليم قد يكون إقليما بدرجة أكبر

أو أقل، فالأقاليم حسب مقاربة الإقليمية الحديثة ليست ثابتة لكنها تتكون و تتجدد ضمن عملية التحول العالمي.

كما أن هناك مؤشرات تؤخذ كدلالات على زيادة / نقص مستوى نزعة الأقلمة. مثلاً التغير من الثنائية إلى الإقليمية في طبيعة العلاقات بين الدول الإقليمية هو مؤشر حاسم على زيادة مستوى نزعة الأقلمة للإقليم. مثال ذلك: أمريكا، حيث كانت كل من النافتا و مركسور نتاج وضعية و هي أن الأطراف التالية (كندا في حالة النافتا / الأروغواي في حالة مركسور) أصبحت قلقة من أن تبقى في الظل لأن القوى الإقليمية (الولايات المتحدة / البرازيل) تفضل عادة العلاقات الثنائية على الإقليمية.

فنزعة الأقلمة تعرف عدة مستويات تعبر عن نوع من المنطق التطوري (نظرية المرحلة)، فهناك ثلاث مراحل للأقلمة [3]:

1- مرحلة ما قبل- الإقليمـــــــي: الإقليم يشكل وحدة جغرافية / وحدة اجتماعية.

2- مرحلة البدء في عملية الأقلمة: تشكل القنوات الرسمية و غير الرسمية للتعاون الإقليمي.

3- مرحلة النتائج لعملية الأقلمة: حيث يبدأ الإقليم في البروز كهوية متميزة، قدرات مؤسساتية، شرعية، أي أن الإقليم يتحول إلى فاعل عملي acting subject.

وقد فصل كل من Fredrik Soderbaum وBjorn Hettne هذه المراحل بشكل دقيق ضمن خمس مستويات تبدأ من المنطقة الإقليمية وتنتهي إلى الدولة-الإقليم كما يلي[4]:

1) **المنطقة الإقليمية Regional Area**: تعني مجموعة من الناس يعيشون ضمن جماعة محددة بشكل جغرافي، يسيطرون على قدر معين من الموارد الطبيعية، متحدين من خلال مجموعة من القيم الثقافية و الروابط المشتركة لنظام اجتماعي تشكل عبر التاريخ.

---

[1]) Ibid.

[2]) Malin Gunnarsson, op.cit, P 186.

[3]) Ibid.

[4]) Bjorn Hettne and Fredrik Soderbaum, op.cit, P15

في هذه المرحلة يمكن التعرف على الإقليم كوحدة جغرافية، حددت بالحدود المادية (الطبيعية) و علمت بالخصائص الايكولوجية مثل:

- أوروبا من الأطلسي إلى الأورال.
- إفريقيا جنوب الصحـــــــــــراء.
- آسيا الوسطى أو شبه القارة الهندية.

من أجل أكثر نزعة نحو الأقلمة يجب أن تمر هذه المنطقة الإقليمية بتفاعل متزايد و اتصال متكرر بين الجماعات الإنسانية التي، بعد أن كانت تعيش كمجموعات منعزلة، أصبحت تتحرك نحو نوع من العلاقة العبر محلية، والتي تتسبب في خلق نظام اجتماعي إقليمي أو ما يسمى بالمركب الإقليمي.

2) المركب الإقليمي Regional Complex: الاتصالات الاجتماعية و المبادلات المتزايدة بين المجموعات المنعزلة تؤدي إلى خلق نظام اجتماعي و تسمح بنوع من الأقلمة و لو بمستوى منخفض. مثال ذلك: إنشاء العالم المسيحي اللاتيني Latin Christendom بين 800م و 1200م والذي تضمن أيضا ميلاد الهوية الأوروبية.

إن ظهور المركب الإقليمي يدل على اتساع العلاقات العبر المحلية (إيجابية و/أو سلبية) بين المجموعات الإنسانية و على التأثير بين الثقافات (الهويات الإقليمية تكون راسخة تاريخياً).

فنشأة الدول تؤدي إلى تدعيم الأقاليم الوطنية التي تدل -لبعض الوقت- (العصر الوستفالي في أروبا) على توجه داخلي أكثر، و عادة تعني تدهورا مؤقتا في مستوى نزعة الأقلمة (كذلك نشأة الدول في ما بعد الحقبة الاستعمارية في أمريكا اللاتينية خلال القرن 19 و في آسيا و إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية). فالدول المحلية في هذا المستوى تحتكر كل العلاقات الخارجية و تحدد من هو الصديق و من هو العدو، و هذا يعني عدم تشجيع وجود وعي إقليمي.إن العلاقات الاجتماعية الموجودة في نظام الدولة الوطنية من المحتمل أن تكون عدائية و مفتقرة لأي تعاون فشعوب الدول الوطنية المنفصلة من غير المحتمل أن يكون لديها معرفة أكثر عن بعضها البعض أو ثقة متبادلة، إذن الهوية المشتركة جداً ضعيفة و الهوية الإقليمية مقموعة. عندما تخفف الدول من "توجهاتها الداخلية" و تصبح أكثر تفتحا على العلاقات الخارجية، فإن درجة الاتصال العبر وطني قد تزيد بشكل مثير، و التي قد يطلق عليها: أقلمة إضافية في مختلف المجالات.

إن الإقليم مثله مثل النظام الدولي الكبير الذي يشكل جزءا منه، نستطيع في حالة "المركب الإقليمي" وصفه بالفوضوي و أن الفاعل الوحيد هي الدول المحلية.

- من الناحية الأمنية، الإقليم في هذا المستوى يفهم على أنه عبارة عن "مجموعة نزاع Conflict formation " أو "مركب أمن إقليمي" الذي تكون وحداته معتمدة على بعضها البعض - فيما يتعلق بأمنها – و على الاستقرار الكلي للنظام الإقليمي. المثال التقليدي عن مثل هكذا ترتيب إقليمي Regional Order هو أروبا القرن التاسع عشر،ففي هذا المستوي المتدني من الأقلمة كان توازن القوى أو نوع التوافق الضمان الأمني الوحيد للدول المشكلة للنظام، و تعتبر هذه آلية أمن بدائية إلى حد ما. إذن يمكن بالتالي أن نتكلم في هذا المستوى عن " إقليم بدائي"، مثال ذلك اليوم:منطقة البلقان، و حتى شرق آسيا. فبالنسبة لهذه الأخيرة فبالرغم

من المستوى العالي من الأقلمة الاقتصادي العفوي و التلقائي فإن السياسة الأمنية بدائية (إقليم بدائي من ناحية السياسة الأمنية).

- من ناحية الاقتصاد السياسي للنمو يمكن أن يفهم الإقليم "كفوضى" بمعنى ليس هناك آلية رفاه عبر وطنية يمكن أن تضمن الأداء لنظام اقتصادي إقليمي ليقوم بوظيفته، مثال: العالم الثالث بثنائياته المعروفة: التبعية/الاقتصاد، الوطنية/التدخل، يمثل أنماط الاعتماد المتبادل الاقتصادية التي تميل لأن تكون استغلالية بدلاً من أن تكون تعاونية: الحمائية العدائية، الحروب التجارية،و مختلف الإستراتيجيات لعزل الاقتصاديات القومية عن الآثار السلبية للنظام الاقتصادي الإقليمي الكبير (و بالطبع الاقتصاد العالمي) الذي يشكلون جزءا منه. مع أنهم يحاولون في نفس الوقت استغلال الفرص التي يوفرها النظام ذاته (النظام الإقليمي). ليس هناك إحساس مشترك " بالركوب في نفس القارب". المبادلات و التفاعلات الاقتصادية غير مستقرة، قصيرة الأمد و قائمة على أساس مصالح ذاتية عمياء أكثر من قيامها على أساس توقعات جديرة بالثقة كالتبادل الاقتصادي و الاتصال الاجتماعي و الثقة المتبادلة.

الإقليم هنا هو بمثابة نظام اجتماعي يتضمن علاقات عبر محلية بين المجموعات الإنسانية، هذه العلاقات تكون مركبا أمنيا، كما أن العلاقات الاجتماعية قد تكون عدائية جداً.

3) المجتمع الإقليمي Regional Society: هذا هو المستوى الذي تتطور و تتكثف فيه العملية الحاسمة: الأقلمة، حيث أن عددًا من الفاعلين المختلفين – ماعدا الدول – تظهر على مختلف المستويات الاجتماعية و تتحرك نحو تجاوز الفضاء الوطني. ديناميكية هذه العملية يمكن أن توصف بأنها "تعميق"و "توسيع" لعدة أبعاد: اقتصادية، سياسية، و ثقافية، أي تقليم متعدد الأبعاد.

في حالة وجود تعاون رسمي منظم، الإقليم يعرف بأعضاء المنظمة الإقليمية. ومن أجل تقييم ما يناسب منظمة إقليمية و تحديد إمكانياتها المستقبلية يجب ربط " الإقليم الرسمي" "بالإقليم الواقعي".

فمع الدرجات المنخفضة للأقلمة، الديناميكية الإقليمية يهيمن عليها غالباً منطق مركزية-الدولة state-centric لكن الاعتماد المتبادل المتزايد و تخفيف حدة التوجه الداخلي (هما نموذجيان في هذا المستوى) يتسببان في تفاعل معقد بين كل أنواع الفاعلين خاصة الفاعلين غير الدولة: فاعلــون عبر وطنيون: الأسواق، الأعمال و الشركات الخاصة، الشركات العبر وطنية، شبكات الأعمال الدولية، المنظمات غير الحكومية، الحركات الاجتماعية و أنواع أخرى من الشبكات الاجتماعية المشكلة على أساس: المهنية و الاحترافية، الأيديولوجية، روابط إثنية أو دينية، تساهم كلها في خلق اقتصاد إقليمي عبر وطني و مجتمع مدني إقليمي.

إن بناء المجتمع الإقليمي يتم بواسطة التفاعل بين مختلف الأنواع: من الدولة-السوق و ممثلو المجتمع المدني في مختلف الأقاليم، "السياسات الخارجية" للسلطات المحلية (Provincial)، الفواعل العبر وطنيون غير الحكوميين (غير الدولة)، إضافة إلى حقيقة أن الفاعلين الخارجين يمكن أن يساهموا بفعالية في عملية بناء الإقليم. هذا لا يعني أن ما يعرف بالدول الوطنية سوف تصبح ملغية أو تختفي، لكنها تمر بإعادة تشكيل كبيرة ضمن سياق الأقلمة (و ضمن سياق العولمة) و ضمن سياق التفاعل المعقد لعلاقات: الدولة-السوق-المجتمع، و هذا يعني أن الدول القومية ينتهي بها الأمر كأجزاء شبه مستقلة من مجتمعات سياسية إقليمية أكبر.

من المهم الاعتراف أنّ العلاقات و القوى في الإقليم"الرسمي"و"الواقعي" — بين الدولة و الفواعل غير- الدولة تختلف في الزمان و المكان، فالتعدد الكبير لطرق تفاعل السوق و الدولة و المجتمع المدني في سياق العولمة تعكس تنوع الظروف الجغرافية و السوسيواقتصادية التي تمت فيها عملية التفاعل.

أبعاد مختلفة للإقليمية و الاقلمة تحدث في مستويات مجالية (Spatial) مختلفة من الأقاليم، هذه المستويات، إلى حد كبير، كلها متصلة ببعضها البعض:مناطق-فرعية(micro-regions)، مناطق-كبرى (macro-regions)

إنّ عمليات الأقلمة الواسعة (و عمليات العولمة) تخلق إمكانيات للمناطق الفرعية الوطنية Sub-national أو المناطق الدولية (Transnational) الصغيرة و النشيطة اقتصادياً للحصول على مدخل مباشر نحو النظام الاقتصادي الأكبر و ذلك غالباً ما يكون بتجاوز الدولة —الوطنية و الرأسمال الوطني و أحياناً يمكن أن تكون هذه المناطق كبديل للدولة أو تقف موقف المعارض اتجاه الدولة و اتجاه إقليمية —الدولة الرسمية.

من الأمثلة عن المناطق-الفرعية: مناطق-الأورو Euro-Regions، مثلثات النمو، مضلعات النمو، ممرات التطوير، مبادرات التطوير المجالية، المناطق العبر-حدودية (في آسيا و إفريقيا خاصة) هذه المناطق غالباً ما تكون مدعمة من طرف الدولة، ذات مؤسساتية ضعيفة، تكون بقيادة القطاع الخاص، متأثرة بالسوق market-driven، لذا فهي تتضمن درجة تفاعل عالية، تبدأ من الفواعل غير- الدولة، و الشبكات العبر وطنية بين الأشخاص (الشتات، شبكات اثنية أو عائلية، روابط دينية،...)

من أجل أكثر نزعة نحو الأقلمة، فإن التنوع الكبير للعمليات على مستويات مختلفة (الفرعية و الكبرى) و بين الدولة و السوق و ممثلي المجتمع المدني ينبغي أن تدعم بعضها بشكل متبادل و أن تتطور في اتجاه متماثل و متكامل و ليس في اتجاه تنافسي و تباعدي. تزايد و توسع العلاقات بين الإقليم الرسمي و الإقليم الواقعي يؤدي إلى مؤسسة الهياكل/ البنى المعرفية و تعميق تدريجي للثقة و التجاوب المتبادل.

المنظمات الرسمية و المؤسسات الاجتماعية (وكل من القوي المادية و المعيارية) من المتوقع أن تلعب دورًا حاسماً في هذه العملية التي تقود نحو بناء المجتمع الإقليمي.

4) **الجماعة الإقليمية Regional Community**: هذا المستوى الرابع يشير إلى العملية التي بواسطتها يتحول الإقليم إلى فاعل نشيط بهوية متميزة و بشرعية و بهيكل صنع-القرار في إطار العلاقة مع مجتمع مدني إقليمي متجاوب تقريباً و متجاوزًا الحدود القديمة للدولة. تدل الجماعة الإقليمية على التقارب و التوافق بين الأفكار الإقليمية (المتناقضة أحيانا) و بين المنظمات و العمليات ضمن إقليم معين.

من المنطلق الأمني، يجب العودة إلى مفهوم " الجماعة الأمنية " و قراءاته الحديثة. تعني "الجماعة الأمنية" أنّ مستوى الأقلمة المحقق يجعل من غير الممكن حل التراعات بالوسائل العنيفة بين دول الإقليم أو داخل الدول المشكلة للإقليم.

من منطلق النمو/الاقتصادي: لا يختزل المجال الإقليمي بشكل مجرد إلى "سوق". و لكن هناك أيضاً آليات إقليمية التي يمكن أن توازن / تقابل آثار الاستقطاب الملازمة للسوق و تكفل الأمن الاجتماعي و التوازن و الرفاه الإقليمي.

(هذه الآليات شبيهة بوظائف الدول السابقة مع أنها (أي الآليات) لازالت هنا في مرحلتها الجنينية).

تتميز " الجماعة الإقليمية " بعلاقة تدعيم متبادل بين " الإقليم الرسمي " (جماعة الدول) و "الإقليم الواقعي" الذي يلعب فيه المجتمع المدني الإقليمي العبر الوطني دورًا فاعلاً.

قد يظهر المجتمع المدني الإقليمي عفويـــا من "الأسفل " و لكنه يعتمد في النهاية على تلك المؤسسات و المنظومات الرسمية و غير الرسمية التي تعمل على تسهيـــل و تطوير الأمن، الرفاهية، الاتصال الاجتماعي و تقارب القيم، المعايير، الهويات و الأعمال عبر الإقليم. في هذه المرحلة تظهر هوية جماعية إقليمية و تتميز العلاقات بالائتمان المتبادل و بناء الثقة المدفوعتين بواسطة عملية التعلم الاجتماعي.

لقد لفت كل من "أدلر" و "بارنت" الانتباه إلى أنّ "التعلم يزيد في معرفة - ليس فقط أهداف و نوايا الآخرين – و لكن أيضاً في معرفة تفسير اهم للمجتمع و السياسة و الاقتصاد و الثقافة، إلى حد أن هذه التفسيرات تصبح مشتركة بشكل متزايد و تنتشر عبر الحدود القومية" مما يؤدي إلى نمو هوية جماعية إقليمية.

المناطق-الفرعية لا تختفي في هذه المرحلة بل على العكس فهي غالبا ما تزدهر و تصبح سمة دائمة للإقليم و هذا ما يساهم في تنوع و تزايد مستوى العلاقات عبر-الحدود ضمن المناطق-الكبرى الأوسع.

نمط كثيف من المناطق-الفرعية يظهر تدريجيا، يكون أكثر نشاطا و أكثر قوة، و يساهم كذلك في تكثيف العلاقات بين المناطق-الفرعية المختلفة. في هذا المستوى العالي من الأقلمة نموذج المناطق-الفرعية ليس بديل عن المناطق-الكبرى الأوسع و لكنه مرتبط بها بطريقة الدعم المتبادل.

مع المستويات المتزايدة للجماعة الإقليمية، فإنّ الخط الفاصل بين الجماعات الوطنية المنفصلة (غالباً انفصال اصطناعي) داخل الإقليم يختفي تدريجيا و يتزايد الاختلاف و التميز بين الذين هم ضمن الإقليم عن أولئك خارج الإقليم. بهذا المعنى يمكن أن يصبح الإقليم أساس التنظيم للعلاقات داخل الإقليم ومع بقية العالم.

هذا يدل على التحول الجذري عما كان عليه العالم في العهد الوستفالي(بداية العهد الذهبي للدولة القومية)

فكل الأقاليم شأنها شأن الدول القومية هي إلى درجة ما "بناءات متخيلة " محددة ذاتيا، و معرفية. حتى تكون عملية الأقلمة ناجحة فإنها تحتاج إلى درجة معينة من التوافق في الثقافة، الهوية، و القيم الأساسية

مثال: مجموعة دول الشمال (Nordic Region)، شمال أمريكا (المكسيك تنضم تدريجيا إلى هذا الإقليم)، أمريكا الجنوبية و أعضاء الأسيان (على الأقل الأعضاء المؤسسين).

5) **الدولة – الإقليم Region-State**: العمليات التي تشكل الإقليم "الرسمي "و الإقليم "الواقعي" متشابهة لكن ليست على الإطلاق مماثلة لعمليات تشكيل و بناء الدولة. و يمكن أن تكون النتيجة الأساسية لتلك العمليات: دولة-إقليم، التي يمكن مقارنتها بالإمبراطوريات التقليدية فيما يخص المجال و التنوع الثقافي.

الدولة -الإقليم تختلف عن الدولة-القومية. فالمنطق السياسي للتقليم مختلف نوعاً ما عن المنطق السياسي للدولة-القومية. فلا يمكن أن يدل التجانس ضمن إقليم (كما في الدولة-القومية) على توحيد المقاييس الثقافية وفقا لنموذج عرقي معين، لكنه بالأحرى يدل على التوافق بين الاختلافات في إطار تعددية ثقافية.فمثل هكذا أقاليم عالمية لكل منها تعريف متعدد الجوانب و متعدد الثقافات .

لا يمكن لهذه الأقاليم أن تقوم على أساس هيمنة السلطة (كما في الدولة-القومية)، فالقوة و هيمنة السلطة يمكن أن يدلا على أن هناك ضغطا و بالتالي انفجارا داخليا (الإمبراطورية السوفيتية).

من منطلق النظام السياسي، تشكل الدولة-الإقليم تطور إرادي لمجموعة من الجماعات القومية السيدة – سابقاً – باتجاه شكل جديد من الكيان السياسي حيث تجمع السيادة بيد الأفضل و حيث أن هذا الشكل الجديد هو جوهريا أكثر ديمقراطية من الأنظمة الدولية الأخرى. المصالح الوطنية يمكن أن تكون هي السائدة لكن ليس كما في الدولة-القومية. أكثر من ذلك، فإن السلطة، القوة، صناعة-القرار ليست مركزية لكنها رصت كطبقات موزعة على المستويات: المحلية –المنطقة-الفرعية- الوطني- المنطقة -الكبرى/ فوق الوطني. أساسا هذه هي فكرة الاتحاد الأوربي كما هي ملخصة في معاهدة ماستريخت من خلال الأعمدة الثلاث:

1) اندماج السوق.

2) الأمن الخارجي.

3) الأمن الداخلي.

هذه الأعمدة الثلاثة مع البعد الاجتماعي الذي يدل على الشكل الأوروبي لرأسمالية الرفاه الاجتماعي تغطي فعلاً الوظائف الأساسية لجماعة سياسية منتظمة.

أما بالنسبة للأقاليم الأخرى، يؤكد كل من Fredrik Soderbaum وBjorn Hettne، أن الأمر قد يكون بعيداً في المستقبل لكن يجب أن لا يستبعد بشكل مطلق فقد حدثت أشياء أغرب في التاريخ. أيضا-يضيفان: "نحن لا نقترح أي إعادة للطريق الأوروبي. ببساطة، لأن قدرة الدولة-القومية المتناقصة ستفتح المجال أمام بنية حكم متعدد المستويات حيث المستوى الإقليمي- لأسباب تاريخية و براغماتية - سيلعب دوراً هاماً".

كما يتضح من كل ما سبق أن مقاربة الإقليمية الحديثة (NRA) ترفض أي منطق عالمي في إحداث التحول وتركز كلية على العوامل الداخلية و دور القوى الاجتماعية في نقل النظم الإقليمية من مستوى إلى آخر. لذا يمكن إدراج تطور مستويات الأقلمة ضمن المنظور البنائي الاجتماعي لتطور النظم الإقليمية ويمكن تلخيص التطور في مستويات الأقلمة كالتالي:

السيادة مساهمة مشتركة
- لا مركزية السلطة،القوة، صناعة القرار
- المصالح الوطنية ليست هي السائدة
- التوافق بين الاختلافات في اطار تعددية ثقافية

الدولة - الاقليم

↑

تطور إرادي لمجموعة الوحدات السياسية

- هوية جماعية إقليمية
- شرعية و هيكل لصناعة القرار
- التوافق بين الافكار الاقليمية
- جماعة إمنية

الجماعة الاقليمية

↑

نتائج عملية الأقلمة

- مجتمع مدني إقليمي
- اقتصاد اقليمي عبر-وطني
- ظهور فواعل عبر الدولة

المجتمع الاقليمي

↑

بدء عملية الأقلمة

- وحدة اجتماعية
- مركب أمني إقليمي

المركب الاقليمي

↑

تفاعل متزايد بين الجماعات الانسانية

- وحـــدة جغرافيـــة

المنطقة الاقليمية

المطلب الثالث: التحول في نظام الإدراكات: البحث عن التوازن.

يمكن القول إن النظم الإقليمية ليست مجرد تقسيمات موضوعية وإنما هي اختيارات تدخل فيها عناصر ذاتية على رأسها الإدراك لدى كل من النخبة والعامة، لهذا السبب فإن التحولات الإقليمية لا تشير فقط إلى تغير أنماط التفاعل بين الدول الأعضاء والبيئة المحيطة، بل تدل كذلك على حدوث تغير في مدركات كل من النخبة والناس مما يؤدي إلى بروز وعي إقليمي جديد. إن هذا الوعي الإقليمي الجديد يبدو غالبا أنه نتيجة اصطدام مع قوى أو ظروف معاكسة تؤدي إلى الإخلال " بتوازن " النظام وخلق حالة من التوتر والاضطراب تدفع بأصحاب القرار إلى تغيير معتقداتهم " الثابتة " في محاولة لاستعادة ذلك التوازن المفقود أو البحث عن توازن جديد.

يــؤكد بارسونز أن التوازن لا يعني بالضرورة الاستقرار بل قد يكون في إطـــار عملية التغير، و هو ما يسمى" بالتوازن المتحرك " والذي يمكن التمثيل عليه بالنمو، إذ أن النمو يمثل عملية انتقال من نقطة إلى نقطة أخرى ولكن التوازن يبقى مـــا دامت عملية الانتقال قد تمت بشكل غير عشوائي (نمو منتظم). وقد حدد بارسونز أربعة شروط لبقاء النظم وتعزيز دورهـــا (بقـــاء النظام يعني بقـــاء التوازن لأن النظام يعني التوازن عند بارسونز)[1]:

1) قدرة النظام على تأكيد قدرته في تجديد نماذجه الرئيسية وقيمه و معاييره.

2) القدرة على التكيف مع البيئة ومع التغيرات التي تجري فيها.

3) القدرة على تحقيق الأهداف الموكلة لهذا النظام أو التي جاء من أجلها.

4) تكامل مختلف الوظائف والنظم الفرعية لتشكل كلا متماسكا ومتناسقا.

وكلما فقد أي نظام هذه القدرات نتيجة تطورات عشوائية أوجب عليه إعادة صياغة مفاهيمه وقيمه ومعاييره وفق المتغيرات الجديدة قصد المحافظة على بقائه و حيويته أي توازنه. فبعض المتغيرات تؤثر في حالة النظام وتؤدي لاختلال التوازن فيه ثم يعود النظام إلى حالته الطبيعية الأولى، ولكن متغيرات أخرى قد تحدث تأثيرا يؤدي إلى تحول الخصائص العملية للنظام فبدلا من أن يعود إلى حالته التوازنية الأولى قد يخلق توازنا جديدا يكون على مستوى مختلف وفي ظل ظروف مختلفة[2].

التوازن عند جورج لسكا (George Liska) كذلك ليس توازنا ستاتيكيا لكنه توازن واقعي ديناميكي والذي يعني حالة من الاستقرار النسبي المؤقت الذي قد يختل تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق بذلك أمام ظهور توازن مؤقت جديد.

يقول لسكا أن أي تنظيم دولي (إقليمي) يمكن أن يكون في وضع التوازن إذا ما توافرت الشروط التالية:

---

1) جمس دوروتي و روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 100.

2) المرجع السابق.

1) أن يكون هناك نوع من التقبل العام من جانب الدول الأعضاء للقيود التي يضعها هذا التنظيم عليهم، أما رفض القيود التي تكون ضرورية لدعم الكيان العام لهذا التنظيم الدولي (الإقليمي) فهي تعني خروجا على أوضاع هذا التوازن.

2) أن يكون هناك تناسب على قدر الإمكان بين النفوذ الذي تمارسه كل دولة في التنظيم وبين قوتها الحقيقية أي يجب ألا تكون هناك فجوة واسعة تفصل بين اعتباري النفوذ والقوة، و وجود هذه الفجوة مظهر مهم من مظاهر الاختلال.

3) أن يكون استعداد الـــدول الأطـــراف في هذا التنظيم للمشـــاركـــة في تحمل المسؤوليـــــات متوافقـــا مع التزاماتها الرسميـــة.

4) أن تكون الوظائف التي يقوم بها هذا التنظيم الدولي (الإقليمي) متفقة ومنسجمة مع الاحتياجات العامة التي تحس بها الدول الداخلة فيه.

كما يضيف ليسكا عدة مبررات تجعل من فكرة التوازن أساسا مقبولا لتحليل العلاقات الدولية:

-أن كـــل الـــدول تقريبـــا تتبع السيـــاســـات التي تضمن لها الحصول على أفضل وضع ممكن فـــي إطـــار التـــوازن الـــدولـــي القـــائـــم.

- إن معظم الدول تحاول الإبقاء على أوضاع التوازن الدولي الذي يرتكز عليه نظام تعدد الدول، وهي تفضل استعمال الوسائل السلمية للتطور بهذا النظام إلى شكل أرقى.

و يمكن أن نستخلص بعضا من مظاهر البحث عن التوازن على المستوى الإقليمي بعد بروز وعي إقليمي جديد كما يلي:

التوازن بين التكامل الوظيفي والتكامل الجغرافي:

في 1 ماي 2004 زاد التوسع الشرقي والجنوبي للاتحاد الأوروبي من عدد أعضائه من 15 إلى 25 عضوا، كما نجد كذلك أن كل من بلغاريا، رومانيا، تركيا، كرواتيا تأمل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام 2007. بالتوازي مع عملية " التوسيع " هذه يمر الإتحاد الأوروبي منذ معاهدة ماستريخت 1993 بعملية هامة من" التعميق" تفهم كتحول تدريجي للإتحاد الأوروبي إلى نظام سياسي ناضج وتام. إن عملية " التعميق " و " التوسع " هذه تثير التساؤل حول نهائية الاتحاد الأوروبي: إلى أين يمتد وأين ينتهي؟[1] (وعي إقليمي جديد نتيجة نهاية الحرب الباردة و طلبات الانضمام المتتالية من دول أوروبا الشرقية سابقا) بمعنى ما هي نقاط انتهاء التكامل لنظامه السياسي فيما يخص حدود الإتحاد الوظيفية (عملية التعميق) وحدوده الجغرافية (عملية التوسع).

---

1) Stephan Stetter, regionalization and conflict transformation in world society,(www. Jhubc. It/ ecpr. Bologna.)

إن الجدل حول حدود الإتحاد الأوروبي الإقليمية تظهر في المناقشات الحالية حول العضوية المحتملة لتركيا في الإتحاد الأوروبي. فبالنسبة لحجج المشككين في إمكانية عضوية تركيا يقولون إن الحدود الإقليمية للإتحاد هي غالبا ممزوجة بالإشارة إلى الحدود غيرالإقليمية، بوجه خاص إلى الحدود الثقافية والدينية التي ينظر إليها كفاصل بين الدول " الأوروبية " وتركيا[1]. هذه الحجة تقوم على أن التمدد على نطاق واسع في التكامل الجغرافي سيعيق ويمنع مزيد من التكامل الوظيفي و بالتالي الإخلال بمسار الاتحاد المتوازن.

كما نجدكذلك أن طلب المغرب الرسمي -المفاجئ- للانضمام إلى الجماعة الأوروبية سنة 1987 خلق إدراكا أوروبيا برفض هذا الطلب وذلك من المنظور الجغرافي: "هذه الدول ليست أوروبية "[2]. وهذا بهدف الحفاظ على التوازن بين التكامل على المسارين الوظيفي والجغرافي.

التوازن بين الذات والآخر:

تقوم ما يسمى بمقاربة " الذات-الآخر" في العلاقات الدولية على افتراضين أساسيين[3]:

- الحاجة إلى الآخر لبناء الذات.
- التركيز الأولي على خطابات الآخر السلبية مثل الأخرانية (Othering) لبناء الهوية.

فقد لعبت تركيا مثلا من المنظور التاريخي دور هذا " الآخر السلبي " الذي تطور ضده تعريف الذات الأوروبية (إبراز الهوية الأوروبية) نظرا للوجود التركي الطويل في دول البلقان الغربية والنزاعات المنتظمة بين الإمبراطورية العثمانية المسلمة والقوى الأوروبية المسيحية.

روسيا كذلك لعبت دور هذا الأخير السلبي بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فقد استخدمت روسيا من طرف أوروبا كمرآة مشوهة لبناء هوية ذاتية إيجابية.

بالنسبة للقادمين الجدد إلى النظام الدولي (الدول النامية) فقد مثلت الإقليمية بالنسبة لهم وضعية سياسية خارجية مفيدة، فاعتبرت هذه الدول، الإقليمية كأداة لحماية سيادتها و استقلالها عن تدخلات القوى الكبرى (محاولة خلق توازن بين الدول النامية / الدول الكبرى) خاصة القوة العظمى، وكوسيلة جماعية اقتصادية وسياسية للاعتماد على الذات. ففي الوقت الذي كانت فيه أغلب دول آسيا وإفريقيا تحت الحكم الاستعماري فإن المنظمات الإقليمية الكبرى في العالم الثالث كمنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية كانت تعمل أكثر كأداة للاستقلال الوطني أكثر منها كأداة للتكامل الإقليمي الإستراتيجي أو الاقتصادي.[4]

التوازن بين الانضمام / عدم الانضمام:

إن صدمة متميزة مثل تكامل عميق لكتلة إقليمية حالية يمكن أن يطلق طلبات العضوية من بلدان كانت إلى وقت قريب سعيدة بأنها ليست عضوا في تلك الكتلة الإقليمية.

---

1) Ibid.

2) Ibid.

3) Ibid.

4) Amitav Acharya, regionalism and the emerging world order, OP. Cit.

إن موقف حكومة بلد بخصوص العضوية هو نتيجة توازن سياسي يوازي بين القوى المضادة للعضوية والقوى الموالية للعضوية.مثلا نجد أن من بين القوى القريبة من الإتحاد الأوروبي: الشركات التي تصدر إلى هذه الكتلة الإقليمية.

فبما أن التكامل العميق المغلق ضمن كتلة هو ضار بمكاسب الشركات غير المشتركة (غير الأعضاء)، فإن هذا التكامل العميق المغلق سيشجع المصدرين للمشاركة في نشاط سياسي مؤيد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فإذا ما كانت الحكومة سابقا غير مبالية سياسيا بالعضوية فإن النشاط الإضافي قد يميل الميزان ويجعل البلد ينضم إلى الكتلة. إذا ما توسعت الكتلة فإن التكلفة بالنسبة لغير الأعضاء ستزيد لأنهم الآن يدفعون ثمن الأضرار في عدد أكبر من الأسواق. أثر هذه الجولة الثانية (توسع الكتلة) سيجذب نشاطا سياسيا أكثر موال للاتحاد الأوروبي في الدول غير الأعضاء وهذا سيقود بالتالي إلى توسيع الكتلة أكثر، حيث يستلزم التوازن السياسي الجديد كتلة تجارية إقليمية موسعة[1].

التوازن بين القيم السائدة و الواقع الجديد:

التغيرات التي تطرأ على القيم الســائدة عــادة مــا تكون نتيجة صدمات تلقاها النظام و تؤدي إلى إعادة النظر في أنماط التفاعلات السائدة والقيم التي تستند إليهــا هذه التفاعلات. فنظام القيم هو أول نظام يخضع للمراجعة (والتراجع) عندما يتغير إدراك الأشياء (كيف ننظر) ويتغير منظور الأشياء (إلى ماذا ننظر).

فيتم طرح أفكار جديدة أو عودة أفكار قديمة كان يبدو أنها آلت إلى الزوال أو أن بعض الأفكار كانت مرفوضة فأصبحت تلقى القبول أو العكس. فقد طرح البعض فكرة دخول جمهوريات آسيا الوسطى الخمس (أوزباكستان، طاجكستان، تركمانستان، كازاخستان) ودول القوقاز الثلاث (أذربيجان، أرمينيا، جورجيا) كأطراف جدد في نظام إقليمي شرق أوسطي ممتد استنادا إلى العلاقات المضطردة بينهما وبين عدد من دول الشرق الأوسط خاصة تركيا و إيران وإسرائيل.

أما في النظام الإقليمي العربي مثلا وإثر الهزائم المتتالية حدث تحول في نظام القيم أساسا من حيث:

1) التحول في النظرة إلى إسرائيل: أي القبول من حيث المبدأ بالاعتراف بها، وتمثلت بداية هذا التحول في قرار مجلس الأمن 242 الذي ينص على الاعتراف بحدود آمنة ومعترف بها لكل دول المنطقة والذي قبلته غالبية الدول العربية.

2) الاتجـــاه إلى الواقعية " المفرطة ": إن العمل الـــواقعي المفرط يخلق مفـــاهيم جديدة تبدو لفظية، ولكن في حقيقتهـــا تســـاهم في تشكيل الأطر السياسية والفكرية للشعوب، فبعد أن كانت الحرب الخيار الإستراتيجي للعرب اتجاه إسرائيل أصبح السلام الخيار الإستراتيجي البديل والوحيد. وسيادة خطاب " أن ليس في الإمكان أحسن مما كان".

---

1) Richard E. Baldwin, OP. Cit, P16.

إن هذه التحولات التي تطرأ يمكن القول عامة أن لها مغزى تليلوجي (Telilogic) بمعنى السير في اتجاه معين و نحو هدف مرسوم. فالحفاظ على التوازن، الذي هو أصعب شيء في الهندسة الميكانيكية، يظل ربما مغزى هذه التحولات.

بعد محاولة وضع هذا إطار نظري للموضوع و بهدف عدم الوقوع في التجريد المطلق فان الفصل التالي هو فصل التركيز على تحليل الآليات و محاولة إبرازها بشكل موضوعي حسب كل مقترب، و من ثم تتبع مسار عمل الآليات بشكل منظم و ممنهج حسب افتراضات كل مقاربة نظرية. فالميكانزمات هي التي تصنع الفروقات الدقيقة بين هده المقاربات و هي التي يتضح من خلالها -بشكل بعيد عن العمومية- كيفية حدوث التحولات الإقليمية.

المبحث الأول: الميكانيزم الدولي.

يفترض المنطق الدولي الشامل أو "خارج-داخلي" أنه من المستحيل فهم الديناميكيات الإقليمية دون التركيز على السياق الدولي الأوسع الذي تكون ضمنه الأنظمة الإقليمية مطوقة بإحكام بقواعد البنية الدولية -آليات الواقعية الجديدة (المطلب الأول) - وتخضع لتأثير الضغوطات الخارجية الموجهة نحو الإقليم المتمثلة أساسا في قوى العولمة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: القوى الكبرى وإعادة توزيع القوة.

يعتبر النظام الدولي هو السياق الذي تحدث فيه الأشياء و هو سياق جدا مهم لدى الواقعية الجديدة التي تعتقد أنه في الصورة الأولى (الدولة) و الصورة الثانية (الفرد) تكمن الأسباب المباشرة لتفسير سلوك الدول في حين أن الأسباب الأساسية والعميقة تكمن في الصورة الثالثة (النظام الدولي). فعندما تتغير بنية النظام الدولي بشكل دراماتيكي فستكون هناك حتما أوضاع جديدة.

إذن يؤمن الواقعيون الجدد أن سلوك الدول يتحدد بشكل واسع بواسطة البنية المادية للنظام الدولي. إن بعض مستوى المنافسة أو التنافس الأمني بين القوى الكبرى هو شيء حتمي في نظر الواقعيين الجدد، فقد يكون "الأفراد أحرارا في تبني خطابات لا واقعية، لكن في التحليل النهائي يجبر النظام الدول على أن تتصرف وفق قواعد الواقعية أو تواجه خطر الدمار."[1]

فالبنية هي قيد و موجه لفعل الدولة، كما أن تفاعل الوحدات هو الذي ينشئ البنية. أي أن البنية تؤثر على الدول والدول تؤثر على البنية.

وقد أكد "مرشايمر"(Mearsheimer) أنه من الممكن تطبيق مفهوم النظام (النظام الذي يفسر عادة ليعني العالم ككل أي النظام الدولي الذي هو محل التركيز لدى الواقعيين) بشكل أكثر دقة وذلك باستعماله لوصف أقاليم معينة مثل أوروبا، شمال شرق آسيا، وشمال و جنوب أمريكا.[2]

و بناء على رأي "مرشايمر" و ما سبق الوصول إليه في الفصل السابق (المطلب الأول من المبحث الثاني)يمكن القول أن قواعد الواقعية الجديدة يمكن أن تفسر التحولات إقليميا(كما دوليا)من منطلق القوة و ذلك من خلال التركيز على آليتي القوى الكبرى و إعادة توزيع القوة الإقليمية(أي التغيرات في بنية النظام).

1) John J. Mearsheimer, A Realist Reply, International Security, (vol 20, n°1, Summer 1995), P91.

2) John Mearsheimer, Power and fear in Great Power Politics, in G.O. Mazur, ed., *One Hundred Year Commemoration to the Life of Hans Morgenthau (1904-2004)* (New York: Semenenko Foundation, 2004), P190.

أ- القوى الكبرى: و الذي يمكن تناوله من خلال اعتبار القوى الكبرى بحد ذاتها كبنية أو من خلال تأثيراتها على البنية الإقليمية:

1-وجود قوة مهيمنة (Hegemony)[1]حسب الواقعية الجديدة يؤدي إلى إنشاء مجموعات إقليمية التي غالبا ما تتطور كرد فعل على هذه القوة المهيمنة الموجودة أو من المحتمل أن توجد، وذلك لخلق توازن قوة (**نظرية توازن القوة**) أو توازن تهديد (**نظرية توازن التهديد**) مع الدولة المهيمنة محليا أو المهددة.كما تلجأ الدول الضعيفة لالتماس تسوية إقليمية مع القوة المهيمنة المحلية على أمل أن تتلقى مكافآت خاصة (**اللحاق بالقاطرة).**

1-1-نظرية توازن القوة:تركز هذه النظرية على توزيع القدرات المادية مثل السكان، الثروة الاقتصادية، الموارد الطبيعية، القوة العسكرية، ... و تتوقع هذه النظرية أن الدول ستوازن ضد الدولة الأقوى، المعرفة على أنها ذات التراكم الأكبر من الموارد المادية. نظرية توازن القوة لا تعني أن الدول ستتبع دائما أو حتى غالبا سلوكا موازنا، فالتوازن هو "إستراتيجية للبقاء، هو طريقة لمحاولة الحفاظ على طريقة الحياة المستقلة للدولة"[2].

إن نظرية توازن القوة لا تتوقع إتساق/تماثل السلوك، لكنه الاتجاه الأقوى للدول الرئيسية في النظام الدولي أو في الأنظمة الفرعية الإقليمية باللجوء إلى التوازن/ الموازنة عندما يكون عليهم فعل ذلك[3].

فالقوى الكبرى توازن ضد القدرات (القدرة العسكرية الهجومية هي التهديد الحقيقي والملموس) وليس ضد النوايا. ووفق النظرية البنيوية(الواقعية الجديدة) فإن وضع الفوضى الدولية يجعل الدول تمقت بشدة أي إخلال بتوازن القوة لأن الدول الضعيفة لا يمكن أن تتأكد من أن الدول القوية لن تستعمل قدراتها العالية بطريقة لا ترضي الدول الضعيفة، لهذا فهي تبحث عن طرق للحد من حرية العمل/ الفعل للدولة القوية.

و عندما يظهر جليا و وشيكا الخطر الذي تمثله الدول القوية، فإن من المحتمل أن تزيد الدول الضعيفة قدراتها العسكرية الخاصة،و أن تشكل تحالفات دفاعية، تطور خطط عسكرية مشتركة مع شركائها، أو حتى تبادر

---

1) القوة المهيمنة حسب تعريف "مرشايمر" هي دولة لها من القوة بحيث أنها تسيطر على كل الدول الأخرى في النظام، فلا توجد دولة لديها الوسائل الضرورية العسكرية والمالية للقيام بمعركة حقيقية ضدها، بل يجب عليها أن تعمل وفق أوامر القوة الرئيسية.

و القوة المهيمنة الإقليمية هي القوة التي تسيطر على منطقة جغرافية معينة، أما القوة المهيمنة العالمية فهي تلك التي تسيطر على العالم. ويرى مرشايمر أنه في التاريخ المعاصر القوة الإقليمية المهيمنة الوحيدة هي الولايات المتحدة في شمال وجنوب أمريكا (Western hemisphere)، رغم وجود قوى أخرى حاولت الهيمنة إقليميا مثل : اليابان الإمبريالية في شمال شرق آسيا، فرنسا النابوليونية وألمانيا الاشتراكية لكنها لم تنجح.

أنظر: John Mearsheimer, Power and fear in Great Power Politics, op.cit.

2) Kenneth waltz, structural realism after the cold war, International Security, (vol 25, n°1, Summer 2000),. P38.

3) Ibid, P39.

بالحرب في محاولة لتحويل ميزان القوة لصالحها[1].

فتوازن القوة يمكن أن يعتبر كشرط لتوازن بنيوي في توزيع القدرات ضمن النظام الدولي (الإقليمي)، فهو يظهر بطريقة غير منتظرة "كقوة تقييد و توجيه" على سلوك الوحدات (والتز)[2] وله خاصية مضادة للهيمنة. فميكانزم توازن القوة سيحافظ على استمرارية النظام ضمن أي نظام دولي فوضوي حسب "والتز". أي التغير ضمن الاستمرارية.

مثال عن هذه الحالة الأولى (خلق التوازن) هو تخلف الإقليمية الشرق آسيوية قبل موجة الاندفاع الحالية (منذ بداية التسعينيات) و ذلك بسبب معارضة الولايات المتحدة لأي تعاون إقليمي جدي في الإقليم. فقد لعبت الولايات المتحدة (قوة مهيمنة خارجية) دور الموازن في شرق آسيا اتجاه الصين (قوة مهيمنة إقليمية)، رغم أنها شجعت التكامل الإقليمي الأوروبي كقوة موازنة للإتحاد السوفييتي وحلفائه في شرق أروبا.

و يرى "والت"(Walt) أن نظرية توازن القوة رغم أنها صحيحة فإنها ليست كاملة لذا أتى بنظرية ثانية مكملة أسماها نظرية توازن التهديد.

2-1-**نظرية توازن التهديد:** يعتقد "والت" أن الدول تشكل تحالفات للموازنة/لتوازن ضد التهديدات التي غالبا ما يكون مصدرها القوة، القرب[3]، القدرات الهجومية و الميولات العدوانية. فإذا ما كانت هذه العناصر متساوية فإن أي زيادة في أحد منها يجعل من الممكن أن تنظر الدول الأخرى (خاصة القوى الرئيسية) إلى هذه الزيادة على أنها تهديد وتبدأ في البحث عن نوع من الحماية لنفسها.

و يشير "والت" إلى أنه ليس من السهل قياس ميزان التهديدات وتحديد أي التهديدات هي أكثر جدية. فقبل الحرب العالمية الثانية لم توازن دول شرق و وسط أروبا بشدة ضد ألمانيا النازية وهذا لأنها كانت تواجه تهديدات من بعضها البعض و من الإتحاد السوفييتي. فعندما تكون التهديدات منتشرة وغير محددة فإن الدول ستبقى محايدة أو ستبني رهاناتها بطرق أخرى[4].

لكن عندما تبدو دولة معينة أنها تشكل خطرا، فإن الرد المثالي هو ضم بعض الدول لتتحمل تكاليف احتواء هذه "الدولة الخطرة". بالتالي فإن "تحويل المسؤولية" (Buck-passing) هو الرد المفضل على معظم التهديدات.

---

1) Stephan M. Walt, keeping the world ''off Balance'': self Restraint and U.S Foreign Polity, Ikenberry, ed., America Unrivalled, P124.

2) Ewan Harrison, Reassessing the Logic of Anarchy: Rationality versus reflexivity, (http://www.ciaonet.org/isa/hae01/).

3) Stephan M. Walt, keeping the world ''off Balance'', op.cit, PP33-34.

4) لأن القدرة على إبراز القوة تأفل مع البعد/المسافة، فالدول المجاورة تمثل تهديدا أكبر من تلك الدول البعيدة، وفي هذا الإطار جاء "مرشايمر" بنظرية " القوة المعيقة للمياه " (The stopping power of water) التي نرى أن العوامل الجغرافية (مثل الكتل الكبيرة من المياه) تجعل الغزو أكثر صعوبة.

و عندما لا تكون هناك أي دولة لتحول إليها المسؤولية فإن القوى الرئيسية تفضل أن توازن ضد الدولة (أو الدول) الأكثر تهديدا بدلا من أن تختار الخضوع أو الاستسلام (Bandwagon) لهذه الدول.

فميكانزم الخضوع أو اللحاق بالقاطرة/الانضمام إلى الطرف الأقوى (Bandwagoning) هو خطير حسب "والت" لأن التحالف مع دولة مهددة يتطلب الثقة في استمرار نزعتها الخيرة لأن النوايا يمكن أن تتغير، لذلك فإن الدول القوية عادة ما تختار تشكيل تحالفات دفاعية لاحتواء القوة الأكثر تهديدا بدلا من أن تحاول صرف هذا التهديد بضم قوتها إليها.

مع الاستمرار في التركيز على توزيع القوة ركزت نظرية توازن التهديد على تقديم تحليلات "للنوايا" كمصدر ممكن للتهديد، و أن الدول تفضل التوازن على الخضوع.

3-1 ميكانزم اللحاق بالقاطرة (Bandwagoning): بسبب "الشكوك" بين الدول فإن هذه الأخيرة ستجد نفسها مجبرة على القيام بخيارات محفوفة بالمخاطر. من هذه الخيارات مايعرف بميكانزم "اللحاق بالقاطرة"، وهو إستراتيجية أخرى للبقاء تتبعها الدول. إنها الإستراتيجية التي تكون متطلباتها أقل، فهي تتطلب مجهودا أصغر وتكاليفا أخفض بينما تعد بمكافآت ملموسة.

فالدول يمكن أن تأمل بتجنب الحرب بواسطة استرضاء الخصوم بدلا من إعادة التسليح وإعادة الاصطفاف لإفشال هؤلاء الخصوم. إضافة إلى ذلك هناك عديد من الدول مصادرها أو مواردها غير كافية لتحقيق التوازن ولا تسمح لها بمجال أكبر للمناورة. فعلى هذه الدول أن تقفز إلى العربة[1] ، أي إستراتيجية الانضمام إلى الجهة الأقوى: تحالف مع الجهة الأقوى حسب "والتز"، أو الانضمام إلى الطرف الأكثر تهديدا أو خطرا حسب "والت"[2].

من الأمثلة عن هذا الميكانزم الثالث (اللحاق بالقوة المهيمنة) هو نموذج المكسيك وعضويتها في النافتا. ففي سنة 1999 (أي 5 سنوات بعد إنشاء النافتا) زادت التجارة بين الأعضاء الثلاثة بنسبة 70%، و عرفت 68% من الشركات المكسيكية زيادة في المبيعات المباشرة. [3]

2-تدخل القوى الكبرى: و الذي يكون أشد وضوحا في الأقاليم المعرضة للنزاعات (لديها نزعة عالية للحرب) وذلك إما بالعمل على تفاقم مستوى النزاع (من خلال تنافس القوى الكبرى) أو بالتقليل من حدة النزاع (من خلال الهيمنة أو تعاون القوى الكبرى):

---

1) Kenneth waltz, structural realism after the cold war, op.cit P38.

2) Kate Jefferson, Hegemonic influence and the creation of Regional Architecture in Latin America, (polisci.web.arizona.edu/grad/102nd%20Annual%20APSA%20Meeting%20Paper-Kate%20Jefferson.pdf),p5

3) ibid.

2-1-الهيمنة /تعاون القوى الكبرى: في هذه الحالة ميزان القوة الإقليمي يكون معتمدا بشدة على الدعم الخارجي خاصة الدعم بالأسلحة من طرف القوى الكبرى. بالنتيجة يمكن للقوى الكبرى أن تقيد قدرة اللجوء إلى القوة إقليميا، وذلك بفرض تحديد/تقييد على القدرات العسكرية المحلية وأيضا بإنشاء نظام مراقبة أسلحة فعال. لكن هذا يكون ناجحا فقط في حالة وجود قوى متعاونة (Concert powers) أو قوة مهيمنة مستقرة.

القوى الكبرى إذن قادرة على فرض الاستقرار في إقليم و منع الحروب المحلية و تطوير السلم الإقليمي[1] في الأقاليم الحيوية لمصالح القوى الكبرى وذلك من خلال الميكانزمات المترابطة الستة التالية[2]:

1-إعاقة الزبائن المحليين العدوانيين الميالين إلى الحروب التوسعية بفرض عقوبات دبلوماسية، اقتصادية وعسكرية.

2- تجدد طمأنة الدول المحلية و تقلص من مأزقهم الأمني بتكثيف و توسيع الضمانات الأمنية من خلال الانتشار الإقليمي لجنود القوى الكبرى أو من خلال قيادة الجهود لبناء نظام أمني إقليمي و نظام الوقاية من الأزمات وإجراءات بناء الثقة.

3- ردع و احتواء المعتدين المحتملين.

4-الوقاية: انتهاج الدبلوماسية الوقائية لاتخاذ إجراءات مسبقة قبل اللجوء إلى القوة العسكرية أو التصعيد في استعمال القوة.

5-الوساطة وتقليص مستوى النزاع الإقليمي وهذا يشجع أو يفرض سلما باردا. فالقوة المهيمنة أو المتعاونة يمكن أن توفر خدمات قيمة "كوسيط أمين": فالقوى الكبرى يمكن أن تكون كوسيط قادر على استعمال الضغوط القوية والفعالة التي لا يمكن لأي وسيط آخر تقديمها.

---

1) حدد Benjamin Miller في دراسته " متى و كيف تصبح الأقاليم سلمية" ثلاثة مستويات للسلم الإقليمي:

- السلم البارد (Cold Peace): - غياب الحرب وغياب التهديد باستعمال القوة بين الدول الإقليمية.

- القضايا الرئيسية للنزاع الإقليمي تكون في حالة هدوء رغم أنها لم تحل بشكل نهائي.

- العلاقات تكون أساسا على المستوى الحكومي وليس المستوى العبر وطني أو الغير حكومي.

*) السلم العادي (Normal peace): - معظم، إن لم يكن كل القضايا الجوهرية للنزاع تم حلها. لكن الحرب ليست بعيدة تماما عن الواجهة.

- تبدأ العلاقات بين الدول في التطور بعيدا عن المستوى البين حكومي.

*) السلام الحار (Warm peace): - حرب إقليمية هي شيء لا مفكر فيه في أي سيناريو للتغير الدولي أو الإقليمي واستعمال القوة هو شيء بعيد تماما كخيار.

- علاقات عبر وطنية واسعة و درجة عالية من الاعتماد المتبادل الإقليمي.

2) Benjamin Miller, "Between War and Peace: Systemic Effects on the Transition of the Middle East and the Balkans from the Cold War to the Post-Cold War era." Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Atlanta, September l999.,p20

6- ضمان التراتيب الإقليمية: فالقوى الكبرى يمكن أن تضمن التسويات الإقليمية وأن تعمل كَحَكَمْ (وسيط) نهائي في حالة عدم الاتفاق بين الأطراف على تفسير التسويات، القوى الكبرى ستدفع أو ستحدث الأطراف الإقليمية للانضمام إلى الاتفاق وإتباع قواعده وإجراءاته.

هذه الإستراتيجية الدولية (تدخل القوى الكبرى) يمكن أن تؤدي إلى سلام إقليمي فقط في حالة ما إذا كانت القوى الكبرى المهيمنة (Hegemony) لها حضور حيال الإقليم المعني. فوفقا لنظرية الاستقرار بالهيمنة (Hegemonic-stability theory) فإن إنتاج السلام والاستقرار يستلزم وجود قوة مهيمنة واحدة التي تكون قادرة (أي لديها القدرات المهيمنة الغالبة في المسائل الهامة المتعلقة بالمنطقة) ومستعدة للقيادة (تكون مستعدة لتقديم "دفعات إضافية " من أجل جعل الدول الأخرى تنضم إلى السلام). فالقوة المهيمنة تعتبر نفسها كأكبر مستفيد من السلام الإقليمي على المدى الطويل، وأنها تستطيع صياغة البيئة الإقليمية والسيطرة عليها(1).

2-2تنافس القوى الكبرى: تركز القوى الكبرى على إقصاء بعضها البعض من الإقليم أو على الأقل توازن بعضها البعض من أجل إعاقة ظهور المنافس كمهيمن في الإقليم ذي المصالح الحيوية بالنسبة لهذه القوى الكبرى المتنافسة و تعتبر التحالفات الإقليمية الصغيرة المفتاح لتحقيق الأهداف الإقليمية للقوى الكبرى لذلك تعرض القوى الكبرى المتنافسة دعمها للدول الصغيرة.

تنافس القوى الكبرى يتجه إلى دعم الحروب الإقليمية من خلال الدعم الذي توفره القوى الكبرى المتنافسة إلى الخصوم المحليين.

هذا الدعم يمكن أن يكون دبلوماسيا، اقتصاديا و عسكريا، بما في ذلك الدعم بالسلاح والتأييد الإستراتيجي في أوقات الأزمات الإقليمية. إن هذا التنافس بين القوى الكبرى من اجل التأثير و إقامة تحالفات في الإقليم يسمح للدول المحلية باحتكار القوى الكبرى عن طريق التهديد بإعادة الاصطفاف وهذا ما يسمح لها بانتزاع مساعدة أكبر.

إذن التنافس بين القوى الكبرى يساعد الزبائن على تحمل تكاليف نزاع طويل.

في نفس الوقت فان القلق حول تصاعد الحروب الإقليمية، يمكن أن يجعل القوى الكبرى المتنافسة تتعاون ضمنيا لتحديد أمد ونطاق وهدف الحروب الساخنة.

---

1) Benjamin Miller, when and how Regions become peaceful, The International Studies Review, (Volume 7, Number 2, June 2005), P 249..

القوى الكبرى المتنافسة إذن تنحو نحو دعم الأطراف الإقليمية المتنافسة وهي غير متفقة على منطلقات حل النزاعات الإقليمية. هذه القوى الكبرى هي غير قادرة (وربما أيضا غير راغبة) في العمل معا بشكل فعال للتخفيف من حدة النزاع الإقليمي أو حتى لمنع قيام حروب ساخنة[1].

3-2الانسحاب (Disengagement): القوى الكبرى لا تكون معنية بالإقليم لا عسكريا ولا دبلوماسيا، ماعدا التدخل في موضوعات خاصة ومحدودة مثل إنقاذ وحماية مواطنيها. القوى الكبرى تحجم عن أي التزامات سياسية-أمنية في الإقليم، و تعتبر أن مصالحها الاقتصادية لا تستلزم تدخلا عسكريا-دبلوماسيا أو على الأقل لا تبرر الكلفة المطلوبة لهكذا تدخل. نتيجة هذا الانسحاب هي إطالة أمد النزاعات الإقليمية، التي يبقى حلها رهين توازن القوة المحلي ولحسابات الدول المتنافسة[2].

فالدول الكبرى تؤثر حتى بغيابها.

II-إعادة توزيع القوة: و الذي يتم على مستويين:

1-إعادة توزيع القوة على مستوى البنية الإقليمية أو الدولية:

1-1 نزول قوة من قوة كبرى (Great power) إلى قوة رئيسية (Major power) (مثل فرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية) و الذي يؤثر بشكل مباشر على سلوك هذه الدول، التي يكون عليها بعد هذا التغير أن تعدل سلوكها مع عالم من نوع مختلف الذي يصنع نوعا مختلفا من السياسة وأنواعا مختلفة من الأفعال، مناسبة وغير مناسبة.

إن تحول القدرة هو الذي يفسر لنا –حسب والتز- كيف تطورت أروبا كعالم سياسي متميز: فلم تعد فرنسا خائفة من حرب ضد ألمانيا وبريطانيا –كما في السابق- فيمكن لهذه القوى (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) أن تصنع فروقات هامشية في النظام، لكنها لا تستطيع توفير أمنها الخاص في مقابل الإتحاد السوفيتي، لذا عليها أن ترتبط بقوة خارجية، فالقدرة تحولت كثيرا بهذا الاتجاه. فلهذا السبب البسيط (النزول من مصاف القوى الكبرى إلى صف القوى الرئيسية) تبرز مجموعة من الأنواع الجديدة للسلوك للقوى الكبرى السابقة[3].

---

1) Benjamin Miller, ‘‘Between War and Peace: Systemic Effects on the Transition of the Middle East and the Balkans from the Cold War to the Post-Cold War era.’’ Op.cit ,p22

2) لذلك قال "مرشايمر" أن الوجود الأمريكي المستمر في أروبا هو الذي يحفظ السلام في الإقليم. ولو تنسحب الولايات المتحدة ستعود أروبا كما كانت قبل الحرب: التنافس واحتمال وقوع حرب. فالسلام الذي يعم أروبا ليس نتيجة الاعتماد المتبادل والسلم الديمقراطي وإنما القوة الأمريكية المهيمنة من خلال الناتو.

3) حوار مع كنيث والتز في globetrotter.berkeley.edu/people3/Waltz/waltz-con0.html

فحسب والتز: إلى غاية الحرب العالمية الثانية كان هناك دائما حوالي خمس قوى كبرى تتنافس. الحرب العالمية الثانية أنتجت عالما ثنائي القطبية، ثم بعد نهاية الحرب الباردة أصبح العالم أحادي القطبية – وهي وضعية لم توجد منذ روما والسمة الرئيسية للأحادية القطبية هي أن ليس هناك مراقبة و توازن ضد هذه القوة.

1-2-التغيرات في التقاطب (Polarity): و التي تؤثر على كيفية احتياط الدول لأمنها. فعندما ينزل عدد القوى الكبرى إلى قوتين أو إلى قوة واحدة أو يرتفع إلى أكثر من قوتين فإن الدول تعتمد من أجل أمنها على كل من جهودها الداخلية الخاصة وعلى التحالفات التي تقيمها مع دول أخرى.و يعتبر التنافس في الأنظمة المتعددة الأقطاب أكثر تعقيدا من المنافسة في الأنظمة الثنائية القطبية لأن الشكوك حول القدرات النسبية تتضاعف كلما زاد عدد القوى الكبرى ولأنه من الصعب تقدير مدى تماسك و صلابة التحالفات. لذا يعتبر الواقعيون أن النّاتو كتحالف فقد وظيفته الأساسية، فهو حسبهم وسيلة للحفاظ وإطالة قبضة الولايات المتحدة على السياسات الخارجية والعسكرية للدول الأوروبية.[1]

كما يعتبرون أن الحرب الباردة كانت مسؤولة بشكل رئيسي في تحويل إقليم (كأروبا) تاريخيا معروف أو متميز بالعنف إلى إقليم سلمي جدا[2].

2-على المستوى الداخل إقليمي: و الذي يبرز من خلال **التعاون الإقليمي**. فمن المنظور الواقعي يمكن للشبكات الإقليمية أن تلعب دورا حاسما للدول لتحقيق أهدافها في نظام دولي فوضوي. والمحرك الأول للتعاون حسب الواقعية هو "المكاسب النسبية"، حيث تلجأ الدول إلى التعاون عندما تتوقع أن تكسب أكثر إقليميا مقارنة بما يمكن أن تكسبه على المستوى العالمي.

غير أن عدم الثقة المتزايدة في ظل الفوضى يمكن أن تؤثر على قدرة و إرادة الدول لانتهاج سلوكيات تعاونية متنوعة. فأنصار الواقعية الجديدة يؤمنون بشدة بفكرة أن التعاون يكون ضد خطر مشترك أو على الأقل ضد تهديد مشترك (أي أن التعاون يحدث نتيجة عوامل خارجية) كقيام الإتحاد الأوروبي لموازنة الهيمنة الأمريكية

و أن التعاون بين الدول ممكن لكن من الصعب تحقيقه، وأكثر من ذلك، الحفاظ عليه. فمن غير المتوقع أن يصمد التعاون أطول من التهديد القادم من دولة أو مجموعة الدول المسيطرة. وذلك بسبب اهتمام الدول بالمكاسب النسبية والغش وعدم الثقة بين الدول.

إذن هناك ثلاثة عوامل تعيق التعاون حسب ما يعتقد الواقعيون الجدد: المكاسب النسبية و الغش و عدم الثقة.

1- المكاسب النسبية: يعني أن الدول مهتمة ليس فقط بالمقدار الذي ستربحه (أي أرباحها الفردية

أو المكاسب المطلقة: هل كلنا سنربح؟) ولكن كم ستربح نسبة إلى الدول الأخرى وكم ستربح الدول الأخرى نسبة إلى ما ستكسبه هي (من سيربح أكثر؟). ولأن القوى الكبرى تهتم أساسا بتوازن القوة، فإن اهتمامها يتركز حول المكاسب النسبية عندما تهتم بالتعاون مع دول أخرى. فالدول تهتم بالمكاسب النسبية لأنها دائما تتصرف لتزيد قوتها نسبة إلى الدول الأخرى من أجل أن تحسن فرصها في البقاء.

---

1) Kenneth waltz, Structural Realism after the cold war, op.cit, P20

2) J. Mearsheimer, Back to the future: instability in Europe after the cold war, International Security, (vol 15, n°1, summer 1990), P51.

فالاهتمام بالمكاسب المطلقة يعني أن الدولة في حالة ما إذا تم توسيع أو تقسيم الكعكة، فإنها تهتم بالحصة أو النصيب الزائد الذي سوف تحصل عليه في حين أن الدولة القلقة حول المكاسب النسبية يكون انتباهها الحذر موجها حول كيف قسمت الكعكة، مما يؤزم الجهود التعاونية[1].

2- الغـــش: غالبا ما تتردد القوى الكبرى الإقليمية في الدخول في اتفاقيات تعاون خوفا من أن الجانب الآخر سيغش في الاتفاقية ويحقق مزايا معتبرة. هذا القلق يكون حادا خاصة في الشأن العسكري، لأن طبيعة التسليح العسكري تسمح بتحول سريع في ميزان القوة. فهكذا تطور يمكن أن يخلق فرصة للدولة التي تغش لتوجه هزيمة حاسمة لضحيتها[2]. فكل دولة تتخوف من كيف ستستعمل الأخرى قدراتها المتزايدة التي ستحققها من التعاون. لكن رغم هذه العوائق فإن القوى الإقليمية تتعاون في العالم الواقعي. فمنطق ميزان القوة يعطي السبب لهذه القوى لتشكيل تحالفات والتعاون ضد أعداء مشتركين[3].

3-عدم الثقة: يرى والتز أن الطبيعة الفوضوية للساحة الدولية تجعل من الصعب على الدول أن تثق ببعضها البعض، فهذه الطبيعة الفوضوية تجعل الدول مهتمة أولا وقبل كل شيء بالمحافظة على بقائها و وجودها، وأن تزيد إلى الحد الأقصى من أمنها الخاص وأن تستعمل القوة كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف.

إن هذا السلوك المسمى سلوك البحث عن الأمن (Security-seeking behavior) الذي تنتهجه الدول غالبا ما يفهم كتهديد للدول الأخرى في النظام (ما يعرف بالمأزق الأمني The security dilemma)[4].

فالقوى الكبرى تخاف من بعضها البعض، ودرجة الخوف هي مهمة جدا لأنها هي التي تحدد بشكل كبير شدة المنافسة العسكرية أو إمكانية خوض حرب بين هذه القوى. ويأتي هذا الخوف من واقع أن للقوى الكبرى دائما قدرة عسكرية هجومية والتي يمكن أن تستعملها ضد بعضها، ومن واقع أن لا دولة يمكن لها أن تتأكد بشكل مطلق أن الدول الأخرى لا تتزع لأن تستعمل هذه القوة ضدها، و كذلك من واقع أن الدول تتحرك في نظام فوضوي، فليس هناك "حارس ليلي" يمكن اللجوء إليه لطلب المساعدة إذا ما قامت قوة كبرى ما بالهجوم. فالشك والفوضى يؤديان إلى الخوف وهذا يؤدي إلى اعتماد سلوك زيادة القوة.

ويرى مرشايمر أن التعددية القطبية المتوازنة تنتج خوفا أقل من الخوف الذي تنتجه التعددية القطبية الغير متوازنة ولكن خوف أكثر من ذلك الذي تنتجه الثنائية القطبية لأنه في التعددية القطبية المتوازنة ليس هناك قوة مهيمنة محتملة كما في التعددية القطبية الغير متوازنة الناشئة عن وجود قوة مهيمنة طموحة، أما في الثنائية القطبية

---

1) John Mearsheimer, Power and fear in Great Power Politics, OP. Cit, P195.

2) Ibid, P 196.

3) Ibid.

4) Kate Jefferson ,op.cit, P5.

فهناك عادة توازن قوة متين بين الدولتين الرئيسيتين في النظام[1] فمستوى الخوف بين القوى الكبرى يتغير حسب التغيرات في توزيع القوة.

و يزعم الواقعيون أنه ليس للمؤسسات الإقليمية آثارا مستقلة هامة على سلوك الدولة. فالمؤسسات تعكس حسابات الدولة لمصلحتها الذاتية المستندة بشكل أساسي إلى مفهوم القوة النسبية، وبالنتيجة فإن النتائج المؤسساتية تعكس ميزان القوة.

فهناك تفسيران للواقعية الجديدة حول إنشاء المؤسسات:

-تعاون الدول ضد عدو مشترك يمكن أن يشكل المؤسسات التي من المفترض أن تعكس توزيع القوة في النظام الدولي، لكن من غير المتوقع أن تبقى المؤسسة بعد زوال التهديد[2]

- أن الدول القوية يمكن أن تشكل المؤسسات كأداة لإدارة القوة (Mearsheimer) فالواقعيين الجدد يعترفون أن القوى الكبرى تجد أحيانا أن المؤسسات – خاصة التحالفات – مفيدة للحفاظ أو حتى لزيادة حصتها من القوة العالمية. لذلك كان الناتو أكثر فعالية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها لتحقيق التوازن ضد الإتحاد السوفيتي أكثر من تحقيق ذلك من خلال تحالف شكلي وأكثر ارتجالا. لكن الناتو لم يجبر أعضاءه للتصرف ضد منطق توازن القوة[3]. فالدول القوية إذن تستخدم المؤسسات، كما تفسر القوانين بالطريقة التي تناسبها، فالناتو حسب والتز بقي وتوسع ليس بسبب الخصائص المؤسساتية التي يتحدث عنها اللبيراليون ولكن بشكل رئيسي لأن الولايات المتحدة تريد بقاءه وتوسعه[4].

كما لعبت الولايات المتحدة دورا رئيسيا في تشكيل المنظمات الحكومية الإقليمية (RGO) في أمريكا اللاتينية، أو المنظمات التي ليست هي عضو فيها، خلال الحرب الباردة، و لم يوفر هذا فقط شكلا لاحتواء الشيوعية القادمة من كوبا والإتحاد السوفيتي، ولكنه كان ذلك فرصة للشركات الأمريكية التي لديها مصالح في الإقليم[5].

---

1) John Mearsheimer, Power and fear in Great Power Politics, op.cit, PP187-189.

2) Kate Jefferson, OP. Cit, P6.

3) John J. Mearsheimer, A Realist Reply, *op.cit*, P82.

4) Kenneth waltz, structural realism after the cold war, op.cit, P25.

5)) Kate Jefferson, OP. Cit, P6.

المطلب الثاني: قـــوى العولمة.

المفهوم الهام في تحليل العولمة هو أن عملية أو مسار العولمة ليس موحدا، أي لا يتم بشكل واحد.بمعنى أن العولمة ليست مجرد نتاج لمستوى النظام ولكنها عملية جوهرية تبادلية لقوى تفاعلية عالمية: اقتصادية، ثقافية، وسياسية مع قوى تفاعلية إقليمية أو وطنية أو فردية:اقتصادية، ثقافية، وسياسية. فالعولمة تعتبر عملية متعددة الأبعاد - ليست قابلة للاختزال مثلا إلى المنطق الاقتصادي فقط- ولديها تأثيرات مختلفة على أقاليم العالم وعلى الدول الفردية. فيمكن اعتبارها بمثابة ميكانزم واحد ولكن بعدة أبعاد يؤثر على مختلف الأقاليم بشكل مختلف ودرجة التأثير تختلف من إقليم إلى آخر " فقد أصبحت العولمة بمثابة المصطلح "الحاضن" لتفسير مختلف التغيرات في الجزء الأخير من القرن العشرين."[1]

و بالتالي يمكن القول أن العولمة هي نظرية-أو بالأحرى مجموعة من الأطروحات النظرية- التي تهدف إلى تأويل التغيرات الحالية في المجالين الدولي و الإقليمي من منطلقات[2]:

1-التنمية والأوضاع الاقتصادية(نظرية النظام العالمي/النظرية الاقتصادية الليبرالية).

2-التأثيرات السياسية(نظرية شكل الحكم العالمي).

3-التأثيرات الثقافية والسيناريوهات الاجتماعية (نظرية الثقافة العالمية).

1-التنمية والأوضاع الاقتصادية:

أ-نظرية النظام العالمي (World-system theory): ترى هذه النظرية أن العولمة هي عملية أو مسار اكتمل في القرن العشرين، و من خلال هذه العملية انتشر النظام الرأسمالي العالمي عبر الكرة الأرضية. ولأن هذا النظام العالمي قد أرسى بعضا من سماته الأساسية عبر عدة قرون فإن العولمة حسب هذه النظرية لا تشكل ظاهرة جديدة.

---

1)François Rose, Creation of new regions in the process of globalisation, www.helsinki.fi/geography/development_geography/to_francois_roses_seminar.pdf, p2

2) إضافة إلى هذه النظريات الثلاث هناك إطار تحليلي آخر يقول أن الحسابات الموجودة الخاصة بالعولمة هي غير صحيحة، غير دقيقة أو مبالغ فيها، فليس لدينا نظام اقتصادي عالمي حقيقي وبالتالي ليس لدينا عولمة، وأن عملية التعولم الحالية هي محدودة وهي أساسا وطنية طبيعتها، و أن الاقتصاد العالمي ليس ظاهرة كونية أو عالمية حقيقية لكنه متمركز في أروبا، شرق آسيا و شمال أمريكا. و أن القوى السياسية استعملت فرضية العولمة الاقتصادية لإضفاء الشرعية على السياسات العامة التي تحركها الدوافع السياسية وبالتالي هناك بعض الباحثين (Linda Weiss, Craig Calhoum) يرفضون فائدة العولمة كمفهوم تحليلي. فالعولمة (globalization) ما هي إلا "عولمة من جانب واحد" (Globaloney) أنظر:

Karen T. Muraoka, A survey of globalization theories, Toda Institute webpage: http://www.toda.org/Default.aspx?PageID=151

و يعتقد أصحاب هذه النظرية أن هناك علاقة غير متساوية بين المركز الأوروبي والهامش الغير أوروبي أدت بشكل حتمي إلى إحداث تنمية غير متساوية. و أن العالم اليوم ككل هو مكرس لتراكم لا نهائي والبحث عن الربح على أسس التبادل ضمن سوق تتعامل مع البضائع والعمل كسلع على حد سواء.ففي القرن العشرين وصل النظام العالمي إلى حده الجغرافي مع اتساع الأسواق الرأسمالية و نظام الدولة ليشمل كل المناطق.

وحسب نظرية النظام العالمي فإن النظام العالمي الحديث، الذي له أصوله في الاقتصاد العالمي الأوروبي الذي نشأ في أواخر القرن 15 و أوائل القرن 16، هو نظام اقتصاد عالمي، فهو أكبر من أي وحدة سياسية معرفة بشكل قضائي كما أن الرابط الأساسي بين أجزائه هو رابط اقتصادي.كما إنه اقتصاد عالمي رأسمالي لأن تراكم رأس المال الخاص، من خلال الاستغلال في الإنتاج والبيع لتحقيق الربح في السوق، هو قوته المحركة.

وقد أدى هذا النظام العالمي الحديث (نظام الاقتصاد العالمي الرأسمالي) حسب نظرية النظام العالمي إلى:

- **تقسيم مناطقي أو إقليمي للعالم**. حيث نجد[1]:

مناطق مركزية: مناطق قوية عسكريا تركز على الإنتاج الكبير المركز و على المهارة العالمية.

مناطق هامشية: مهارة دنيا، إنتاج كثيف للعمل واستخلاص المواد الأولية.

مناطق شبه هامشية (Semi-peripheral): هي أقل تبعية للمركز من مناطق الهامش، فهي تتمتع باقتصاديات أكثر تنوعا و دول أقوى.

- **بروز الأقلمة** -التي تعني نمو التكامل أو الاندماج المجتمعي ضمن إقليم معين، بما في ذلك العمليات الغير مباشرة للتفاعل الاجتماعي والاقتصادي بين الوحدات مثل الدول الوطنية- **كتحدي للعولمة**. فالأقلمة هنا هي رد فعل وتحدي للقواعد الاقتصادية الغير متبلورة والغير ديمقراطية والمتصلبة للعولمة. ويتخذ هذا التحدي شكل إنشاء كتل تجارية و أطر تكاملية قائمة على فرضيات ماركنتلية[2].بهذا المعنى فإن الأقلمة تعارض المفهوم النيولبيرالي للاقتصاد العالمي حول "انسجام المصالح" لصالح مفهوم أفضلية الولاءات والأطر الوطنية (أو الإقليمية). كما أن رفض أو إنكار ثقافة عالمية واحدة (أو إيديولوجية) وإنكار ترقية أشكال بديلة أو متعددة للمنظمات الاجتماعية والسياسية-ماعدا الدول الوطنية- على المستوى الإقليمي يعد بمثابة دافع نحو تشكيل أقاليم.

- **أن المناطق الهامشية و حتى شبه الهامشية نادرا ما تحدد قواعد اقتصادها**، إنتاجها، قروض

---

1) Global theories at : www.globaltheories.co.uk

2) إذن واحدة من الاحتمالات المفتوحة أمام الدول لمواجهة العولمة تكون بواسطة تدعيم عمليات الأقلمة مثل إنشاء مناطق تجارة حرة التي تعتمد منطقا مزدوجا للعلاقات الاقتصادية: منطق لبيرالي على المستوى الداخل إقليمي ومنطق حمائي/ ماركنتلي اتجاه الأقاليم أو الكتل الأخرى المنافسة. فالماركنتلية تستند إلى مبدأ أساسي وهو أن جمع الثروة و اكتسابها هو من وظيفة الدولة.

و مبادلات السلع والخدمات بسبب الخطر الهائج من العولمة. فالدول الأفريقية أصبحت بصعوبة قادرة على التسيير الإرادي للتنمية السياسية والاقتصادية والسوسيو-ثقافية. فالعولمة فرضت قيودا صارمة على ديناميكية التسيير الداخلي لمعظم إن لم يكن كل الحكومات الأفريقية. إن إيديولوجية العولمة: لبيرالية السوق الحرة والديمقراطية تبقى رخصة مستمرة للإمبريالية الثقافية ومأسسة الهيمنة السياسية و الاقتصادية واستغلال الشركاء الأضعف (الدول النامية) من خلال وكلائها الداخليين (وكلاء العولمة)، فعملية العولمة هي أكثر تواسقا مع " أصل و تطور الدول الاستعمارية الجديدة ". فنفس العولمة التي دافعت عن إجتثاث الانقسام الكبير بين الشرق والغرب، تنكر القضاء على التقسيم شمال-جنوب من خلال وسائل العولمة الرسمية: البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية و مجموعة الثمانية(G8)(1).

- **إن العولمة من خلال "القيود الصارمة" التي تفرضها غيرت الطريقة التي يفكر ويعمل بها الفاعلون المؤسسيون** الرئيسيون عبر الدول و داخل الدول. لقد غيرت العولمة مصير الدولة: أعمالها

و نشاطهما، ما تقوم به الشركات والناس، أين يفعلون ذلك، كيف يرون أنفسهم (هويتهم) و ماذا يريدون (أولوياتهم). إضافة إلى ذلك فإن تزايد الصفقات المالية ونقص تكاليفها وتقلص القطاع العام وضع ضغوطات تنافسية قوية على الحكومات بتحديد دورها في تحديد من وكيف ولماذا يحصل على ماذا ؟ فحكومات المناطق الهامشية يبدو أنها فقدت السيطرة على عملية صناعة السياسة وهي تحت الضغط لقبول إملاءات الدول الدائنة والمؤسسات المالية. كما أصبحت تتجه أكثر نحو مناقشة مسائل التنمية بدرجة أقل داخليا وبدرجة أكثر مع المانحين والدائنين(2).

ب-النظرية الاقتصادية اللبيرالية:تعتبر هذه النظرية أن المواضيع المركزية في النقاش حول العولمة هي الاقتصاد، التكنولوجيا والعلاقات العبر وطنية. فهي تعتبر العولمة كتجمع للظواهر الاقتصادية خاصة تحرير الأسواق، خصخصة الأصول، انتشار التكنولوجيا، انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي، التوزيع العبر وطني للإنتاج والاستثمار الأجنبي المباشر واندماج أسواق رأس المال.

أما من حيث التغيرات التي أحدثتها العولمة فيمكن أن نستشف وجهتي نظر متعارضتين ضمن النظرية الاقتصادية اللبيرالية:

الأولى: و يمثلها الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد "جوزيف ستيغليتز"(Joseph E.Stiglitz).

1) S.T Akindele and al, Globalization, its implications and consequences for Africa, (globalization.icaap.org/content/v2.1/01_akindele_etal.html - 59k)

2) Ibid.

عرف " ستيغليتز" العولمة بأنها "...إزالة الحواجز لتحرير التجارة والاندماج الأمتن للاقتصاديات الوطنية."[1] وهذا ما يمكن أن يكون حسبه " قوة من أجل الخير، لها الإمكانية لإغناء أي شخص في العالم، خاصة الفقير... إنها الاندماج الأمتن لدول وشعوب العالم الذي تحقق بواسطة الانخفاض الهائل في تكاليف النقل والاتصال وإسقاط الحواجز الاصطناعية أمام تدفق السلع، الخدمات، الرأسمال المعرفي (بدرجة أقل) والناس عبر الحدود "[2]. و رغم "إمكانية العولمة لإغناء أي شخص في العالم "، فإن تقدير "ستيغليتز" للحالة الراهنة للعالم قد يكون أي شيء عدا أن يكون تقديرا إيجابيا. فقد قال أن العولمة تقع تحت سيطرة عدد من المؤسسات (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) وعدد من اللاعبين (وزراء المال والتجارة في العالم المتطور المرتبطون بشدة بالمصالح المالية والتجارية) وبالتالي فإن اللبيرالية الاقتصادية لم تنجز أهدافها من الفعالية و النمو العالمي.و وفقا لستيغليتز فإن النظام الدولي الراهن يمكن وصفه بأنه نظام " للحكم العالمي دون حكومة عالمية ."[3] فنتيجة هذا النظام الدولي غالبا ما تكون حالات فشل اللبيرالية الاقتصادية الضارة بالعالم النامي.

و قد برز هذا الفشل و الضرر خاصة في أفريقيا. "إنه شيء مخطط وليس فقط حادثة أن الفقر أصبح المؤسسة الأساسية في إفريقيا في عصر العولمة"[4]. فعملية العولمة "نشطت الفعالية السامة للفاقة الجماعية و مرافقها الفساد المتعدد الأبعاد"[5]. لقد فككت عملية العولمة القطاع الصناعي لأغلب، إن لم يكن لكل، الحكومات الأفريقية. وقد كان هذا واضحا بصفة خاصة في مناطق تكلفة الإنتاج التي أصبحت غير مربحة بشكل عال في معظم الدول النامية، في فقدان دوافع حكومية لتشجيع الإنتاج المحلي، القضاء على الإنتاج المحلي من خلال الاستيراد العالي، انخفاض قيمة العملة ونضوب الاحتياطات الأجنبية.

الثانية: و يمثلها الاقتصادي الأمريكي "توماس فريدمان"(T.Friedman).

كتب "توماس فريدمان" أن " لا أحد يتهم العولمة ". وأن العولمة في حد ذاتها "ليست خيارا، إنها واقع". وقد ذكر فريدمان أن النظام الدولي للعولمة عوض رسميا نظام الحرب الباردة في 1989 مع سقوط جدار برلين والإتحاد السوفيتي. فكل من هذين النظامين (الحرب الباردة والعولمة) لهما قواعدهما، سماتهما وخصائصهما المتميزة. لكنه أكد أن العولمة ليست ظاهرة جديدة. لقد كان هناك عصرا للعولمة قبل نظام الحرب الباردة والذي بدأ في منتصف القرن 16 واستمر إلى غاية العشرينيات من القرن 20. خلال هذه الفترة من الزمن، كما اليوم، تطورت و تقدمت بسرعة اللبيرالية الاقتصادية ثم الفكرة اللبيرالية الكاملة. بعدها تعثرت هذه الفكرة

1)Anonym, A world of integration and fragmentation: Globalization, Regionalism and Justice in the 21st century international system, (www.marquette.edu/polisci/ITJWeb/JusticeConfPapers/Parlback.pdf), p7.

2)ibid, p8

3)ibid.

4) S.T Akindele and al, op.cit.

5) Ibid.

الليبرالية خلال أزمة الكساد الأعظم والحرب العالمية الثانية، لكنها اكتسبت السرعة مرة أخرى في أواخر ثمانينات القرن 20. و أكد فريدمان أن ما هو مختلف اليوم هو سرعة و درجة و كثافة العولمة[1].

وأضاف أن هناك ثلاثة تطورات أساسية أدت إلى ولادة نظام العولمة في 1989:

1-دمقرطة التكنولوجية (عولمة الإنتاج).

2-دمقرطة المال (تزايد فرص الاستثمار والتكنولوجيات).

3-دمقرطة المعلومات (تلفزيون، انترنيت، ...).

هذه التطورات الثلاثة اتحدت في 1989 وحطمت كل إيديولوجية بديلة للديمقراطية الليبرالية. وقد ذهب "فريدمان" إلى أبعد من كل هذا عندما قال أن هناك طريق واحد فقط (العولمة) وخيار واحد فقط (القبول بقواعد اقتصاد السوق الحر) أمام الدول لتكون ضمن النظام الدولي الحالي إذا ما أرادت أن تحقق نموا عاليا ومقاييس عالية للمعيشة.[2]

و يعتبر النمو في شرق آسيا من آثار العولمة حسب وجهة النظر هذه فقد كانت العولمة مفيدة هناك لأن شرق آسيا قبلت بقواعد اقتصاد السوق الحر. **و بالتالي تصبح الأقلمة وفق هذا التحليل كمكون أساسي للعولمة.** بمعنى أن الإقليمية هي بمثابة قوة فعالة في عمليات العولمة. فإذا ما اعتبرت العولمة بأنها انكماش للمظاهر.

أو السمات الزمنية و المجالية للعلاقات الاجتماعية، فالإقليمية ما هي إلا عنصر أو " فصل" في العولمة. وفقا لهذه النظرة فإنه و بمساعدة الاقتصاديات الوطنية لتصبح أكثر تنافسية في السوق العالمية، فإن التكامل الإقليمي سيؤدي إلى تعاون متعدد الأطراف على المستوى العالمي، و إلى تبني الفرضيات الليبرالية حول التعاون وفتح الاقتصاديات المحلية. وبالتالي يمكن تفسير عملية التكامل الإقليمي بأنها جزء من النظام الاقتصادي الدولي

(أو العالمي) عند نهاية القرن 20. إذن دفع التكامل الإقليمي بقوى المادة الخام (السوق) يجعله نتيجة وعنصرا أساسيا في العولمة.

فمن هذا المنظور الاقتصادي الليبرالي فإن الأسواق المالية العالمية أصبحت مؤقلمة (Regionalized) وأن الاستثمار والتجارة البين إقليمية ستهيمن على العقود القادمة، والدليل الإمبريقي على تزايد المقاربة الإقليمية في الاقتصاد الدولي هو وجود حوالي 130 اتفاقية تجارة حرة في العالم و تزايد عدد كتل التجارة الحرة. فالإتحاد الأوروبي، النافتا، مركوسير، و الأسيان تمثل الكتل التجارية الحرة الاقتصادية الأكثر أهمية في العالم. كما أن هناك خططا من أجل منطقة تجارة حرة للأمريكيتين FTAA (Free Trade Area of the Americas) والتي

---

1)) Anonym, A world of integration and fragmentation, op.cit, P9.

2) ibid, PP8-9.

ستكون أكبر كتلة تجارية في العالم على الإطلاق.إذن بالرغم من أن الاتفاقات والمقاربات الاقتصادية العالمية متبعة (مثل منظمة التجارة العالمية) فإن معظم النشاط الاقتصادي القوي منظم إقليميا[1].

2- **نظرية شكل الحكم العالمي (World Polity Theory)**: تعتبر هذه النظرية أن العولمة هي نمو و تشريع لثقافة عالمية. فمفاهيم: التقدم، السيادة، الحقوق و ما شابه اكتسبت سلطة عظيمة وأصبحت تنظم أعمال الدول والأفراد و توفر إطارا مشتركا للتراعات العالمية.فخزان (Preserve) الغرب وفق هذه النظرية أصبح تراثا مشتركا مؤسسا عبر العالم و مدعوما من قبل عدة مجموعات عبر وطنية مثل المنظمات الغير حكومية (NGOs). و لذلك فإن تأثير العولمة على الأقاليم يمكن أن يظهر -وفق مقاربة شكل الحكم العالمي- من خلال الآليات التالية:

- **التغيير في طبيعة الإقليمية من إقليمية هوياتية إلى إقليمية تغلغلية**: حدوث هذا التغير يعود إلى انتصار قيم الغرب من خلال الأجندة المشتركة: النيولبيرالية في الاقتصاد و الديمقراطية السياسية. فمثلا مفهوم السيادة أصبح مشروطا و تعاقديا وليس مطلقا، فلم تعد السيادة توفر الحماية للدول. حيث يؤكد "رتشارد هاس" أن

" العولمة لا تعني أن السيادة أصبحت ضعيفة في الواقع العملي فحسب، بل تعني أيضا أنها لا بد وأن تزداد ضعفا ولا بد أن تتحلى الدول بالحكمة التي تجعلها تبادر إلى إضعاف سيادتها من أجل حماية ذاتها، وذلك لأنها لم تعد قادرة على عزل نفسها عما يحدث في أي مكان آخر من العالم، فالسيادة لم تعد في واقع الأمر ملاذا تحتمي به الدول"[2].

لذا أصبح الأمر يتطلب آليات جديدة للحكم الإقليمي (والعالمي) والذي يتضمن كيانات فاعلة غير الدول لا تتمتع بالسيادة لكنها تحظى بنسبة كبيرة من الاستقلال كالمؤسسات الإقليمية.

لقد كانت الإقليمية في الماضي كحام للسيادة (العالم الثالث) لكنها في ظل العولمة وتغير المعايير الدولية المتعلقة بالتدخل الإنساني حولت الإقليمية من حصن للسيادة إلى العنصر التركيبي الأساسي لنظام عالمي تغلغلي. لقد تطورت الإقليمية المتغلغلة من خلال عدة وسائل[3]:

1-مراقبة الاقتصاد الكلي والرقابة المالية اللذان أضيفا إلى الأجندة الكلاسيكية الخاصة بتحرير التجارة و بتنسيق الاستثمار الإقليمي الموجه من السوق.

2-تطور الرقابة المتبادلة للمعايير المناوئة لانتهاكات حقوق الإنسان و لخرق الديمقراطية: تطور الهيئات الإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان وتطور آليات التدخل الإنساني العسكري (الناتو)، التأثيرات الواضحة للانتقال الديمقراطي (جنوب شرق آسيا).

---

1) Ibid, P11.

2) ريتشارد هاس، إعادة النظر في السيادة، (www.project-syndicate.org/commentary/haass12/Arabic - 32k)

3) Amitav Acharya, Regionalism and the emerging world order. Op.cit.

فالإقليمية التغلغلية ما هي إذن إلا " تجمعات إقليمية ترتبط ببعضها البعض على أساس هويات جماعية المحددة بدرجة أقل في التماثلات الثقافية أو السياسية وبدرجة أكبر في أساس وظيفي من التفاعلات والتدخلات المتبادلة لتسيير مشكلات التنازع الداخلي والعولمة الاقتصادية "[1](عملية بناء هوية إقليمية حول رأسمالية السوق).

وقد اعتبر "أشاريا" أن منظمة الأمن والتعاون في أروبا (OSCE) و مؤتمر الأمن والتعاون الأروبي (CSCE) هما المخترعان الحقيقيان للإقليمية التغلغلية. فقد نجح CSCE في إدخال قضايا حقوق الإنسان في أجندة بناء الثقة الإقليمية وبالتالي وضع المعايير التي تنظم السلوك السياسي الداخلي و الخارجي للدول، ثم جاء الناتو و"سطا" على الفكرة من منظمة الأمن و التعاون، ونظرا لموارده العالية و بنيته العسكرية فقد مارس الناتو " التدخل الإنساني" بفعالية أكبر من المنظمة صاحبة الفكرة، كما في تدخل الناتو في صربيا.

فالإقليمية التغلغلية هي بمثابة المعول الهدام لمبدأ السيادة، و يعتبر تأسيس هيئات مراقبة لحقوق الإنسان إقليميا هو الشكل الأساسي للإقليمية التغلغلية.

إن بروز الإقليمية التغلغلية اليوم يهدد بظهور أشكال جديدة من عدم الاستقرار والنزاعات. أولا بتقويض مبدأ عدم التدخل- الذي كان المبدأ الرئيسي الوستفالي لنظام الدولة لحديث- وآخرا بخلق إمكانية لأكبر تناقض و تعارض بين-إقليمي بين الشمال والجنوب[2].

- رغم أن الاقتصاد العالمي ككيان وحيد ليس على الإطلاق مندمجا كما هي مندمجة الإقتصادات الوطنية، فإن " الاتجاهات تشير بشكل واضح إلى تكثيف التكامل والاندماج ضمن و عبر الأقاليم". فأنماط العولمة الاقتصادية المعاصرة حاكت شبكات قوية و مستمرة عبر الأقاليم الرئيسية في العالم وبالتالي أصبح مصير هذه الأقاليم الاقتصادي مترابطا بشكل وثيق. مستويات التجارة البين إقليمية أصبحت واسعة بشكل غير مسبوق. وشكل التجارة تغير إلى حد كبير. فالشركات المتعددة الجنسية اليوم تمثل، وفق بعض التقديرات، على الأقل 20% من الناتج العالمي و 70% من التجارة العالمية[3].

- **مأسسة للنظام الهش للحكم العالمي والإقليمي:** فمن خلال تعبئتها و تطويرها للمبادئ الثقافية العالمية فإن لوبي المنظمات الغير حكومية و البين حكومية يمكن أن كون قوة تغيير ينتقد الدول و يقنعها بالتصرف وفق تلك المبادئ العالمية.

ففي بداية القرن 20 كان هناك 37 منظمة بين حكومية (IGO_S)، مع نهاية القرن 20 كان هناك حوالي 300 (IGO_S) تسلم سلعا جماعية هامة عالمية أو إقليمية. هذا النظام المتعدد الأطراف أسس لعملية من التنسيق

1) ibid..

2) Ibid.

3) David held & Anthony McGraw, Globalization, www.polity.co.uk/global/ - 5k.

السياسي بين الحكومات، الوكالات البين حكومية والعبر وطنية- العامة والخاصة – المصممة لتحقيق أهداف مشتركة أو سلع جماعية من خلال إحداث أو إنجاز قواعد عالمية أو عبر وطنية وتسير المشكلات العبر حدودية مثل: منظمة التجارة العالمية[1].

في 1909 كان هناك 371 منظمة دولية غير حكومية معترفا بها رسميا، مع العام 2000 أصبح العدد يتجاوز 25,000 منظمة. هذا الانفجار في "دبلوماسية المواطن" خلق قاعدة لجماعات المصالح أو الجمعيات التي تمتد فوق الحدود الوطنية ولها مسعى تطوير أهداف مشتركة أو جذب الحكومات والمؤسسات الرسمية للحكم العالمي (أو الإقليمي) لصالح نشاطاتها[2]. (ظهور المجتمع المدني الإقليمي).

-**حكم المالية العالمية ورأس مال الشركات، بدلا من الدولة:** حيث صار المال العالمي يمارس تأثيرا حاسما على تنظيم موقع و توزيع القوة والثروة الاقتصادية. في هذا الاقتصاد بلا حدود، ليس للدول من خيار سوى أن تلائم قوى السوق العالمية. أكثر من ذلك فإن المؤسسات المتعددة الأطراف الموجودة والخاصة بالمراقبة الاقتصادية العالمية خاصة مجموعة الثمانية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية تعمل بشكل واسع لرعاية هذا الناشئ المسمى "حضارة السوق العالمية".و في ظل هذا " العالم المنفلت" أصبحت الدول " نماذج انتقالية للتنظيم الاقتصادي " لأنه لم يعد بإمكانها التسيير الفعال لاقتصادياتها الوطنية. فالعولمة الاقتصادية تكتب نهاية لدولة الرفاه و الديمقراطية الاجتماعية, حسب ما يرى مؤيدو العولمة المتطرفون (Hyperglobalists) [3].

كما أن العولمة تخلق المشكلات التي تتطلب إدارة جماعية وتضعف في نفس الوقت من وسائل السياسة الوطنية. و تستلزم الإدارة الجماعية العبر دولية لهذه المشكلات التصادم مع الشؤون الداخلية و الامتيازات المستقلة للدول. لذا فإن حل المشكل على المستوى الإقليمي-خاصة في حالة وجود تاريخ و ثقافة وقيم مشتركة وتقارب في المصالح السياسية، الأمنية والاقتصادية- يكون أكثر سهولة سياسيا منه على المستوى الدولي[4].

فقوى العولمة يمكن أن تعمل على تطوير تعاون إقليمي متين عن طريق تنويع وتكثيف أنماط التنافس الاقتصادي التجاري. فالعولمة تعني أن الدول أصبحت تواجه ضغوطات قوية لأجل تجانس السياسات الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية و التكنولوجيا والتنافس ضمن سوق متقاربة ومترابطة، إضافة إلى ذلك أن طبيعة المنافسة تضغط نحو تشكيل وحدات أكبر من أجل الفعالية الاقتصادية ومن أجل ضمان القوة السياسية الضرورية للمساومة الفعالة حول القواعد والمؤسسات التي تحكم عالم الاقتصاد. في إطار هذا المشهد لا تبقى الدول

---

1)Global theories, op.cit.

2) Ibid.

3) Ibid.

4) لقد لاحظت Estrella Solidum أن المصالح الوطنية ينظر إليها على أنها متداخلة مع المصلحة الإقليمية.

Cited in wang zhengyi, contending regional power, http://irchina.org/en/xueren/china/pdf/wzy1.pdf, p8

وحدها هي الفواعل المهمة. الشركات العبر قومية تقود السير نحو الأقلمة الاقتصادية في رد على التغيرات في بنية الاقتصاد الدولي، و تجبر نخب الدول أيضا في ظل هذه الظروف لتطوير تعاون إقليمي متين. تكون الحاجة إلى التعاون الاقتصادي الإقليمي كمانع للتخفيف من حدة التأثيرات القاسية للعولمة و تحويلها إلى تأثيرات إيجابية(1).

-**بروز الأقلمة والعولمة كعمليتين متوازيتين:** عندما يشار إلى الاقتصاد العالمي فذاك يشمل اتجاهات الأقلمة- بمعنى تقسيم الاقتصاد الدولي إلى أقاليم هائلة (mega-regions): أمريكا الشمالية (أو الأمريكيتين)، أروبا وشرق آسيا- والعولمة. و في مجال الأمن الدولي (العالمي) يعتبر من الصعب جدا تقدير تعايش الجماعات الأمنية والمركبات الأمنية (الإقليمية) دون بعد شامل للأمن العالمي، الذي هو أقل وضوحا. فالعولمة و الأقلمة مساران متوازيان في كل من الاقتصاد والأمن.(2) "ففي أروبا هناك أقلمة وليس عولمة في حركية التجارة و رؤوس الأموال. فالتجارة في القطاعين التصديري والاستيرادي و حركات راس المال هي مركزة أكثر فأكثر في أروبا."(3)

-خلق قوى العولمة لفضاءات إقليمية جديدة: ما يسمى " بالأقاليم العبر وطنية " (Trans-national regions) وقد اعتبرت هذه الفضاءات جديدة من حيث المفهوم، التعريف المجالي والأهمية. لقد جعلت التدفقات العالمية للقوة،و للثروة والتكنولوجيا، القادمة من النظام الجديد -الذي تهيمن عليه الشركات- الدول الوطنية تبدو صغيرة جدا من أن تسيطر أو توجه هذه التدفقات، و جعلتها -أي الدول الوطنية -في نفس الوقت تبدو وكأنها كبيرة جدا على أن تمثل تعددية المصالح الاجتماعية و الهويات الثقافية للمجتمع وبالتالي فقدت هذه الدول الوطنية شرعيتها سواء كمؤسسات تمثيلية أو كتنظيم فعال. بهذا الاتجاه فإن عولمة أسواق رأس المال و أسواق السلع و وسائل الإنتاج، تجعل من الصعب على الدول الوطنية أن تمارس أي سياسة اقتصادية فعالة. و كرد فعل على كل هذا، بدأت الدول ببناء مؤسسات سياسية فوق وطنية أو مؤسسات شبه سياسية (Para-political) التي تهدف إلى مقابلة المجال العالمي بالتعامل مع عملية التدفقات المالية والشركات المتعددة الجنسية.

---

1) Yeo lay Hwee, Realism and Reactive Regionalism,(www.ucm.es/info/unisci/Yeo.pdf), p9

2) Arie M. Kacowicz, Regionalization, Globalization and nationalism: convergent, divergent or overlapping? (www.ciaonet.org/wps/kaa01/ - 85k).

3) Impact of globalization on various areas of world discussed by Heads of UN Regional commissions, 14/2/2000,(www.scienceblog.com/community/older/archives/L/2000/A/un000195.html - 49k)-

لقد شكلت هذه الأقاليم العبر وطنية من دولتين أو أكثر، وقد اعتبرت ظواهر جديدة نسبيا لأن تشكيلها يكون ممكنا فقط أين يمكن تجاوز الحدود الدولية، وهذا عادة ما يكون نتيجة التكامل الاقتصادي الفوق الوطني، لذلك فهذه الأقاليم العبر وطنية توجد عموما في أروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وقد بدأت في البروز في جنوب أمريكا وآسيا.

غالبا ما يكون الهدف الأساسي لتشكيل هذه الأقاليم هو هدف اقتصادي. فعن طريق جمع الموارد وإستراتيجيات تطوير التنسيق للأجزاء الهامشية لدولتين أو أكثر، فإنه يؤمل خلق كيان يملك الاهتمام الأكبر والرؤية الأعظم حول الخريطة الاقتصادية الفوق وطنية أكثر مما كانت تملكه أي أجزاء مكونة عن خرائطها الاقتصادية الوطنية الخاصة.

تشكيل هكذا أقاليم يغير المجال الاقتصادي بعدة طرق فمثلا المواقع التي كانت سابقا قريبة من ناحية المسافة المادية ولكنها متباعدة جدا بسبب تأثيرات حاجز الحدود الدولية تصبح متقاربة، تغير السياق المجالي لصناعة القرار الاقتصادي: فسابقا كان المنظور الخارجي متوجها نحو مركز الأنظمة الاقتصادية الوطنية، تصبح الشركات كيانا إقليميا بارز كوسيلة لاستغلال ضعف الحكومات والوكالات المحلية[1].

فقوى العولمة يمكن أن تعمل على تطوير تعاون إقليمي متين عن طريق تنويع وتكثيف أنماط التنافس الاقتصادي التجاري. فالعولمة تعني أن الدول أصبحت تواجه ضغوطات قوية لأجل تجانس السياسات الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية و التكنولوجيا والتنافس ضمن سوق متقاربة ومترابطة، إضافة إلى ذلك أن طبيعة المنافسة تضغط نحو تشكيل وحدات أكبر من أجل الفعالية الاقتصادية ومن أجل ضمان القوة السياسية الضرورية للمساومة الفعالة حول القواعد والمؤسسات التي تحكم عالم الاقتصاد. في إطار هذا المشهد لا تبقى الدول وحدها هي الفواعل المهمة. الشركات العبر قومية تقود السير نحو الأقلمة الاقتصادية في رد على التغيرات في بنية الاقتصاد الدولي، و تجبر نخب الدول أيضا في ظل هذه الظروف لتطوير تعاون إقليمي متين. تكون الحاجة إلى التعاون الاقتصادي الإقليمي كمانع للتخفيف من حدة التأثيرات القاسية للعولمة و تحويلها إلى تأثيرات إيجابية[2].

-إعادة ترتيب الأمن الإقليمي: تزايد الصلات التجارية والاستثمارية ساهم في خلق بيئة إقليمية أكثر سلما واستقرارا (جنوب شرق آسيا)[3].

---

1) François Rose, op.cit, P3

2) Yeo lay Hwee, op.cit

3) عن تقرير ندوة حول العولمة والأمن الإقليمي: المنظور الآسيوي 23-25 فبـــراير 1999، هونولولو، هاواي في موقع مركز آسيا بالباسيفيك (APEC): www.apcss.org

ضمن هذه النظرية، يعتقد كل من Guehenno و Cha أن العولمة تزيد في حدة الحوافز للدول من أجل أن تتبع سياسات أمنية أكثر تعاونية خاصة على المستوى الإقليمي[1].

ربما بسبب الحالة الجديدة التي أحدثتها العولمة -خلق تهديدات عبر وطنية من خلال مساهمتها في بروز المسائل الطاقوية والبيئية، الهجرة، الجريمة المنظمة والإرهاب كشؤون أمنية كبرى- صارت الدول تنظم نفسها إقليميا بشكل متزايد وتقارب المسائل من منطلق إقليمي. فأصبحت الإقليمية بمثابة منهج للدول لتحمي مصالحها الوطنية ضد "انقضاض العولمة". فالدول ضمن إقليم معين تتقاسم كثيرا من الشؤون أو الاهتمامات الأمنية، كما أن سلوك دولة واحدة ضمن الإقليم سيؤثر بالتأكيد على الدول الجارة، فكثير من المسائل الهامة مثل التنمية الاقتصادية، التجارة والبيئة هي مسائل جدا واسعة و/أو معقدة بالنسبة لدول فردية حيث يصعب عليها العثور على حلول أو إستراتيجيات دائمة و ناجحة لمعالجة هذه المسائل. بالتالي يكون من المنطقي لهذه الدول أن تبحث عن إستراتيجيات إقليمية وأن تتبنى تعاون داخل-إقليمي للتعامل مع هذه القضايا[2].

وحتى تكون الاستجابة اتجاه هذه الشؤون استجابة فعالة فهي أصبحت تتم ضمن إطار متعدد الأطراف (مثل المنتدى الإقليمي للأسيان ARF) وليس ضمن أطر ثنائية أو جماعية.

ولأن العولمة يمكن أن تحدث نموا اقتصاديا سريعا فإن التحولات في ميزان القوة تحدث بأكثر سرعة مما كانت في الماضي. فالحديث عن النمو الصيني الاقتصادي السريع والركود الاقتصادي الياباني يمثل بداية تغير في المعادلة الإستراتيجية في آسيا في فترة تعتبر موجزة نسبيا.

3-نظرية الثقافة العالمية (World culture theory): تشير العولمة حسب هذه النظرية إلى انكماش العالم وتكثيف الوعي بالعالم ككل.بمعنى أن العولمة تجعل العالم كمكان واحد سواء في الفكر أو في العمل. مما يعني أن العيش في هذا المكان والطريقة التي ينبغي أن ينتظم بها هذا المكان أصبحت مسائل عالمية. هذه المسائل تلقى أجوبة مختلفة من الأفراد أو المجتمعات الذين يحددون موقعهم وفق نظام المجتمعات و وفق الخواص المشتركة للإنسانية من مختلف المنظورات المجابهة لوجهة نظرهم للعالم، أي أن العولمة تتضمن "تفاعلا مقارنا لأشكال مختلفة من الحياة ".

قوى العولمة -ضمن هذا الإطار التحليلي- يكون لها تأثيرات متناقضة على الهويات المحلية و الإقليمية. ففي بعض الحالات تبعد الناس عن مكان بإضعاف الجماعات المحلية والروابط الإقليمية، وفي حالات أخرى توحد الناس والمكان بتدعيم وبلورة هويات خصوصية و بنى عقيدية:

1) Barry Buzan, op.cit.

2) anonym, a world of integration & fragmentation, op.cit, P11.

-إضعاف الروابط المحلية و الإقليمية: التفاعل المقارن بين وجهات النظر للعالم في عالم منكمش يتجه إلى إنتاج علاقات ثقافية جديدة. فأحد الآليات التي تشير لها هذه النظرية هي: المحاكاة. فرغم أن العولمة لا تخلق ثقافة مشتركة حيث بواسطتها يملك كل إنسان نفس المعتقدات والقيم، فإنها تخلق مساحة واحدة يسعى فيها كل الفاعلين نحو أهدافهم بالمقارنة المتعمدة مع الآخرين، مستعملين على الأقل بعض القواعد المشتركة كمقاييس[1]. مثل إيجاد حلول عالمية للمشكلة السكانية، البيئة، حقوق الإنسان، الهجرة، الانتشار النووي. أي اعتماد مقاييس عالمية على حساب الخصوصيات المحلية أو الإقليمية.

-النزعة نحو المحلية (Glocalisation): أي أن العمليات والأفكار العالمية المتضمنة في العولمة يتم تفسيرها

و استيعابها بشكل مختلف وفق الموقع والتاريخ الخاص بكل مجموعة. هذا التفسير والاستيعاب يتم أحيانا بطريقة إستراتيجية، مثلا عندما يخلق المسوقون العالميون تقاليدا محلية بالاستناد إلى الفرضية التي تقول أن الفارق يبيع (difference sells). فبشكل عام أين يتداخل التجانس والتباين فإن النزعة نحو المحلية هي التي تفوز [2].

إذا في حين أن عملية و ضغوطات العولمة يمكن أن تؤدي إلى الشمولية (Globalism) فإنها يمكن أيضا أن تثير فعلا مضادا أكثر تنسيقا بوجه النظام العالمي بالاتجاه نحو مزيد من الإقليمية أو الفئوية أو القومية.

فلا تعتبر العولمة أمركة وتمييعا لثقافات العالم رغم أن أمريكا تعتبر الرائد لثورة المعلومات الحالية التي تخلق الكثير من التشابهات في العادات الاجتماعية والثقافية. فاليابان تعلم العالم إمكانية تبني العولمة لقرن ونصف من الزمن مع الاحتفاظ بالهوية الثقافية المتميزة. وبالتالي فالعولمة قد تؤدي من خلال آلية ثورة المعلومات إلى تقوية وتعزيز التنوع الثقافي في العالم بدلا من أن تقلله، و بالتالي فإن عصر المعلومات الجديد قد يساعد في تقوية الثقافات المحلية بدلا من أن يضعفها[3].فالنزاع الثقافي هو الميكانزم المشترك أكثر في إحداث التغيير، فالعولمة تثير رد فعل أو مقاومة. فهذه الثقافة"العالمية" لا تستطيع أن تدعي الإجماع العالمي، فالأقاليم مثلا تختلف في تفسيرها للمفاهيم المركزية مثل الحقوق الفردية. كما أن تشريع أو سن النماذج العالمية لن يؤدي إلى عالم متجانس تماما فالثقافة العالمية تنتج حاليا نزاعات جديدة.

كخلاصة لهذا المبحث يمكن إجمال الملاحظات التالية:

- يبدو أن التغير عند الواقعيين الجدد يتمثل أساسا في ذلك الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم

(أو العكس).و ميكانزم توازن القوة هو الذي يحقق و يحفظ السلم، و الإخلال بهذا التوازن يؤدي إلى علاقات نزاعية قد تفضي إلى الحرب.و الإخلال بتوازن القوة عادة ما يكون بإعادة توزيع القدرات المادية

---

1) Global theories, op.cit

2) ibid.

3) جوزف ناي، العولمة والحركة المضادة للعولمة، (www.project-syndicate.org/commentary/nye14/Arabic - 31k).

بين الدول ومن خلال دور القوى الكبرى (خاصة المهيمنة) في الإخلال أو الحفاظ على توازن القوة من خلال تغير أدوارها أو مواقعها أو ظهور قوى كبرى جديدة و أفول أخرى.

كل التغيرات التي تحدث أو حدثت هي تغيرات في النظام وليست تغير النظام حتى ولو كانت هذه التغيرات دراماتيكية وأحدثت أوضاعا جديدة. فالتغيرات ضمن النظام تحدث كل وقت حسب "والتز" سواء كانت مهمة أو غير ذلك[1] لكن أي منها لم يعدل البنية الفوضوية للنظام السياسي الدولي، وإن كانت قد أثرت بشكل قوي على كيفية تفاعل الدول و الفاعلين الآخرين.

فالتغير البنيوي يؤثر على سلوك الدول وعلى نتائج تفاعلهم، لكن هذا التغير البنيوي لا يكسر الاستمرارية الأساسية للنظام الدولي (أو الإقليمي)، التحول وحده هو الذي يمكن أن يصنع ذلك. و هذا التحول "ينتظر اليوم الذي لا يكون فيه النظام الدولي مليئا بالدول التي عليها أن تعتمد على نفسها"[2]. وحينها ستختفي النظرية الواقعية "لكن هذا يبدو أنه لن يحدث قريبا "[3].

فنظرية الواقعية الجديدة هي "نظرية حل المشكل، أي تأخذ العالم كما هو، وليست نظرية نقدية قادرة على توجيه الانتباه إلى المصادر الممكنة للتحول التاريخي"(Robert Cox)[4].

و لذلك يمكن القول أن الواقعية الجديدة هي نظرية ستاتيكية لا تتحدث عن التحول وإنما عن التغير في النظام (وليس تغير النظام)، وتدعي الواقعية أن أي تغير هو ناتج عن خلل في توازن القوة. التحول الوحيد الذي يمكن أن يحدث هو تحول بنية النظام ذاتها، بمجرد تحول هذه البنية ستنتهي الواقعية الجديدة كنظرية تفسيرية لذا يبدو أن دفاع الواقعيين الجدد عن ثبات (Statu Quo) هذا النظام الدولي هو دفاع بالدرجة الأولى عن بقاء نظريتهم "فرغم أن الواقعية البنيوية تتصور " البنية " كبنية ديناميكية بالاعتراف بصعود وسقوط القوى الكبرى والتحولات في توزيع القوة فإنها لا تعالج التغير سواء في النظام الدولي أو في الديناميات النظمية للفوضى (Anarchy)."[5]

- من خلال تفحص مختلف نظريات العولمة يمكن استشفاف ثلاث آليات مركزية تفرض من خلالها قوى العولمة أجندتها العالمية على القوى الإقليمية، ومن خلال هذه الآليات يمكن إحداث اندماج/تكامل أو انقسام في إقليم ما:

-"آلية السوق" المجسدة من خلال الاقتصاد العالمي بالحركية الحرة والسريعة لرؤوس الأموال والاستثمار

1) Kenneth waltz, Structural Realism after the cold war, op.cit, P5.
2) Ibid, P39.
3) John J. Mearsheimer, Realism, the real world and the Academy. ," in Michael Brecher and Frank P. Harvey, eds., *Realism and Institutionalism in International Studies* (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2002), p31

4) Ewan Harrison, op.cit, P4.
5) Stacie E. Goddard et Daniel H. Nexon, Paradigm lost ? Reassessing theory of International Politics, European Journal of IR, vol 11(1), 2005, P30.

و التجارة حتى أن هناك من أطلق عليها "حضارة السوق العالمية "

-"آلية الاتصال" المحققة من خلال ثورة المعلومات والتي أدت إلى "التقارب" و "التصادم" الثقافي.

-"آلية القيم" باعتبار أن العولمة كإيديولوجية تتضمن تلك القيم المعتبرة كإنجاز اجتماعي ناتج عن الثورة التكنولوجية، وما تحمله من قواعد و قوانين ومنظومات تستدعي التوافق والتعاطي معها من منطلق أنها هي "القيم السائدة و الرائجة ".

غير أن الحديث "عن ما بعد الدولة" هو ربما في جزء منه شيء خطابي فالدول لا تختفي لكنها تتكامل مع مصادر أخرى للقوة. ليس هناك أي فاعل، بما في ذلك الدول، لديه القدرة والشرعية، بغض النظر عن الإرادة، لأن ينسق و يسيطر على كل المبادرات الإقليمية الموجودة في الواقع.

كما لم يعد الإقليم يعتمد على حدود إقليمية ترابية ولكن حدود الإقليم أصبحت تعتمد على نوع الأعضاء الداخلين في المشاريع وفي قطاع النشاط، بمعنى آخر تحولت الأقاليم من فضاءات إقليمية ترابية إلى فضاءات وظيفية.

المبحث الثاني: الميكانزم الإقليمي

تفترض المقتربات الإقليمية أو مقتربات "داخل-خارجي" أن البيئة الإقليمية هي البيئة الأكثر أهمية من حيث التأثير في الشؤون الإقليمية، لأن هناك درجة عالية من الاستقلالية للديناميكيات الإقليمية عن العوامل الدولية إلى حد أن الساحة العالمية أو الدولية لا تستطيع ممارسة تأثيراتها إلا بفضل خصائص الإقليم مثل درجة شدة الخلافات الإقليمية و مميزاتها. فالأنظمة الإقليمية لها بنيتها و ديناميكيتها الخاصة و تؤدي دورها في إطار مجموع الفرص و القيود الخاصة بها. وهذا ما سيتوضح في المطلبين التاليين.

المطلب الأول:الاعتماد المتبادل والمنظومات الدولية.

لأن التفسيرات التقليدية للتغير (تفسيرات الواقعية) أصبحت محل شك، فقد سعى كل من "كيوهان" و "ناي" إلى تطوير إطار نظري متماسك يمكنه تفسير التغير والاستمرارية في السياسة العالمية بهدف إبراز حقيقة الاعتماد المتبادل في السياسة العالمية المعاصرة. فكان هذا الإطار النظري هو "الاعتماد المتبادل المركب" الذي طور في السبعينيات لوصف العلاقات المتصاعدة بين الديمقراطيات التعددية.كما ركز المؤسساتيون النيولبيرال على دور المنظومات الدولية الإقليمية في تسيير الاعتماد المتبادل لتحقيق منافع جماعية مشتركة على أساس إقليمي.

1-الاعتماد المتبادل المركب:

الاعتماد المتبادل كظاهرة ليس شيئا جديدا بين المجتمعات، لكن الجديد هو ثورة المعلومات التي أدت إلى انخفاض تكاليف الاتصالات وبالتالي تضاعف قنوات الاتصال بين المجتمعات. ويعرف الاعتماد المتبادل عادة على أنه يعني "تفضيل الإقليم للتجارة مع الشركاء الإقليميين. فكثافة وشدة الاعتماد المتبادل تعني أن الحواجز الطبيعية (المسافة، تكاليف النقل،...) أو الحواجز السياسية هي أخفض في التجارة مع الشركاء الإقليميين أكثر مما هي مع شركاء خارج الإقليم، وبالتالي تكون العلاقات التجارية الإقليمية أعمق مع هؤلاء الشركاء الإقليميين"[1].

أما "كيوهان" و "ناي" فيعتقدان أن مفهوم الاعتماد المتبادل يشير إلى " أوضاع تتميز بوجود تأثيرات متبادلة بين دول أو بين فواعل في دول مختلفة"[2] وهو تعريف واسع جدا حسب قولهما، لذا جاءا بمفهوم " الاعتماد المتبادل المركب" الذي هو نموذج مثالي من النظام الدولي أنشئ ليغاير النموذج الواقعي. فالاعتماد المتبادل المركب يشير إلى وضعية بين عدد من الدول حيث قنوات اتصال متعددة تربط المجتمعات (هذا يعني أن الدول

---

[1]) Peter a Petri, Is East Asia becoming more independent? , ideas.repec.org/a/fip/fedfpr/y2006ijunx9.html

[2]) Robert Keohane and Joseph Nye, Power and interdependence revisited, *international organization, vol41, issue 4 (Autumn 1987).* , P 730.

لا تحتكر هذه الاتصالات)، ليس هناك تراتبية في المسائل، والقوة العسكرية لا تستعمل من قبل الحكومات اتجاه بعضها البعض "إننا لا نجادل -يقول كيوهان و ناي- "بأن الاعتماد المتبادل المركب يعكس بصدق الواقع السياسي العالمي، فعلى العكس تماما كل من الاعتماد المتبادل المركب والصورة الواقعية هي نماذج مثالية. إن معظم الحالات تقع في مكان ما بين هذين الحدين."[1]

فنموذج الاعتماد المتبادل المركب يعتبر أن الدول تهتم بمنافعها الخاصة و لن تعارض أن تقوم دول أخرى بزيادة قوتها، لأن "كيوهان" و "ناي" يؤمنان بأن الدول ليست محكومة بأن تكون قوة مهيمنة إلى نهاية التاريخ، حتى وإن كانت لديها مثل هذه القوة (الأطروحة الواقعية) فالدول لن تحاول زيادة قوتها عندما لا تكون في حال الخطر.وحين لا تكون الدول بحاجة لأن تتعامل مع المخاوف الأمنية، فإنها يمكن أن تبحث عن مزيد من التعاون وتحقيق أرباح اقتصادية وسياسية متبادلة.[2]

فالاعتماد المتبادل المركب تم تعريفه من منطلق الأهداف ومن منطلق الوسائل المتاحة للحكومات، و فهم التغيرات في الاعتماد المتبادل المركب تتطلب حتما فهم التغيرات في الأولويات ضمن أهداف الدول.[3]

الافتراضات الأساسية:يناقش كل من "كيوهان" و"ناي" الاعتماد المتبادل ضمن سياق هذه الافتراضات[4]:

-الطبيعة الرئيسية للعلاقات الدولية هي التغير لذا يصبح العالم أكثر تداخلا في الاقتصاد، الاتصالات والتطلعات الإنسانية.

- الفواعل الرئيسية هي الدول و فواعل غير الدولة أي فواعل لا-إقليمية (كالشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الدولية والحركات الاجتماعية العبر وطنية) مع قنوات متعددة من الاتصال: بين الدول، عبر الحكومات، عبر وطنية.

- هناك تضاعف في القضايا غير ذات صلة بـــالشؤون العسكرية والتي كانت من قبل تمثل أهمية أقل نسبيا، بمعنى آخر هناك قضايا متعددة بدون تراتبية، فالأمن العسكري لا يهيمن بشكل ثابت على أجندة العلاقات بين الدول.

- تلعب القوة العسكرية دورا صغيرا نسبيا في العلاقات الدولية[5] لأنها "لا تستعمل من طرف الحكومات اتجاه حكومات أخرى ضمن الإقليم، أو حول القضايا عندما يسود الاعتماد المتبادل".

---

[1]) Ibid, P 731.

[2]) Huseyin Isiksal, To what extend complex interdependence theorists challenge to structural realist school of IR? Alternatives (Turkish Journal of IR),(vol 3, N° 2 and 3, summer and Fall 2004), P 131.

[3]) Robert Keohane and Nye, Power & interdependence Revisited, op.cit, P 740.

[4]) Huseyin Isiksal, op.cit, PP 131 – 141.

[5]) لا يدعي كيوهان و ناي أن القوة العسكرية ليست مهمة، لكنهما يعتقدان بأن الأعمال العسكرية هي أعمال مكلفة وأن هذه التكاليف قد زادت لعدة أسباب (خطر التصعيد النووي، المعارضة الداخلية للتكاليف البشرية، المقاومة الشعبية في البلدان الضعيفة) كما أن

- الاعتماد المتبادل المركب يعم أكثر في منطقة السلم الديمقراطي (المناطق الأخرى يهيمن عليها الأمن العسكري)، فالعالم خارج منطقة السلام والديمقراطية ليس عالما للاعتماد المتبادل المركب.

-ثورة المعلومات زادت من أنماط الاعتماد المتبادل المركب من خلال الزيادة في عدد

قنوات الاتصال في السياسة العالمية.

و يتفرد الاعتماد المتبادل المركب بثلاث ميزات أساسية[1]:

- أهداف سياسة الدول ليست مرتبة في هيراركيات مستقرة ولكنها خاضعة للتبادلات.

- وجود قنوات اتصال متعددة بين المجتمعات يوسع نطاق وسائل السياسة وبالتالي تحجيم قدرة وزارات الخارجية من حيث التحكم في العلاقات الخارجية للحكومات.

- القوة العسكرية هي بشكل كبير غير ملائمة للاستعمال.

وكنتيجة لهذه الخصائص الثلاث، تتطور عمليات سياسية متميزة و التي تحول مصادر القوة إلى قوة مراقبة/مسيطرة على نتائج إستراتيجيات الربط، إعداد الأجندة (Agenda setting) والعلاقات العبر وطنية والعبر حكومية.[2]

إضافة إلى ذلك قام كل من كيوهان وناي بتطوير مفهوم آخر هو "الاعتماد المتبادل اللامتواسق" (Asymmetrical Interdependence) وهو اعتماد يحدث علاقات قوة، "فكلما كان اعتماد متبادل لا متواسق إلى جانب طرف كان هذا الطرف هو الأقوى وأصبحت لديه مصادرا أكثر و زادت أفضليته أو أسبقيته في التأثير على نتائج ما يحدث"[3]

فالاعتماد المتبادل اللامتواسق يشير إلى وضعية يكون فيها الفاعل متأثرا جدا بقوى الفاعل الآخر. فالعلاقات القائمة على الاعتماد المتبادل تتضمن دائما تكاليفا لأن استقلالية الخيار تصبح مقيدة. فلاتواسقات الاعتماد المتبادل هي التي توفر مصادر التأثير للدول في علاقاتها مع دول أخرى.

ضمن إطار هذين النموذجين: الاعتماد المتبادل المركب و اللامتواسق يمكن استشفاف آلية عمل الاعتماد المتبادل كميكانزم تحولي على المستوى الإقليمي كما يلي:

-المستويات المتزايدة من الاعتماد المتبادل تؤدي إلى تحول في مصادر القوة (من القوة العسكرية إلى قوة التحكم في النتائج): اللاتواسق في الاعتماد المتبادل هو مصدر هام للقوة في عملية المساومة. فمع تزايد

استعمال القوة في مسألة واحدة يمكن أن يكون له آثار سلبية على الأهداف الاقتصادية الأخرى. بالتالي فإنه نسبة إلى الكلفة ليس هناك من ضمان لأن تكون الوسيلة العسكرية أكثر فعالية من الوسائل الاقتصادية لتحقيق هدف معين.

[1]) Keohane and Nye, Power and interdependence Revisited,op.cit, PP 737 – 738.
[2]) Huseyin Isikal, op.cit, P 140.
[3]) حوار مع روبرت كيوهان في pad.com/conversation_with_histor/http://conversationswithhistory.type

الاعتماد المتبادل فإن الدول تسعى وراء عدد من الأهداف التي تتنوع حسب تنوع المسائل والقضايا. وستجد الدولة القوية عسكريا صعوبة في السيطرة أو التحكم في النتائج المترتبة عن الشؤون التي هي ضعيفة فيها.

كما أن تزايد الاعتماد المتبادل يؤدي إلى أن القنوات المتعددة للاتصال تبدأ في تمييع الفروقات بين السياسة المحلية و السياسة الدولية و تصبح النتائج أكثر تأثرا بالعلاقات العبر وطنية. فالدول إذن تصبح غير مسيطرة بشكل كامل على العملية. الاعتماد المتبادل هنا ما هو إلا عملية مساومة سياسية التي تنقل مصادر القوة إلى قوة السيطرة والتحكم في النتائج (Control of outcomes) وبالتالي يمنح الاعتماد المتبادل تعريفا أوسع للقوة و لا يحصرها فقط في القوة العسكرية[1]. بمعنى يحدث تحولا في مصدر القوة فيتم اشتقاق القوة من مصادر أخرى غير القدرات العسكرية. ألمانيا مثلا، رغم أنها ليست قوة نووية، فإن لها قوة مساومة هائلة في العلاقات الأوروبية نظرا لقدرتها الاقتصادية.

كما أن فرنسا باقتصادها الكبير هي أقل تبعية في الوحدة الاقتصادية وبالتالي لديها القدرة على الفوز بإمتيازات من الدول الأخرى (مثل السياسة الزراعية المشتركة). إن فرنسا لم تستطع ربما الوصول إلى إقرار هكذا سياسة زراعية التي تفيدها بشكل خاص، عن طريق التهديد بقوتها النووية، ولكنها حققت ذلك من خلال المساومة القائمة على رغبة دول أروبا الغربية الأخرى في وحدة اقتصادية مع فرنسا.

ففي علاقات الاعتماد المتبادل لا تصبح القوة العسكرية هي هدف كل شيء وهدف كل السياسات.

-المستويات المتزايدة من الاعتماد التجاري ستؤدي إلى زيادة في مستوى التعاون السياسي: زيادة الاتصال بين التجار والمستهلكين الموجودين في بلدان متعددة يدعم حس الجماعة الدولية، كما يعزز أيضا تطوير الاحترام المتبادل والعلاقات المنسجمة. فزيادة مستويات التجارة يخلق تفاعلا أكثر، وهذا ما يؤدي إلى إمكانية أكبر من أجل تفاعلات إيجابية. فالتجارة والتبادل التجاري هما وسيلتان لزيادة التعاون من خلال الاعتراف المتبادل، كما أنهما بمثابة رادع أمام أي نزاع مستقبلي. إذن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى علاقات نوعية أفضل وليس مجرد القضاء على العلاقات السيئة.

-المستويات المتزايدة من الاعتماد التجاري ستقلل احتمال نزاع سياسي-عسكري[2]: يمنع الاعتماد المتبادل وقوع نزاعات دولية و يحول منطقة الاعتماد المتبادل إلى منطقة سلم، وذلك حسب أسباب منطقية

[1]) Jess West, The fall of Iron Curtain: Joy and Lament, Laurier Journal of political Affairs, *An Online Journal published by students at Wilfrid Laurier University.* http://radio.weblogs.com/0117865/stories/2003/02/28/theFallOfTheIronCurtainJoyAndLamentByJessWest.html

[2]) إن النقاش حول العلاقة بين الاعتماد المتبادل الاقتصادي والنزاع العسكري هو واحد من أقدم النقاشات في حقل العلاقات الدولية. فقد أكد الكتاب الليبراليون لزمن طويل أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي يمكن أن يكون مصدر قوي للسلام. فالحجة الليبرالية التقليدية الأولى (آدم سميث، نورمان أنجل،...) تفيد أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي بذاته يزيد من قيمة السلم بين الأمم التي تقدر مصالحها بشكل عقلاني وذلك ما يقلل من خطر الحرب بين هذه الأمم. الحجة الثانية يمكن إرجاع أصولها إلى " إيمانويل كانت" من خلال عمله "السلام الدائم" (1798). مفاد هذه الحجة أنه يمكن إخماد خطر الحرب بين الدول إذا ما كانت حكومات هذه الدول متجاوبة و ممثلة للمصالح المجتمعية الأوسع وليس

(لبيرالية) مختلفة[1]:

أ- واحدة من الأطروحات اللبيرالية تؤكد أن التجارة الاقتصادية تحل محل الغزو كوسيلة للتبادل وهذا ما يضعف المستويات المرتفعة من التزاع، فما يمكن ربحه بالحرب يمكن الآن تحقيقه بواسطة التجارة. إن المستويات العالية من التجارة يمكن أن تزيل الحوافز القائمة على أسس اقتصادية للتزاع و تؤدي إلى بيئة دولية (إقليمية) أكثر سلما.

ب- إن التجارة المفتوحة تكبح جماح التزاع السياسي بواسطة ترقية الاعتماد الاقتصادي، أي أن التجارة المفتوحة تشجع التخصص في إنتاج السلع والخدمات وتجعل الخواص والمستهلكين تابعين للأسواق الخارجية.هذه الفواعل (التجار و المستهلكين) لديها الحافز لتجنب الحروب مع شركاء تجاريين أساسيين لأن العراقيل أمام العلاقات التجارية ستكون مكلفة. كما أن الحكومات سيكون لديها نفس الدوافع (دوافع لتجنب الحروب) لأن لديها الأسباب لتستجيب للمطالب المقدمة من الناخبين الرئيسيين (التجار و المستهلكين) وأن تقوم بتحسين الأداء الاقتصادي للبلاد.

ج- إن مستويات التجارة بين الدول ليست معلومات خاصة، لذا فالتجارة بحد ذاتها تستطيع أن تسبب واجب الاحترام و الالتزام بين الدول، بما أن الجهة الأخرى تعلم قيود الآخر عندما يدخل في منافسة مساومة مكلفة. فما تقدمه التجارة للدولة هو أرضية أوسع لانتقاء إشارات، لذا فإن دولتين بمستوى عال من التجارة هما أكثر قدرة على اتخاذ الإشارات (من خلال المراقبة الاقتصادية الحكومية أو من خلال الأسواق) التي ستتفادى الحرب. و بالتالي فإن نزاعات رئيسية سيتم ردعها بما أن الدول يمكن أن تستعمل التجارة كأداة (أو إشارة) لعرض الحل.

ففي أوروبا الغربية مثلا أصبحت القوة العسكرية وسيلة غير فعالة للتحكم في النتائج، ليس فقط بسبب تهديد الحرب النووية، ولكن كذلك بسبب الاعتماد المتبادل الذي جعل تكاليف القوة العسكرية مرتفعة جدا. فأي عدوان عسكري من المحتمل أن يكلف فقدان الوحدة الاقتصادية مع أوروبا ويمكن أن يعزل الطرف المعتدي عن اتفاقات أمنية إقليمية (الناتو).

المصالح المجتمعية الضيقة (الديمقراطيات). أي أن الظهور المشترك والتفاعل بين الاعتماد المتبادل الاقتصادي المتزايد والديمقراطية هو الذي يخفض من إمكانية حدوث نزاعات عسكرية بين الدول.

[1]) Jon. C. Pevehouse, Interdependence theory and the measurement of international conflicts, the Journal of politics, (vol 66, N°1, February 2004), P253.

عندما خلق الاعتماد المتبادل هذه النزعات والحوافز للتعاون بين الدول ظهرت الحاجة لوجود منظومات دولية. فقد حدد الاعتماد المتبادل المركب المؤسسات الدولية على أنها وسيلته للإنجاز، وقدم المنظومات والمؤسسات الدولية على أنها تغري بالتعاون. وهذا ما يخول للدول تجاوز القوى الفوضوية في النظام الدولي. وقد أشار كيوهان و ناي أن المؤسسات القوية بمعايير قوية يمكن أن تلعب دورا مماثلا لدور الدول على الصعيد الداخلي، الإقليمي والدولي[1]. فالمنظومات الدولية هي بمثابة المبدأ التنظيمي و التنسيقي في الاعتماد المتبادل المركب الذي له تأثير مخفف/معدل على القوى الفوضوية في النظام الدولي ذلك أن معظم التعاون الدولي يتم ضمن منظومات دولية. كما أكد كل من Mansfield و Pevehouse أن تأثير التبادل التجاري إنما هو مشروط بوجود مؤسسات تجارية إقليمية وأن خارج هذه المؤسسات سيكون للتجارة تأثيرا ضعيفا على العداوات السياسية-العسكرية.

2-المنظومات الدولية الإقليمية:

هناك إجماع كبير على التعريف الذي وضعه "كرازنر" (S. Krasner) للمنظومات الدولية سنة 1982 -التي أدخلت لأول مرة كمفهوم إلى العلاقات الدولية من طرف J. Ruggie سنة 1975- على أنها "مجموعة المبادئ، القواعد، المعايير وإجراءات صناعة القرار سواء كانت صريحة أو ضمنية والتي تتلاقى حولها توقعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية"[2]. فالمبادئ هي التي تحدد بشكل عام الأهداف التي يأمل أعضاء المنظومة الوصول إليها، أما القواعد فهي تعليمات محددة تبين بشكل تفصيلي أكثر حقوق و واجبات أعضاء المنظومة.

و تزود المعايير الأعضاء بالمقاييس السلوكية حول السلوك الشرعي والسلوك الغير شرعي، و تعني إجراءات صناعة القرار تلك الإجراءات التي تمكن منظومة من تنفيذ مبادئها وتعديل قواعدها[3] . و آخرا فإن تلاقـــي أو تقارب التوقعات يعني أن المنظومات تسهل التعاون بواسطة إقامة مقاييس للسلوك تعطي إشارة للأعضاء الآخرين أن الدول الفردية هي في الواقع دول متعاونة، وعندما تتوقع كل الدول من المشاركين الآخرين أن يتعاونوا فإن إمكانية دعم التعاون ستتزايد بشكل مثير.[4] وتصنف المنظومات الدولية حسب المجال إلى منظومات دولية عالمية مثل منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي،أو منظومات دولية إقليمية مثل الإتحاد الأوروبي[5]، EEC، و ECSC . كما توجد منظومات دولية دون إقليمية كمنظومات حقوق الإنسان.

---

[1]) Huseyin Isiksal,op.cit, P 141.

[2]) Finn Laursen, Comparing regional integration schemes: international regimes or would-be politics, *Jean Monnet / Robert shuman paper series vol3, n°8, September 2003(*www.miami.edu/eucenter/lauarsenfinal.pdf), P14.

[3]) Stephan Lidsba, Research proposal for a M-level dissertation at John Moores University, school of social sciences, Master of European studies programme. (cwis.livjm.ac.uk/bus/busrmccl/aem303/good2k.doc)

[4]) Jurgis Gurstics, International relations and its place in the analysis of European integration (ies.berkeley.edu/pubs/workingpapers/ay0203.html.).

[5]) وإن كان هناك نقاش حول اعتبار الإتحاد الأوروبي منظومة دولية إقليمية. فهناك من يعتبره (مثل وليام والاس) أكثر من منظومة دولية وأقل من فدرالية. أما مورافيسك فعرف الإتحاد الأوروبي بأنه " منظومة بين حكوماتية ناضجة صممت لتسيير الاعتماد المتبادل الاقتصادي من

أما حسب التخصص فتصنف إلى منظومات دولية اقتصادية أو منظومات أمنية مثل معاهدة القوى التقليدية في أروبا التي تم إبرامها في 1989 بفيينا و دخلت حيز التنفيذ سنة 1990، وهي المعاهدة التي تحد من تركيز الأسلحة التقليدية في المنظمة ما بين الأطلسي والأورال[1]

كما أن مخططات التكامل الإقليمي يمكن أن تضم أكثر من "مجال معين في العلاقات الدولية " فيمكن أن تعرض هذه المخططات إلى إنشاء تجارة حرة، إتحاد جمركي، سوق مشتركة،... ويمكن أن تشمل كذلك التعاون المتعلق بقضايا أمنية. فأحيانا يكون التعاون الاقتصادي هو الأكثر أهمية كما في النافتا و مركوسير وأحيانا يسبق التعاون الأمني الجهود لإنشاء تجارة حرة كما حدث في حالة الأسيان.

فالمنظومات بشكل عام تعمل كمحفز للاتفاقات التعاونية المفيدة بتوفير إطار من القواعد، المعايير، المبادئ وإجراءات التفاوض.

وتقدم المؤسساتية الليبرالية الجديدة تفسيرا للمنظومات الدولية قائما على قاعدة المصلحة[2]، في محاولة منها لمعالجة مشكلين أساسيين يعتبران العائق الأكبر أمام أي خطوة نحو التعاون، بل أن الواقعيين الجدد يعتبرانها بمثابة العائقين الذين يستحيل تجاوزهما أو التغلب عليهما وهما:

-الشك و الارتياب حول أولويات الفاعلين وحول المستقبل.

-الشك و الارتياب حول إمكانية أن يسلك الفاعلون الآخرون سلوكا انتهازيا واستغلاليا.

و يستند هذا التفسير الليبرالي المؤسساتي للمنظومات إلى الفرضيات الأساسية التالية[3]:

-أن المنظومات يتم إنشاؤها والمحافظة عليها من الدول الأنانية والعقلانية (المصلحة هي المتغير الرئيسي) لأن هذه المنظومات مفيدة لهذه الدول.

خلال سياسة تنسيق متفاوض عليها". كما أن دراسات المنظومات المثمرة هي تلك التي ارتبطت بالتكامل الأوروبي مما نتج عنه مقتربات نظرية عديدة تدرس هذا النوع الخاص من التعاون (المنظومات الدولية) وبناء الجماعة. أنظر:

Kaisa lahteenmakismith, , Borderless Regimes? The role of cultural and institutional differences in Regional Regimes.http://www.nordregio.se/Files/r0205.pdf.

[1]) Stephan Lidsba, OP. Cit.

[2]) أكد البروفسور الألماني Volker Rittberger أنه وفق المتغيرات التوضيحية التي تركز عليها نظريات المنظومات الدولية نجد:

- مقتربات مستندة إلى القوة (الواقعية الجديدة).
- مقتربات مستندة إلى المصلحة (الليبرالية الجديدة).
- مقتربات مستندة إلى المعرفة (البنائية أو المقتربات المعرفية).

ومن وجهة نظرة فإن الفارق الأساسي بين هذه المدارس الفكرية الثلاث هي حول مدى فعالية المؤسساتية أي حول دور و فعالية المنظومات الدولية، وتعتبر نظرية المنظومات للبيراليين الجدد (الذين يدعون كذلك منظروا المنظومة (Regime theorists) أو المؤسساتيون اللبيراليون الجدد أو المؤسساتيون العقلانيون) المقاربة الرئيسية في تحليل المنظومات الدولية. أنظر:

Men Honghua, Critiques of the theory of international regimes: the view points of main western school of thought, www.irchina.org/en/pdf/mhh1.pdf

[3]) Men Honghua, OP. Cit, P 9.

2- هدف الفاعلين هو تحقيق الحد الأقصى من المكاسب الفردية (المكاسب المطلقة وليس مكاسبا نسبية)، ولتحقيق هذه المكاسب المطلقة ينبغي على الدول أن تتبع منظومات فعالة للمكاسب الجماعية. أي أن المنظومات هي وسائل فعالة لتحقيق التعاون بين الدول.

- اعتراف بدور القوة في المنظومات الدولية لكن هذه المنظومات هي متغير مستقل في العلاقات الدولية. فالمنظومات هي أدوات لمساعدة الدول في تحقيق أهدافها و ليست ندا للدول أو فوق الدول.

4- يمكن للدول تحقيق مصالح مشتركة في بعض القضايا في مجالات محددة (issue-areas) فقط إذا استطاعت التعاون بشكل عملي، فوجود مصالح مشتركة هو شرط ضروري لكن ليس كاف للتعاون.

5- المنظومات متطورة جزئيا لأن الفاعلين في السياسة العالمية يعتقدون أنه بواسطة هكذا ترتيبات سيكونون قادرين على وضع اتفاقات مفيدة متبادلة التي من الصعب الوصول إليها بشكل آخر ودون وجود هذه المنظومات.

وتعتقد المؤسساتية النيولبيرالية أن المنظومات تنبثق كنتيجة للاعتماد المتبادل، التفاعل الإستراتيجي والعمل الجماعي أو تقليص المآزق الذي تقوم به الدول. فالمنظومات تخلق وتبقى لأنها تحقق وظائف هامة للفاعلين الفرديين المتأثرين بهذه المنظومات(1).

وتعطي اللبيرالية الجديدة للمنظومات القدرة على تجاوز ذلك الترسيخ للمكاسب النسبية باشتراط أن التعاون الفعال والتغلب على عدم الثقة المنتشر كثيرا، هما الإستراتيجية المفضلة -على الأقل بالنسبة للفاعل العقلاني – وأن هذه الإستراتيجية يمكن تحقيقها من خلال المنظومات. كما تؤكد المؤسساتية القائمة على الخيار العقلاني أن للمنظومات قيمة كبيرة لأنها تمثل وسائلا لا غنى عنها لجمع و توزيع المعلومات وهذا ما يرفع الستار بعض الشيء عن خيارات وأولويات الدول المشتركة مما يفيد الدول من ناحية حفاظها على الموارد التي تخصص بسبب ذلك التخمين المستمر حول التوزيع النسبي للقوة. لذلك تدعي المؤسساتية النيولبيرالية أن هدم الهاوية بين الفوضى والتعاون هو كامن في المنظومة وليس متعلقا بوجود قوة مهيمنة. فالدول ستنقاد إلى المنظومات ليس استجابة لتحريض من القوة المهيمنة ولكنها تستجيب لكونها فواعل عقلانية تسعى نحو الانضمام إلى ترتيب يمكن أن يزودها بالمعلومات، يقلل من تكاليف الاتصالات، يجعل من الالتزامات أكثر مصداقية، يؤسس لنقاط مركزية من أجل التنسيق، ويسهل بشكل عام عملية التبادل. بمعنى آخر المنظومات تعبد الطريق أمام التعاون بالسماح للدول بأن تركز على "حل المشكل" بدلا من إمكانية أن تكون عرضة للغش أو الخداع(2).

---

1) Christer Jonsson and Jonas Tallberg, Institutional theory in IR, .ask.lub.lu.se/archive/00025998/01/joensson_tallberg_institutional_theory2001.pdf, P 4.

2) Ilya Shulman, Coordinate and conquer: a new perspective on international regions, Michigan Journal of political Science, (vol1, issue 35, fall 2002/winter2003), P6.

وقد طورت المؤسساتية النيوليبرالية تحليل المنظومة بشكل خاص في محاولة للكشف عن المبادئ، القواعد، المعايير التي تجعل التعاون ممكنا حتى حين لا يكون هناك وجودا للمؤسسات[(1)]. وتقدم المؤسساتية الجديدة حجة وظيفية (الدولة لا تستطيع تحقيق كل أهدافها بمفردها) لتفسير التعاون بين الدول تعتمد على ميكانزم الفعالية المؤسساتية الوظيفية لتفسير التغير الدولي.

و ضمن السياق الإقليمي تعتبر المنظومات الدولية بمثابة حلول إستراتيجية يتم تبنيها على المستوى الإقليمي في حالة وجود مشكلات كالمشكلات الاقتصادية وغياب النمو الاقتصادي والدرجة المنخفضة للجاذبية الإقليمية للاستثمار،... فالمنظومات الدولية الإقليمية يمكن أن توفر إطارا يتم ضمنه "تراكم التعلم المؤسساتي"[(2)].

وحسب كيوهان فإن المنظومات تكون في أقصى فعاليتها عندما تسهل عقد اتفاقات جوهرية من خلال توفير إطار من القواعد والمعايير والمبادئ وإجراءات للتفاوض، فالمنظومات هنا هي بمثابة ترتيبات وسيطة. وبالتالي يمكن اعتبار التعاون كمفهوم عام يشير إلى اتفاقات جوهرية خاصة بحالة بعينها في حين أن المنظومات هي أكثر دواما وأكثر فعالية من حيث التوصيل (Delivering) أي من حيث توفير بيئة تعاونية بقاعدة مؤسسية وتسهيل العلاقات التعاونية و حل المشكل في قضية/مجال (Issue-area) معينة.

في هذا السياق وبهذا المعنى المستعمل فإن المنظومات الإقليمية هي ذات أهمية كبيرة[(3)]. لأن التعاون ليس ناتجا عن عقيدة إيثارية ولكنه فعل عقلاني "*ليس الأمر أنك أمام فرصة تعـــاون ولكنك أمام فرصة مكسب مشترك*"[(4)] يقول كيوهان.كما يؤكد أن التعاون لا يعني الانسجام (Harmony) فالتعاون ما هو إلا تعديل متبادل للنزاع، حيث أن شكلا من أشكال الاختلاف هو الذي يولد التعاون وبالتالي يصبح التعاون شبيها جدا بمشكل النزاع "إنه الجانب المواجه للنزاع"[(5)]

فمنظومة إقليمية يمكن أن تظهر كمسهل للتعاون و للتنسيق وبالتالي تكون جزءا من مكانيزمات إقليمية تنقل الإقليم من حالة الفوضى نحو فضاء تعاوني قائم على أساس مكاسب متبادلة و الرفع إلى الحد الأقصى من المكاسب العقلانية و ذلك من خلال تجاوز ما يعرف **بمنطق لعبة مأزق السجين.**

يرى اللبيراليون الجدد على عكس الواقعيين الجدد[(6)] أن البيئة الدولية هي في أغلب الأحيان بيئة قريبة أكثر إلى لعبة مكررة حيث أن اللاعبين الذين هم أحرار في الاتصال شفويا

أو ضمنيا، يتفاعلون مرارا وتكرارا[(1)] وبالتالي فإن التعاون المتبادل في هذه البيئة يمكن أن يكون عقلانيا لأن مجموع الأرباح التعاونية الصغيرة نسبيا يمكن أن يتعاظم مع مرور الوقت ليفوق الربح الذي يتم تحقيقه جراء

---

[1]) فالمنظومات الدولية يمكن أن تكون مؤسسية (تكون هناك منظمات دولية) وقد لا تكون كذلك. فدراسة المنظومات هو أوسع من دراسة المؤسسات الدولية لأن قواعد و معايير و مبادئ المنظومات يمكن أن تكون شكلية وليست بالضرورة رسمية. فكل شكل من أشكال التعاون السياسي يمكن أن يفسر بأنه منظومة. فالمنظومة هي ميكانزم وليست كيانا ماديا (كالمنظمات الدولية).

[2]) Kaisa lahteenmaki smith, op.cit, P5.
[3]) ibid, P6.
[4]) حوار مع كيوهان، مرجع سابق
[5]) Ibid.

6) بالنسبة للواقعيين الجدد أن مأزق السجين هي لعبة واحدة (Single play) فأمام قيادة الدولة خياران:

1) أن تتعاون مع الخصم 2) أن ترتد عليه.

فبنية الفوز تجعل الارتداد هو الإستراتيجية السائدة عند كلا اللاعبين لأن الارتداد يمنح دائما ربح عال بغض النظر عن الإستراتيجية التي يتبعها الخصم. الطبيعة المتماثلة للعبة تدل على أن التوازن أو النتيجة المتوقعة للعبة مأزق سجين مرة واحدة هي "ارتداد - ارتداد" (بمعنى لا تعاون)، ضمن هذه اللعبة لا فاعل عقلاني سيتجه نحو التعاون حسب الواقعيين الجدد.

محاولة وحيدة لاستغلال الخصم تتبع بحلقات لانهائية من الارتدادات المتبادلة. فمأزق السجين يجعل التعاون المشترك أمرا عقلانيا. ولكن هناك عوائق رئيسة أمام التعاون حتى عندما يكون هذا التعاون أمرا عقلانيا بالنسبة للدول لأن تعمل معا لتحقيق منفعتها المتبادلة، و هو عائق الخوف من الخداع و الارتداد. و المنظومات حسب المؤسساتية النيولبيرالية أنشئت لحل وضعيات مأزق السجين هذه (للدول مصالح مشتركة للتعاون/ عوائق أمام هذا التعاون: الخوف من الخداع و الارتداد) من خلال المكانيزمات التالية[2]:

-توفير المعلومات للأعضاء: وهو أحد أهم الوظائف التي تقوم بها المنظومات. فهي توفر المعلومات حول سلوك الآخرين بمراقبة سلوك الأعضاء و تقديم تقرير عن مدى الالتزام. هذه المعلومات تقلص حجم الخوف من أن تصبح الدولة مستغلة من قبل الأعضاء الآخرين في المنظومة. فالمنظومات تساعد على إلزام الفاعلين، وعلى طمأنتهم بتوفير المعلومات حول أفضليات الآخرين (لمعرفة بأنها نفس الأفضليات، فنقص المعلومات هو الذي يجعل الآخر يعتقد على خطأ أن أفضليات الأول ليست هي ذاتها أفضلياته) وكذا إعطاء ثقة بين الفواعل بتوفير المعلومات حول أن الطرف الآخر يمكن الوثوق به لأنه طرف عقلاني[3].

فبتوفير المعلومات و زيادة الاتصال يمكن للمنظومات أن تجعل هكذا سلوكيات غير مرغوب فيها (الخداع)، على الأقل ضمن السياق التعاوني، أقل احتمالا.

- خلق إحساس بالمسؤولية القانونية: بمعنى خلق إحساس بالالتزام بين الدول للتمسك بالقواعد والاتفاقيات. ففعالية المنظومات تقاس بشكل مباشر حسب مستوى الالتزام الذي تظهره الدول بقواعدها.و توفر المنظومات قاعدة للمسؤولية القانونية عن طريق ترتيب مفاوضات عبر وطنية تسهل الوصول إلى اتفاقات مفيدة متبادلة. فعندما تشكل المنظومات هذه الأنماط و تشكل بروتوكولات للمساومة للأطراف وتحافظ على استمرارها فإنها تكون بمثابة نقطة مرجعية تستقر حولها توقعات وآمال الفاعلين و تتلاقى حولها الاتفاقيات بين الفاعلين[4]. (المنظومات تحدث أنماطا للتفاعل المكرر).

-إلغاء الشك و القلق: التأثير العام للمنظومات هو تقليص حدة الشك ضمن النظام ما يسمح بالتعاون بشكل كلي بين الدول. و قد حدد كيوهان ثلاث مشكلات رئيسية للشك (Uncertainty)

-المعلومات اللامتماثلة (Asymmetrical).

-الخطر الأخلاقي.

---

[1] من الواجب الإشارة إلى أن اللبيراليين الجدد يحصرون نظريتهم في التفاعلات الاقتصادية.

[2]) Shaun Narine, Economics and Security in the Asia-Pacific: A constructivist Analysis, (http://www.ciaonet.org/isa/nas01/).

[3]) Karsa lahteemaki smith, op.cit, P5.

[4]) David T. Hsu, A functional theory of international Regimes: International Cooperation in Arms Control and Free trade Agreements, (http://www.duke.edu/~dth4/writing/cooperation.doc), P3.

- عدم المسؤولية.

حيث يزيد التفاعل المكرر داخل المنظومات الدولية من تكاليف نشر المعلومات اللامتماثلة إلى الفاعلين الزملاء، فلا يمكن أن تكون الدول هكذا مخادعة أو متحيزة مع ما تظهره أو تعلنه عندما تعلم أنها مرتبط بمجموعة من المعايير، المبادئ، القواعد والإجراءات. لذا فإن الالتزامات الموثوقة تصنع بسهولة في أوساط المنظومة التي تمنح إجراءات القصاص التي تعاقب الغش وعدم الشعور بالمسؤولية[1]. فتجاوز مأزق السجين يعني العمل الجماعي[2].

-تخفيض تكاليف الاتصالات: يمكن للمنظومات أن تخفض تكلفة اتفاقات مستقبلية. فغالبا ما تؤسس المنظومات قواعدا للقرار في المراحل الأولى لتطورها. فعندما تتأسس هذه القواعد فإنه يمكن استعمالها في الاتفاقات المستقبلية دون الحاجة إلى مفاوضات جديدة حول قواعد اللعبة.

إن الفكرة الأساسية وراء مفهوم تكاليف الاتصالات هي أن تنفيذ معاملة اقتصادية يتضمن ليس فقط تكاليف الإنتاج ولكن أيضا تكاليف ترتيب وتنفيذ الاتفاق. فعملية الإعداد و التخطيط والتفاوض حول اتفاقية هي عملية مكلفة، كما هي مكلفة عملية حل النزاعات التعاقدية. لذا تعتبر المنظومات الدولية الوظيفية أو التعاقدية (كيوهان 84) هي المحاولة الأكثر تأثيرا في استخدامها لمفهوم تكاليف الاتصالات في دراسة السياسة الدولية[3].

---

[1]) Ibid.

[2] مثال: زعماء الدول عليهم الاختيار بين إستراتيجيتين:

1) إستراتيجية تعاون = تخفيض التعريفة الجمركية.

2) إستراتيجية ارتداد = رفع التعريفة الجمركية.

أفضل نتيجة لأي دولة هي: تعريفة عالية تفرض على السلع المستوردة و عبور سهل نحو الأسواق الخارجية (ارتداد – تعاون) (أت).

ثاني أفضل نتيجة لأي دولة هي : أسواق مفتوحة للجميع (تعاون - تعاون) (ت ت).

ثالث أفضل نتيجة لأي دولة هي: تعريفات عالية للجميع، (ارتداد - ارتداد) (أ أ).

أسوأ نتيجة لأي دولة هي: أن تفتح أسواقها في حين أن الشركاء التجاريين يغلقون أسواقهم بواسطة التعريفات (تعاون - ارتداد) (ت أ)

في لعبة المرة الواحدة كما يقول الواقعيون الجدد علينا أن نتوقع أن كلا الجهتين سترتدان. فالتوازن في هذه اللعبة هي تعريفات عالية في جميع الجهات (بمعنى ارتداد – ارتداد أ أ)، وهذه النتيجة هي دون الأفضل للجميع. لكن حسب الليبراليين الجدد فإن كلا الدولتين يمكن لهما أن تحققا نتيجة أفضل بالتحول من نتيجة أ أ إلى ت ت. فمنظومات التعاون تستغل وجود مصالح مشتركة (بمعنى ت ت > أ أ لكلا الطرفين) وتستغل فرصة التكرار (بمعنى ألعاب متكررة) للتحول من التوازن إلى إطار ت ت.

		اللاعب ب	
		تعاون	ارتداد
اللاعب أ	تعاون	3/3	4/1
	ارتداد	1/4	2/2

1:ت أ (أسوأ نتيجة)

2: أأ (توازن)

3: ت ت (أفضل نتيجة للطرفين)

4:أت(أفضل نتيجة)

[3]) Christer Jonsson and Jonas Tallberg, op.cit,P4.

فالمنظومات لها وظيفة قيمة من تخفيض لتكاليف الصفقات الشرعية مع زيادة تكاليف كل الصفقات غير الشرعية[1]. وتخفيض تكاليف الالتزام و زيادة تكاليف عدم الالتزام. فالمنظومات الدولية تعمل على تخفيض تكاليف المعاملة المرتبطة بالإنتاجية (معدل الإنتاج)، فعندما تستقر التوقعات المتبادلة و تخفض تكاليف التعاون، و يوفر الوقت والمال المعد للمفاوضات، فهذا يمثل كفاءة راقية بشكل مباشر. إضافة إلى ذلك، ولأن المنظومات الدولية تسهل المعاملات بأكثر كفاءة، فإنه يتم تقليص بشكل كبير جدا في عمليات الربط بين قضايا/مجالات معينة (issue-area linkages) التي تصرف الانتباه عن أهداف المنظومة ويتم الزيادة بشكل كبير جدا في تلك العمليات التي تعظم المنظومة[2].

- الربط بين القضايا: الربط بين القضايا يمكن أن يعدل في حساب ثمن الفائدة و ذلك بتخفيض الخسائر المتعلقة بالارتداد أو المكاسب المتعلقة بالتعاون. فالمنظومات تحدث "ترابطا" بين القضايا (وبطريقة مماثلة بين الاتفاقيات التي تتعامل مع مسائل خاصة) ونتيجة لذلك فإن خرق اتفاقية معينة "أو عقد اتفاقية غير شرعية " سيكون له نتائج تتجاوز هذه المسألة الخاصة ويمكن أن يؤثر ذلك على قدرة إنجاز أهداف الأعضاء في مكان آخر (كيوهان واكسيلرود)[3].

فحسب نموذج القضية-البنية (Issue-Structure Model) يرى كيوهان أن الدول القوية في كل قضية/مجال هي التي تصنع القواعد. و رغم أن الدول ربما تريد أن تربط القضايا التي تهيمن عليها بتلك القضايا التي هي ضعيفة فيها، فإن هكذا محاولات ستكون فاشلة. فالموارد في قضية/مجال واحد تفقد بعض أو كل فعاليتها عندما تطبق على قضية/مجال آخر، إذن لن يكون هناك تطابق القوى عبر مختلف القضايا.

فالنظام له بنى متعددة -وليس بنية واحدة كما يقول الواقعيون- تختلف حسب القضايا في مجالات معينة.[4]

و بالتالي فإن المنظومات الدولية يمكن أن تكون صوت الدول الأضعف.

-فرص من أجل التفاوض: يمكن لهذه المبادئ، القواعد والمعايير أن تخلق النقطة المركزية التي تتلاقى حولها التوقعات، وأن تخفض من حدة الشك و الارتياب بين الأعضاء وتوفر تعليمات و توجيهات للبيروقراطيين حول الأعمال الشرعية و تزود صناع السياسة بالتعليمات حول الأنماط العملية للاتفاقات. لذلك يمكن على المدى الطويل رؤية تغيرات حتى في كيفية تعريف الحكومات لمصالحها الذاتية نحو توجهات تتلاءم مع قواعد المنظومة[5]. فالمنظومات الدولية تحقق الشفافية وتخفض من حدة إدراكات التهديد المتبادلة و تقلل من التفكير

[1]) Ibid, P11.
[2]) David T. Hsu, op.cit, P3.
[3]) Andreas Hasenclever and al, Regimes as links between states: three theoretical perspectives, www.uni-tuebingen.de/Uni/spi/ab2menu.htm.
[4]) Huseyin Isiksal,op.cit, P143.
2) Keohane and Nye, powers and interdependence revisited, op.cit,P743

[1]التنازع بين قواعد المنظومة وإدراكات المصلحة الذاتية من طرف الحكومات ناتج -حسب كيوهان- عن قصور في إدراك الحكومات لمصالحها أو ما يسميه "المصلحة الذاتية القصيرة النظر Myopic Self-interest " والتي عرفها بأنها إدراك الحكومات للتكاليف والفوائد

السيئ. فوظيفة المنظومات الأكثر أهمية هي تسهيل المفاوضات المؤدية إلى اتفاقات تبادلية مفيدة بين الحكومات. "ووجود وانتشار المنظومات الدولية ساهم في ارتفاع مستويات الاعتماد المتبادل بين الدول" (كيوهان)، فالتعاون يحدث و يتطور نظرا للخوف من العقوبات والتوقعات بتحقيق أرباح اقتصادية.

-أثر السمعة[1]: يمكن أن تقيد المنظومات سلوك الدول بحظر بعض الأفعال. لكن لأن للمنظومات قوة تنفيذ محدودة، فإنه يمكن للدول القوية[2] أن تكون قادرة على اتخاذ الإجراءات التي تحظر بعض الأفعال، ولكنها (هذه الدول القوية) إذا قامت بذلك فإنها قد تعرض سمعتها لخسائر فادحة وبالتالي قدرتها على عقد اتفاقات في المستقبل. لذا فإن الدول يمكن أن تتوافق مع قواعد ومعايير المنظومات بهدف أن تحمي سمعتها[3].

تساعد المنظومات في تشكيل سمعة الفاعلين برفع تكاليف عدم الالتزام (معرفة أن الشركاء تكون لهم سمعة الإخفاق عن طريق الغش فإن خوف الدول من أن يخدعوا يضعف) يزيد إمكانية التعاون. إن هذا قائم على فرضية أن الفاعلين الذين يتمتعون بسمعة الجدارة بالثقة سيقبلون بسهولة كشركاء في مغامرات تعاونية من أجل منافع متبادلة، لذا فـــإن نكث العهد بالتزاماتهم في ظل منظومة من الممكن أن يلحق الضرر بسمعتهم وبالتالي يفقدون مكاسب مستقبلية ممكنة من التعاون (وهم كفاعلين عقلانيين يعملون على تجنب هذه الخسارة)[4]. فالمؤسساتية النيولبرالية تركز على ميكانيزم " الالتزامات الموثوقة " فهي تدعي أن الحكومات تنظم للمنظومات لتزيد من مصداقية التزامها نحو الحكومات الأخرى "لأسباب تتعلق بالسمعة، إضافة إلى الخوف من الانتقام والقلق حول تأثيرات المنظومات السابقة، فإن الحكومات الأنانية قد تتبع قواعد ومبادئ المنظومات الدولية حتى وإن أشار المستشارون أصحاب المصلحة الذاتية القصيرة النظر بغير ذلك"[5] (كيوهان).

النسبية المحققة لهم بواسطة طرق عمل بديلة الخاصة بمسألة معينة مع أخذ هذه المسألة بمعزل عن المسائل الأخرى (وهنا وجه القصور في إدراك المصالح). فإذا أدركت الدول مصالحها على المدى البعيد وفي كل المسائل فإنها ستجد أن مصلحتها تتوافق مع قواعد و مبادئ المنظومة وستنظم إلى هذه المنظومة بشكل عقلاني. فالتعاون لا يمكن حصره على مستوى الأمد القصير (مصلحة عمياء).

[1] هناك ثلاثة شروط مسبقة لنجاح إستراتيجية المبادلة:

أ- الارتدادات والمروق يجب أن يكونا محددين.

ب- القصاص (إذا كان ضروريا) يجب أن يعاقب المارق والمارق فقط.

ج- يجب أن يكون الأعضاء مهيئين لأن يتحملوا تكاليف العقوبات.

لكن كيوهان لم يركز على قدرات الرقابة والضبط لدى المنظومات ولا على قواعد المنظومات التي تفترض على الدول القصاص ضد المارقين ولكنه ركز على ما أسماه أثر السمعة للمنظومات.

[2] كيوهان لا يعتبر أن التعاون بديل للهيمنة أو أن الهيمنة بديل عن التعاون لكنه يعتبرهما جزء من علاقة تعايش والهيمنة ليست لا ضرورة و شرط كافي لنجاح منظومة لكنها مع ذلك تلعب دورا حاسما.

[3]) Keohane and Nye, powers and interdependence revisited, op.cit, P743.

[4]) Andreas Hasenclevere and al, op.cit.

[5]) Christer Jonsson and Jonas Tallberg, op.cit, P12.

- **إعادة توجيه العداءات الداخلية**:فبينما تقديم تنازل أو امتياز إلى منافس سياسي أو عسكري يكاد يكون أمرا مستحيلا لأسباب سياسية داخلية فإن نفس التنازل/الامتياز إلى هيئة دولية يمكن أن يكون عملا سائغا.[1] فبفضل إنشاء أو الانضمام إلى منظومات دولية فإن الدول ودون أن تتخلى عن سيادتها القضائية تلزم نفسها بمعايير مشتركة في السلوك. كما تلزم الدول نفسها كذلك اتجاه بعضها البعض بأن تستبدل في قضية/مجال معينة، صناعة القرار الأحادي الغير مقيد بصناعة قرار مشترك[2].

- **إطالة ظلال المستقبل وإستراتيجية واحدة بواحدة**: من خلال الاعتقاد بأن التفاعل سيستمر في المستقبل المنظور وبالتالي سيتكرر، فإن المنظومات تزيد من أهمية السمعة وتسمح باستعمال إستراتيجيات معقدة. مثال ذلك: بتقسيم قرض كبير إلى أقساط صغيرة فإن المفوضين يمكن أن يخفضوا من أخطار التعاون ويزيدوا في إمكانياته (عوض قرض 5 مليار لبلد يعاني أزمات مالية تقسم هذه الخمسة ملايير إلى 500 مليون على 10 مرات مثلا).

فإدخال التكرار يؤثر بعمق على الخيارات المتاحة أمام صانعي القرار وعلى أنماط النتائج أو المحصلات. إذا ما لعبت اللعبة مرارا وتكرارا فإن الدول ستكون أمامها أكثر من إستراتيجيتين للخيار(إستراتيجيات غير مشروطة مثل "دائما نتعاون" أو "دائما نرتد") فإن التكرار يسمح للقادة باستعمال إستراتيجيات شرطية/مشروطة لتشكيل سلوك شركائهم.و أشهر إستراتيجية شرطية هي إستراتيجية واحدة بواحدة (tit-for-tat strategy) التي تعتمد قاعدتي قرار بسيطتين:

1-دائما نتعاون في اللعبة الأولى.

2-بادل في كل الألعاب التالية.

ويرى روبرت أكسيلرود (Robert Axelrod) أن إستراتيجية واحدة بواحدة تملك أربع ميزات تجعلها مناسبة لتبني التعاون[3]:

1) هي إستراتيجية "لطيفة " لأنها تتطلب من المستخدم التعاون في الحركة الأولى وهذا ما يزيد من إمكانية إقامة علاقة تعاونية.

2) هي إستراتيجية "ثابتة و قوية " لأنها تعاقب الشركاء لمحاولتهم استغلالها.

3) هي إستراتيجية "متسامحة" لأنه إذا ما توقف الشريك عن استغلالك فإن تطوير علاقة تعاونية يصبح أمرا ممكنا.

---

[1]) Regime theory. ,(www.ir-online.org/insti-ext/text-4.shtm/).

[2]) Andreas Hasendever and al, op.cit

[3]) Regime theory, op.cit.

4) هي إستراتيجية "واضحة" لأنها سهلة نسبيا للشريك لأن يعرف ويفهم كيف أنك تلعب اللعبة.

خلاصة القول أن المنظومات يمكن أن تساعد الدول على تحقيق نتيجة أمثلية باريتو[1] التي تجعل كلا الطرفين أفضل بعد التعاون.

المطلب الثاني: التكامل الوظيفي.

في وقت لم يكن أحد من الواقعيين البارزين يعتقد بأن مشروع الإتحاد الأوروبي سينجح، كان "أرنست هاس" من الأوائل الذين أدركوا أن تحرير التدفق التجاري وتحرير الاستثمارات وتدفق الأشخاص عبر الحدود (تكامل إقليمي) -التي كانت محمية بشكل جيد سابقا- سيحول نظام بين الدول التقليدي الذي ميز السياسة الأوروبية لثلاثة قرون و الذي تسبب فشله –أي هذا النظام- في حربين عالميتين في جيل واحد. وقد ابتعد "هاس"

---

1) "أمثلية باريتو" مفهوم جاء به الاقتصادي والفيلسوف الإيطالي Vilfredo Pareto(1848-1923) ويعني الوصول إلى حد حيث لا يمكن القيام بأي تحسينات أخرى (على مستوى الموارد)و جعل الفرد على أفضل حال دون جعل أي فرد آخر بأسوأ حال (على مستوى الأفراد).

بشكل رئيسي عن اللبيرالية التقليدية في فهمه حول كيف يمكن لهذا التحول أن يحدث، فهو يعتبر مؤسس الوظيفية الجديدة كمقاربة لدراسة التكامل مع تأكيده الشديد بأن الوظيفية الجديدة ليست نظرية[(1)].

ورغم أن هاس أعلن فيما بعد عن فشل الوظيفية الجديدة وأنها "انتهت وزالت"(1971) بعد التردد الكبير الذي عرفته مسيرة الإتحاد الأوروبي[(2)] ودعا إلى التركيز على الاعتماد المتبادل الدولي (أي انتقل من الاهتمام بدراسة التحول على المستوى الإقليمي إلى دراسته على المستوى العالمي) فإنه تم تزكية الوظيفية الجديدة كنظرية للتكامل الإقليمي واعتبرت هذه النظرية -في علم السياسة- كواحدة من أهم الأطر التحليلية الرئيسية لظاهرة التكامل. و قد عرفت الوظيفية الجديدة ديناميكية جديدة بعد 1984 (إنشاء سوق داخلي أوروبي)، وفي التسعينيات قام كل من Mattli و Burley بتطبيق الوظيفية الجديدة على قطاع التكامل القانوني في المجموعة الأوروبية و وصلا إلى أن الخصائص المميزة لمحكمة العدل الأوروبية ونظامها التشريعي تتوافق مع تنبؤات الوظيفية الجديدة[(3)].

إن التكامل الإقليمي، حسب الوظيفية الجديدة، هو عملية نزاعية ومتقطعة. لكن تحت شروط الديمقراطية وتمثيل المصالح المتعددة ستجد الحكومات الوطنية نفسها، وعلى نحو متزايد، متشابكة مع الضغوط الإقليمية

و تنتهي بحل التضارب بين مصالحها بمنح مجال أوسع ونقل سلطة أكبر إلى المنظمات الإقليمية التي قامت بإنشائها.و في الأخير سيبدأ المواطنون في تحويل آمالهم إلى الإقليم، و تحقيق هذه الآمال سيزيد من إمكانية انتشار التكامل الاقتصادي-الاجتماعي إلى تكامل سياسي.

فالوظيفية الجديدة تتماشى مع مقولة "موني" (J Monnet).: Petit pas, Grand effets

وفي 2004 أعلن "هاس" إن دراسة التكامل هي خطوة نحو نظرية للتغير الدولي على المستوى العالمي وتساءل هل هناك طرق أخرى للسلام عدا القوة (الواقعية) و القانون (المثالية)،و أضاف أن الوظيفية الجديدة طورت

بشكل واضح لتتحدى النظريتين السائدتين في العلاقات الدولية في فترة الخمسينيات:

الواقعية التقليدية والمثالية [(4)].

و قد عرف هاس التحول الدولي في مؤلفه "ما بعد الدولة الوطنية" (Beyond the nation state) (1964) بأنه "عملية زيادة التفاعل والامتزاج بين الدول والمنظمات الدولية حتى تحجب الحدود بينهما "[(5)]. و عملية التفاعل و الامتزاج هذه تتم ضمن سياق من الافتراضات صاغها "هاس" على النحو الآتي:

---

[1]) John Gerard Ruggie and al, Transformations in world politics: the intellectual contributions of Ernest B. Haas, Annual Reviews political science, 2005, 8, P274.

2) كان ذلك في الستينات عندما شلت سياسة "الكرسي الشاغر" لديغول مؤسسات EURATOM , EEC, ECSC لأن الوظيفية الجديدة نظرية متمركزة حول أوروبا ولذلك تنتقد بأنها غير قادرة على وصف عملية التكامل بشكل عام.

[3]) Anne-Marie Burley, Walter Mattli, Europe before the court: A Political theory of legal integration, International Organization, (vol 47, N°1 winter 1993), P57.

4) John Gerard Ruggie and al, OP. Cit, PP282 – 286.

[5]) Ibid, P 287.

-الوظيفية الجديدة كما أوضح "هاس" ليس لديها محدد زمني خاص: حول ما هي المدة التي ستستغرقها هذه الإعتمادات المتبادلة الوظيفية حتى تظهر إلى الوجود، ما المدة التي تستغرقها المصالح المتأثرة حتى تنظم نفسها عبر الحدود الوطنية، و ما المدة التي يستغرقها الرسميون في الأمانات الإقليمية للقدوم بالمشاريع التي توسع مهامهم، لذلك هناك عدة باحثين (مثل "سياتر" (Seater)) افترضوا أن الانتشار سيحدث " آليا " وفي سلسلة خطية قريبة من بعضها البعض[1].

-اهتمت الوظيفية الجديدة بتفسير كيف ولماذا تتوقف الدول القومية عن أن تكون سيادية بشكل كامل، كيف ولماذا تقوم هذه الدول طوعا بالاندماج والامتزاج والتوحيد مع جيرانها إلى حد أن تفقد الخواص الواقعية للسيادة بينما تكتسب تقنيات جديدة لحل النزاعات فيما بينها. فهي – أي الوظيفية الجديدة– تصنف العملية " حيث الفاعلين السياسيين في عدة أماكن وطنية متميزة يقنعون بتحويل ولاءاتهم، آمالهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد و أوسع، والذي تملك مؤسساته أو تطلب سلطة قضائية على الدول القومية السابقة"[2].

فالوظيفية الجديدة تفترض أفول أهمية القومية والدولة القومية كما تفترض أن القوة التنفيذية و مجموعات المصالح ضمن الدول لها هدف رفاهي الذي يتحقق بشكل جيد من خلال تكامل الدول الأوروبية.

-اعتبر "هاس" أن عملية التكامل الإقليمي تبدأ -و من ثم إمكانية تعميمها- ضمن اقتصاديات صناعية مفتوحة، مجتمعات تعددية و أنظمة سياسية ديمقراطية.

وقد وضعت الوظيفية الجديدة كنظرية لتجاوز الحواجز الوطنية الآليات الفعلية لتجاوز هذه الحواجز ضمن صنف وظيفي معين هو الذي يؤدي إلى تغير للنظام:

1-الفاعلون: اللاعبون الأساسيون في عملية التكامل هم إما لاعبون فوق الدولة أو لاعبون تحت الدولة الوطنية. الفاعلون تحت الدولة هي مجموعات المصالح والأحزاب السياسية. أما اللاعبون فوق الدولة فهي المؤسسات الإقليمية الفوق وطنية. فهذه المؤسسات الفوق وطنية تعمل على تطوير التكامل، تعزيز مجموعات المصالح وتكرس أو تشجع إقامة روابط وثيقة مع هذه المجموعات ومع التكنوقراط في الخدمات المدنية الوطنية. أما دور الحكومة فهو يتمثل في "التجاوب على نحو خلاق". فهذه الحكومات بوصفها مالكة للقوة السياسية المطلقة، فإن بإمكانها أن تقبل أو تتجنب، تتجاهل أو تعرقل قرارات السلطات الفدرالية. لكن مع ذلك وبسبب عدم تجانس مصالح هذه الحكومات في بعض القضايا في مجالات معينة فإن المراوغة أو الاستعصاء الأحادي الجانب قد يكون غير مربح إذا أنه يرسي سابقة للحكومات الأخرى[3].

وبالتالي فإن الحكومات ستختار – أو ستشعر أنها مجبرة – الخضوع للضغوطات الناتجة عن توافق/تقارب المصالح الفوق وطنية والمصالح الوطنية الفرعية.

[1]) Ibid, P279.
[2]) Burely and Mattli, OP. Cit, P53.
[3]) ibid, P 54.

2- الدوافع (المصلحة الذاتية): واحدة من الإسهامات الهامة للوظيفية الجديدة هي إدخال مفهوم نفعي بشكل واضح لسياسة المصلحة الذي يقف في تناقض صارخ مع مفاهيم النية الحسنة، تجانس المصالح أو الإخلاص للسلعة المشتركة التي تنتشر في الكتابات الوظيفية.

فحسب هاس فإن الأوروبيين الطيبين ليسوا هم الصناع/المبدعين الرئيسيين للجماعة. فعملية تكوين الجماعة تهيمن عليها مجموعات وطنية لها مصالح و أهداف خاصة، ولديها الإرادة و القدرة لتتحكم في تطلعاتها وآمالها بالتحول إلى وسائل فوق وطنية عندما يظهر هذا التحول كطريق مربح ومفيد. كما أن الفاعلين الفوق قوميين هم على نفس المنوال ليسوا محصنين ضد التفكير النفعي، فهم يريدون بشكل متواصل أن يوسعوا تفويض/ انتداب مؤسساتهم الخاصة ليكون لها رأيا أكثر تأثير في شؤون الجماعة[1].

3- العملية: هناك ثلاثة مكانيزمات تؤدي إلى تعميق متواصل للتكامل الإقليمي: الانتشار الوظيفي، الانتشار السياسي و ترقية المصالح المشتركة.

أ- الانتشار الوظيفي: يعني أن التكامل بين الدول في قطاع اقتصادي واحد سيخلق بشكل سريع حوافزا قوية للتكامل في قطاعات أكثر وذلك لكي يستحوذ بالكامل على فوائد التكامل في القطاع الأصلي. فوجود اعتماد متبادل وظيفي عال بين القطاعات في اقتصاد صناعي حديث و درجة عالية من تقسيم العمل سيخلق ضغطا أكثر من أجل تكامل أكثر عندما يتحقق التكامل في قطاع واحد.

كما أن الإحباط بين النخب عبر الدول لعدم القدرة على حل المشكلات سيؤدي إلى أشكال جديدة من العمل الجماعي عبر الدولة. ففي ظل الفضاء السياسي للإقليم، يؤكد "هاس" وجود "اعتماد متبادل وظيفي للمهام" أي أن الاشتغال الفعال للمجالات السوسيو-اقتصادية والسياسية يتطلب مجالا دائم الاتساع من التعاون، ولذلك فإن المستويات الأولى للالتزام بصناعة القرار الجماعي من طرف الدول في الإقليم ستخلق بشكل آلي نزعة من أجل توسع أكثر في المحادثات الجماعية[2].

ب- الانتشار السياسي (ميكانزم التحول في الولاء الداخلي): يصف عملية السلوك التكيفي، يعني التحول المتزايد للتوقعات، التغير في القيم والالتئام عند المستوى الفوق وطني لمجموعات المصالح الوطنية والأحزاب السياسية في تجاوبها مع التكامل القطاعي.

إن الوظيفية الجديدة لا تفترض عملية تكاملية متراكمة آليا، فالانتشار ليس عملية آلية والسياقات الوظيفية تتطور لتكون سياقات مستقلة. فما يتم تعلمه في منظمة ما لا يطبق بشكل عام و آلي في منظمات أخرى

---

[1]) Ibid.

[2]) G. John Ikenberry and Andrew Moravcsik, Liberal theory and the politics of security in Northeast Asia, (www.people.fas.harvard.edu/r/moraves/).

أو حتى من طرف نفس المجموعة في مرحلة أخرى من عملها. بمعنى أن الوظيفية الجديدة تحدد بعض مكانيزمات الترابط لكنها لا تضع افتراضات مثل حتمية تجاوب الفاعل مع الترابط الوظيفي. فالمنظومات الدولية عند "هاس" تتمثل وظيفتها في جعل الناس يتوقعون و يفكرون وليس وظيفتها إحداث تعميمات قابلة للاختبار(1).

و كلما تزداد عملية التكامل سرعة فإن مجموعات المصالح والجمعيات في المجتمعات التعددية في الدول القومية ستحول ولاءها من المؤسسات الوطنية نحو المؤسسات الفوق الوطنية، وهذا لأنها ستدرك أن هذه المؤسسات الجديدة هي قناة أفضل من المؤسسات الوطنية السابقة لتحقيق مصالحها المادية.

هذا الانتشار يعني النخب سواء نخب حكومية وإدارية أو نخب غير حكومية (أحزاب، نقابات). فالتكامل لن يستمر أو يتطور إذا كان يقاد فقط من طرف التكنوقراط الذي يتعاونون لحل المشاكل، فالقادة السياسيون سيدركون في النهاية أن تعزيز موقعهم (إعادة انتخابهم) سيكون بواسطة التكامل(2).

فمن وجهة نظر الوظيفيين الجدد فإن التكامل كتغير للنظام يتطلب على أقل تقدير تطور أنماط جديدة من **صناعة القرار** وحل النزاع على مستوى النظام ككل.لأنهم يتبنون الدولة القومية كنموذج وينحون باتجاه اعتبار التكامل الدولي كبناء دولة على مستوى جديد، ولذلك فهم يركزون على بعد صناعة القرار ويمنحون أهمية قليلة –إن لم تكن منعدمة- للأبعاد الأخرى (3)

يشير بعد صناعة القرار إلى البنى/الهياكل والعمليات التي من خلالها تحل النزاعات وتصنع الخيارات بين قيم نادرة في مجتمع ما. ضمن هذا البعد يمكن أن يوصف النظام بأنه نظام متكامل إذا وصل إلى الحد الذي تسود فيه المعالجات السلمية لحل النزاع والتراكيب المستقرة للقرار على تراكيب التهديد أو استعمال العنف والأنماط الدبلوماسية التقليدية للمساعدة الذاتية(4).فالحد الأقصى للتكامل حسب الوظيفيين الجدد هو نظام متكامل بشكل تام يكون عبارة عن نظام مطلق (Absolute Order) حيث كل القرارات يتم اتخاذها في مركز سلطوي واحد وحيث تقبل هذه القرارات بشكل ثابت في كافة أنحاء النظام خوفا من القسر والإلزام (Coercion)(5).
أما الحد الأقصى الآخر (اللاتكامل) فهي "حالة حرب" مستمرة حيث العنف هو المعيار، وليس من استقرار أو تسوية سوى هدنة مناسبة /نفعية مع شرعية غير معترف بها.

---

1) John Gerard Ruggie and al, OP. Cit, P276.
2) John Ikenberry and Moravcsik, OP. Cit.

3) التكامل كإنتاج لجماعة سياسية له أربعة أبعاد:
- صناعة القرار.
- البعد الوظيفي: يتعلق بالمحتوى والنتائج المادية وليس السياسية للقرارات.
- أنماط السلوك الاجتماعي: الأنماط العامة للتحرك الاجتماعي، تدفق الاتصال، التفاعل والسلوك السياسي في نظام (عمل دوتش).
- المواقف السياسية: اتجاه النظام السياسي والمجتمع.

4) Charles Pentland, International theory and European integration,(the free press, NewYork, 1973), P201.
5) Ibid, P 202.

نقطة الحد الأدنى التي تجعلنا نقول أن هذا النظام متكامل حسب الوظيفيين الجدد، توجد عندما يمكن أن نلاحظ، ضمن النظام، أن المؤسسات والفواعل السياسية التي تتمتع "بقبول عام"(أي أن النخب السياسية في كل بلد تشير في البيانات السياسية أنها تعي وتقبل هذه المؤسسات والفواعل لأداء دور في كافة أنحاء النظام) هي تلك التي تمثل مصالح النظام ككل، والتي أخذت مطالبها بعين الاعتبار وعكست بشكل منتظم في نتيجة عمليات القرار في النظام (حسب "هاس" هناك أنواع من التسويات/الحلول تعكس من خلالها المصالح العامة)، و التي تملك التأثير لفرض هذه النتائج (أي حسب قدرات المؤسسات المشتركة على التنفيذ وحصولها على الموارد المادية والمصادر القانونية) [1].

إضافة إلى ذلك حدد الوظيفيون الجدد الشروط القاعدية الرئيسية المتعلقة بالتكامل على مستوى بعد صناعة القرار كما يلي:

1- التهديد من طرف البيئة السياسية الخارجية

2- أصول و تركيبة النخب السياسية في النظام (مشكل التوافق).

3- وجود روابط سياسية تقليدية، مؤسسات مشتركة أو تقاليد للتعاون والتشاور والقدرات النسبية للدول لصناعة وفرض القرارات.[2]

و هذه الشروط تجعل متغيرات العملية الحاسمة هنا تتمركز حول أسلوب وسياق صناعة القرار في النظام، و تتضمن هذه المتغيرات:

-نمط/نموذج متقارب من مصالح مجموعة ومصالح وطنية في قضية معينة.

-بروز و قابلية المناورة للمؤسسات والفاعلين الذين يمثلون المصلحة المشتركة.

-الضغوط الموقعية: مؤسسية، قانونية و نفسية التي تدفع المفاوضين لحل نزاعاتهم.

-نمط حل التراع نفسه (أن يطور "المصلحة العامة "، أن يكون إلزاميا وله مفعول لأن يؤدي إلى قرارات جديدة)[3].

ج- ترقية المصالح المشتركة: يتم تحقيق هذا العنصر عندما تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة للوصول إلى سياسة مشتركة مع تزامن الاعتراف بضرورة الوصول إلى نوع من الأرضية المشتركة لحماية المظاهر الأخرى للاعتماد المتبادل القائم بينهم.

إن الطريق لتجاوز هذا الجمود هو مقايضة الإمتيازات / تبديل التنازلات في الحقول المعنية.

---

1) Ibid, PP 202-203
2) Ibid, P 211.
3) Ibid, P 212.

ففي الممارسة ترتبط ترقية المصالح المشتركة للأطراف بخدمات الوسيط المستقل المؤسسي. ميكانزم المقايضة المؤسسي هنا يقنع المشاركين بالامتناع عن نقض الاقتراحات و يدعوهم للبحث عن تسويات، وهذا ما يعزز في المقابل سلطة المؤسسات المركزية، فهناك نوع من المنطق التوسعي بمنح مهام أكثر و أكثر لمركز جديد[1]. فعندما تتعهد الدول بسياسة التكامل في نشاطات سوق إقليمي معين، فإن النخب في هذه الدول ستجبر على معالجة السياسات الخارجية المشتركة للتعامل مع العراقيل القادمة من الخارج، فشيء واحد يؤدي إلى آخر وهكذا ينمو التكامل الإقليمي بشكل تدريجي.

4- **السيـــاق:** السياق الذي يشتغل فيه الاندماج الناجح هو السياق الاقتصادي، الاجتماعي، والتقني. مع ذلك فإن المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية ليست منفصلة تماما عن المشكلات السياسية. لذا يعتقد هاس أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة هي علاقة مستمرة، فالأسلوب الفوق وطني يؤكد على التدخل الغير مباشر للسياسي عن طريق الاقتصاد لأن القرارات الاقتصادية "المحصنة" تكتسب دائما أهمية سياسية في أذهان المشاركين. فمناطق التعاون "التقنية " و "الغير مثيرة للجدل" قد تكون عديمة الأهمية إذا كانت خارج مجال التطلعات الإنسانية والأعمال الحيوية للتكامل، فمناطق التعاون يجب أن تكون ذات أهمية اقتصادية كبيرة و تتمتع بدرجة عالية من التحديد الوظيفي[2].

كخلاصة لهذا المبحث يمكن إجمال الملاحظات التالية:

- تؤكد المؤسساتية اللبيرالية الجديدة على ميكانزمين أساسيين: الاعتماد المتبادل المركب و المنظومات الدولية لفهم التغير سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي. لكن من غير المحتمل، يقول كيوهان

و ناي، دون البحث الدقيق في السياسات المحلية أن نفهم كيف تتغير أولويات الدول. فمع استمرارنا باعتبار الأولويات كشيء خارجي المنشأ و التأثير (Exogenous) فإن نظرياتنا ستفقد عدة قوى التي تحث على التغيرات في إستراتيجيات الدول وبالتالي في أنماط التفاعل الدولي[3].

ويعترف كيوهان و ناي أن لا أعمالهما و لا أعمال أخرى حول المنظومات الدولية أسست إلى أي مدى وتحت أي ظروف تكون تأثيرات المنظومات على الدول هامة بقدر كاف لتخلق اختلافات هامة في السياسة العالمية. فهناك حاجة إلى عمل إمبريقي أكثر حذرا يقتفي سلوك الدول لرؤية كيف أن السياسات المحلية تتبع مبادئ وقواعد و مؤسسات المنظومة، وكذلك اقتفاء عمليات صناعة القرار الداخلي لمعرفة أي إستراتيجيات تتبع في غياب قواعد المنظومة[4].

- الوظيفية الجديدة تحدد مكانزمين رئيسيين: الانتشار و عملية صنع القرار.

فالتكامل الوظيفي والتكامل على مستوى صناعة القرار متداخلان كدور قيادي في عملية التكامل.

---

[1]) Burely and Mattli, OP. Cit, P56.
[2]) Ibid.
[3]) Keohane and Nye, powers and interdependence revisited, op.cit, P742.
[4]) Ibid, P743.

و عملية التغير تقع على مستوى بعد واحد/ أحادي خطي أي أن هناك نوع من الحتمية: مسار التكامل يصل إلى نقطة اللاعودة أي تقدم متواصل نحو هدف محدد مسبقا [1] (لا ننسى أن مبدأ الحتمية متناقض مع كل ما يدعي أنه "علمي")

و قد اعتبرت أدبيات الوظيفية الجديدة إجمالا بأنها غير واضحة حول كيف و متى يحدث التحول في الولاءات وأي وزن تمنحه لهذا التحول في الولاءات مقابل التحولات في مركز صنع القرار[2]. كما أن "هاس" نفسه رفض الآلية الضمنية في العملية و دعا إلى تحليل فهم الشروط التي تتحكم في الانتقال من آلية إلى أخرى[3].

المبحث الثالث: الميكانزم البنائي.

يشير الميكانزم البنائي إلى عملية البناء الجماعي للواقع، حيث يرى البنائيون أن بناء الواقع الاجتماعي معرض لمسار متواصل من التعلم (Learning) والذي يسمح بتكوين ارتباط بين مصدر أو أصل الوقائع الاجتماعية وامتداداتها و تطوراتها المستقبلية المحتملة[4]، وهذا ما يسمى بالمصطلح البنائي "التطور المعرفي"

[1])Charles Pentland, op.cit, P 212.
[2]) ibid, P200.
[3]) Ikenberry and Moravcsik, OP. Cit.
[4]) Fabrizio tassinari,op.cit, P64.

(Cognitive Evolution). و يمثل التطور المعرفي، وفقا لـ"أدلر"، "مسار من الابتكار، الانتشار الداخلي والدولي، الانتقاء السياسي و مؤسساتية فعالة، والتي تخلق الإدراك الذاتاني الذي على أساسه تتحدد مصالح و ممارسات وسلوك الحكومات."[1] فالوقائع المؤسسية أو الاجتماعية يمكن أن تبنى عند أي نقطة في الزمان والمكان من المسار التاريخي بواسطة الإدراكات الجماعية للعالم المادي والاجتماعي.

التحول إذن، عند البنائيين، هو عملية متواصلة تتطور باستمرار دون أن يكون هنالك انقطاعا أو نقطة تحول، وهذا ما سجله"ويفر" (Waever) في ملاحظاته حول البناء الإقليمي في البلطيق بقوله: "التغير لا ينتهي أبدا. أشكال جديدة متنوعة تتنافس والتاريخ بهذا المعنى ينظم نفسه بطريقة أكثر بطئا وأقل وضوحا من التواريخ و الإنقطاعات (Breaks) التي تصنف في أحكامنا الكلية كنقاط تحول"[2].

إن معرفة تقنيات الميكانزم البنائي تعني ربما معرفة العناصر أو المراحل المتفاعلة التي هي متضمنة في تكوين الأقاليم، أي في تحول الفضاءات الاجتماعية إلى كيانات واقعية/حقيقية. فالأقاليم، حسب المفهوم البنائي، ليست معطى لكنها تتكون من خلال المجهودات التي تتطلبها عملية بناء الإقليم، ويبدو أن طلاب العلاقات الدولية يفهمون عادة بناء الإقليم كمسار يتكون من ثلاث مراحل:[3]

-المرحلة الأولى:هنا الدور الرئيسي يقوم به الأكاديميون بصفتهم بناؤو—إقليم. والذين يحاولون كشف الغطاء، انتقاء وحتى اختراع أساس "للمادة الخام" التي تتضمن علاقات معقدة مثل: عناصر ثقافية، تاريخية، جغرافية، اثنية،... و التي يمكن أن تساعد على توحيد المنطقة.[4]

-المرحلة الثانية:بعد ذلك يظهر صناع القرار السياسي ليلعبوا الدور المحكم، حيث يقيمون الرؤية الخطابية الإقليمية للأكاديميين، ثم يحاولون أن ينقلوا و ينشروا هويتهم المتخيلة إلى مجموعة الناس المعنية حتى تتمكن هذه الأخيرة من صنع رؤية إقليمية بشكل موضوعي. تعتبر هذه المرحلة هي الأهم لأن السياسيين هم القادرون على الممارسة، ذلك أنهم يملكون القوة والسلطة، و لديهم الإمكانية لأن ينشئوا منظمات و معاهد تحت راية "علاقات إقليمية طبيعية".

-المرحلة الثالثة:إذا ما نجحت المرحلتان السابقتان، فإن الشعوب المعنية ستتمكن من أن تدرك الإقليم على أنه "طبيعي" وبالتالي لن تتساءل عن نوعيته أو إصطناعيته. وهذا ما يؤدي بالناس العاديين لأن يشاركوا في

---

[1]) Emmanuel Adler, Seizing the middle ground. Constructivism in world politics, European journal of IR, 3(3), 1997, P 3.25.

[2]) Fabrizio Tassinari, OP. Cit, P101.

[3]) Lars Hovbakke, Nordic identity in the post-cold war time, (www.iho.au.dk/es/afdelingen/publikationer/specialeliste/speciale.kq.pdf), p36

[4]) من أشهر الأكاديميين بنائي-الإقليم في مدرسة الشمال لبنائي-الإقليم (Nordic School) : Pertti Joenneimi، Neuman، Tunonder المترابطة مع ما يعرف بمدرسة كوبنهاغن للعلاقات الدولية (Ole Waever **وآخرون**).

النشاطات ذات النمط الإقليمي (الأقلمة)، فأي شركة تجارية ستشعر تلقائيا بضرورة اختيار شريكها من داخل الإقليم وليس من خارجه، وهذا ما يحدد أو يصنع "هوية إقليمية" للإقليم.

من خلال ما سبق يتبين أن المرحلتين الأولى والثانية تركزان على"الفاعل"(البناؤون) كما سيأتي في المطلب الأول، والمرحلة الثالثة تركز على عملية تجسيد الإقليم من خلال عمليتي الأقلمة وبناء هوية إقليمية (مشروعات البناء الإقليمي) كما سيتضح في المطلب الثاني.

المطلب الأول: البناؤون.

لقد لاحظ "هتن" (Hettne) أن أي جماعة وطنية أو إقليمية تحتاج إلى مبشرين بهذه الجماعة كما تحتاج إلى صناعة إنسانية بارعة متماسكة تثبت وجود هذه الجماعة.[1] فالبناؤون ما هم إلا هؤلاء المبشرين

أو الفاعلين المعرفيين الذين يتمثل دورهم في اختيار أفضل الأفكار الحية ثم تسويقها و نشرها. فيحدد بناؤو الإقليم الاختلافات، كما يحددون الأسس المشتركة التي على أساسها يرسمون رؤياهم للبناء الإقليمي لأجل تحقيق نتيجة سياسية مثمرة. ويمثل التاريخ و التماثلات الثقافية والضرورات السياسية المادة الخام أو لوحة المفاتيح (Tool Kit) لبنائي الإقليم التي بواسطتها ينشئون أساسا للتعاون الإقليمي، مما يعني أن الفاعلين يقومون بالفعل السياسي الخاص ببناء الإقليم ويتحملون مسؤوليته، رغم أنهم قد يكونون مختلفين تماما

و يقيمون في أماكن بعيدة جدا لكنهم يصبحون رغم ذلك جزءا من الإقليم نظرا لإرادتهم السياسية في بنائه.

الميكانيزم البنائي إذن، لا يعتبر أن الدولة هي الفاعل الأولي والوحيد لكنه يركز على الفاعلين (مدنيين، حكومات) الذين لديهم قدرة التأثير على المعنى المرتبط بالمجال وبالتمثيل وبالتالي التأثير على الخطاب و طريقة التوصيف والتعريفات، و من ثم التأثير في الممارسات والأعراف التي تتشكل.[2]

- **ما الذي يجعل بعض بنائي الإقليم أقوى من آخرين في عملية بناء الإقليم ؟**

الفاعلون الذين لديهم القدرة أكثر، هم أولئك الذين يكونون متوافقين مع "إدراك الإقليم" كما يمكنهم الكلام/الحديث عن هذا الإدراك. فتكوين الهوية (إنتاج وإعادة إنتاج الهوية) هو عملية صيرورة (Process of becoming) حيث يمكن إدراك الهويات أو الاعتراف بالهويات فقط عندما يتم تكوينها، وتعريفها، والحديث عنها بشكل واضح من طرف الفاعلين.[3]

إن هذا الإدراك لتكوين الهوية يقلص من أهمية اللحظات (Moments) في إنتاج وإعادة إنتاج الهوية والتي لم يتم تفعيلها في عملية الصيرورة، لكنها -أي اللحظات- تعمل كنقاط مرجعية ثابتة لتكوين الهويات. هذه النقاط المرجعية الثابتة لها تأثير ربطي في إنتاج وإعادة إنتاج " الذات"، فهي تشير إلى أهمية الذاكرة (Remembrance) في الطريقة التي يكون بها الإنسان " ذاتا ".

---

[1]) Peter Aronsson, The desire for regions, (Published by Institut für Europäische Regionalforschungen, Interregiones 1995:4), p35.

[2]) Carina Keskitalo, Negotiating the Arctic: the construction of an international region, (Routledge, New York, 2004), p13.

[3]) Anonym, Spatial identities and new regionalism,(pegasus.cc.ucf.edu/~janzb/place/politics.htm)

كما أن معظم هذه النقاط تبقى مختبئة في الأفعال الواعية للأشخاص أو الأفراد. وبالتالي فإن هذه النقاط تستعمل في أفعال اللغة حيث يتم بناء فعال لصور الهوية، كما تفسر هذه النقاط على أنها ذكريات تسكن اللاوعي الإنساني.

فالذاكرة تلعب دورا هاما في تكوين الهويات والتي يجب أن تفهم ليس فقط على أنها قصص تظهر من خلال الفعل الواعي، لكن أيضا كصور و بنى بقيت مختبئة في وعي وعقلانية الأنا.[1]

فبناؤو الإقليم قادرون على خلق تاريخ ومجموعة أساطير إقليميين، وبالتالي خلق أقاليم بواسطة خطاباتهم المحدثة حول الإقليم.بناؤو الإقليم إذن يحاولون أن يجعلوا من الإقليم شيئا طبيعيا و وجودا مؤكدا وليس محلا للتساؤل أو الشك، لذلك نجد أن معظم بنائي الإقليم هم من الأكاديميين والسياسيين:

1-الأكاديميون أو الجماعات المعرفية:

إن الفاعلين النشيطين هم أولئك الذين ينتجون المعرفة. لقد عرف "بيتر هاس" (Peter Hass) الجماعات المعرفية بأنها تلك الجماعات التي يتقاسم أعضاؤها ".. إدراكا أو فهما ذاتانيا، يملكون طريقا مشتركا للمعرفة، يملكون أنماطا مشتركة للتفكير، يملكون مشروعا سياسيا قائما على المعتقدات السببية واستعمال الممارسات الخطابية المشتركة ويملكون التزامات مشتركة حول تطبيق وإنتاج المعرفة ".[2]

وقدم كل من "ب.هاس" و"إ.أدلر" أربعة ميكانيزمات أساسية تميز عمل هذه الجماعات:[3]

1- **التجديد السياسي:** تحديد المسألة قيد الدراسة والأهداف السياسية، في أي منتدى وعلى أي مستوى ينبغي حل المسألة.

2- **الانتشار والدعاية السياسية:** وذلك بواسطة استعمال الشبكات أو وسائل الربط "العبر وطنية " قصد الترويج والدعاية للأفكار المشتركة وهذا ما يؤدي إلى تغير في المواقف والسلوكيات والإدراكات والمصالح. مثل ذلك ظهور ما أصبح يعرف " بالمجتمع المدني الإقليمي" الذي برز نتيجة الانتشار السريع للشبكات الاجتماعية والثقافية "العبر وطنية " المتعلقة خاصة بمفاهيم عصر العولمة: قضايا حقوق الإنسان، الديمقراطية، وكذلك مسائل البيئة والعدالة الاجتماعية.

3- **الانتقاء السياسي:** صناع القرار يبحثون عن الدعم من طرف جماعة معرفية مختارة بشكل يسمح لهم بإضفاء الطابع الشرعي على اختياراتهم السياسية.

---

[1]) Ibid.

[2]) حجـــار عمـــار، مرجع سابق، ص 85.

[3]) المرجع السابق، ص 86.

4- المثابرة السياسية: مواصلة واستمرار الإجماع حول الأفكار، المعتقدات

و الأهداف بين أعضاء الجماعة المعرفية وهذا ما يمنح لهم المصداقية والسلطة،

وبالتالي إمكانية التأثير في المسارات السياسية، أي مواصلة إنتاج الأفكار

و ممارسة ضغوط من أجل تغيير السياسة ومحاولة تقديم طرق بديلة.

فالنصوص الأكاديمية والبحثية تستعمل كمصدر للإلهام وكقاعدة للخطاب الإقليمي، حيث تقوم هذه الجماعات بتوليد الأفكار و ممارسة ضغوط من أجل تغيير السياسة لمناصرة أفكار أو توجهات إقليمية معينة

و تقديم طرق بديلة. كما تلعب-هذه الجماعات- دورا في توفير بنى تحتية سياسية وتسهيل التفاعلات بين المجموعات عبر الإقليم و ذلك بخلق نوع من الوعي الإقليمي بضرورة التعاون الإقليمي، وإبراز هذا الموضوع كقضية رئيسية من خلال تنظيم المناقشات والطاولات المستديرة مع أهل الاختصاص، فإبراز مسألة ما على أنها ذات أهمية هو أكثر أهمية في حد ذاته من فرض وجهة نظر معينة اتجاه تلك المسألة.

2-الســـيـــاســـيـــون:

إن صانعي القرار السياسي هم القادرون على ممارسة ما أسماه نيومان "السحر الاجتماعي"، لأن السياسيين لديهم دليل المواضيع ولديهم السلطة التي تخول لهم خلق السياق الملائم لجعل وجود الإقليم ممكنا. هذا السياق الملائم يتمثل تحديدا في خلق المؤسسات الإقليمية المناسبة التي تجعل مسألة وجود هوية إقليمية أمرا مقبولا لدى جميع الشركاء.

فعلى المستوى الأوروبي مثلا، لعب رجال دولة كـــ:موني(Jean Monnet)،شومان(Robert Schuman)، أديناور (Konrad Adenauer) دورا رئيسا في تصميم و وضع المؤسسات الأوروبية في موضعها اللائق و ذلك عندما التزموا بفكرة اللبيراليين التي تجعل من الحرب أمرا لا مفكرا فيه بين بلدان ترتبط اقتصادياتها مع بعضها البعض بإحكام حتى لا يستطيع أي قائد "عقلاني" أن يرى أي مكسب من الحرب مع أية دولة عضو أخرى، و ذلك عندما تم اختيار قطاع الفحم و الصلب لكي تبدأ منه عملية التكامل (رؤيا إقليمية).

3-العلاقة بين السياسي و الأكاديمي أو بين السلطة و المعرفة:

حسب وجهة نظر البنائيين فان العلاقة بين السياسي والأكاديمي ليست علاقة خطية وإنما علاقة تفاعل ديناميكي.فالنظام السياسي والنظام المعرفي ليسا منفصلين -حسب البنائيين – لكنهما جوهريان بالنسبة لبعضهما البعض.

فحسب "فوكو"(Foucault)-الذي يعتمد البنائيون كثيرا على دراساته في بناء تحليلاتهم- فإن السلطة

و المعرفة ليسا شيئين غريبين عن بعضهما البعض لكنهما ينتجان بعضهما البعض بشكل متبادل. يقول فوكو: " ليس هناك علاقة قوة بدون دستور مترابط لحقل المعرفة، وليس هناك أي معرفة لا تفترض مسبقا-كما تشكل في نفس الوقت-علاقات قوة ".[1]

فشبكات القوة-المعرفة هي التي تشكل الفاعل وهي التي ترسم ما يراه هذا الفاعل كمعرفة. فالمعرفة حسب فوكو[2] ليست وسيلة موضوعية "للحقيقة" لكنها – أي المعرفة – نتاج تفاعل لا نهاية له بين الرغبة والقوة، فهي تلك الشبكة الكاملة من العلاقات التي توحد الممارسات الخطابية التي تعمل على ظهور الأشكال المعرفية والعلوم. فالمعرفة مشبعة بالقوة وليس من السهل فصلها عنها.

إن المجموعات سواء كانت سياسية أو معرفية تتميز بكونها تتمتع بقوة صارمة (Authoritative Power)

و تتخصص في إنتاج تحاليل سردية (Narrative accounts) التي تربط الناس سوية عن طريق ما يسمى الحس الجماعي المشترك(We-ness) و تشكل في المقابل الأخرانية (Otherness) في الأعراف أو الممارسات الاجتماعية المختلفة. ويعتبر البنائيون أن العلاقة بين مختلف هذه المجموعات إنما تكون من خلال الخطاب (Discourse) وهذا لا يعني أن هناك انفصالا بين الدور السياسي والدور المعرفي.[3]

و يقوم هؤلاء البناؤون سواء كانوا أكاديميين أو سياسيين، بصياغة رؤيتهم الإقليمية من خلال: الإدراك الذاتاني، الأفكار و فعل اللغة.

1-الإدراك الذاتـــاني:

من أجل فهم جيد لمعنى الإدراك الذاتاني قام "ستيفانو جزيني" (Stefano Guzzuni) بمقارنة الذاتانية (Intersubjectivity) باللغة. فاللغة لها وجود ولا يمكن اختزالها إلى مجرد وسيلة مادية بسيطة للاتصال (صوت)، كما لا يمكن للغة أن توجد منفصلة عن استعمالها، لكن قواعدها لا يمكن أن تختزل إلى خيارات فردية. بالتالي اللغة، لا يمكن أن تختزل إلى المعاني التي يمنحها إياها الأفراد، فليس هناك لغة خاصة. إذن اللغات ليست قابلة للاختزال إلى مادية موضوعية ولا إلى فردانية شخصية، إنها ذاتانية. إنها في المعاني المشتركة لمستخدميها، ويعاد إنتاجها من خلال ممارساتهم. هذه الممارسات -في المقابل- ترسم أو تشكل بواسطة القواعد المتضمنة في اللغة.[4]

---

[1]) Carina Keskitalo, OP.Cit, P 18.

[2]) يستند البنائيون إلى إسهامات فوكو الذي اعتبر أن أساس الفعل الثقافي بشكل عام هو الخطاب. والخطاب مصطلح يجمل فيه فوكو كل أشكال الحياة الثقافية وتصنيفها. ففوكو يرفض فكرة وجود واقع يسبق الخطاب. ولذلك سعى إلى تبيان أن التمييز بين المرض والجنون وبين الحق والباطل كان كله من مظاهر نمط الخطاب السائد في مراكز القوى الاجتماعية في الحقب المختلفة. فما يعده الناس خطأ أو صوابا، حقيقة أو وهما هو نتيجة تغير أنماط الخطاب والنظم المعرفية وليس نتيجة علوم منفصلة تقوم حول موضوع ثابت وتتطور باستمرار.

[3]) Ibid, P19.

[4]) Stefano Guzzini, A reconstruction of constructivism in IR, European Journal of IR,6 (2000), p38

أما "أدلر" فعرف الذاتانية باستعمال الكلمات الثلاث في مقاربة "بوبر":

1- الأشياء المادية.

2- الأفكار الذاتية من طرف الأفراد.

3- الثقافة أو المفاهيم الذاتانية، بمعنى الوقائع الاجتماعية التي لا يمكن أن توجد بدون 1 و 2. [1]

و قدم مثالا لذلك و هوالنقود، فهي:

1- قطعة معدنية أو ورقة مالية (شيء مادي).

2- النقود مفيدة، ضارة، تصنع مكانة اجتماعية،... (أفكار ذاتية فردية).

3- أن هذه القطع هي نقود فإذا ما توقف كل واحد عن الاعتقاد بأن هذه القطعة ليست مالا فهي لن تكون (المعنى المشترك أو الذاتانية). فماله معنى اجتماعي (هذه القطع هي نقود) هو نتاج بناء تأويلي لذلك العالم الخارجي أو الظاهري (الشيء المادي).

لذا تعتقد البنائية بضرورة النظر إلى ماهو أبعد من تأثير القوى المادية في بناء الأقاليم. وعلى الرغم من أن القوى المادية تبقى هامة، إلا أن الإدراك الذاتاني (الأفكار، الثقافة، الهويات) يلعب دورا رئيسا وليس ثانويا، في عملية بناء الإقليم.

و من هذا المنطلق يختار بناؤو الإقليم " مادة خام" معينة التي على أساسها يقومون بصياغة الهوية الزمانية والمكانية للإقليم. هذه المادة الخام يمكن أن تكون[2]:

1- **الذاكرة التاريخية المشتركة:** تعتبر، أولا وقبل كل شيء، صورة "الماضي السلمي التاريخي الجماعي" بشكل عام ضرورية في عملية تطبيع (Naturalization) الفضاء الاجتماعي.

2- **أرباح اقتصادية آنية أو مستقبلية:** هذا الفضاء الاجتماعي يمكن أن يتخيل على أساس أرباحه الاقتصادية أو توقعات غنائمه الاقتصادية المستقبلية (النظر إلى الإقليم من وجهة نظر اقتصادية).

3- **الخصائص الثقافية و/أو السياسية المتشابهة:** يمكن أن يرسم بناؤو الإقليم إيحاءاتهم من السمات الثقافية و/ أو السياسة لتخيل الإقليم: من الدين، الثقافة، اللغة، طبيعة الأنظمة السياسية، طبيعة الدول، العلاقات السياسية بين الدول.

---

1) Emmanuel Adler, Seizing the middle ground, OP.Cit,P 350.

2) Hilde Dominique Engelen, OP.Cit

4- وجود تهديد أمني مشترك: يمكن أن يتم رسم الإقليم من وجهة نظر منظماتية: المنظمات التي تنتمي لها دول الإقليم ;الأمن، المنظمات الأمنية ; المشاكل البيئية.

ونظرا للعدد الهائل لبنائي الإقليم فإن الإقليم نادرا ما يتلائم مع رؤيا إقليمية واحدة (رؤيا اقتصادية، سياسية، أمنية) وبالتالي غالبا ما يفتقد البناؤون "لمبادئ بنيوية موحدة ".[1]

إن القول بنجاح رؤيا إقليمية معينة يعني أن هناك تطورات إقليمية ستحدث (هياكل الحكم، روابط بين الأفراد) طبقا لتلك الرؤيا الإقليمية، لكن هذا النجاح يستلزم ميكانزمات أخرى تتبع هذا الإدراك الذاتاني.

2-الأفكـــــار:

هناك موضوع هام وثابت في الأدبيات حول الأفكار وهو مسألة الانسجام بين " الأفكار" و " الظروف". فهناك ظروف نطاقية (Scope Conditions) تساهم في إضعاف مصداقية بعض الأفكار وتجعل في ذات الوقت أفكارا أخرى تسطع وتصبح ذات شأن سياسي، منها:[2]

1- الصدمات كالأزمات السياسية أو الاقتصادية التي تخلق مناخا من عدم الاستقرار مما يحفز و يشجع التجديد الفكري. في مثل هكذا فترات دراماتيكية يمكن أن تحدث تحولات راديكالية في الأجندة السياسية بسبب القبول العام والحاجة لمجموعة معتقدات معيارية أو سببية جديدة.

2- يمكن أن تزدهر الأفكار أيضا بسبب عدم الرضا أو الإحباط من الوضع القائم (Le status quo) فإدراك الشعب أو الحكومة لوجود فشل سياسي يفتح المجال السياسي أمام أفكار جديدة.

و قد وضع أدلر ستة معايير حتى يتحقق نجاح و انتشار الأفكار [3]:

1- أن تفوز بالشرعية و ذلك بأن تؤسس أو تؤصل في الطبيعة والعقل.

2- توفر التوازن المطلوب.

3- أن تكون مدعومة بالقوة.

4- أن يتم باستمرار عقلنتها و مأسستها.

5- عندما تبرز الحاجة إليها لحل مشكل.

6- تنتشر هذه الأفكار من خلال التنشئة الاجتماعية ومن خلال العمليات السياسية و الدبلوماسية وخاصة القدرة على الإقناع.

---

1) Ibid.

2) Claudia M. Fabbri, The constructivist promise and Regional integration : An Answer to old and new puzzles : The south American case, www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/research/abstracts/18205/ - 16k

3) Emmanuel Adler, Seizing the middle ground, op.cit, p352.

فالأفكار تنتشر لأن هناك من يدافع عنها وهم المنظمون الفكريون (Ideational entrepreneurs) المسؤولون عن تحديد/تعريف مصطلحات و تعابير البناء الاجتماعي.[1]

ويتم هذا الانتشار (اختيار بعض الأفكار ونقلها لتصبح كمسلمات) من خلال ميكانزمين:

التنشئة الاجتماعية (Socialization) و التعلم (Learning)

2-1التنشئة الاجتماعية: تشير التنشئة الاجتماعية إلى تجنيد الأفراد ضمن إطار معايير، و قواعد، وأساليب السلوك الخاصة بجماعة معينة. و تتطلب التنشئة الاجتماعية أن يقوم الأفراد بتغيير أولوياتهم حتى تتلاءم مع المعايير التنظيمية.فعملية التنشئة الاجتماعية تؤدي إلى جعل الفاعل يصل إلى تبني درجة معينة من المعايير والقواعد وطرق السلوك لتلك الجماعة[2]. وأهم آلية بالنسبة للبنائيين التي تؤدي إلى تبني معايير وسياسات جماعة -ضمن عملية التنشئة الاجتماعية- هي آلية الإقناع المعياري (Normative Suasion).

فـــالتغير الناتج عن التحولات في الإقناع والأولويات هو أكثر دواما وبقاء حسب البنائيين من ذلك التغير الحادث بسبب آليات أخرى[3]. فقد أظهر الباحثون البنائيون أن الفاعلين الاجتماعيين الإتصالاتيين (Communicatively social actors) لا يحسبون كثيرا التكاليف/ الأرباح أو يبحثون عن نماذج من بيئتهم عندما يعملون في المؤسسات الدولية (الإقليمية). لكنهم عوضا عن ذلك يقدمون حججا و يحاولون إقناع بعضهم البعض، فمصالحهم و أولوياتهم ليست ثابتة وإنما مفتوحة لأي إعادة تعريف ممكنة. فإذا سئل الفاعل عن مصدر التعاون فإنه سيجيب بعد تفكير واع "حسنا، هذا هو الشيء الصائب الذي يجب أن أقوم به، بالرغم من أنني ما تعودت على أن أعتقد بذلك".[4] فالفاعل هنا يتحرك بمنطق الملائمة (Appropriateness) وليس بمنطق النتائج أو العواقب.

كما يعطي ميكانيزم الإقناع المعياري دورا أكثر تعقيدا للغة باعتبارها جوهرية للفاعلين ومصالحهم. فطبيعة التعاون تصبح أكثر استقرارا أثناء تعلم الفاعلين لمصالح جديدة. كما أن الفاعل الإتصالي يتجه نحو تحليل المعلومات الجديدة تحليلا معرفيا على عكس الفاعل العقلاني الذي يتجه أكثر نحو تصفية أو تجاهل المعلومات الجديدة.[5]

---

1) Claudia M. Fabbri, OP. Cit.

2) Lisbet Hooghe, Several roads lead to international norms, but few via international socialization, journals.cambridge.org/production/action/cjoGetFulltext?fulltextid=346226

3) الآليات الأخرى هي: آلية الحساب الإستراتيجي التي تفترض عقلانية الفرد، آلية المحاكاة الاجتماعية (التمثيل) –تسمى كذلك بآلية انتحال الأدوار- أي أن الإنسان يتصرف وفق ما يتوقعه الآخرون منه. لكن المشكلة التي تطرحها آلية الإقناع المعياري حسب Lisbet Hooghe هو أن التغير في الأولويات لا يمكن معرفته من خلال ملاحظة السلوك، لذا فإن علماء الاجتماع يعمدون إلى معالجة الأولويات باعتبارها عامل خارجي المنشأ و التأثير

4) Jeffrey Checkel, Social mechanisms and regional cooperation: are Europe and the EU really all that different? http://www.arena - uio.no/about/staff/checkel.xnl

5) Ibid.

2-2 التعلم: ويقصد به تحديدا التعلم الاجتماعي المركب الذي يعني تلك العملية التي يكتسب فيها الفاعلون من خلال التفاعل مع السياقات المؤسسية الواسعة (المعايير أو البنى الخطابية) مصالحا و أولويات جديدة في ظل غياب أي حوافز مادية واضحة ليضع بشكل مختلف مصالح و هويات الفاعل التي يتم صياغتها خلال التفاعل. [1]

ويتميز التعلم الاجتماعي المركب عن البسيط كون هذا الأخير يكتسب فيه الفاعلون معلومات جديدة

و إستراتيجيات جديدة لكنهم بعد ذلك يتبعون مصالح معطـــاة وثـــابتة. التعليم البسيط يتميز إذن، بحسابات المنهجية الفردية/العقلانية. وقد حاول J. Checkel من خلال دراسته للتعلم الاجتماعي في المستوى المؤسساتي الأوروبي أن يحدد الميكانيزمات التي تبين كيف و متى يحدث التعلم الاجتماعي، فوجد أن[2] :

1- التعلم الاجتماعي مرجح أكثر في المجموعات حيث يتقاسم أفرادها خلفيات مهنية مشتركة (مثلا عندما يكون كل أعضاء المجموعة محامين).

2- التعلم الاجتماعي مرجح أكثر عندما تحس المجموعة أنها في أزمة أو بأنها تواجه دلائل واضحة ولا جدال فيها عن فشل السياسة.

3- التعلم الاجتماعي مرجح أكثر عندما تلتقي مجموعة بشكل متكرر وتحدث كثافة عالية بين المشاركين.

4- التعلم الاجتماعي مرجح أكثر عندما تعزل مجموعة عن الضغط والعرض السياسي المباشر.

ويتجلى التعلم الاجتماعي في السياق الإقليمي من خلال دبلوماسية الملتقيات و/أو الأقاليم التعليمية (Leaning Regions).

تعتبر دبلوماسية الملتقيات ميكانيزمات تنشئة تقوم على التفاعل والحوار، تنمية المعاني المشتركة، والأفكار التجديدية والحلول التعاونية. فالحلقات الدراسية الدبلوماسية وإجراءات بناء الثقة الممارسة بشكل واسع من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وعدد من المؤسسات الآسيوية، هي تفاعلات إستراتيجية تهدف إلى خلق البيئة التي يمكن أن تؤدي إلى خلق معان مشتركة، واقع اجتماعي وثقة متبادلة.[3]

أما الأقاليم التعليمية فهي نوع من الفواعل الإقليمية أين يصبح رأس المال المعرفي مجسدا ضمن أطر مؤسساتية.

---

[1]) Jeffrey T. Checkel, social construction and integration, (www.arena.uio.no/publications/wp98_14.htm - 144k).

[2]) Ibid.

[3]) Emmanuel Adler, Normative power: the European practice of Region building and the case of the Euro-Mediterranean partnership, repositories.cdlib.org/cgi/viewcontent.cgi?article=1035&context=ies.

فمن خلال تدخل المؤسسات يتم تعزيز تأثير الأفكار. كما أنه مع غياب الأفكار فإن بعض المؤسسات –بكل بساطة- لا يمكن أن توجد على الإطلاق (المؤسسات هي كيانات صنع السياسة، المنظمات والبرامج التي تميز الشؤون الإقليمية).

إن مفهوم الإقليم التعليمي، كما مفهوم الإقليم المعرفي، يركز على العلاقة بين السلطة و المعرفة و يحاول إظهار أن المؤسسات تقوم على أساس الوعي الإنساني الذي يميل إلى أخذ شكل الإدراك الجماعي للواقع. كما يؤمن بأن القدرة على توليد الأفكار هو عمل دقيق و فعال تقوم به السلطة.[1]

ويؤكد "أدلر" أن تلك الدول التي تتعلم كيف تحقق و تحافظ على الحس الجماعي المشترك هي فقط التي تستطيع التقدم باتجاه الجماعة الأمنية. فالتعلم – وليس التوازن- هو الذي يشكل جزءا من ميكانيزم التغير.

بمعنى آخر، التعلم لا يعني فقط قبول تدخيل(Internalizing) بعض الأفكار أو المعتقدات من قبل الأفراد، ولكنه أكثر من ذلك يعني عملية نشيطة (مسار فعال) من إعادة التعريف والتفسير الجماعيين للواقع، والتي تقوم على معرفة جديدة سببية ومعيارية، تصبح ممأسسة وبالتالي تحدث تأثيراتها العملية[2]، أي إحداث التغير، ليس ذلك الخاص بعقول الأفراد فقط، ولكنه أساسا تغير المعرفة القاعدية (الخلفية المعرفية) الممأسسة في الممارسة والتي تؤدي إلى توسيع مجموعة الأشخاص التي تمارس التغير السلمي. مثال ذلك ظهور "مجتمع مدني إقليمي" في منطقة الشمال وفي شرق آسيا نتيجة الانتشار السريع للشبكات الاجتماعية والثقافية عبر الوطنية المتعلقة بقضايا الديمقراطية، حقوق الإنسان، البيئة،...

3-فعل اللغة[3]:اللغة في هذا السياق هي جزء من نظام لتوليد الموضوع، الأهداف، وكلمات اجتماعية.

---

[1]) Hilde Dominique Engelen, OP. Cit.

[2]) Emmanuel Adler, Normative power, OP. Cit.

[3]) **هناك تقليد كبير حول نظرية فعل اللغة التي بدأت حديثا بالدخول إلى أدبيات العلاقة الدولية، فمفهوم فعل اللغة تم** تطويره من طرف J.L Austin من خلال مؤلفه " How to do things with words" (1962). أما أهم إسهام بارز في نظرية فعل اللغة حتى اليوم فقد جاء من قبل John Searle وكتابه المعنون " Speech acts " (1969).

وهناك عدة أفكار مركزية تقوم عليها نظرية فعل اللغة:

1- **بعض أنواع الكلام ليس فقط مجرد أنواع وصفية أو ناقلة للمعلومات، لكنها أفعال في حد ذاتها وبحد ذاتها. فقول الشيء هو فعله. فعندما تقول العروس في سياق الزواج "** أقبل **I do " فإن هذا يعني مباشرة فعل له نتائجه الأخلاقية والقانونية.**
2- **أفعال اللغة معتمدة على السياق الذي تأتي فيه.**
3- **لا تفترض أفعال اللغة بالضرورة وجود أي اتصال مباشر بين المتصلين. كل ما يحدث هو أن ينقل محتوى اللغة من طرف لآخر: إذا وجهت الدولة (س) صواريخها باتجاه الدولة (ع) فإن التهديد يمكن أن يصل حتى وإن لم يتم التحدث عن هذا التهديد.**

أنظر :

Karin Fierke, Antje Wiener, Constructing institutional interests : EU and nato enlargement, http://www.iue.it/RSCAS/WP-Texts/99_14t.html

وقد وضع Searle سنة 1985 تصنيفا لأفعال اللغة:

1- توكيدية (Assertive): إخبار الناس كيف هي الأشياء.
2- إرشادية (Directive): محاولة جعل الناس يقومون بأشياء.
3- إلتزامية (Commissive): **إلزام أنفسنا بفعل أشياء.**

فالمواضيع حسب "دوتي"(Doty) لا توجد سابقة عن إنتاجها في خطابات معينة، فهي تبنى مع الخطاب[1]. فأفعال اللغة هي طرق اتصال (Ways of communicating) كيف يلاحظ أو يستوعب الناس أفعال الآخرين. فالتركيز على الممارسات الاتصالاتية (Communicative) و الخطابية تبقى خاصية رئيسية للمقتربات البنائية، فهناك إصرار بأن الكلمات، اللغة، التعبيرات الاتصالاتية بحاجة لأن تؤخذ بجدية في دراسة السلوك الاجتماعي " فمن خلال الممارسات الخطابية يتمكن الفاعلون من صنع معنى للعالم، بناء واختيار بعض التفسيرات واستبعاد أخرى،و إعطاء معنى لنشاطاتهم"[2]. فالخطابات السائدة -أي تلك الخطابات التي تبرز من بين الخطابات المتنافسة والتي تتحدث عن نفس الموضوع، الأهداف و العلاقات- تنتج و تعيد إنتاج هويات الفاعلين. ذلك أن الخطاب حسب تعريف "ساكو و فالدس" (Saco and Weldes) هو " مجموعة من القدرات المتمثلة في مجموعة المصادر السوسيو-ثقافية المستعملة من قبل الناس لبناء معنى حول عالمهم

و نشاطاتهم"[3]، وأضافا أن الممارسات الخطابية التي تشكل الخطاب هي " بنية لمعنى قيد الاستعمال" وهو بناء ذاتاني ولغوي، حيث تتجلى الخاصية الذاتانية للممارسات الخطابية في حقيقة أن اللغة التي بواسطتها يبني الناس معنى، هي بالضرورة مشتركة. أما الخاصية اللغوية فتعني أن اللغة هي نظام إشارة مركزي والذي يوفر مصادرا خارج ما يقوم الفاعلون ببنائه (الموضوع، الهدف والعلاقة بينهما)[4].

الأثر البنائي للخطاب يظهر مثلا من خلال القوى التي دفعت بالنافتا و التي كانت قادرة "خطابيا" على إعادة تعريف "مكسيكو" من بلد عالم ثالثي غير جدير بالثقة إلى شريك اقتصادي للولايات المتحدة و "تحويل النافتا من المسائل المملة الخاصة بالسياسة التجارية إلى قضية حيوية للهوية الأمريكية "، وبالتالي فإن النافتا تجاوزت الاجتماعات وأعادت بناء العلاقات التجارية للولايات المتحدة في شمال أمريكا (تأثير سببي للخطاب و مكانيزمات سببية أخرى مثل المصالح المادية)[5].

كما أن تكوين الهوية مرتبط بأفعال اللغة المؤدى من طرف عدة فاعلين الذين يقومون بتفعيل الإقليم عن طريق الحديث عنه (Speaking it) كما كان، وبالتالي ممارسة تأثير عنقودي/شبكي (Clustering) على الشعوب الأخرى في الإقليم [6].

4- تعبيرية (Expressive): التعبير عن مشاعرنا و مواقفنا.

5- تصريحية (Declaration): التعبير عن التغيرات في العالم من خلال تعبيراتنا/نطقنا (Utterances).

أنظر: Mike Williams, The speech act method: studying power and influence in conversation interaction and a critique of conversation analysis, www.shef.ac.uk/socstudies/Shop/mike2.pdf

1) Rodney Bruce Hall OP. Cit.
2) Claudia M. Fabbri, OP. Cit.
3) Rodney Bruce Hall OP. Cit.
4) Ibid.
5) Ibid.
6) Anonym,spatial identities and new regionalism, OP. Cit.

لذا يهتم البنائيون بما يسمى "تحليل الخطاب" كميكانيزم لدراسة التغيرات التي تحدث على مستوى الكلام (Speech) وبالتالي على الأفعال. و يتم التحليل بالتركيز على الخطاب من مستويات مختلفة [1]:

1- الخطاب الداخلي (داخل الإقليم): هنا التركيز على الخطابات الموجودة في عدة مستويات في وقت واحد (ماذا قيل ومن طرف من). مع إعطاء الأولوية للخطابات السائدة (نصوص سائدة / نصوص منافسة).

2- التركيز على النصوص الرسمية (النصوص التي تصنع السياسات الحالية) والنصوص التي هي محل نقاش.

3- التركيز على البعد الزمني للخطاب (Synchronic): النظر إلى نصوص مختلفة في مستويات مختلفة ضمن نفس الوحدة في مرحلة زمنية معينة.

4- التركيز على البعد التزامني(Diachronic) : النظر إلى تلك الخطابات المنتجة خارج الإقليم، ولكنها معنية به. هذا البعد يبرز كيفية تغير الخطابات عبر الزمن.

1) Fabrizio Tassinari, OP. Cit, PP 91-92.

المطلب الثاني: مشروعات البناء الإقليمي.

تحلل مشروعات البناء الإقليمي كعملية تتطور باستمرار وليس كمفهوم ثابت. فمن خلال هذه العملية تكون الهويات الجماعية معرضة باستمرار للتفاوض فمثلا "المناقشات حول البحر الأبيض المتوسط ليست مجرد أوصاف لواقع موجود ولكنها جزء من مسار إنشاء هذا الواقع، أين الممارسات الخطابية تجعل من الممكن لهكذا كيان أن يتم وضعه ضمن تصور/مفهوم ، الحديث عنه، والإعلان عنه في البيانات السياسية "[1].

في مشروعات البناء الإقليمي يكون التركيز حول بناء الثقة، الهويات والقيم المشتركة. فالبنائية تؤكد على الاستعمال المفيد للإقليمية[2] لتطوير أهداف اقتصادية وسياسية معينة[3]، فإنشاء عملة مشتركة مثل "الأورو" ينظر له من المنطلق البنائي على أنه تعبير عن البحث عن هوية و رؤية سياسية مشتركة.

يتضمن هذا الميكانيزم الأساسي الثاني من حيث تحول الفضاء الاجتماعي إلى إقليم يحظى بالشرعية والاعتراف مرحلتين رئيسيتين[4]: بناء الشكل الرمزي للإقليم و بناء الشكل المؤسساتي.

1-بناء شكل رمزي للإقليم:

يتضمن هذا البناء تصور وجود فضاء/مجال مميز إقليميا لكي يعطى شكل مفهومي واع مع رموز تكون مرتبطة بهذا الفضاء الإقليمي[5]. ومن أكثر الرموز أهمية، حسب ما ذكرت "Carina Keskitalo"، هو

"اسم الإقليم". فهذا الأخير يجمع -عادة- التطور التاريخي للإقليم، أحداثه، سلسلة الأحداث المترابطة والذاكرات المهمة، ويضم التواريخ الشخصية لسكانه إلى هذا التراث الجماعي.[6]

يأتي البناء الرمزي أساسا من خلال الخطاب.فالإقليم ما هو إلا بناء خطابي حسب "نيومان". ويتم هذا التكوين للشكل الرمزي من خلال الصدامات المختلفة بين التعاريف المتولدة في العمليات السياسية المتميزة بعلاقات متينة بين التعاريف وشؤون السلطة . و يمكن أن تكون الحجج المستخدمة جوهرية (Essentialist) وتدعي أن الإقليم مختلف جوهريا عن الأقاليم الأخرى وبالتالي له الحق الطبيعي في أن يكون متميزا، ويمكن أن تكون هذه الحجج إستراتيجية وتدعي مثلا أن الموقع الجغرافي للإقليم يجعل من الضروري النظر إلى الإقليم ككيان فريد[7].

---

[1]) Michelle Pace, Rethinking the Mediterranean : reality and construction of a region, (www.sant.ox.ac.uk/esc/ramses/pace.pdf), p9

[2]) الإقليمية من المنظور البنائي ماهي إلا عملية (مسار) من الإدراك الثقافي (Cultural Recognition) أو تنشئة اجتماعية للهوية الإقليمية المشتركة أو الجماعية.

[3]) Raimo Vayrynen, Regionalism : old and new, international studies review (2003) 5, P 28.

[4]) Carina Keskitalo, OP. Cit.P9

[5]) ibid, P

[6]) Anonym, Spatial identities and new Regionalism, op.cit.

[7]) Ibid.

فاستعمال الرأسمال الرمزي (السرديات (Narratives) الإقليمية السياسية، الثقافية، التاريخية) لها قوة تغيير الحس الإنتمائي للشعوب أو تغيير الروابط السياسية، وبالتالي يمكن أن تتغير كذلك الطريقة التي تحدد بها الشعوب هويتها على المستوى الاجتماعي والسياسي.

فالرموز المستعملة (اسم الإقليم، عناصر ثقافية، قيم،...) لا تعكس فقط إمكانية وجود أو بناء فضاء اجتماعي متميز لكنها تقولب هذا الفضاء ضمن إطار أو نطاق تلك الرموز و حدودها[1].

لقد اعتبر الوسط الشرقي لأوربا كمثال عن إقليم متخيل (Imagined Region) الذي تم إعادة بعثه بواسطة انتشار القيم والممارسات الديمقراطية (الرموز). فهذه العملية قد نتجت في فضاء تخيلي جديد (New spatial imaginary) الذي يختلف بشكل أساسي عن عصر الحرب الباردة، حيث شمل التغير كل من الوضع السياسي و هويات الإقليم.[2].

2-بناء الشكل المؤسساتي:

يرى المنطق البنائي بأن المؤسسات يمكن أن تساهم في خلق المعايير والهوية من خلال ديناميكية التفاعلات المتكررة. فالشكل المؤسساتي للإقليم (أي جمع الممارسات الفردية في شكل جماعي، روتيني و مؤسسي) هو الذي يخلق المعايير والهوية المشتركة التي ستوفر فيما بعد قاعدة للتعاون. لذلك يمنح البنائي الأولوية في دراسة الشكل المؤسساتي لاتجاهات هوية المجموعة. بمعنى آخر إن البناء المؤسساتي ما هو إلا بناء لهوية إقليمية مشتركة ومعايير جماعية.

يعرف فندت المؤسسة بأنها " مجموعة مستقرة نسبيا أو بناء من الهويات والمصالح. إن المؤسسات هي أساسا كيانات معرفية التي لا يمكن أن يكون لها وجودا بمنأى عن أفكار الفاعلين، وتشمل المؤسسات المعايير الجوهرية والتنظيمية وقواعد التفاعل الدولي"[3]. كما لاحظ "آنسي باسي" (Anssi Paasi) أن "مأسسة الأقاليم تشير إلى العملية التي من خلالها تقوم مختلف الوحدات الإقليمية بإنتاج و إظهار نفسها في مختلف الممارسات الاجتماعية والثقافية "[4].

فالمؤسسات تعرف بشكل عام عند البنائيين على أنها "بنى هويات ومصالح التي غالبا ما تنظم ضمن قواعد ومعايير رسمية. غياب أو فشل الأدوار التي تحددها المؤسسات تجعل من الوضعية الحالية والمصالح أكثر صعوبة، وربما تكون النتيجة إرباكا في الهوية. فالروابط المؤسسية المشتركة هي التي تساهم في تماسك الأقاليم باعتبارها بنى معرفية متغيرة"[5]، وهذا كله ضمن عملية وصف الهوية الإقليمية.

---

1) Carina Keskitalo, OP. Cit.P11
2) Raimo Vayrynen, OP. Cit.P33.
3) Shaun Narine, Asean and the idea of an Asian monetary fund : institutional uncertainty in the Asia Pacific, (www.ony.unu.edu/seminars/2002/securityinasia/shaunnarine.pdf), p3

4) Carina Keskitalo, OP . Cit, P 7.
5) Raimo Vayrynen, OP. CitP34

فالبنائية تفترض أن هويات ومصالح الإقليم يمكن أن تتغير من خلال التفاعلات التي تتم عبر قنوات مؤسساتية (Institutionally – mediated interactions)، وأن الحدود المعرفية تتغير حسب الإدراك الجماعي للهويات والمعاني ضمن هذه الحدود، لذا فإن المنظمة الإقليمية تبقى نقطة تحليل أساسية وعنصر أساسي في تتبع تقنيات عمل الميكانزم البنائي.

إذن ظهور إقليم يمكن أن يعتبر كنتيجة للأهداف الموضوعة والقرارات التي توصل إليها الأفراد المالكون للقوة المحليون الغير محليون و/ أو تحالفات أفراد يعملون في سياق عملية تشكيلية (Structuration) مستمرة، فالأقاليم تخلق من خلال الممارسة المؤسسية، و مؤسسات المجتمع (اقتصادية، سياسية، ثقافية،...) ستكون في آخر الأمر العوامل الأكثر أهمية في إعادة إنتاج الوعي الإقليمي[1] (بناء هوية و مصالح مشتركة) كما تعتبر المؤسسات معززا للتنشئة الاجتماعية[2].

2-1بناء هوية مشتركة:

إن تكوين هوية إقليمية مشتركة هو هدف المشروع الإقليمي. فالهويات تساعد على تكوين تماسك داخلي (داخل الإقليم) برسم الحدود بين "النحن" و "الآخر"، حيث يتم التعامل البنائي مع الهويات على أنها دائما عرضية و علائقية (أي تكوينها متوقف على شيء آخر)،و تلعب الحدود دورا حاسما في إنشاء الوعي الإقليمي، فهي تربط التميز الاجتماعي بين "النحن" و "الهم" (حدود معرفية) بالتميز المجالي بين "هنا"

و "هناك". وبالتالي تتشكل هذه الهويات في إطار التجاوب مع الإدراك "للآخر" (هذا الآخر قد يكون هوية دولة أو مجموعة اجتماعية أو كيان)[3]. فالهوية إذن "تتأسس من خلال العلاقة مع سلسلة من الاختلافات التي تصبح مدركة أو معترفا بها اجتماعيا. فهذه الاختلافات هي أساسية لكينونتها (كينونة الهوية)"[4].

الهوية بالتالي يمكن أن تنشأ فقط من خلال العلاقة مع ما هو مختلف. كما أن الاختلاف بدوره ينشأ في إطار العلاقة مع الهوية، و يمكن للهوية المشتركة أن تيسر المفاوضات والتسويات بين المصالح المتنازعة، كما يمكن أن توفر قاعدة للمصالح المشتركة وبالتالي تخلق قاعدة أكثر صلابة للاستقرار السياسي والتماسك الإقليمي[5].
الإقليمي[5].

---

[1]) Peter Aronsson, op.cit, P39

وقد ميز "باسي" بين الوعي الإقليمي الذي يشير مباشرة إلى تجارب الناس، وهوية الإقليم التي تجد صياغتها أو معناها في المؤسسات التي تتشكل عبر مسار تاريخي، وإذا كان الوعي الإقليمي مرتبط ضمنيا بالمكان (Connotes ties to place) فإن هوية الإقليم هي التي تؤدي إلى الإقليمية (Regionality). نفس المرجع.

[2]) Jeffrey Checkel, International institutions and socialization, www.arena.uio.no/presentation/Checkel.htm - 17k

[3]) Michelle Pace, OP. Cit.

[4]) Ibid.

[5]) Waever -رغم أنه بنائي – إلا أنه اعترف بأن التنمية الاقتصادية هي أكثر أهمية من مسألة تكوين الهوية في تحقيق الاستقرار السياسي أو التماسك الإقليمي وأن بناء الهوية هو فقط شرط مسبق وليس ضمان للنجاح.

إن الهوية المشتركة، التي هي عبارة عن معنى جماعي يصبح مرتبطا بواقع مادي يساعد على إنشاء ممارسات، تجعل الناس يشعرون بأنهم أكثر أمنا داخل حدودهم العبر وطنية (الإقليمية)، كما يفترض بناء الإقليم أن تطورات الهوية لا تحدث هكذا ببساطة لكنها تستلزم جهودا و انتقاءا منظما و ممنهجا للميزات والخصائص التي تم تأييدها والدفاع عنها على أنها خصائص أصلية للإقليم[1].

يعاد تشكيل الهوية المشتركة باستمرار من خلال ثلاثة عناصر أساسية: الخطاب، المعايير، و المصالح.

2-1-1 -الخطاب: يفترض الميكانيزم البنائي أن الهويات الناشئة من خلال الخطاب تكون متماثلة مع التجارب الحديثة ومع التباين الفردي ومع الأوضاع الحالية ضمن المنطقة المحددة. يحدث هذا رغم أن هذه الهوية المحدثة غالبا هي مؤصلة Essentializes بمعنى: تفترض أن تكون الشعوب والمناطق قابلة للتحديد بواسطة بعض المسحات/ الميزات الأصلية/المتأصلة. فالهويات تتطور من خلال الانتقاء الطبيعي والثقافي (فندت).[2]

"إن استبعاد الآخر هو ضروري للتكامل فيما بيننا" كما أوضح "نيومان" الذي أظهر أن الآخر ضروري لبناء الهوية الأوروبية وقد كان هذا الآخر -الذي غالبا ما تكون صورته سلبية – العثمانيون/تركيا ثم روسيا ثم شرق أروبا، فالهوية هي علاقة وليست ملكية.

2-1-2-المعايير: هناك تأثير عميق للمعايير في تشكيل الأقاليم حيث يتم تشكيل الهويات الاجتماعية الجديدة حول معايير متفق عليها جماعيا للسلوك الشرعي. إن التركيز على الآثار الجوهرية للمعايير يلقي الضوء على تأثير التنشئة الاجتماعية في خلق مصالح و هويات مشتركة لأن السلوك البشري تحدده المعايير الاجتماعية والثقافية والتاريخية السائدة. فأهمية المعايير تكمن في أنها موجه لسلوك الفاعلين ومقياس ضد ما يثيره هذا السلوك لدى الآخرين (كيف يقيم الآخرون هذا السلوك)، كما أن للمعايير دورا تحفيزيا في التنشئة الاجتماعية للفاعل: للمشاركة في التعلم الجماعي. و بما أن هذه المعايير محددة ذاتانيا فإنها تتشكل غالبا من خلال التفاعل بين الفاعلين، فالمعرفة الجماعية للمعايير تشكل الهويات وفي المقابل فإن هذه المعايير مشكلة من الهويات (الفردية الوطنية)[3].

2-1-3-المصالح: لقد تحدى البنائيون الفرضية العقلانية الخاصة بوجود مصالح معطاة خارجية، و أكدوا على أن المصالح يتم بناؤها أو إنشاؤها في ظروف تاريخية خاصة. بمعنى ضمن سياق من المعايير الاجتماعية والثقافية الذي يشكل هوية وسلوك الفاعل.[4]

---

1) Ibid.

2) ibid

3)Herman Joseph kraft, Human rights, asean and constructivism, (web.kssp.upd.edu.ph/polsci/articles/hernmanppsj.pdf), p15.

4) رغم أن تحليل فندت لأول لقاء بين الآخر و الأنا (Alter and Ego) أكد على الحسابات العقلانية للاعبين. فالآخر و الأنا عندما يبدآن أول اتصال بينهما لا يكون هناك بينهما أي تاريخ مشترك أو لغة مشتركة لكنهما يملكان الرغبة في البقاء وفي امتلاك بعض القدرات المادية. ومن خلال عملية إرسال الإشارات و التفسيرات يخمن الآخر التكاليف و الاحتمالات حول مقاصد الأنا:

وأن هذه المصالح تتشكل أساسا من خلال الخطاب[1](نيومان).

إن السعي نحو مصالح مشتركة يؤدي حتما إلى بناء هوية جماعية (فندت): فتحقيق نجاح مشترك أو حصول فشل مشترك ضمن إطار متعدد الأطراف يؤثر بطريقة نفسية على أعضاء المجموعة. فالأهداف المحققة جماعيا من طرف مجموعة تساعد كل عضو في هذه المجموعة على أن يعرف نفسه / يحدد هويته بشكل إيجابي مع المجموعة. كما أن عدم الفعالية المتواصلة أو الفشل في تحقيق الأهداف لا يعطي لأعضاء المجموعة أي دافع لرؤية أي هوية متميزة لأنفسهم ضمن إطار المجموعة. فتضاعف التفاعلات المنظمة يؤدي إلى تشكيل هويات جماعية[2]. فتضاعف التفاعل بين الدولة (أ) والدولة (ب) يؤدي إلى تشكيل هوية جديدة (ج) هوية الإقليم الجديدة. و من جهة أخرى فإن مصالح الفاعلين محددة بواسطة الهويات التي تحددها الأدوار المحددة بشكل مؤسساتي (فندت)[3].

كخلاصة يمكن القول أن الهويات الجماعية بشكل عام تستند على التوقعات العامة والدعم البنيوي لكل من القبول والرفض لعروض الاتصال كما يوضحه الجدول التالي:

التوقع من الاتصال / بعد المعنى والتمايز	زمنيـــا	النتيجـــة	اجتماعيا	مكانيا / مجاليا
القبول	1) الإقرار على التوافق	2) الموافقة	3) التعاطف صور إيجابية (مقارنة)	4) تكامل أو اندماج
الرفـــض	5)الإقرار على الاختلاف	6) النقاش التجادل التفاوض	7) الاتهام صور سلبية (مقارنة)	8) تهديد قـــوة

صورة الآخر: تشكيل الهوية: الذات / الآخر

مصدر الجدول: Stephan Stetter, Regionalization and conflict transformation,op.cit, P 11

فالهوية الإقليمية ليست موجودة حتى يتم البحث عنها أو اكتشافها والوصول إليها، لكنها بناءات سياسية يناقشها الفاعلون و تتطور عبر الزمن، و كما أن توفر المصادر أو الموارد المادية والتوقعات بزيادة نسب الثروة والأمن في المستقبل ضروري حتى يكون الفاعلين (AGENTS) قادرين على تطبيق القوة المعيارية، فلا بد

إما مؤذية أو ودية. لكن بعد ذلك يصبح سلوك الفاعلين متضمنا ضمن سياق التفاعلات الاجتماعية. لكن آخرين (مثل Doty) أكدوا أن المعاني السابقة والتمثيل (Representation) هي التي تحكم التفكير (Reasoning) حول الآخر وليس عقلانية سابقة (Priori).

أنظر: Karin Fierke and Antje Wiener,op.cit

[1]) الخطاب هو الأسلوب الذي من خلاله تتم هيكلة الحديث حول الأشياء (و اختيار الأشياء التي يكون الكلام حولها) لجعل بعض الأشياء مناسبة و وثيقة الصلة بالموضوع واستبعاد أشياء أخرى.

[2])Nuria Okfen, Towards an east asia community? (www.wun.ac.uk/cks/teaching/horizons/documents/robertson/okfen.pdf), p23

[3]) Herman Joseph S. Kraft, OP. Cit.

كذلك من وجود مفاهيم للسلوك الداخلي و الدولي اللائق والشرعي (مثل: الطريق الآسيوي في التنمية)، حتى يكون الفاعلين قادرين على شرعية البحث عن تبني هوية إقليمية عبر وطنية [1].

إن تحديد الهويات المشتركة والمصالح المتبادلة يمكن بالتالي أن يحل محل إدراكات التهديد لدى الواقعيين.

إضافة إلى ما سبق، فإن البناء المؤسساتي يتم توصيفه من الناحية التصنيفية (typology) إلى بناء مؤسساتي صلب أو بناء مؤسساتي مرن.

البناء المؤسساتي الصلب: تشير إلى نمط مركزي ومتسلسل لبناء الإقليم، مركزية الدولة والتوجه نحو الشؤون الأمنية. أساس الإقليمية الصلبة هو السيطرة على الأرض والحدود والسيادة مثال: الإتحاد الأوروبي[2].

البناء المؤسساتي المرن: تشير إلى اللامركزية، التوجه الشبكي لبناء الإقليم الذي يترك المجال مفتوحا للمبادرات الشعبية بعيدا عن السوق الإداري. لذلك فإن الإبداع، الإلهام وقوة الخيال تصبح القواعد الإرشادية والمبادئ التوجيهية للإقليمية المرنة[3]. كما أن الإقليمية المرنة قائمة على مفهوم " الجغرافيا المفتوحة " (كمفهوم معاكس لمفهوم الجغرافيا المغلقة) الذي يفترض أن الجهات الجغرافية الأصلية (الجهات الأربع) هي نسبية، وأنه ليس هناك خطوطا فاصلة دقيقة بين الأقاليم. أي إدراك الأقاليم على أنها تصورات اجتماعية متحركة وتصورات ثقافية.

فالفكرة التي تقول أن الهوية الإقليمية قد تتحدد ضمن مناطق جغرافية هي فكرة تستلزم خيارا، بمعنى مالذي نرغب في الانتماء إليه. لأن العالم الاجتماعي ليس عالما فيزيائيا فقط ولكنه أيضا عالم فكري وروحاني (الإقليم ليس ذو معنى جغرافي فقط). فهناك بعد معرفي للإقليمية المرنة[4].

والجدول التالي يلخص التمايز بين هذين النمطين:

المرن	الصلب
1- أفقي.	1- عمـــودي.
2- يعتمد على تصور شبكي للتكامل.	2- يعتمد بشدة على الرافعات الإدارية و/أو الدبلوماسية
3- تعريف فكري (ما يهم هو الأفكار)	3- تعريف إقليمي (الأرض) (ما يهم هي الحدود)
4- التـــأثيـــر.	4- السيطرة والتحكم.
5- الاستقلال والتنوع.	5- الهيراركية النمطية (التوحـــد)
6- العلامـــة الرئيسة	6- المبادئ التنظيمية الرئيسية: السيادة والأمن
7- مفهوم " الجغرافيا المفتوحة "	7- "تفسير طبيعي" لمفهوم الإقليم
8- العلاقات: أقل رسمية، أكثر مرونة، وذات سياق	8- العلاقـــات بين الأجزاء المكونة هي أكثر رسمية

---

1) Emmanuel Adler, Normative power, OP. Cit.

2) Andrey S. Mokarychev, op.cit, p38

3) Ibid.

4) يظهر هذا البعد المعرفي مثلا في نموذج القطب الشمالي The Arctic Model -كمثال آخر شهير عن الإقليمية المرنة -في إنشاء عدد من المنظمات مثل: جمعية العلوم الاجتماعية للقطب الشمالي، مجلس التعاون العلمي في القطب الشمالي، منتدى الشمال، إلخ.

تابع (التوجه الشبكي)	(التوجه - الإطار)
9- الجماعات المعرفية تحث على التغير ضمن نظام الحكم	9- الجماعات المعرفية تستعمل من طرف مجموعات سياسية لتفرض أجندها السياسية
10- يتضمن رؤى عصرية للجهوية و الإقليمية الترابية.	10- يعكس الترتيبات الإقليمية لما قبل أو ما بعد الحداثة.

مصدر الجدول: Andrey S. Mokarychev, op.cit, p45

وضمن هذا التصنيف وضع كل من Frankel و Kahler الإقليمية الآسيوية ضمن الاقليمية المرنة المندمجة و المتركزة حول الاقتصاد الياباني في مقابل الإقليمية الأوروبية الصلبة المرتكزة على اتفاقات سياسية خاصة و محددة، فالإقليمية الآسيوية تعرف بمصطلح "السوق" لأن الأسواق الآسيوية تتألف من عدد كبير من الصفقات والمعاملات الفردية الخاصة.

كما تعبر هذه الأسواق عن علاقات مؤسساتية وسياسية تشترك فيها كل من المؤسسة التجارية والحكومة بقوة. فشرق آسيا يفتقد لزي مماثل لنمط المؤسسات الأوروبية (الإتحاد الأوروبي) ولهذا توصف الإقليمية الآسيوية بأنها ذات مؤسساتية ضعيفة[1].

2-2بناء الجماعة الأمنية (Security Community): عملية بناء هوية خاصة بجماعة ما وفق المعايير البنائية قد يؤدي في نهاية المطاف إلى بناء جماعة أمنية. فالجماعة الأمنية هي نتيجة بناء اجتماعي (أي أن التعاون بين الدول يفهم على أنه عملية اجتماعية والتي قد تعيد تعريف مصالح و هويات الفاعلين)، كما تعتبر الجماعة الأمنية النمط الرئيسي للإقليم المعرفي.

يشير مصطلح الجماعة الأمنية إلى الحالة الثابتة حيث تصبح الحرب شيئا لا متوقعا، و الاعتماد المتبادل الأمني متميز بالتكامل، والحس الجماعي وتوقعات الأعضاء بحدوث التغير بشكل سلمي وحل النزاعات بطريقة لا عنفية[2].

و قد حدد "أدلر" المعايير البنائية للجماعة الأمنية كما يلي[3]:

1- الإحساس الجماعي المشترك لا يكون فقط في رؤوس الناس لكنه يتمأسس في ممارسات الجماعة.

2- الجماعة الأمنية ليست مكانا جغرافيا مصنوع من دول لكنه تمثيل مادي لشروط أو لحالة السلم.

---

1) Peter Katzenstein, Regionalism in comparative perspective, OP. Cit.
2) Fabrizio Tassinari, OP.Cit, P 64.
3) Emmanuel Adler, Normative power, OP. Cit.

3- الجماعة الأمنية تعتبر ميكانزم للأمن الدولي، الذي هو مختلف وفي بعض الأحيان مناقض لميكانزم تـــوازن القوى. ففي حين أن تحقيق الأمن بوسائل توازن القوى يسوغ استعمال الردع و الإكراه (Compellence) والقوة الوقائية، فإن ميكانزم

الجماعة الأمنية، ونظرا للمعايير و الهويات المشتركة، يجعل الدول قادرة على أن تصبح آمنة في علاقاقما مع بعضها البعض.

وقد أوضحا "أدلر" و "بارنت" أن الثقة و الهوية الخاصة لجماعة ما لا تجعلان من الممكن الموصول إلى الجماعة الأمنية. فالعملية التي تؤدي إلى الجماعة الأمنية تبدأ بتوفر شروط تعجيلية (Precipitating Conditions) مثل: التغيرات الاقتصادية والتهديدات الخارجية، التي تعمل فيما بعد من خلال علاقات القوة، المنظمات والتعليم الاجتماعي. ففي الواقع هناك ثلاثة صفوف (Tiers) تشكل الجماعات الأمنية(1):

-الشروط التعجيلية.

-عوامل الثقة والهوية الجماعية.

-التوقعات الخاصة بالتغير السلمي.

بمعنى لا يجب إرجاع بروز الجماعات الأمنية إلى العوامل المعرفية والمؤسسية فقط. لكن أيضا إلى الظروف المادية والتهديدات الخارجية، فإزالة الطابع العسكري عن الحدود الأمريكية-الكندية خلق مرحلة جديدة من التحرك نحو جماعة أمن متعددة أكثر مما خلقته الصفقات والمؤسسات والتعليم. أما في بلدان الشمال (Nordic Countries) فقد كان الإطار الثقافي التاريخي المشترك -أكثر من شروط تعجيلية معينة- هو الدافع لهذه الدول نحو جماعة أمنية(2).

[1]) Raimo Vayrynen, OP. Cit,P39

[2]) Ibid

الفصل الثالث: آليات التحول في شرق آسيا: نموذج تطبيقي للميكانيزم البنائي.

مدخل: شرق آسيا في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: التحولات في شرق آسيا: التفسيرات المتنافسة.

المطلب الأول: نموذج الأوز الطائر.

المطلب الثاني: نظرية الصين الكبرى/نظرية التهديد الصيني.

المطلب الثالث: نظرية توازن القوى

المطلب الرابع: طريق الأسيان.

المبحث الثاني: مشروعات البناء الإقليمي

المطلب الأول: الأسيان أو بناء الطريق الآسيوي.

المطلب الثاني: الأبيك.

المبحث الثالث: البناؤون

المطلب الأول: الجماعات المعرفية.

المطلب الثاني: الأفكار و الصور.

مدخل: شرق آسيا في العلاقات الدولية.

أ-بين مفهومي"شرق آسيا" و "آسيا الباسيفيكية":

"آسيا الباسيفيكية" هو المفهوم الذي تعتمده كل من الولايات المتحدة و اليابان للدلالة على الإقليم الذي تشير إليه بريطانيا تقليديا بعبارة " آسيا " أو " الشرق الأقصى". فمكتب الخارجية البريطاني يواصل حتى اليوم تغطية كل من الصين، اليابان، كوريا، منغوليا تحت اسم " الشرق الأقصى"، و يضع أستراليا و نيوزلندا وعدد كبير من الجزر الصغيرة بالباسفيك في دائرة "الشرق الأقصى و الباسفيك".

فاليابان والولايات المتحدة إذن لا يعتمدان المصطلحات البريطانية. كما لا يعتبران "القيم الآسيوية" و "شرق آسيا" كمرجعية بالنسبة لهما. لذلك اعتبر استخدام مفهوم " آسيا الباسيفيكية " بمثابة استخدام إستراتيجي من طرف الولايات المتحدة لأن هذا المفهوم يسمح لها بأن تكون لاعبا رئيسيا في المنطقة.أما اليابان فقد اعتبر بأن موقفها من آسيا " غير خال من التكبر"[1] فهناك رغبة يابانية في " يبننة آسيا " أكثر من " أسينة اليابان ".

كما أن مفهوم آسيا الباسيفيكية يفرغ المحتوى التاريخي لتقسيمات الحرب الباردة (شرق/غرب، شمال/جنوب).

لقد انتقدت التسميات البريطانية –السابقة الذكر- الثابتة كونها " تعكس نوع من عدم الالتزام السياسي اتجاه آسيا وأنها لا تأخذ في الحسبان الحاجات السياسية المتغيرة لكل من ماليزيا و سنغافورة ".[2] فالقيم الآسيوية ومجموعة شرق آسيا تعتبر "رموزا مهمة لتدعيم هوية الدولة في ماليزيا و سنغافورة، لأن هذه الدول ليست غربية و ليست -خاصة – صينية أو مالاي أو هندية ".[3]

·كما لوحظ أن الجهود التي بذلت لبناء الهوية الآسيوية أطلق عليها حتى اسم أفرو-آسيوية لكن أبدا لم تسمى أسيا الباسيفيكية.

أما مصطلح " شرق آسيا " فقد استعمل خلال الحرب العالمية الثانية من طرف قيادة الحلفاء المتواجدة بسيلان (سيري لانكا) آنذاك. وفي إطار المساعي الحديثة لإعادة تعريف أسس الهويات و العلاقات الإقليمية فإن مصطلح " شرق آسيا " أحرز نقاطا على حساب تعابير " شمال شرق آسيا" و " جنوب شرق آسيا "

أو " شرق و جنوب شرق آسيا " أو "آسيا الباسيفيكية". حيث اكتسب هذا المصطلح " شرق آسيا "، الذي تعود جذوره إلى التفكير الياباني حول شرق آسيا الكبير، شهرة كبيرة عندما بدأ الوزير الأول الماليزي السابق "مهاتير محمد" الدفاع بقوة عن " المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا "[4]. فشرق آسيا وفقا لمهاتير هو " هلال من الأمم المزدهرة الممتدة من شمال شرق آسيا إلى جنوب شرق آسيا... من طوكيو إلى جاكرتا "[5] وهذا يعني

---

1) Bjorn Hettne, op.cit

2) Peter Katzenstein, Regionalism and Asia, OP. Cit.

3) Ibid.

4) Anthony Milner and Deborah Johnson, The idea of Asia, (eprints.anu.edu.au/archive/00002630/01/idea.html - 65k).

5) Ibid.

إقصاء لأستراليا و نيوزلندا [1] و الولايات المتحدة من المنطقة لأنها لا تنتمي إلى الفضاء الثقافي الآسيوي.

كما نجد كثيرا من الكتابات تشير إلى هذه المنطقة باستعمال تعبير " آسيا " فقط التي تعني ضمنا شرق آسيا. لأن غرب آسيا يشار إليه بالشرق الأوسط، و جنوبها بجنوب آسيا.

أخيرا، يبدو أن تعبير " شرق آسيا " له دلالة أقوى من تعبير آسيا الباسيفيكية لأنه من غير الممكن الاعتقاد بوجود نظام إقليمي باسفيكي حول واقع " أن الأعضاء لديهم ساحل على الباسفيك "[2] و ترك مصطلح "شرق آسيا " الذي يشير إلى منطقة ذات خصائص مشتركة سواء كانت هذه الخصائص مادية أو غير مادية.

ب-مفهوم النظام الإقليمي الشرق الآسيوي: كما مع أي نظام إقليمي، هناك عدد من العناصر الأساسية تؤخذ كمعيار لتعريف نظام إقليمي (المطلب الأول من المبحث الأول من الفصل الأول):

1- القرب و التجاور الجغرافي: يرى "ستيوارت هاريس" انه حسب هذا العنصر يمكن القول أن هناك مفهومين لشرق آسيا[3]:

-مفهوم واسع ينعكس في منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي (الأبيك) الذي يضم بلدان شرق آسيا و الباسيفيك الأروربي (أستراليا و نيوزلندا) و أمريكا الشمالية و الشيلي والبيرو و روسيا.

-مفهوم ضيق يتضح من خلال الطرف الآسيوي فـــي اللقاء الآسيوي-الأوروبي ASEM(Asia-Europe Meeting) والذي يقتصر على بلدان الأسيان و الصين واليابان وكوريا.

كما أن عضوية المنظمات الإقليمية الأخرى لا تساعد كثيرا في تحديد مفهوم إقليم شرق آسيا فبعض المنظمات تضم مرافقين (Outriders) فمثلا:

- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لآسيا و المحيط الهادي (ESCAP): تضم إيران و أرمينيا.

-بنك التنمية الآسيوي يضم أفغانستان و عدد من دول كومنولث الدول المستقلة CIS.

-المنتدى الإقليمي للأسيان يضم الهند.

لكن رغم هذا، غالبا ما تتم الإشارة إلى شرق آسيا على انه ذلك النظام الإقليمي المؤلف من نظاميين إقليميين فرعيين:

---

[1]) لا ستراليا و نيوزلندا أصولا أروبية و تحديدا بريطانية لكنها أصبحت اقتصاديا جزءا من آسيا. فالصادرات الاسترالية كانت تقدر ب 32 في المائة نحو بريطانيا سنة 1950. ولكن هذه النسبة نزلت الى في المائة3 سنة 1996 في مقابل 60في المائة نحو شرق آسيا.

[2]) من تصريح للكاتب السياسي الياباني اشيهارا شنتارو حول الابيك التي قال عنها إنها تصور مبهم.

[3]) Stuart Harris, op.cit

-شمال شرق آسيا: الذي يتميز بافتقاره لأي نوع من الأطر الإقليمية الرسمية. يتميز بدائرة الصين التي تشمل تايوان و هونغ كونغ.

- جنوب شرق آسيا حيث تقطن كتلة سكانية مسلمة كبيرة جدا، و تضم تشكيلتين إقليميتين: الأسيان و منطقة الهند الصينية (فتنام، كمبوديا، اللاوس).

2- انتظام و شدة التفاعلات:

الظهور التدريجي الـــذاتي للروابط الاقتصادية بين بلدان الإقليم و التوقع بـــأن هذه الروابط ستتزيد إن لم يتم إعـــاقتها، أصبحـــا الدافعـــين الأساسيـــين للفعل التعـــاوني المؤدي إلى عمليات شبه رسمية لتسهيل التعـــاون.بالتعـــابير الوظيفية فـــإن كل من الأسيـــان و الأبيك إلى غـــايـــة 1997 كـــانـــا يتـــاجران أكثر داخل الإقليم، ففي 1997: 71% من تجارة الأبيك كانت داخل-إقليمية و 19% من تجارة الأسيان كانت بين أعضاء الأسيان.[1]

كما أن الروابط الاقتصادية بين دول الإقليم تم تشجيعها كطريقة لمنع وقوع نزاعات بين الدول من خلال تفاعلات وظيفية كبرى.

3- الوعي الإقليمي المشترك:

إن عددا من بلدان الإقليم تتقـــاسم صفات مشتركة، فهي تشترك في التاريخ، الثقافات، الإدراكات(القيم الآسيوية)، المواقف السياسية و حس الوعي الإقليمي (خصائص مشتركة داخلية) وهناك خصائص مشتركة موجهة خارجيا (المواقف اتجاه من هم خارج الإقليم).

4- الفـــاعـــل:

من المفيد هنا أن نتذكر مقولة "نـــاي": أن الإقليم يمتد أين يريدوه الساسة أن يمتد و أن الإقليم هو ما تصنعه الدول. فالكتاب غير واضحين حول أين تبدأ و أين تنتهي حدود شرق آسيا. فهناك من يستعمل مفهوم "شرق آسيا" ليعني به اليابان، الصين، كوريا الجنوبية و تايوان. أي الشكل القديم لشمال شرق آسيا.

و هناك من يحدد الفواعل في شرق آسيا باليابان، الصين، كوريا الجنوبية. و تايوان، تايلاند، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين،و اندونيسيا (الأسيان) (خطاب مهاتير 1990).

و قد اخذ هذا التحديد الثاني مكانته حيث أصبحت البلدان العشرة أعضـــاء الأسيـــان إضافـــة إلى ثلاث دول من شمال شرق آسيا: الصين، اليابان،و كوريا الجنوبية-والتي تعرف بالأسيان + APT 3 (Asean Plus Three)- هي الدول التي تصنع شرق آسيا. وإذا كانت السوق و الشبكات الاقتصادية سمة رئيسية في شرق آسيا فان الدولة تظل هي الفاعل الأساسي.

---

1) Ibid.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد دول القلب و الدول الأطراف و دول الهامش في هذا النظام الإقليمي كالآتي:

دول القلب = الصين، اليابان.

الدول الأطراف: الدول المركزية في الأسيان، كوريا الجنوبية.

دول الهامش: لاوس، ميانمار، كمبوديا.

اليـــابـــان: تعتبر اليابان عملاقا اقتصاديا عالميا و أول من حقق " ديمقراطية حرة مستقرة " في شرق آسيا. طوال فترة نموها عقب الحرب العالمية الثانية، قاومت اليابان أي محاولة " لكي تتصور نفسها اقتصادا آسيويا خالصا و حاولت أن تدمج نفسها مع شمال أمريكا و أروبا والاقتصاد العالمي"[(1)] فلم تكن اليابان جزءا من شرق آسيا حيث كانت تعتبر نفسها منفردة عنه.

لكن منذ 1977 بدأت اليابان في انتهاج إستراتيجية للنفوذ الإقليمي. حيث خططت لزيادة معوناتها العامة لأغراض التنمية بصورة مكثفة، و خصصت ثلثي هذه المعونات لآسيا. وسعت إلى إحياء التشاور الإقليمي فقد قامت في 1978 بتوقيع معاهدة للسلم مع الصين تتفق مع شرط عدم الهيمنة الشهير الذي يستهدف كلا من القوتين العظميين من الوجهة النظرية. كما عادت الشركات اليابانية لتركز اهتمامها على آسيا عامة والصين خاصة حيث تجاوز حجم الاستثمار الياباني في الصين نظيره الأمريكي.[(2)]

و مع سبتمبر 1998، عقب الأزمة المالية التي ضربت شرق آسيا، كان مستوى المساعدات اليابانية المقدمة من أجل حل هذه الأزمة قد وصل إلى 43 بليون دولار متجاوزا مساهمة الولايات المتحدة (12 بليون دولار) و أوروبا (7 بليون دولار).[(3)]

ورغم القوة الاقتصادية اليابانية والتنافس مع الصين حول الهيمنة في شرق آسيا فإن اليابان ينظر إليها على أنها مجرد محمية عسكرية أمريكية (اتفاقية الأمن 1951) و مجرد شركة أمريكية تقدمها الولايات المتحدة على أنها " النموذج في منطقة تعتبر بلادها مجموعة أحجار دومينو مساندة ".[(4)]

إن الحالة التي تمثلها اليابان المتمثلة في: قوة اقتصادية من الطراز الأول ليست قوة عسكرية في ذات الوقت تعتبر من " الحالات اللاقياسية إلى حد كبير في نظر التاريخ الحديث للعلاقات الدولية ".لذا فإن من أهم القضايا المعقدة في شرق آسيا هي الدور الياباني: هل سيبقى رقم "إثنان" في السلم الأمريكي Pax Americana أم سيأخذ دورا أكثر استقلالية إقليميا و عالميا ؟

---

1) دانيال بور شتاين، أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال، (الكويت، عالم المعرفة، 2001)، ص 188.

2) جان ماري بويسو، اليابان والبحث عن الشرعية في زكي العايدي و آخرون، مرجع سابق، ص ص 83 – 84.

3) Peter Katzenstein, Regionalism and Asia, OP. Cit.

4) باتريك سميث، اليابان: رؤية جديدة، ترجمة سعد زهران (الكويت، عالم المعرفة، 2001)، ص 30.

ورغم اعتبارها " نموذجا اقتصاديا ناجحا " من قبل جيرانها الآسيويين إلا أن هناك مخاوف من أي تنام قد يحدث في حجم القدرات العسكرية لليابان و إنفاقها العسكري خاصة بعد إجراء تعديل على الدستور الياباني في أوائل القرن الحالي يسمح لها بإرسال قوات عسكرية خارج الحدود اليابانية أو ما يعرف " بالمناطق المحيطة " وأن تستخدم اليابان قواتها العسكرية في تغيير خارطة و شكل النظام الإقليمي لشرق آسيا.[1] لهذه المخاوف الآسيوية سند تاريخي فقد كان هنالك نزوع ياباني إلى التوسع داخل " آسيا الشرقية الكبرى " حتى تضمن أمنها الإستراتيجي و تفتح أسواقا جديدة و تحصل على المواد الأولية و تجسد ذلك من خلال حملاتها العسكرية و البحرية ضد الصين في 1894 حين تفجر الصراع بين البلدين حول كوريا. فهناك مشاعر كره اتجاه اليابانيين في شرق آسيا خاصة في كوريا و لا تزال الصين تذكر احتلال اليابان لمعظم أراضيها في الثلاثينيات و الأربعينيات من القرن العشرين، و لا تزال القومية اليابانية معبأة بشعور أنه كان ينظر إلى اليابانيين عبر آلاف السنين، ثقافيا، بازدراء من قبل الصين و كوريا.

الصيـــن: إن المقالات " الهستيرية " التي ظهرت في الغرب في الثمانينيات من القرن الماضي حول هيمنة اليابان المحتملة، عادت بعد سنة 2000 لتتحدث عن هيمنة الصين المحتملة. فمع النمو الاقتصادي المتوالي منذ الثمانينات، عودة هونغ كونغ[2] (1997)، و ماكاو (1999)، انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (2001) أصبحت الصين البلد الأكثر ديناميكية في شرق آسيا و اللاعب الرئيسي في أي تحول إقليمي شرق آسيوي.

إن سمعة الصين، التي هي أعرق من التاريخ ذاته كما وصفها ديغول، كقوة إقليمية مهيمنة تتركز أساسا حول دخولها المخطط إلى السوق العالمية وامتلاكها السلاح النووي و لمقعدها الدائم في مجلس الأمن. كما أصبحت الصين الوجهة العالمية الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة [3] وقد ساهمت في رفع وتيرة النمو العالمي باعتبارها المستورد الثالث والمصدر الرابع [4].

---

1) رضـــا محمد هـــلال، الأمن اليـــابـــاني بعد 11 سبتمبر: مصادر التهديد و آليـــات الـــمواجهة، السيـــاســـة الدوليـــة، (العدد 148، أفريل 2002)، ص 149.

2) تشكل هونغ كونغ المركز الاقتصادي الإقليمي المسلم بـــه في عالـــم صيني، فعبر هونـــغ كونـــغ كمنطقة تداخل إلزامية، يمر القسم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية إلـــى الصين كمـــا الصادرات الصينية. مع انضمام الصين إلى منظمة التجـــارة العـــالمية تضاءلت أكثر فأكثر الإفادة من هونغ كونغ كمنفذ إلى السوق الصينية. انظر: جان جاك غانديني، هونغ كونغ تحت الهيمنة الصينية، لوموند ديلوماتيك، جوان 2003 في www.mondipolar.com.

3) معظم الاستثمار الأجنبي المباشر هو في الأساس صيني يأتي من ما يعرف "بالصينيين ما وراء البحار" من هونغ كونغ و ماكاو و تايوان ومن جنوب شرق آسيـــا. حيث كان هؤلاء من اللاجئين أو أبنائهم منذ ثورة ماو. تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق الساحلية الشرقية: قواندونغ – شنغهاي – بكين – تيانجين – جيانغسو مما زاد في عدم المساواة بين المناطق الصينية و ينذر بانقسام البلاد.

4) لقد تحولت الصين إلى بلد " يثير القلق بسبب نهمه الذي لا يرتوي ". فحسب إحصائيات 2003 تمثل الصين:

- المستورد الأول للإسمنت (55 % من الإنتاج العالمي).
- المستورد الأول للفحم (40 % من الإنتاج العالمي).
- المستورد الأول للفولاذ (25 % من الإنتاج العالمي).
- المستورد الأول للنيكل (25 % من الإنتاج العالمي).
- المستورد الأول للألومنيوم (14% من الإنتاج العالمي).
- المستورد الثاني للنفط (بعد الولايات المتحدة).

رغم قوتها الاقتصادية المتنامية، لا يبدو أن الصين مهتمة بتوسيع نطاق اهتماماتها الأخرى (سياسية، عسكرية، ثقافية،...) خارج الجوار القريب (شرق آسيا) " فالصين تحرص على أن ترصد كل جهودها لكي تلقى بثقلها كاملا عندما ترى أن المصالح الصينية الحيوية موضع الخطر على أبواب الصين: قضيتي تايوان و التبت[1]". [2]

كما تعد الصين نموذجا متميزا في شرق آسيا من حيث نجاح الإصلاحات الاقتصادية و استمرار ما يسمى "الدولة التسلطية". فقد تبنت الصين ما أسمته " اقتصاد السوق الاشتراكي" وأعلنت أن التقدم الاقتصادي أهم من الإيديولوجيا، وأظهرت براغماتية واضحة. فقد صرح الرئيس الصيني الأسبق " دنج زياو بنج "[3] سنة 1992: " إن ما يحقق نتيجة لنا هو سوف ما نسميه اشتراكية، وما يفشل سوف نسميه رأسمالية "[4] و اعتبر أن اقتصاد السوق ليس رأسمالية " لأن هناك أسواق في الاشتراكية أيضا ".[5]

كما تشهد الصين كذلك نزاعات إقليمية متعددة (جزر متنازع عليها، نزاع حول بحر الصين الجنوبي) مع اليابان و أقطار الأسيان[6]

و رغم هذه النزاعات فإنه منذ أوائل التسعينيات أصبحت الصين تؤيد إقامة مشروعات اقتصادية تعاونية في

انظر انياسو رامونة ، الصين قوة عظمى فائقة، لوموند ديبلوماتيك، عدد أوت 2004 في:www.mondipolar.com

1) تعتبر مسألة استقلال تايوان أو التبت مرفوضة تماما من جانب بكين، وقد كسبت الصين جولات عدة في حربها الدبلوماسية مع تايوان، أبرزها: الحلول محل تايوان في الأمم المتحدة عام 1971 و إفشال محاولات تايوان للانضمام إلى الأمم المتحدة التي بدأت منذ 1993

و رفضها الحاسم لإقامة أي علاقات دبلوماسية بين تايوان وأي دولة أخرى في العالم.

و لتايوان أهمية إستراتيجية لأن مضيقها و قناة باشي يمثلان الممرين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرقي آسيا بجنوب شرقي آسيا و الشرق الأوسط. كما تعتبر الصين بالنسبة لتايوان مصدر الربح الرئيسي لاستثماراتها (سوق كبيرة، أيدي عاملة رخيصة) فالصين هي فرصة لمشروعات إستراتيجية أكثر من كونها خطرا إستراتيجيا. أنظر: محمد عباس ناجي، الصين-تايوان: مأزق البدائل المحدودة، السياسة الدولية، العدد 150 (أكتوبر 2002).

2) دانيال بورشتاين، أرنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص 143.

3) دنج هو الرئيس الصيني صاحب المقولتين الشهيرتين: " لا يهم أن يكون القط أبيضا أو رماديا، المهم أن يصيد الفئران " و " اعبر النهر دوسا على الحجارة "وهي مقولات براغماتية جدا.

4) مرجع سـابق، ص 133.

5) مرجع سابق.

6)) الجدول التالي يوضح أسماء الجزر المتنازع عليه و طرف النزاع مع الصين:

الـجـزيـرة	طرف النـزاع مع الصين
ميستشيف	الفلبيـن
سـبراتـلي	فتنام، الفلبين، ماليزيا، بروناي
بـارسيـل	فـيـتـنـام
نـاتـونـا	اندونيسيا
جزر دياويو (سنكاكو)	اليـابـان

المياه المتنازع عليهامع إغفال النزاعات المتعلقة بالسيادة.فالسياسة الخارجية الصينية أصبحت جهودها تتجه أكثر نحو تعزيز النزعات الإقليمية و الاستقرار في المنطقة[1]، لأن وجود نظام إقليمي مستقر يعزز الطموحات الصينية حيث أنه يتيح لبكين فرصة تركيز مواردها الداخلية على الأسس الاقتصادية لقوتها الإستراتيجية.

كما مع اليابان، لا يبدو أن الدول الشرق آسيوية تحبذ أي إنفراد أو هيمنة إقليمية في شرق آسيا من قبل الصين " فغالبية الدول الآسيوية تريد من الولايات المتحدة أن تواصل حضورها العسكري في الإقليم كقوة موازنة تقابل القوة الصينية، ولكن بلدانا قليلة لديها الشجاعة لتقول هذا علانية "[2] . لكن رغم ذلك تتهيأ البلدان الآسيوية للعيش مع الصين التي يرونها " التنين المتعاظم باطراد وسطهم، و يواجه البعض هذا الاحتمال بالتركيز على فرصة الاقتصاد الإقليمي التي تخلقها الصين".[3]

كوريـــا الجنوبية: أنشئت كوريا الجنوبية في 1948 كي تستطيع مواجهة الضغط الشيوعي. ومنذ الحرب الكورية 1953 أصبحت كوريا الجنوبية تشكل منطقة حدودية إستراتيجية في الحرب الباردة، لهذا تدفقت إليها رؤوس الأموال الأمريكية ونشأت شركات متعددة مشتركة بين صناعيين كوريين و صناعيين يابانيين.

في الخمسينيات و بـــدايـــة الستينيات بدأت كوريـــا الجنوبية مرحلة أولى من التطور حيث اعتمدت سياسة التصنيع من أجل إحلال الواردات ثم سيـــاسة التصنيع من أجل التصدير في الستينـــات و السبعينات. و من 1972 إلى 1981 بدأت مرحلة ثانية من التطور أعطيت الأولوية فيها للصناعة الثقيلة وبعدها مرحلة ثالثة: الاتجاه نحو تصدير منتجات حديثة.[4]

كمـــا لعبت عدد من المجمعـــات الصنـــاعية الكبرى Chaebols – التي يمكن وصف أنشطتها بـــأنهـــا أقـــرب مـــا تكون إلى نظـــام احتكار القلـــة (عـــائـــلات Oligopoly)- دورا مهمـــا في عملية النهضة الصنـــاعية الكورية.

إن كوريـــا الجنوبية المعتبرة كنموذج لنجـــاح الليبيرالية هي دولـــة محوريـــة في المنطقة خـــاصة على الصعيد الاقتصادي.فلقد كـــان النجـــاح الاقتصادي شرطـــا أساسيا لبقاء دولة ككوريا الجنوبية أو حتى تايوان و سنغافورة. كما تعد العلاقات بين الكوريتين من القضايا الساخنة في الإقليم.

الأســـيان: تـــأسست منظمة دول جـــنوب شـــرق آســـيـــا ASEAN (Association of Southeast Asian Nations) سنة 1967 في بـــانكوك (تايلند)، حيث كان الأعضاء المؤسسون: اندونيسيا – ماليزيا – تايلند – سنغافورة – الفلبين. وتضم الأسيان الآن 10 أعضاء فقد انضمت إليها بروناي دار السلام (1984)، فتنام (1995)، لاوس و ميانمار (1997)، كمبوديا

1) روبرت، س، روس، بكين قوة محافظة، ترجمة دراجي فتحي، الثقافة العالمية، (العدد 86، يناير – فبراير 1998)، ص 38.

2) دانيال بورشتاين، أرنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص 130.

3) مرجع سابق.

4) توماس كوثرو، ميشال هوسون، على أبواب القرن الواحد و العشرين أين أصبح العالم الثالث، ترجمة نخلة فريفر، (بيروت، دار الأزمنة الحديثة، 1998)، ص 217.

.(1999)

طيلة العقدين الأولين من إنشـــائهـــا كـــانت الأسيان عبارة عن منتدى للحوار و التعـــاون من أجل الاستقرار الإقليمي و التأكيد المستمر على السلام فـــي الإقليم حيث وقعت على إنشاء منطقة للسلم والحرية و الحياد (Asean Zone Of Peace, Freedom And Neutrality (ASEAN ZOPFAN سنة 1971[1] في إطار مساعيها لمقاومة الدعم السوفيتي و الصيني للتوسع الشيوعي في الإقليم.

ورغم أن الأسيان ضمت الدول الصغيرة في المنطقة (باستثناء ربمـــا اندونيسيا) إلا أنهـــا استندت إلـــى نجـــاحهـــا الاقتصادي للمطالبة بدرجة أكبر من المشاركة في تقرير مصير المنطقة. لقد كان نجاحها دافعا إلى التحرك نحو شمال شرق آسيا وظهر ذلك من خلال بروز ما أصبح يعرف بـــ: الأسيان + 3 التي تعتبر أهم مظهر لبناء الإقليم في شرق آسيا.

البيئة الدولية لشرق آسيا:

إن اندماج شرق آسيـــا في التيـــارات العـــالميـــة الكبرى قـــد ازداد بتـــأثيـــر الحـــرب العـــالمية الثـــانية والحـــرب البـــاردة.

ففي ذروة الحرب البـــاردة كـــان الإقليم مقسما إلى اثنين ضد اثنين: الصين و الإتحـــاد السوفيتي في مواجهة اليـــابـــان والولايات المتحدة. كما احتمت كوريا الجنوبية و تايوان بالولايات المتحدة، و كوريا الشمالية بالصين و الإتحاد السوفيتي. كما أن انتصار الشيوعية في الهند الصينية أدى إلى تبعية فيتنام ثم كمبوديا للإتحاد السوفيتي.و ظهرت منظمات إقليمية (SEATO) خاضعة للهيمنة الأجنبية وغلب عليها الطابع الأمني بما في ذلك الأسيان.

لقد وصلت الحرب الباردة إلى نهاية أقل إحكاما في شرق آسيا منها في شرق أوروبا من خلال المرور بفترة انقطاع من الثنائية القطبية إلى إستراتيجية ثلاثية حيث ساد المثلث الإستراتيجي: الولايات المتحدة- الصين- الإتحاد السوفيتي شرق آسيا.

و عندما دعا مبدأ نكسون إلى الاعتماد الأمريكي على قوى إقليمية كثقل مقابل للثقل السوفيتي رحبت الولايات المتحدة بالصين كبديل للقوة الأمريكية طوال السبعينيات و الثمانينيات.برز ذلك من خلال:

-قدرة الصين على دعم تايلند في مواجهة الإتحـــاد السوفيتي و فيتنـــام في أعقـــاب الانسحاب الأمريكي من فتنـــام.

- دعم واشنطن للصين لتقويض الإتحاد السوفيتي-خلال الثمانينيات- في جنوب شرق آسيا من خلال مساعدة الخمير الحمر على مقاومة الغزو الفتنامي لكمبوديا المدعوم من الإتحاد السوفيتي.

---

1) César de Prado Yepes, Epistemic policy actors constructing the Asean + 3 region with special reference to the role of Europe, www.iias.nl/asem/publications/deprado-ASEAN.pdf, P5.

مقابل ذلك قامت الولايات المتحدة بـــ: [1]

- الانسحاب الكامل لقواها البرية المقاتلة عام 1973.
- تعليق نشاط SEATO وإنهاء مهامها في 1977.
- الانسحاب من تايلند في 1976.

وبعد نهاية الحرب الباردة أصبح الحديث عن مثلث إستراتيجي بديل يضم: الولايات المتحدة-الصين-اليابان

فالغياب السوفيتي لم تملأه لا الصين و لا اليابان.كما عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة زيادة في التفاعلات بين شرق آسيا و الولايات المتحدة: تجارة، استثمار، اتصالات و التي ضاعفت من القضايا التي تتصادم فيها المصالح. كما غير النمو الاقتصادي لشرق آسيا ميزان القوى الشامل بينها وبين الولايات المتحدة.

ومع أن الشيوعية الآسيوية لازالت إلى الآن على قيد الحياة (الصين، فيتنام) فإن الإيديولوجية أصبحت لها أهمية ثانوية في توجيه هذه الدول. إن الاختفاء الكلي- تقريبا- للتضامن الإيديولوجي الدولي (الإقليمي) يتمثل في حقيقة "أن الشراكات التي تفاخر بها الصين و لا واحدة منها مع بلد اشتراكي".[2]

أخيرا يمكن القول أنه بسبب الفروقات المهمة بين الدول المتطورة (اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة) والدول الأقل تطورا (ماليزيـــا، تايلاند، اندونيسيا، فيتنام) ومناطق التأزم: كوريا الشمالية، تنامي النزاعات الانفصالية في اندونيسيا و الفلبين، و بسبب التواجد الكبير و التأثير الهام للقوى الكبرى الخارجية(الولايات المتحدة) أننا لسنا أمام نظام إقليمي شرق آسيوي منسجم.

- **شرق آسيا في منظورات العلاقات الدولية:**

حظي شرق آسيا، المركز الجديد للرأسمالية العالمية والكتلة التجارية البارزة تحت قيادة اليابان، باهتمام من قبل منظري العلاقات الدولية. وقد انصب معظم هذا الاهتمام حول تفسير ذلك النجاح الاقتصادي المذهل الذي تحقق في هذا الإقليم، حتى اعتبرت الاقتصاديات الشرق آسيوية بمثابة نقطة تحول في التاريخ الحديث. وقد تعددت تفسيرات وتأويلات هذا النجاح الاقتصادي حسب تعدد المنظورات:

منظور صدام الحضارات (صامويل هانتغتن):

ما شد انتباه " هانتغتن" في شرق آسيا هو النمو الاقتصادي الهائل الذي اعتبره أحد التطورات المهمة في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد كانت سرعة هذا التحول مذهلة حسب هانتغتن الذي استشهد ببريطانيا والولايات المتحدة اللتين احتاجتا إلى 58 سنة و 37 سنة على التوالي لمضاعفة متوسط دخل الفرد فيهمـــا، في حين استطاعت اليـــابـــان تحقيق ذلك في 33 سنة واندونيسيا في 14 سنة وكوريا الجنوبية

---

1) جان لوي مارجولان، الشرق الأقصى: معنى الرفاهة، مرجع سابق، ص 198.

2) Lowell Dittmer, East Asia in the « New Era » in World Politics, World Politics, 55.1 (2002), P 64.

في 11 سنة والصين في 10 سنوات.[1]

ومن منظور هانتغتن فإن هذا النجاح الاقتصادي الذي حققه الشرق آسيويون جعلهم لا يترددون في التأكيد على تميز ثقافاتهم وتفوق قيمهم وأساليب حياتهم على تلك التي لدى الغرب والمجتمعات الأخرى. وهكذا أصبح هناك نوع من التحدي الآسيوي أو" التوكيد الآسيوي": تحدي لضغوط الدول الغربية، وتأكيد على الأســـاس الثقافي المشترك الذي يتمثل في الكونفوشية رغم اختلاف الحضارات الشرق آسيوية من صينية

و يابانية و بوذية وإسلامية. فأصبحت ما يسمى " القيم الآسيوية " نموذجا على الغرب تبنيه لكي يجدد نفسه. أي أن شرق آسيا وضعت نفسها في مكان المصدر للأنظمة الاجتماعية و الأخلاقية للمجتمعات الأخرى وهو دور كان إلى وقت قريب ولزمن طويل مقتصرا على الغرب.

إذن النمو الاقتصادي والثقة المتزايدة في شرق آسيا ليست من وجهة نظر هانتغتن – إلا تمزيق للسياسة العالمية بثلاثة أساليب:[2]

1- النمو الاقتصادي يمكن الدول الآسيوية من توسيع قدراتها العسكرية ويثير القلق بشأن العلاقات المستقبلية بين هذه الدول والتعجيل باحتمالات الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة

2- النمو الاقتصادي يزيد من حدة الصراعات بين المجتمعات الآسيوية والغرب (الولايات المتحدة أساسا) وتقوي من قدرة المجتمعات الآسيوية على أن تسود في تلك الصراعات.

3- النمو الاقتصادي لأكبر قوة في آسيا (الصين) يزيد من النفوذ الصيني في المنطقة كما يزيد من احتمال تأكيد الصين لسيطرتها التقليدية في شرق آسيا.

وهكذا تكون حلبة السباق الرئيسية في العلاقات الدولية فيما بعد الحرب الباردة هي شرق آسيا، فدول المركز في أربع حضارات (اليابان، الصين، روسيا، الولايات المتحدة) لاعبون رئيسيون في شرق آسيا.

و لم يفت "هانتغتن" أن يشير إلى افتقاد شرق آسيا إلى منظمات مؤسساتية بخلاف أوروبا ماعدا الأسيان التي " لا تضم أي قوى رئيسية و تتحاشى المسائل الأمنية غالبا ومازالت في بداية التحرك نحو أكثر الصيغ بدائية في التكامل الاقتصادي"و الأبيك التي وصفها بأنها " مجرد دكان للكلام ".

مـــنـــظـــور لـــبـــيـــرالـــي (فوكوياما، كيوهان):

1) فوكوياما: يعتقد فوكوياما أن المعجزة الاقتصادية التي تحققت في شرق آسيا هي بمثابة نعي لنظرية التبعية. فما تحقق من نجاح اقتصادي في هذه المنطقة يدل على أن الرأسمالية طريق واضح نحو التطور الاقتصادي المتاح لكل الدول، لأنه إذا كان تخلف دول العالم الثالث كما تزعم نظرية التبعية راجع إلى

---

1) صامويل هانتغتن، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، (القاهرة، مصر، شركة سطور، 1999)، ص 170.

2) المرجع السابق، ص 353.

اشتراك أقل عدد من الدول المتقدمة في النظام الرأسمالي العالمي فكيف-يتساءل فوكوياما- يتأتى للمرء أن يفسر النمو الاقتصادي الظاهري في دول مثل كوريا الجنوبية و تايوان و هونغ كونغ و ماليزيا ؟[1]

لقد اتبعت هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية سياسة تنمية قائمة على التصدير و ربطت نفسها بالأسواق الخارجية ورأس المال الأجنبي من خلال روابط مع هيئات وطنية متعددة. ومع ذلك، و خلافا لتفسيرات نظرية التبعية، استطاعت هذه الدول تحقيق القفزة الاقتصادية.

لقد قدم فوكوياما بلدان شرق آسيا من خلال النسب المرتفعة لمعدلات النمو كمثال حي على صلاحية اللبيرالية الغربية كنموذج اقتصادي يمكن أن ينجح خارج حدوده التقليدية، و كدليل قاطع على خطأ الأطروحات الماركسية المحللة للتركيبة الرأسمالية على أساس الإمبريالية والهيمنة وتبعية الأطراف للمركز وتنمية التخلف. لكن من جهة أخرى فإن هذه المجتمعات الشرق آسيوية تمثل -حسب فوكوياما- خطرا على الديمقراطية اللبيرالية من خلال ما أسماه " الإستبداد الآسيوي".

فالمجتمعات الآسيوية التي تضم إقتصاديات لبيرالية إلى جانب قوى إستبدادية وطنية تشكل أكبر خطر على الديمقراطية اللبرالية.فقد أدى النجاح الاقتصادي المذهل في شرق آسيا إلى اعتراف متزايد بأن ذلك النجاح لم يكن فقط نتيجة لمجرد الاقتباس من الغرب ولكنه كان نتيجة ثقافة المجتمعات الآسيوية مثل أخلاقيات العمل القوية و تمجيد الجماعة. إن الجماعات التي تظهر في مثل هذه المجتمعات الكونفوشية هي التي تشكل أساس السلطة السياسية، فالفرد لا يستمد مركزه في الأساس تبعا لقدرته أو قيمته الفردية ولكن على أساس عضويته في واحد من الجماعات المترابطة.فالأولوية هي للجماعة وليس للفرد على عكس اللبيرالية التي تمجد الفرد. [2]

2) روبرت كيوهان: شرق آسيا حسب كيوهان يعطي مثالا عن العولمة الغير مرتكزة على الولايات المتحدة من خلال الروابط الجديدة بين اليابان و دول أمريكا اللاتينية مع عدد كبير من السكان من أصل ياباني، وقروض المصارف الأوروبية للأسواق الناشئة في شرق آسيا. كما أفرد كيوهان ملاحظة خاصة باستيراد اليابان للقانون الألماني، " ففي القرن التاسع عشر كان إصلاحيو الميجي يعرفون الأفكار والمؤسسات الأنجلو أمريكية لكنهم اتجهوا إلى النماذج الألمانية عن عمد لأنها كانت تبدو لهم أكثر تجانسا "[3]

من حيث الجانب المؤسساتي لم يشر كيوهان إلى ضعف المؤسساتية في شرق آسيا ولكنه اكتفى بالتفريق بين الأبيك والأسيان. فالأولى تمثل " اعتماد متبادل بين القارات " في حين أن الثانية هي " منظمة إقليمية ".[4]

منظور واقعي (بريجنسكي): في تقسيمه الجيوسياسي للعالم أبقى بريجنسكي شرق آسيا تحت السيطرة الأمريكية لأن القوات

---

1) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ و الرجل الأخير، ترجمة حسين الشيخ، (بيروت، لبنان، دار العلوم العربية، 1993)، ص 119.

2) المرجع السابق، ص ص 267-268.

3) روبرت كيوهان و جوزيف ناي الابن، تمهيد في جوزيف ناي وآخرون، مرجع سابق، ص 26.

4) المرجع السابق، ص 19.

في تقسيمه الجيوسياسي للعالم أبقى بريجنسكي شرق آسيا تحت السيطرة الأمريكية لأن القوات

الأمريكية ستبقى في اليابان و كوريا الجنوبية لبقية العقد الراهن كما أن صعود الصين سيحدث نوعا من التوترات لا سيما في علاقاتها مع اليابان مما يخلق عدم استقرار إقليمي. فالصين كما يراها بريجنسكي لا تستطيع أن تحصل على نفوذ عالمي إلا بعد أن تصبح قوة إقليمية في حين أن اليابان تستطيع أن تكتسب نفوذا عالميا إن هي تخلت أولا عن سعيها من أجل النفوذ الإقليمي لأن هناك " نفور إقليمي" من اليابان بسبب ماضيها الاستعماري في المنطقة، فاليابان لا تنتمي سياسيا إلى شرق آسيا. إن خلق الاستقرار الإقليمي حسب بريجنسكي لن يتم إلا بتحقيق مصالحة يابانية-كورية وذلك ما سيؤدي إلى تسهيل الوجود الأمريكي الدائم في شرق آسيا بعد توحيد كوريا. كما يرى بريجنسكي أن " القيم الآسيوية التي يروج لها المتحدثون الرسميون من سنغافورة إلى الصين هي قيم معادية للغرب و معادية للديمقراطية وليست بالضرورة آسيوية، فالديمقراطية الهندية تدحض فكرة أن "حقوق الإنسان " و "الديمقراطية" قاصرة على الغرب".[1]

منظور بنائي (كاتسنشتاين و هاتن):

1) كاتسنشتاين: ما يميز شرق آسيا حسب كاتسنشتاين هو المؤسساتية الرسمية الضعيفة للإقليمية الآسيوية. فالتكامل الإقليمي في شرق آسيا حدث من خلال السوق المتأثرة بتغيرات العولمة ونمو الروابط بين الاقتصاديات الوطنية -المنظمة تحت رعاية تكتلات العملاق الياباني Keiretsu الذي يعمل بالتعاون مع الحكومة اليابانية، و الصينيون ما وراء البحار: الذين يبحثون عن ربط تجارتهم وأعمالهم و مواردهم الحالية بإحكام- وليس من خلال المؤسسات الرسمية. فشرق آسيا ضعيف من حيث المؤسسات مقارنة بأوروبا. وسبب هذا الضعف حسب كاتسنشتاين يعود إلى[2]:

- القوة والمعايير في النظام الدولي: إن القوة الأمريكية في شرق آسيا هي أكثر عظمة منها في أروبا بعد 1945. و هذه القوة الأمريكية تدعم معيار الثنائية في العلاقات بين الدول وليس تعددية العلاقات. فلم يكن في مصلحة الولايات المتحدة خلق مؤسسات يمكن لها أن تحد من استقلالية صناعة القرار في واشنطن كما لم يكن في مصلحة الدول الخاضعة في شرق آسيا الدخول إلى مؤسسات يكون لها فيها قدر ضئيل من التحكم أو المراقبة.و عندما أدى التغير التدريجي في القدرات النسبية إلى نهاية السيطرة المتطرفة للولايات المتحدة في شرق آسيا، فإن مؤسساتية ضعيفة لنظام غير مستقر وغير جدير بالثقة أصبحت خيارا جذابا لكل من القوة المهيمنة المتراجعة (الولايات المتحدة) و للدول الآسيوية التابعة.

أما اليوم فإن التحول السريع نحو مؤسساتية رسمية للتكامل الإقليمي تلقى معارضة واضحة-في نظر

---

1) زبجنيو بريجنسكي، جغرافية إستراتيجية من أجل أوراسيا، ترجمة أحمد حمود، الثقافة العالمية، العدد 86 (يناير – فبراير 1998)، ص 35.

2) Peter Katzenstein, Regionalism in comparative perspective, OP. Cit.

كاتسنشتاين- من اليابان والصين. فهذه الأخيرة لا تريد أن تقع في فخ الانضمام إلى مؤسسات ليست من صنعها، واليابان لم تعد بحاجة إلى مؤسسات رسمية كما كانت طيلة عقد الستينات عندما كانت تأمل بالخروج من وضعية العزلة الدبلوماسية.

- البنى المحلية: ضعف المؤسسات في الإقليمية الآسيوية راجع أيضا إلى مؤسسات الدولة الآسيوية. فبعض بنى الدولة تكون ملائمة للتعامل مع القانون الحكومي والمؤسسات الرسمية كعربة مفضلة من أجل التكامل الإقليمي.

لكن التكامل الإقليمي في شرق آسيا أخذ خاصية و ميزة الدول الآسيوية. فالتاريخ الآسيوي يفسر على أساس توارث إمبراطوريات كبرى أو صغرى، محدودة أو مترامية بواسطة ملوك، أمراء، زعماء قبائل. فالدول الآسيوية المعاصرة تمت صياغتها من تراث الإمبراطوريات العالمية، الممالك الجهوية والإمبراطوريات دون القارية Sub-Continental. حيث أن هذه الإمبراطوريات والممالك تصعد وتسقط تبعا لتصورات دورية، خـــاصة بزمن كل سلالة حـــاكمة وليس تبعا لتصورات خطية و غائية للتطور التاريخي كما في الفكر التقليدي الأوروبي. فمفهوم **السيادة الموحدة واحتكار القوة** – الأفكار المركزية في مفهوم الدول الأوروبية- لا تستحوذ على الوقائع السياسية الآسيوية.

ويخلص كاتسنشتاين إلى أن القوة والمعايير الدولية هما ضد تكوين شكل مغلق من الإقليمية الآسيوية تحت القيادة الصينية أو اليابانية. ونفس التأثير كذلك يأتي من البنى المحلية، لذا فإن العوامل هي في صالح إقليمية آسيوية مفتوحة (الأبيك).

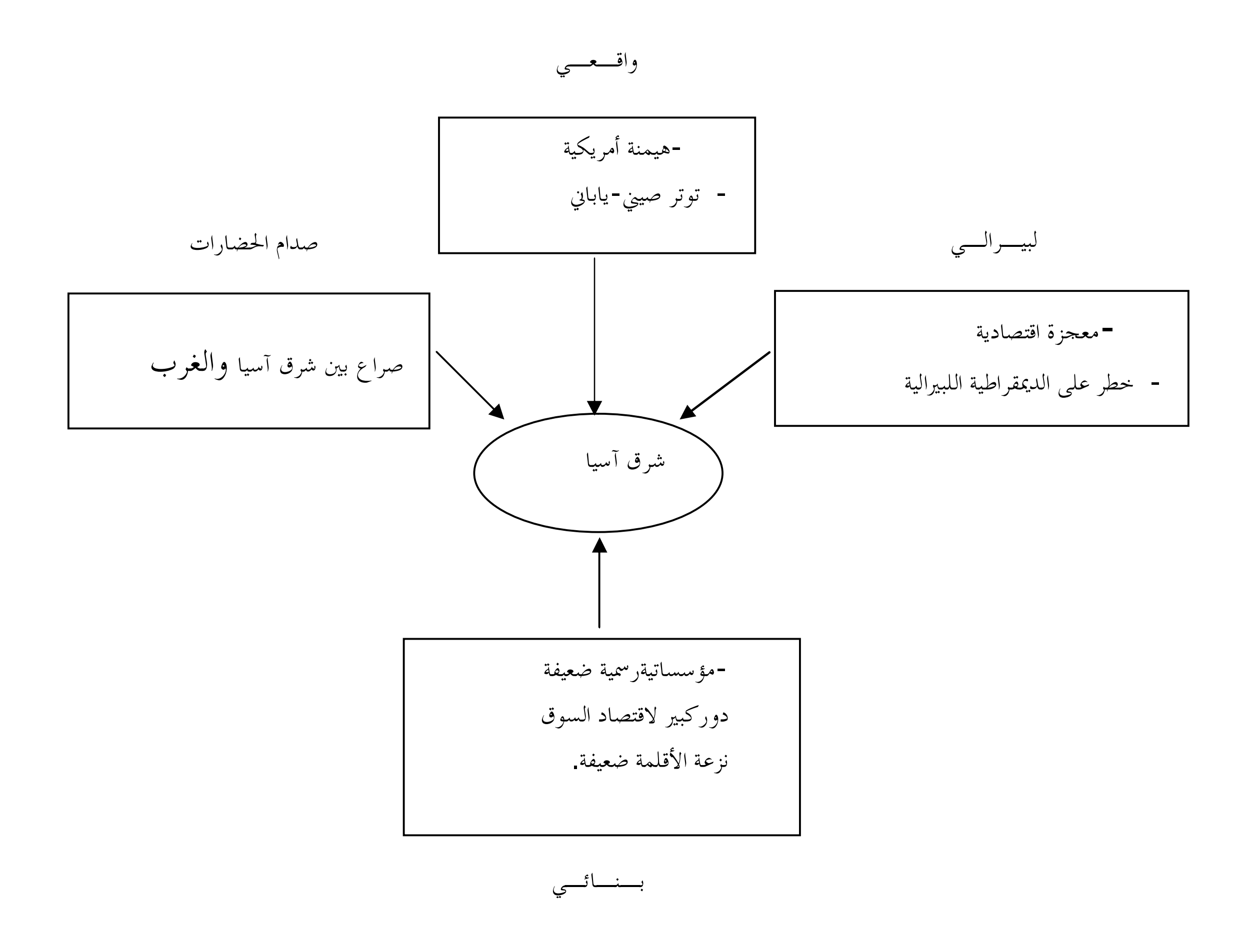
2) هـــاتن B. Hettne : **يرى** هاتن أن شرق آسيا هي أكثر الأقاليم ديناميكية في العالم. حيث نجد ضمن هذا الإقليم: مهيمن مؤكد (اليـــابـــان)، سوق محلية هـــائلة (الصين) ثلاث دول صناعية جديدة (NICS) كوريا الجنوبية تايوان هونغ كونغ.

فشرق آسيا من وجهة نظر هاتن منطقة كبيرة جغرافيا واقتصاديا و ربما ثقافيا (كونفوشية، بوذية) لكنها تفتقد إلى نظام إقليمي أمني لأن حالة نزعة الأقلمة "Regionness " في هذه المنطقة منخفضة بالرغم من حقيقة أن هناك تكاملا اقتصاديا غير مخطط يأخذ مكانه بفضل سيطرة الين. فالتكامل الإقليمي في شرق آسيا يتدعم دون وجود كبير لمؤسساتية رسمية. و قد زادت نهاية الحرب الباردة من إمكانية التعاون الإقليمي

و فتحت احتمالات جديدة أمام الاتصالات بين الأقاليم الفرعية. إن شرق آسيا يقوم نموذجا كونفوشيا في التنظيم السياسي والاجتماعي والذي يعد أيضا كبديل ثقافي للتغريب[1]

ويمكن تلخيص دور ومكانة شرق آسيا ضمن المنظورات السابقة كما يلي:

1) Bjorn Hettne, OP. CIT.



المبحث الأول: التحولات في شرق آسيا: التفسيرات المتنافسة:

لقد بـــدأت منطقة شرق آسيـــا في البروز بوصفها إقليميا فرعيا ينصب فيه الاهتمام على كل من

" التطور الديمقراطي " و " المعجزة الاقتصادية " بإعتبارهما تطورين تاريخيين يصفان حقبة جديدة لهذه المنطقة. لكن يمكن القول بشكل عام أن هذه المنطقة عرفت أربعة تحولات وفقا للتفسيرات النظرية المختلفة :

1- انهيار النظام المتمركز حول الصين (The Sinocentric System).

2- التغير السريع في القدرات الاقتصادية لمعظم دول المنطقة.

3- انهيار الإتحاد السوفيتي و الانسحاب الجزئي للولايات المتحدة من المنطقة

و بروز الصين كقوة اقتصادية أدى إلى خلق توازن جديد في المنطقة وإنهاء التوازنات السابقة.

4- بروز نزعة تكاملية إقليمية أدت إلى تشكيل منظمات إقليمية ساهمت في خلق آليات لامتصاص الأزمات.إن أبرز المنظمات التي أوكلت إليها هذه المهام هي:

- الأسيان، التي جعلت المنطقة لأول مرة في تاريخها تشهد منظمة إقليمية حقيقية.

-المنتدى الإقليمي للأسيان الذي يهدف إلى تدعيم الأمن الإقليمي.

-الأسيان+3 التي اعتبر ت بداية عملية بناء حقيقي في شرق آسيا.

المطلب الأول: نظرية التهديد الصيني / نظرية الصين الكبرى.

هذه النظرية ترى في الصين محورا لأي حركية في شرق آسيا. فإذا كانت المقولة التقليدية ترى أنه إذا تحركت الصين اهتز العالم، فمن الأولى إذن و الأصح أن يقال: إذا تحركت الصين اهتز شرق آسيا. و حول دور الصين بصفتها البلد الأكثر ديناميكية في شرق آسيا و البلد الذي يلعب دورا رئيسا في التحول الإقليمي الشرق آسيوي ظهرت نظريتان متضادتان: نظرية الصين الكبرى و نظرية التهديد الصيني.

1) نظرية الصين الكبرى: للصين الكبرى معنيان:

أ) المعنى الأول قائم بشكل رئيسي على ما يسمى " النظام التابع المتمركز حول الصين" (Sinocentric Tributary System) في تاريخ شرق آسيا. فحسب هذا المعنى فإن النظام التابع المتمركز حول الصين في تاريخ شرق آسيا هو الذي أعد الأساس الاقتصادي والبنيوي من أجل التطور في شرق آسيا حسب طريقته و مفاهيمه الخاصة. فوفقا لتعبير Takeshi Homoshita فإن

" المقولات التاريخية التقليدية حول التأثير الغربي و الاستجابات الآسيوية لا يمكن، على نحو كاف، أن تعبر عن التحولات البنيوية في نظام الهيمنة الشرق آسيوي. فالتاريخ الشرق الآسيوي في الوقت المعاصر يجب أن يدرس بمفاهيمه الخاصة مع انتباه خاص إلى كيف أدت ديناميكيته الداخلية إلى تحوله، وإلى كيف استطاع التكيف مع التأثير القادم من القوى الأوروبية و ظهور نظام دولي جديد ".[1] بمعنى أن شرق آسيا دخلت العصر الحالي ليس بسبب القوى الأوروبية التي أتت إلى شرق آسيا و إنما بسبب الديناميكية المتأصلة في النظام التابع المتمركز حول الصين.

لقد كانت علاقات شرق آسيا الدولية مع المجتمعات الأخرى متمركزة حول الصين و مرتبة بدرجات مختلفة من التبعية أو التعاون أو الاستقلال الذاتي بالنسبة لبكين. فشرق آسيا بمجمله كان يعتبر منطقة نفوذ صيني، فقد كانت الصين على مدى ألفي عام هي القوة المتفوقة في شرق آسيا. أما النظام المتمركز حول الصين فهو نظام هيراركي للعلاقات الدولية ساد شرق آسيا قبل تبني النظام الوستفالي في العصر الحديث.حيث أنه في مركز النظام توجد الصين التي تخضع لحكم السلالة التي نالت التفويض السماوي. و قد كانت هذه

" الإمبراطورية السماوية "، المتميزة بقواعدها الكونفوشية حول الأخلاق، تعتبر نفسها الحضارة الوحيدة في العالم. خارج هذا المركز (الصين) توجد دوائر متحدة المركز. فالأقليات الإثنية المحلية لم تكن تعتبر "بلادا أجنبية" رغم أنها كانت تخضع لحكم قادة من إثنيتها يتمتعون بالاعتراف من الإمبراطور.

---

1) Wang Zhengyi, OP. Cit, P14.

وخارج هذه الدوائر تقع الدول التابعة (Tributary States) التي تدفع الضرائب للإمبراطور الصيني. لقد كانت هذه الدول مصنفة في ظل حكم Ming -حيث بلغ النظام التابع ذروته- إلى عدد من المجموعات:

- برابرة جنوب شرقيون: تضم عددا من الدول الكبرى من شرق آسيا: كوريا، اليابان، كمبوديا، سيام،... الكثير من هذه الدول هي دول مستقلة في الوقت الحالي.
- برابرة شمـــاليون، غربيون: مثل: Shanx ، Langhon. و لا واحدة منها توجد اليوم كدولة مستقلة.

و لبعض هذه الدول التابعة أتباعها الخاصون كذلك. مثلا: لاوس كانت تابعة للفيتنام و مملكة Ryukyu وتدفع الضرائب لكل من اليابان و الصين.

بعد دائرة الدول التابعة توجد الدول التي لها علاقات تجارية مع الصين. فالبرتغال مثلا كان مسموحا لها بالتجارة مع الصين من أرض مؤجرة في ماكاو لكن أبدا لا يسمح لها بالولوج إلى النظام التابع.[1]

نموذج النظام المتمركز حول الصين تعرض لتحد حقيقي من طرف القوى الأوروبية في القرنين 18 و 19 خاصة حرب الأفيون.[2]، و وصل هذا النموذج إلى نهايته عندما تم سحق الصين عسكريا من طرف الدول الأوروبية. كما تلقى هذا النموذج ضربة أخرى أعنف عندما هزمت اليابان، بعد الإصلاح الميجي، الصين في أول حرب صينية-يابانية. و كانت النتيجة أن تبنت الصين النظام الوستفالي للدول المستقلة المتساوية.

وقـــد شهد تاريخ الصين في القرن 20 أحداث كبرى اتسمت بمغزى التحول التاريخي المهم:

- في 1905 ألغي نظام الامتحان الإمبراطوري الذي استمر أكثر من ألف سنة. إن إلغاءه هز بصورة رئيسية أساس قوة النظام السياسي الإقطاعي و حلت الآلية التعليمية محله.

- أطاحت ثورة 1911 بأسرة المانشو التي حكمت الصين لأكثر من 260 سنة. و وضعت نهاية للنظام الإقطاعي الذي استمر لأكثر من ألفي سنة و قام زعيمها "صن يات صن" بتأسيس الجمهورية في الصين.[3]

و بذلك تبنى شرق آسيا كله النظام الوستفالي الجديد و انتهت الإقطاعية و الإمبراطورية الفعلية هناك ب) المعنى الثـــاني قائم حول ما يسمى الرأسمالية الكونفوشية التي تحاول أن تفسر النجاح الاقتصادي لشرق آسيا. فعلى الرغم من التأثيرات المختلفة من طرف القوى الاستعمارية الغربية و مختلف عمليات العصرنة في هذه المنطقة، إلا أن الشيء المشترك الوحيد هو أن شرق آسيا تنتمي إلى " الفضاء الثقافي الصيني الكبير" الموصوف

1) (http://en.wikipedia.org/wiki/Sinocentrism)

2) ير ماركس مثلا يرى أن حرب الأفيون لم تحدث ثورة في الصين فقط وإنما أنذرت أيضا "بإشراقة فجر عهد جديد" في آسيا كلها.

3) ibid.

بالكونفوشية.[1]فحسب هذا المعنى فإن الرأسمالية في شرق آسيا مرتكزة على الكونفوشية، و الكونفوشية هي التي ساهمت في تطوير و ازدهار الرأسمالية في شرق آسيا و من ثم في ذلك التحول الاقتصادي الكبير.[2]

2) نظرية التهديد الصيني:

ترى هذه النظرية أن النمو الاقتصادي للصين لا يهدد فقط المصلحة الأمريكية و لكن أيضا استقرار شرق آسيا، بسبب إمكانية انتشار القوة الاقتصادية نحو امتلاك القدرة و الكفاءة العسكرية (الصين ثلثي سكان شرق آسيا).[3] نظرية التهديد تقول أن قوة الصين سوف تسعى للهيمنة و فرض التهديد على باقي الدول[4] فتاريخ الصين، ثقافتها، تقاليدها، حجمها، قواها المحركة اقتصاديا، صورها عن نفسها... كل ذلك يجبرها على اتخاذ وضع هيمنة. فالديناميكية التي تحدث في شرق آسيا إنما هي نتيجة إدراك التهديد الصيني من طرف الأطراف الآسيوية الأخرى.

فهناك اتجاه تتزعمه اندونيسيا و سنغافورة يرى في الصين الخطر الرئيسي. فالأسيان لم تتشكل إلا لمواجهة الخطر الصيني. ففي الستينيات و السبعينيات كان للحزب الشيوعي الصيني محاولات في تمويل جماعات موالية للماوية "لزعزعة" استقرار الحكومات المجاورة في آسيا.[5] و في أواخر الثمانينيات بدأت الصين في تحويل مواردها الاقتصادية النامية إلى قوة عسكرية و نفوذ سياسي، حيث أعادت رسم إستراتجيتها العسكرية متحولة من الدفاع ضد الغزو في حروب كبيرة مع الإتحاد السوفيتي إلى إستراتيجية إقليمية تؤكد على تقرير القوة، و طبقا لهذا التحول بدأت في تطوير قدراتها البحرية و الجوية.

وأمام هذه القوة الصينية المتنامية عززت كل من اليابان و الأسيان تحالفاتها العسكرية مع الولايات المتحدة. وقد برزت حدة هذا الخطر الصيني حين أكدت بكين من جانب واحد سيادتها على جزر سبراتلي[6] و "أثار

---

1) تتمثل القيم الكونفوشية في العمل الشاق، و الانضباط، نظام تعليمي قوي، غرس حس تاريخي بالكبرياء القومي و الحضاري، ... تؤيد المدرسة الكونفوشية الترعة الطبيعية للفكرة القائلة " بالاندماج بين السماء و الإنسان" وتشجع مسايرة الطبيعة و الطاعة العمياء لها و استخدام الظواهر الطبيعية لتقديم عرض مدعم بالبراهين عن النظام الاجتماعي و تؤكد تحقيق الانسجام بين الطبيعة والإنسان، و ترى فلسفة المدرسة الكونفوشية أن ما يؤثر في الناس ليس تغيير و قهر هيبة الطبيعة العظيمة، بل الهدوء والاطمئنان في القصائد الريفية. أنظر: ووبن، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، الجزء الأول، ترجمة عبد العزيز حمدي، (الكويت، عالم المعرفة، 1996).

2) Ibid.

3) Wang Zhengyi, OP. Cit,P 19.

4) يدحض المسؤولون الصينيون نظرية التهديد الصيني بقولهم أن القوى المضادة للصين من ما يسمى المتخصصون في الصين هي التي تقوم بصنع أرقام فلكية حول القوة الصينية لنشر نظريتهم. فميزانية الدفاع الصينية تعتبر – حسب المسؤولين الصينيين – أصغر ميزانية بين جميع الدول الكبرى في العالم فهي تمثل تسع ميزانية الدفاع الأمريكية و نصف ميزانية الدفاع اليابانية. فالصين لا تمثل خطرا على أي كان فهي دولة نامية يعد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها منخفضا نسبيا. و السياسة الوطنية الصينية الأساسية تتمثل في مواصلة التركيز على البناء الاقتصادي من أجل رفع مستوى معيشة الشعب.

5) طوني سايش، العولمة والحكم و الدولة السلطوية: الصين، في جوزيف ناي و آخرون، مرجع سابق، ص 194.

6) تطالب الصين أساسا بكل مجموعتي جزر سبراتلي و بارسيل. إن القسط الأكبر من الحجج الخاصة بهذه الجزر: السيطرة على الطرق البحرية، البترول المحتمل في المياه القريبة

هذا حالة من الهلع في عواصم جنوب شرق آسيا ورد فعل جماعي نادر الحدوث يؤكد رفضهم لنهج الصين، و طالبت الأسيان بالتفاوض".[1] وترى العواصم الشرق آسيوية في تصرفات الصين في جنوب بحر الصين دليلا واضحا على" نوايا بكين" على المدى البعيد. قال " مارك فانسيليا " من مركز الشرق و الغرب في هونولولو: " يمكن النظر إلى مسار التراع-في جنوب بحر الصين- باعتباره مؤشرا إلى اتجاهات في العلاقات الإقليمية في فترة ما بعد الحرب الباردة، هل ستكون الصين جارا متعاونا حميدا كما تفيد مزاعمها، أم سوف تسعى من أجل الهيمنة ".[2]

من الشاطئ، إنما تعتبر مسألة رمزية أكثر منها مسألة ذات أهمية إستراتيجية، فجزر سبراتلي بعضها مغمور تحت الماء أغلب أوقات السنة و ليس فيها جزيرة واحدة كبيرة تفيد لدعم عمليات بحرية أو تتسع لانتشار جنود على سطحها للدفاع عن الجزر. إن الحقيقة العسكرية لجزر سبراتلي أن احتلالها سهل و الدفاع عنها و الاحتفاظ بها صعب كما أنه على مدى فترات الصراع بشأن تايوان لم تحاول الصين أن تتحدى احتلال تايوان للجزيرة الأضخم حجما من بين جزر سبراتلي كما لم يضايقها أن ماليزيا أقامت منشآت سياحية فوق جزيرة أخرى.

1) دانيال بورشتاين، ارنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص 160.

2) ووبن، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، الجزء الأول، ترجمة عبد العزيز حمدي، (الكويت، عالم المعرفة، 1996)، ص 135.

المطلب الثاني: نمـــوذج الأوز الطـــائـــر.

لقد وضع هذا النموذج أولا لتفسير الارتباط بين النمو الصناعي وتغير نمط التجارة في الاقتصاد المتنامي في شرق آسيا، كما استعمل لتفسير نمو الروابط التجارية في اقتصاديات شرق آسيا. لذا يمكن كذلك اعتباره نموذجا لتفسير التغيرات الاقتصادية الهامة التي حدثت في إقليم شرق آسيا.

صاغ نموذج الأوز الطـــائـــر (The flying geese model) الاقتصادي الياباني أكاماتسو (K. Akamatsu) باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل التطور الاقتصادي للبلدان النامية التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية والتصنيع والتطور الرأسمالي.

يتحدث أكاماتسو في نموذجـــه النظري عن ثلاثـــة منحنيات رئيسية، تحدد طبيعة المرحلـــة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو[1]:

- منحنى الاستيراد: حيث تحدد تركيبة الواردات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.
- منحنى الإنتاج: يوضح مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني.
- منحنى الصادرات: يوضح نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات.

تعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخرا في ميدان النمو والتقدم في إطار نموذج الأوز الطائر من حيث الارتفاع والمسافة.

على المستوى التحليلي يرتبط نموذج الأوز الطائر بدورة المنتج التي تمر عادة بثلاث مراحل[2]:

-المرحلة الأولى: يبدأ البلد الآخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في آسيا.

-المرحلة الثانية: يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أو من دون تمويل مشترك من البلد الأم (البلد المتقدم القريب).

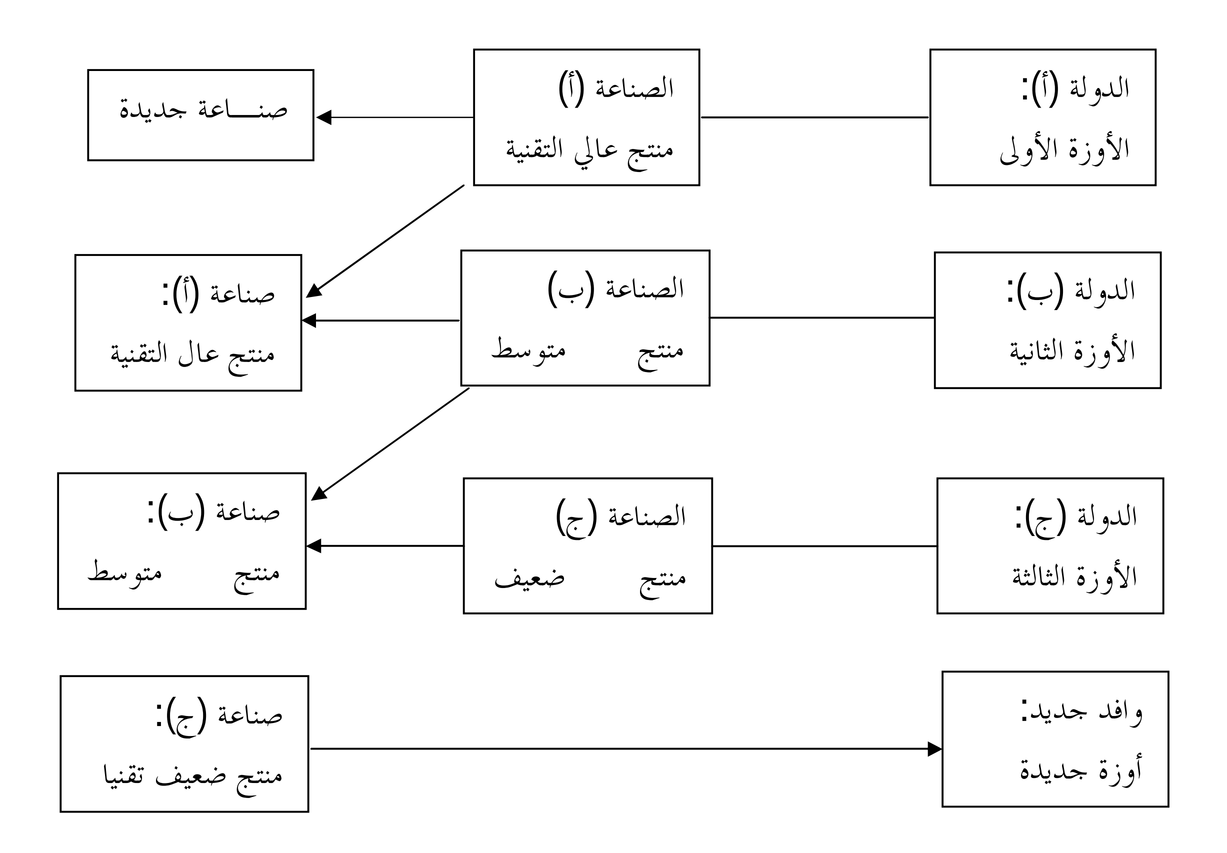
-المرحلة الثالثة: يبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما.

و يمكن إبراز هذا المستوى التحليلي على الشكل التالي:

---

1) محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، (بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 155.

2) المرجع السابق، ص 156.



و يمكن توصيف طريقة عمل هذا النموذج من خلال علاقة القائد-التابع كالآتي[1]:

اليابان هي القائد بدون منازع، تتبع بالدول الصناعية الجديدة أو ما يسمى بالتنانين الأربعة: كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، و سنغافورة، ثم دول الأسيان الأربع أو ما يسمى بالنمور الأربعة: اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند. ثم الصـــين.

هذه البلدان تطير بالأسلوب نفسه على ارتفاع أقل وعلى مسافة مكانية و زمانية أبعد، وسوف يليها تاريخيا بعد ذلك سرب لم يطر بعد ويضم بلدانا مثل فتنام و كمبوديا حسب ما يظهر في الشكل التالي:

1) Wang Zhengyi, OP. Cit, PP21-22.



فالاقتصاديات الأكثر تقدما (اليابان) تستجيب لاحتياجات الاقتصاديات التالية لها مباشرة (كوريـــا و تـــايـــوان) من حيث المدخلات: مستلزمـــات الإنتـــاج، التقانية الحديثة،... اللازمة للانتقال إلى درجة أعلى في سلم المزايا النسبية [1] حتى تصل إلى مرحلة تصدير المنتجات كثيفة التقانة أو كثيفة رأس المال البشري. ويتكرر الشيء نفسه بالنسبة لاستجابة كوريا و تايوان بدورهما لاحتياجات التنمية في بلدان السرب الثاني.

هذا المسار يفتح بدوره المجال أمام الدورة العكسية أي أمام نمو الواردات من السلع النمطية البسيطة الكثيفة في العمالة غير الماهرة القادمة إلى بلدان " الأسراب المتقدمة " من البلدان الآسيوية التي لازالت في بداية السلم التصنيعي (ماليزيا – تايلند - اندونيسيا). وبالتالي فإن اقتصاديات شرق آسيا تتقدم معا من خلال التوسع في مجال التبادل التجاري عبر عمليات الإحلال المستمر بين عناصر سلمي الواردات والصادرات.[2]

كما أن علاقات الترابط فيما بين الأنشطة الصناعية لا تتم ضمن بلد واحد ولكن في إطار مجموعة من البلدان

1) لقد قامت صناعات شرق آسيا على أساس الميزة النسبية المقارنة:

-اليابان في الميزة النسبية للبحث و التطوير.

-التنانين الأربعة في الميزة النسبية للعمالة الماهرة.

-بلدان الأسيان والصين في الميزة النسبية للصناعات ضعيفة التكنولوجيا كثيفة العمالة.

2) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 165.

ذات الهياكل الصناعية المتكاملة لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد على حدة.

إذن عن طريق التجـــارة والاستثمار أصبحت شرق آسيـــا كالأوز الطائر، مندمجة في كلٍ متكامل

" فالتجارة البين آسيوية نمت أربع مرات أسرع من نمو الصادرات الآسيوية اتجاه الولايات المتحدة في الثمانينات والتسعينات ".[1]

والبلد القائد في هذا النموذج هو اليابان التي ساهمت بكثافة في النمو الاقتصادي في شرق آسيا منذ الستينات. كما لعبت شبكة الاتصال اليابانية دورا حاسما في التكامل الاقتصادي الإقليمي. وقد حاول بعض المنظرين اليابانيين أمثال كوجيما (Kojima) إضافة صبغة خاصة على دور الاستثمارات اليابانية المباشرة في اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا مقارنة بالاستثمارات الغربية المباشرة في تلك البلدان. فقد أشار كوجيما إلى أن الاستثمارات اليابانية المباشرة تميزت بأنها كانت مكملة للاستثمارات الوطنية و تولد منافع مشتركة للبلد المستثمر والبلد المضيف في آن واحد خاصة في مجال نقل التكنولوجيا الحديثة. كما لعب المصرف الياباني للتصدير والاستيراد دورا مهما في تشجيع الاستثمارات اليابانية المتوجهة نحو البلدان الآسيوية، من خلال تخفيض سعر الفائدة لتمويل تلك الاستثمارات، إضافة إلى دور عدد من الوكالات الحكومية المهمة في اليابان مثل: المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية JETRO.[2]

أمـــا الدول الأخرى فمـــا هي إلا تـــابع لهذا القائد (اليابان) حيث يبدو " إنه من الضروري أن مـــا تقوم بـــه اليـــابـــان ينبغي أن تقوم به الدول الصناعية الجديدة وأن مـــا تقوم به الدول الصناعية الجديدة ينبغي أن تقوم به بلدان الأسيان ".[3]

لكن الزعامة الاقتصادية اليابانية في شرق آسيا في ظل نموذج الأوز الطائر لا تلقى نفس القبول إذا ما تم الانتقال إلى المجالات السياسية والأمنية.

سياسيا: نموذج الأوز الطائر تحت القيادة اليابانية يذكر الآسيويين باليابان "عالم الرفاه الأكبر في شرق آسيا " في الثلاثينات كقوة استعمارية في شرق آسيا. فالتوسع ضد الشعوب الآسيوية الأخرى تم تبريره في اليابان بواسطة مذهب الداروينية الاجتماعية (مفاهيم تفوق و استعلاء المجتمع القومي والفرد اليابانيين)،

و بواسطة فكرة " المهمة اليابانية الوطنية " لجذب "التقدم والعصرنة لجيرانها المتخلفين".[4]

أمنيـــا: الإصرار الياباني على الاهتمام بـــالقوة العسكريـــة منذ نهـــاية الحرب البـــاردة، يذكر الآسيويين بالعسكرية اليابانية في الماضي (احتلال اليـــابـــان لكوريـــا و لأجزاء واسعة من الصين). فـــاليـــابـــان لم

---

1) Peter Katzenstein, Regionalism in comparative perspective, OP. Cit.

2) محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 159.

3) تصريح لوزير المالية الياباني أمام لجنة البحث الاقتصادي في آسيا الباسيفيكية سنة 1990.

4) Wang Zhenggi, OP. Cit, P23

تسع فقط إلى إعادة بناء العلاقات الأمنية اليابانية-الأمريكية ولكن أيضا سعت إلى إعادة بناء القوة العسكرية اليابانية في العالم بواسطة " إعادة بناء البنية الأمنية الأمريكية اليابانية " و " برنامج الدفاع متوسط المدى (2005-2000)".[1]

فنموذج الأوز الطائر إذن يفسر فقط التحولات الاقتصادية في شرق آسيا وكيف تحقق النمو الصناعي الضخم في بلدان ككوريا التي كان مواطنوها إلى وقت قريب (الستينات) يأكلون لحاء الشجر من شدة الجوع.

أخيرا هناك مأخذ واضح على هذا النموذج و هو أنه بني على افتراض أن اليابان هي التي تقود بناء شبكة اقتصادية-آسيوية و أن الصين سوف تتبع. اليابان ستلعب دور المركز المتروبوليتاني بينما تقوم الصين بتوريد الأرض والأيدي العاملة والموارد الرخيصة. لكن في أواخر التسعينات بدا واضحا فشل هذا الافتراض " فها هي الصين تخرج إلى الوجود قوة عظمى و بات لزاما على اليابان أن تتكيف مع القوة الصينية على نحو ما فعلت منذ قرون مضت ".[2]

1) Ibid.

2) دانيال بورشتاين، أرنيه دي كيزا، مرجع سابق، ص 188.

المطلب الثالث: نظرية توازن القوى.

تفسر نظرية توازن القوى التحولات في شرق آسيا من خلال التغير في ميزان القوى السائد في الإقليم. فمن خلال تفسيرات هذه النظرية يكون شرق آسيا قد مر بثلاث تحولات أساسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:

1- في الخمسينات والستينات: كان شرق آسيا نتيجة للثنائية القطبية في النظام الدولي مستقطبا بين اليابان والأسيان من جهة والهند الصينية (فتنام، كمبوديا، بورما، لاوس) من جهة أخرى.[1] فاليابان أكدت دورانها في الفلك الأمريكي من خلال اتفاق الأمن الثنائي (1951) و الذي تم تجديده بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه (1960) حيث وضعت هذه المعاهدة اليابان تحت الحماية العسكرية الأمريكية. أما الأسيان فقد تشكلت بدون أي من الدول الكبيرة بغرض خلق توازن اتجاه الهيمنة أي حتى لا تكون هناك قوة مهيمنة في الإقليم (الصين) ونتيجة المخاوف من إحتدام المنافسة بين اليابان والصين.

لقد كانت الصين في هذه المرحلة تطمح إلى القيام بدور القوة الكبرى على المسرح الإقليمي والعالمي غير أن هذه المكانة تبوأها الإتحاد السوفيتي فانحازت إليه من منطلق " الخوف من التدخل الأمريكي كما حدث في كوريا لا بدافع من الحماس الحقيقي".[2]

أمـــا الهند الصينية وبعد الانتصار الذي حققته الشيوعية هنـــاك فقد أصبحت "سلمـــا تستعمله موسكو لتحقيق أغراضهـــا الإستراتيجية في إطـــار المواجهة بين القوتين العظميين".[3] كمـــا كـــانت القوى المتوسطة تتلقى الحماية و ضمانات الردع من حماتها (كوريا الجنوبية وتايوان من الولايات المتحدة، كوريا الشمالية من الصين و روسيا).

لقد كانت دول شرق آسيا في هذه الفترة غير قادرة على ممارسة سياسات خارجية مستقلة نظرا للمواجهة المستمرة بين القطبين، وكان الأمن الإقليمي متصلا بالنظام الدولي وخاضعا لتأثير القوى الكبرى مما كان ينجم عنه بعض الصراعات الإقليمية.

2- في السبعينات والثمانينات: حدث اختلال متزايد للتصور السابق فيما يتعلق بالثنائية القطبية، فقد تم الانتقال إلى هيكل جديد يقوم على ثلاثة أقطاب أي إستراتيجية ثلاثية حيث أصبح التوازن بين الإتحاد السوفيتي-الولايات المتحدة-الصين حاضرا في شرق آسيا منذ تطبيع العلاقات الصينية-الأمريكية سنة 1972. لقد شهدت هذه الفترة استقلالية و صعود في قوة الصين على الصعيد السياسي فأرادت الصين لعب دور " قوة التوازن العالمية ". كما تميزت هذه الفترة كذلك بالصعود الياباني على الصعيد الاقتصادي

---

1) Wang Zhengyi, OP. Cit, P25.

2) جان لوي مارجولان، الشرق الأقصى: معنى الرفاهة في زكي العايدي وآخرون، مرجع سابق، ص 197.

3) المرجع السابق، ص 200.

واستمرار التحالف الأمريكي-الياباني في مقابل تقارب إستراتيجي صيني-أمريكي.

لقد ساد هذا المثلث الإستراتيجي حتى نهاية الحرب الباردة و كانت العلاقات المتغيرة بين تلك الأطراف الثلاثة أكثر تأثيرا على دول المنطقة من هيكل النظام الدولي الثنائي القطبية.

3- في التسعينات: تمت الدعوة إلى إقامة توازن جديد بين الولايات المتحدة-اليابان-الصين بعد سقوط الإتحاد السوفيتي ونجاح الإصلاحات الاقتصادية في الصين.[1] اتسمت هذه الفترة بتراجع النفوذ الأمريكي في شرق آسيا: إغلاق القواعد البحرية والجوية في الفلبين، رفض تايلند و ماليزيا واندونيسيا في 1994 الطلب الأمريكي بأن ترسو السفن الأمريكية في مياهها الإقليمية[2]. مقابل بروز الصين كقوة إقليمية في المنطقة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

تركز نظرية توازن القوى على دور القوى الكبرى الإقليمية والخارجية في تحقيق التوازن.

القوى الكبرى الخارجية: لعب الوجود الأمريكي حسب أنصـــار التوازن دورا رئيسا في تحقيق التوازن في شرق آسيـــا حتى أن السبب الرئيسي حسب البعض للصراع بين الولايـــات المتحدة والصين هو اختلافهما الأســـاسي حول ما ينبغي أن يكون عليه تـــوازن القوى في شرق آسيـــا. و يتجلى الدور الأمريكي من خلال:

- نـــجاح الأمريكيين في تحويل اليـــابـــان العدو السابق إلى حليف و تـــابع و " عميل لهم " فـــي المـــواجهة مع الإتـــحاد السوفيتي والصين. ففي ظل الحرب الباردة وفي ردة فعل إزاء انتصار الحزب الشيوعي الصيني (1949) شجعت الولايات المتحدة بروز نخبة احتكرت السلطة في اليابان لمدة 60 عاما حتى وصلت اليابان إلى الحد الذي يمكن وصفه بتعبير آرون " الرداءة المخزية " الذي أطلق على دول أروبا الوسطى الشرقية الدائرة في فلك الإتحاد السوفيتي.[3]

- الحرب الكورية في مطلع الخمسينات وحرب فيتنام في الستينات يمكن اعتبارهما حربين أمريكيين ضد الصين ولقد كانت هذه الحرب أيضا جزءا من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي.

- تعاني معظم الدول الشرق آسيوية عجزا تجاريا مع اليابان وتتمتع بفائض تجاري كبير مع الولايات المتحدة لذا فإن هذه الأخيرة لعبت دور صمام الأمان الاقتصادي للإستراتيجيات الوطنية من أجل التصدير الإنمائي وتحقيق التوازن الاقتصادي مع القوى الإقليمية الاقتصادية الكبرى (اليابان، الصين).[4]

- الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا: و الذي يروق على غير المتوقع للصين. إذ ترى الصين في هذا

---

1) Wang Zhengyi, OP. Cit, P26.

2) وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978 – 2010، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص 162.

3) شالمرز جونسون، خمسون عاما من التبعية، لوموند ديلوماتيك، مارس 2002، في www.mondipolar.com.

4) Peter Katzenstein, Regionalism and Asia, OP. Cit.

عاملا يكبح إعادة بناء اليابان عسكريا ومعادلا للقوة الروسية.[1] وترى فيه الأطراف الأخرى معادلا لتصاعد حجم القوة العسكرية الصينية و مانعا لقيام كوريا الشمالية بشن هجوم على كوريا الجنوبية.

القوى الكبرى الإقليمية: إن الحديث عن التوازن في شرق آسيا هو أساسا الحديث عن التوازن بين القوى الإقليمية الكبرى (اليابان والصين). ويشكل تاريخ العلاقات اليابانية-الصينية أحد أبرز ملامح الصراع الدولي في هذه المنطقة. فإلى جانب تباين البنية السياسية في البلدين هناك :

-خلاف حول إبقاء القدرات العسكرية اليابانية على مستواها الذي دأبت عليه منذ الحرب العالمية الثانية. فمن حيث النفقات العسكرية تحتل اليابان المرتبة الثالثة أو الرابعة عالميا و هذا حسب التقديرات الصينية.[2] فرغم أن النفقات العسكرية اليابانية لازالت ضمن قاعدة 1% [3]، فإن هذه النسبة (1%)من ناتج محلي إجمالي ضخم و سريع النمو بإمكانها أن تشتري لدولة قوات دفاع ذاتي هائلة جدا.[4] أما النفقات العسكرية الصينية فهناك من يرى بأنها غير معروفة وأن حتى السلطات الصينية نفسها تجهل حجم هذه النفقات لأن الصين " دولة مغلقة"[5]، وهناك من يقدر بأنها ارتفعت من 24 بليون دولار إلى 36 بليون دولار،[6] لكن عند وضع هذا الحجم ضمن السياق الآسيوي نجد أن الصين تنفق على موازنتها العسكرية أقل مما تنفقه اليابان التي من المفترض دستوريا انه محظور عليها بناء قوة مسلحة هجومية (الإنفاق العسكري الياباني في حدود 1% يصل إلى 50 بليون دولار). لذا فإن الزيادة في النفقات العسكرية من طرف أي دولة سيؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى.

-تأثر العلاقات اليابانية-الصينية بنمط العلاقات الأمريكية مع الجانبين، فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والصين عام 1971 أي مع بداية تحسن العلاقات الصينية الأمريكية.

-كثيرا ما تربط اليابان بين مسألة حقوق الإنسان وتقديم المساعدات للصين.

فهناك تنافس بين الصين و اليابان من أجل الهيمنة الإقليمية لكن هناك ضعف مزدوج في البلدين يؤدي بهما إلى احترام ميزان القوى: فهناك نقص في الإرادة لدى اليابان وقصور في الوسائل لدى الصين.

فبالنسبة لليابان فهي تفضل أن يكون التغيير أقل ما يمكن في الشؤون العسكرية والسياسية في شرق آسيا. (استمرارية توازن القوى السائد). كما أن التاريخ الياباني يدل على أن اليابان لم تكن قوة مهيمنة وإنما تميل إلى التعايش مع القوى المهيمنة، ففي مطلع القرن 20 تحالفت مع بريطانيا و في الثلاثينيات والأربعينيات

---

1) وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 166.

2) Bjorn Moller, defence Restructuring in Asia,(http://www.diis.dk/graphics/personweb/bmo/EA-INTRO.doc)

3) في الدستور الياباني الذي كتب تحت إشراف الجنرال « ماك أرثر" وأصبح قانونا في 194، وأشهر مواده البند 9 يعطيه الاسم الذي عرف به هذا القانون (دستور السلام) لأنه منع اليابان من تكوين جيش وحصر النشاط العسكري في الدفاع عن حدودها الطبيعية و حدد نسبة الإنفاق العسكري بـــ 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

4) Ibid.

5) Ibid.

6) دانيال بورشتاين وارنيه دي كيرا، مرجع سابق، ص 153.

تحالفت مع ألمانيا وفي الخمسينات مع الولايات المتحدة.

كما أن بلدان شرق آسيا (ربما باستثناء ماليزيا) ترفض بشدة كل ما من شأنه أن يبدو بمثابة تأسيس للزعامة اليابانية.(1)

أما الصين فيبدو إنها تطمح إلى ملأ الفراغ الأمني والعسكري الذي خلفه الإتحاد السوفيتي و خلق نوع من التوازن بينها وبين القوات الأمريكية الموجودة في اليابان و كوريا الجنوبية والفلبين وكذا الوقوف في وجه آمال انبعاث القوة العسكرية اليابانية في شرق آسيا، غير أن الصين أضعف من أن تتحدى توازن القوى في آسيا و رغم أنها " قوة تعديلية " إلا أنها تفضل هي الأخرى استمرار توازن القوى السائد ما دامت عاجزة بعد عن فرض الهيمنة. فبعد انتهاء الحرب الباردة بدأت الصين تعبر عن قلقها لتعزيز اليابان لقدراتها العسكرية رغم أنها كانت تحثها على تقويتها أثناء الحرب الباردة. كمهيمن إقليمي تحاول الصين أن تقلل من العقبات التي تعترض طريقها لتحقيق التفوق العسكري الإقليمي إلى أقصى حد.

لقد واجه توازن القوى في شرق آسيا نوعين من التحديات:

1- الخلافات بين القوى الكبرى: الخلاف الصيني-الأمريكي حول قضـــايــــا تـــايوان، التجارة، حقوق الإنسان، الانتشار النووي، والتنافس الحديث بين اليابان والصين حول القوة الاقتصادية التي ستسيطر في شرق آسيا في العقود القادمة (منطقة التجارة الحرة الأسيان – الصين في مقابل اتفاقية التجارة الحرة اليابان - سنغافورة).

2- الدول الصغيرة في المنطقة: مثلا المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا (EAEC) أبعد الولايـــات المتحدة من عضويته تحت شعار " آسيا للآسيويين " كما أن هناك تحفظات ماليزيا حول الاقتراح الياباني بإنشاء منطقة تجارة تضم الأسيان-اليابان-جمهورية الصين الشعبية – كوريا الجنوبية – أستراليا و نيوزلندا.

لذا يعتقد أنه منذ نهاية التسعينات حل نظام جديد هو " توافق القوى" (Concert of powers) محل توازن القوى " Balance of powers " حيث يتميز نظام توافق القوى بثلاث سمات أساسية:(2)

1- وجود حل للأزمات الإقليمية بصورة مرضية بواسطة الاعتماد على الاستشارات الثنائية والمتعددة بين القوى الكبرى.

2- المحافظة على الاستقرار الإقليمي وصيانته بواسطة الاتفاق بين أعضاء التوافق.

3- نزاع القوى الكبرى يمكن أن يعدل إلى نظام توافق قائم على المساواة.

---

1) جان لوي مارجولان، مرجع سابق، ص 197.

2) Wang Zhengyi, OP. Cit, P29.

المطلب الرابع: طريق الأسيـــان.

التفسير الرابع للتحولات في شرق آسيا يأتي من خلال التركيز على التحولات التي حدثت على مستوى التعاون الإقليمي. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات شهدت المنطقة مبادرات محدودة لتشكيل منظمات إقليمية حيث تم تأسيس:

1- منظمة حلف جنوب شرق آسيا SEATO(South East Asia Treaty Organization) سنة 1954 كأول تحالف عسكري إقليمي متعدد لمجابهة لاوس الشيوعية، فقد التزمت البلدان الإقليمية الحليفة بتقديم التعزيزات الفورية للقوات الأمريكية في حال نشوب أزمة. فبعد سقوط ديان-بيان-فو و دعم بكين لفيتنام، اعتبرت الولايات المتحدة عقد معاهدة مع دول جنوب شرق آسيا تماثل حلف الشمال الأطلسي أمرا حيويا. لقد كان ضمن " السياتو" دولتين فقط من الإقليم: تايلند و الفلبين.إضافة إلى نيوزلندا، استراليا، بريطانيا، فرنسا، باكستان، و الولايات المتحدة حيث كانت هذه الأخيرة تهيمن على المنظمة.

2- منظمة جنوب شرق آسيا Association of Southeast Asia(ASA) سنة 1961، كأول جهد تعاوني إقليمي في هذه المنطقة. حيث اعتبرت بأنها تجسيد لأفكار متأصلة في التقاليد والثقافة الآسيوية

و متجذرة في فكرة التعاون المتبادل الآسيوي،رغم أنها كانت مقتصرة على ثلاث دول فقط: ماليزيا – الفلبين – تايلند، حيث تقاسمت هذه الحكومات الثلاث وعيا مشتركا حول التهديد الشيوعي خارجيا

و العصيان الشيوعي داخليا.

3- المافيلندو The Maphilindo في جويلية 1963 كحلقة ثانية من الجهود من أجل تعاون إقليمي. وهي منظمة غير سياسية تجمع الدول الثلاث ذات الأصل المالايي (نسبة إلى المالاي): ماليزيا، الفلبين، اندونيسيا. تأسست المافيليندو لتوحيد شعوب المالاي التي تم تقسيمها بحدود اصطناعية استعمارية.

هذه الحلقة الثانية من جهود البناء الإقليمي تختلف عن الجهود الأولى (ASA) من حيث اعتبار مافيلندو منظمة قائمة على روابط أساسية "بين شعوب مرتبطة ببعضها البعض بروابط الجنس والثقافة ". غير أن هذه المحاولة رغم أهميتها قد فشلت لأن "المصلحة الوطنية الخاصة كانت وراء الادعاءات بأن كل دولة تريد التأثير على جيرانها "[1] فقد تم النظر إلى المافيليندو كتكتيك من طرف جاكرتا و مانيلا لمنع إنشاء فيدرالية ماليزيا.

و قد فشلت هذه المنظمة نهائيا عندما تبنى سوكارنو مخططه للمواجهة مع ماليزيا.

لكن نقطة التحول في التعاون الإقليمي في شرق آسيا كان إنشاء الأسيان ASEAN في 1967. و مع أنه في البداية كان هدف الأسيان تدعيم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في هذه المنطقة كما جاء في إعلان بانكوك فإن الأسيان كانت -عمليا- من 1967 إلى 1992"بمثابة منتدى سياسي عمل على تحقيق التقارب

1) Wang Zhenggi, OP. Cit, P31.

في وجهات النظر السياسية بين الأعضاء الخمسة." [1]

ومن 1992 إلى الآن أعيد تنظيم الأسيان، ليس فقط على مستوى العضوية، ولكن في المحتوى التعاوني كذلك. فبعد انضمام الأعضاء الجدد أصبحت الأسيان " منظمة إقليمية " لأول مرة في تاريخ شرق آسيا.

فانتقلت الأسيان من منتدى سياسي إلى منتدى موسع يشمل سلسلة من المؤسسات و قنوات الحوار التي أنشئت بطريقة متتالية في التسعينيات:

- منطقة التجارة الحرة للأسيان Asean Free Trade Area (AFTA) في 1992.
- منتدى الأسيان الإقليمي Forun Asean Regional (ARF) في 1995.
- بيان مشترك حول التعاون في شرق آسيا في 1999.

توصف توجهات الأسيان بأنها مفتوحة و مرنة ويتجلى ذلك في عملية صناعة القرار في الأسيان، حيث قاعدة " مشاورات " و " موافقات " هي المبدأ الأساسي. هذا المبدأ هو تقليديا طريقة صناعة القرار ديمقراطيا في قرى مجتمعات جنوب شرق آسيا (على الأقل مجتمعات المالاي) حيث أن كل واحد يصبح ملزما بالنتائج بعد " الموافقات".

منهج الأسيان في العمل ونجاحها في أن تكون أول منظمة إقليمية في منطقة معروفة بأنها ذات مؤسساتية رسمية ضعيفة أضفى على المنطقة طابعا تعاونيا جديدا أطلق عليه شعبيا وأكاديميا: طريق/أسلوب الأسيان (ASEAN WAY).

يتميز طريق الأسيان عموما بثلاث سمات أساسية: [2]

1- الإجماع بين الأعضاء: الإجماع هو نقطة البدايـــة من أجل المزيد من النقاش. ليس هناك لا تصويت و لا فيتو.

2- مبدأ المرونة: يتجنب كل المشاركين الشكليات الجامدة من عمليات المفاوضات والرسميات.

3- التعاون البين-حكوماتي (Intergovernmental): كل قرارات الأسيان هي قرارات سياسية على المستويين الوطني والإقليمي.

فطريق الأسيان هـــو إطار مـــن أجل التعاون الإقليمي:

1- **يجعل** من الهوية الإقليمية بين دول المنظمة ممكنة دون أي تدخل من القوى الكبرى الخارجية.

2- يمكن تحقيق طريقة عمل حيث منذ البداية حافظ هذا الإطار التعاوني على هدوئه وعلى عدم حدوث أي نزاع حقيقي بين الأعضاء.

---

1) Ibid.

2) Ibid.

3- وضع اقتراحات مثيرة حول التعاون الإقليمي في شرق آسيا، و " الإجماع " كمبدأ سياسي في أسلوب الأسيان أصبح مرحبا به من طرف العديد من الدول.

إن طريق الأسيان كثقافة يجعل من الهوية الإقليمية أولويته الأولى كما لاحظ رتشارد هيجوت (Richard Higgott). فقد كان خلف توسع الأسيان تحت شعار " جنوب شرق آسيا واحد" المشروع الذي تحقق في 1999 عندما تم قبول كمبوديا كعضو رقم 10 في الأسيان. لقد كان هذا نداء من " الإقليمية الهوياتية " للأسيان بأنها راغبة في أن تضع جانبا الاختلافات الإيديولوجية الداخلية (كنظام فتنام السياسي الشيوعي) و تتجاهل الاحتجاجات الدولية حول "النظام القمعي في ميانمار" و إغفال مسؤوليات إدماج حكومات ضعيفة مثل كمبوديا و اللاوس.[1] لكن إقليمية الأسيان تؤكد أيضا على أهمية الهوية الإقليمية القائمة على أساس معايير طريق الأسيان. فالمؤيدون لطريق الأسيان يزعمون أنهم طوروا بعض الخصائص المؤسساتية و عمليات صنع القرار لتنظيم التعاون الاقتصادي و الأمني.

و يتضمن ذلك[2] :

- التزامات ملزمة قانونيا.
- الأولوية للبنى التنظيمية الضعيفة.
- التركيز على بناء الإجماع.

ولقد تدعم هذا الاتجاه نحو التعاون الإقليمي بعد الأزمة المالية 97 – 98 التي تعرضت لها بلدان شرق آسيا. فقد بينت هذه الأزمة أن البنى الاقتصادية لشرق آسيا قد أصبحت على " درجة عالية من التداخل و الاعتماد المتبادل "[3] مما عزز الحاجة إلى إيجاد أنظمة تعاون تستطيع التعامل مع تهديدات مثل هكذا أزمات مستقبلا. فتدعم " طريق الأسيان " بمؤسسات و قنوات حوار أنشئت بعد الأزمة:

- الأسيان + 3 في 1999.
- منطقة التجارة الحرة الأسيان-الصين في 2001.

وقد عبرت هذه القنوات و المؤسسات الجديدة عن فعالية و قدرة نهج ما يسمى بطريق الأسيان على التكيف مع الأزمات رغم الانتقادات الشديدة التي وجهت له، و أظهرت[4] :

1- أن بلدان الأسيان كانت متلهفة لأن تستعيد عافيتها منذ الأزمة المالية الآسيوية. و بما أن التجارة لازالت هي المحرك للنمو الاقتصادي بالنسبة لشرق آسيا فإن كلا من الأسيان + 3 و منطقة التجارة الحرة الأسيان-الصين وضعتا التجارة الداخل-إقليمية Intra-regional ضمن أولويات

---

1) Amitav Acharya, Regionalism and the emerging world order, OP. Cit.

2) Ibid.

3) مدحت أيوب، الاستراتيجيات الكورية للتعامل مع العولمة، في محمد أيوب و آخرون، كوريا و العولمة،(القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2002)، ص 189.

4) Wang Zhengyi, OP. Cit, P33.

أجندقم الخاصة بالهوية الإقليمية.

2- بدأت الصين في إعادة توجيه سياستها الاقتصادية الخارجية نحو التعاون الإقليمي منذ منتصف التسعينات. فقد حاولت الصين طمس " نظرية التهديد الصيني " بالمحافظة على سعر الصرف الخاص بـــ Renminbi(العملة الصينية) خلال الأزمة المالية 97-98 من أجل التخفيف من معاناة جنوب شرق آسيا من الركود الاقتصادي. كما كانت الصين راغبة عن التعاون الأمني المتعدد في شرق آسيا لخوفها من تدويل قضية تايوان و جزر سبراتلي. لكنها وعدت بتسوية الخلافات مع الدول المعنية حول جزر سبراتلي ضمن الإطار الإقليمي، بمعنى الانتقال من علاقات بين الدول في مجال الأمن القومي المبني على افتراضات واقعية إلى محاولة إعادة بناء أمن إقليمي " جديد " يشمل المشكلات العبر وطنية.

3- معظم البلدان الشرق آسيوية رغبت في بناء " جماعة الأمن الاقتصادي " أين يمكن تدعيم التطور و السلامة الاقتصادية، فاليابان هي قوة مهيمنة اقتصاديا في شرق آسيا غير أن الناتج العام لليابان لم يكن جيدا في العقد الماضي بسبب الركود الاقتصادي الياباني الطويل و فشل " صندوق آسيا " في التعامل مع الأزمة التي رفض صندوق النقد الدولي بقيادة الولايات المتحدة التعامل معها، و النتيجة أدت ببلدان شرق آسيا إلى إعادة بناء " جماعة أمن اقتصادي " في شرق آسيا.

المبحث الثاني: مشروعات البناء الإقليمي.

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك عدة محاولات لبناء الإقليم: السياتو، آسا، و مافيلندو. لكنها كانت كلها محاولات فاشلة لإنشاء إتحادات للدول الآسيوية.

فقبل ظهور الأسيان كان شرق آسيا يفتقد إلى معنى من الوعي الإقليمي وهذا راجع ربما لعدة أسباب منها: تنوع الإقليم، الخلفيات التاريخية المختلفة، وجود علاقات خارج إقليمية قوية، إدراكات التهديد المختلفة و هشاشة سياسية.[1]

وحتى بالنسبة للأسيان فقد أعتبر أنها أحرزت نجاحا محدودا إذا ما قيمت من منطلق القدرة على حل القضايا العملية الرئيسة ومع ذلك فإنها ساعدت على ترقية الوعي الإقليمي و تكوين هوية و معايير إقليمية مشتركة

التي تعتبر عوامل ضرورية لتدعيم أساس بناء الإقليم. " فالتحول في شرق آسيا كان يتم بطريقة تدرجية لكن ثابتة ".[2]

لذا يعتقد البنائيون أن الأسيان هي نقطة تحول في شرق آسيا من حيث أنها أول مشروع إقليمي حقيقي.

---

1) Yeo lay Hwee, OP. Cit.

2)Anthony Milner, Asia Consciousness and Asian Values, (arc.cs.odu.edu:8080/dp9/getrecord/oai_dc/eprints.anu.edu.au/oai:eprints.anu.edu.au:478 - 4k)

المطلب الأول: الأسيان أو بناء الطريق الآسيوي.

تمثل الأسيان من وجهة نظر النظرية الإقليمية نظام إقليمي محدد على أساس جغرافي اندمج على أساس الأهداف السياسية و الحقائق الثقافية و حديثا أصبحت أكثر اندماجا بواسطة المجهودات من أجل تنسيق اقتصادي متين. إضافة إلى ذلك يبقى نظام الأسيان مفتوحا أمام الضغوط الدولية العالمية و المحيط الاقتصادي للأسيان: نظام التدفقات الأوسع لآسيا الباسيفيكية المرتبط بشكل غير محكم بمنطقة الأبيك.[1]

ومن وجهة نظر النظرية البنائية فإن عملية بناء الإقليم في شرق آسيا هي حركة تاريخية تؤدي إلى توافق، تداخل و تشابك الهويات. و يزودنا بناء الإقليم في شرق آسيا بترابط فريد بين مخططات مؤسسية مرنة وبين قطاع خاص فعلي يقود التكامل الاقتصادي.

ويقصد بالمخططـــات المؤسسية المرنة معـــايير الأسيان، حيث يركز مقترب بناء الإقليم على هذه المعايير

و على الطريقة التي كانت بها هذه المعايير مفيدة في تصميم سياسات الدول الأعضاء في الأسيان. لقد أسست الدول الأعضاء مجموعة من المعايير الإجرائية (المشار إليها بصفة عامة بطريق الأسيان Asean way) التي تحدد كيف يمكن لصناع السياسة تتبع سير العمل المقدم ضمن سياق الأسيان.

طريق الأسيان أصبح يعرف كذلك بالطريق الآسيوي (Asian way) "فتأسيس الأسيان كان إنجازا آسيويا

و ليس جنوب شرق آسيوي فقط – في بناء المؤسسة إقليميا " وقد أكد الزعماء الآسيويون، خاصة أعضاء الأسيان بأن الطريق الآسيوي المرن والغير رسمي هو فريد من نوعه، وهو مقترب لبناء مؤسسات أكثر فعالية من مؤسسات النمط الأوروبي ذات التفاعلات المتعددة الجوانب.[2]

بنـــاء الطريق الآسيوي الـــذي جسدتـــه الأسيـــان كمشروع إقليمي يشكل وجـــه شرق آسيـــا سيتم تناوله من خلال: [3]

- صياغة المصالح و الهوية الإقليمية.
- المعايير المشتركة.
- بروز الوعي الإقليمي.

---

1) James Ferguson, East Asian regionalism: the challenge of political reform and systemic crisis in the late 1990s,(http://www.warwick.ac.uk/fac/soc/CSGR/conf99/ferguson.PDF),p13.

2)Amitav Acharya, Regional institutions and security order in Asia, (http://www.cpdsindia.org/asiapacific/default.htm)

3)التمست نخب الأسيان بناء هوية إقليمية من خلال تفاعلات أساسها التنشئة الاجتماعية الغير رسمية. أما في شمال شرق آسيا فقد كان هناك حديث قليل عن الهوية لبناء المؤسسات لأن شمال شرق آسيا أكثر تجانسا ثقافيا من جنوب شرق آسيا و يعرف بأنه " منطقة ثقافية صينية ".

صياغة المصالح و الهوية الإقليمية: لقد تغيرت الهوية المشتركة للأسيان من أجندة ضد-شيوعية " لشركاء تجاريين نفعيين مهتمين بمصالحهم الذاتية في ظل أنظمة سلطوية "[1] إلى هوية إقليمية مشتركة تركز على "الأهمية المشتركة للتنمية الاقتصادية لاقتصاديات سوق تتكامل ببطء في ظل أنظمة مدمقرطة ".[2]

إن مفهوم الهوية هنا يقوده " الفاعل " و هو مفهوم متخيل أكثر منه معطى ثابت أو له علاقة بالتقاليد. لقد تم اشتقاق مفهوم الهوية ليس فقط من الـــروابط الثقافية و الحضارية (رغم أنها موجودة) ولكن تم اشتقاقه أساسا من الديناميكية و الوعي الذاتي بمطلب التعاون من طرف الفاعلين الإقليميين. لذلك تنوعت جهود بناء الهوية عبر الزمن في إطار تجاوبها مع التطورات المادية المتغيرة: التطورات السياسية، الجيوإستراتيجية، والاقتصادية.[3] ففي ظل الأسيان بدأت خطوط ذلك التقارب بين التوجهات السياسية و الجماعات القيادية المختلفة حيث أخذت تعتاد على فكرة التنازلات المتبادلة، لتتحدث بعد ذلك بصوت واحد، رغم وجود أسبـــاب كثيرة للاحتكاك: الحدود، الهجرة، الأقليات، اختلاف التقاليد الدينية و الاستعمارية، وصلت بها إلى حد أنها لم تكن تبد حتى مجرد الاستعداد لحل التراعات أو تسويتها بالوسائل السلمية دون تدخل من جانب القوى الكبرى.

1) هوية ضد – شيوعية:

فنشـــأة الأسيان كانت من أجل ثلاثة أهداف متداخلة:[4]

- التخفيف من حدة التوترات بين دول الأسيان.
- تقليص التأثير الإقليمي للفاعلين الخارجيين.
- ترقية التنمية السوسيو-اقتصادية لأعضاء الأسيان كسياج آخر ضد التهديد الشيوعي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم إعـــلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة سلام، حرية و حياد

(Zone Of Peace, Freedom And Neutrality (ZOPFAN))سنة 1971 .إن هكذا إعلان حدد نوعا من الالتزام الإقليمي الخالي من أي شكل من أشكال تدخل القوى الخارجية. لقد حاولت الأسيان خلال فترة الحرب الباردة إبعاد القوى الكبرى عن إدارة الأمن الإقليمي.

و في سنة 1975 عجل إعادة توحيد الفيتنام تحت الحكم الشيوعي بتعهد أعضاء الأسيان بتقوية و تدعيم المنظمة الإقليمية. ثم جاء مؤتمرا : بالي (1976) -الذي كان أول لقاء لرؤساء حكومات الأسيان-

و كوالالمبور (1977) اللذان كانا نقطة تحول في تاريخ الأسيان. فقد جـــاء هذان الاجتمـــاعان بعد هزيمـــة

---

1) Nick Biziouras, Constructing a Mediterranean Region in comparative perspective : The case of Asean, (http://ies.berkeley.edu/research/ASEAN.doc)

2) Ibid.

3) Amitav Acharya, Regional institutions and security order in Asia, op.cit.

4) Nick Biziouras, OP. Cit.

الولايات المتحدة في فتنام و تصاعد الخطر الفتنامي (الشيوعي) (غزو فتنام لكمبوديا 1978) ثم اندفاع جيوش اللاجئين من الهند الصينية إلى باقي دول الإقليم. و في مؤتمر بالي 76 وقعت دول الأسيان معاهدة الصداقة والتعاون Treaty of Amity and cooperation(TAC). وقد ألزمت هذه المعاهدة موقعيها بـــ: [1]

-حل المنازعات بالطرق السلمية.

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

-عدم دعوة قوة خارجية للتدخل في صراعات و مشاكل المنطقة.

لقد أبرزت هذه المعاهدة الأساسية الخصائص الرئيسية للأسيان وهي:

1-الالتزام بالاستقرار الإقليمي أولا و قبل كل شيء لأن الاستقرار هو الذي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

2- إيديولوجية مشتركة ضد التهديد الشيوعي: فسنغافورة و تايلند كانتا تعتبران فتنام الخطر الرئيسي الأول، و اندونيسيا و ماليزيا تعتبران أن الصين هي الخطر الرئيسي الأول. (سادت هذه الأيديولوجية في السبعينات و الثمانينات).

3- مبدأ عدم التدخل.

لكن العامل الرئيسي لتطور الأسيان طيلة فترة السبعينات و الثمانينات هو الإدراك المشترك لخطر التعرض للهجوم من العدو (التهديد الشيوعي).

2) هوية اقتصادية:

في التسعينات أصبحت التنمية الاقتصادية المصدر الرئيسي للهوية الإقليمية حيث عوضت الهوية المضادة للشيوعية (إدراك الذات من خلال العلاقة مع الآخر) في السبعينات و الثمانينات كهوية مشتركة أساسية. لقد بدأ التعاون الاقتصادي محدودا بعدد قليل من الأنشطة الاقتصادية في الستينات. ومنذ أوائل التسعينات لم يتعمق فقط التعاون الاقتصادي للأسيان بل واتسع نطاقه مما يدل على التزام أعضاء الأسيان القوي اتجاه جعل المنطقة قوة اقتصادية حيوية.

التعاون الاقتصادي للأسيان لم يتضمن فقط خطوات تحرير التجارة بل أيضا تسهيلها و أنشطة دعم الاستثمارات وإجراءات إزالـــة الحواجز الحدوديـــة حيث تم تطبيق مجالات جديدة للتعاون تشمل الخدمات و حقوق الملكية الفردية.

---

1) عمـــاد جـــاد، اتجاهات التكـــامل الإقليمي في آسيا، في محمد السيد سليم و آخرون، **محمد السيد سليم و آخرون، آسيا و التحولات العالمية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،** 1988)، ص 149.

وشملت أهداف التعاون الاقتصادي في التسعينات الآتي[1]:

- التنفيذ الكامل للأفتا و زيادة معدلات التجارة البينية.

-تطوير المنطقة إلى قاعدة عالمية لتصنيع منتجات ذات قيمة إضافية.

-دعم الكفاءة الصناعية للمنطقة.

-دعم المنطقة لجذب الاستثمار و جعلها مقصد سياحي. وقد تم إنشاء منطقة الأسيان للاستثمار Asean Investment Area(AIA)

-دعم تنمية البنية الأساسية التي تساهم في توفير مناخ تجاري أكثر فعالية.

-الاستغلال الفعال لموارد المنطقة

ويعتبر إنشاء منطقة التجارة الحرة للأسيان (AFTA) و مثلثات النمو التي ازدهرت التسعينات أهم تعبير عن الهوية الإقليمية الجديدة (التركيز على التنمية الاقتصادية) للأسيان:

- منطقة التجارة الحرة للأسيان (AFTA) Asean Free Trade Area:

عندما تم إنشاؤها في أوت 1967، حددث الأسيان هدفها في التعاون الإستراتيجي و السياسي. لقد كـانت الأسيـان تهدف إلى ترقية السلم و الاستقرار فـي المنطقة. فالأسيـان لم تنشـأ كمنظمة إقليمية فرعية ذلك أن تدعيم الـروابط التجـارية و الاقتصادية لم يحدث بين اقتصاديات الأسيـان إلا سنة 1978 عندما قامت الأسيان بوضع اتفاقية حول التجارة التفاضلية Preferential Trade Agreement (APT)التي منحت من 10% إلى 15% من هامش الأفضليات Margin of preferences على 71 سلعة و إنتاج صناعي.[2]

في الفترة من 1985 إلى 1987 اتفق قادة الأسيان على توسيع قائمة القطاعات التي تشملها اتفاقية التجارة التفاضلية و الزيادة في هامش الأفضليات. لكن التطور الحقيقي كان في جانفي 1992 بسنغافورة أثناء قمة الأسيان الرابعة، أين تم توقيع " إعلان سنغافورة " والذي اتفقت بموجبه بلدان الأسيان على ترقية اتفاقية التجارة التفاضلية و تأسيس منطقة تجارة حرة للأسيان (AFTA) بحلول عام 2008.

لقد كـان الهدف الأصلي للأفتـا هو تخفيض التعريفة الجمركية على التجـارة بين أعضـاء الأسيـان من 0إلى 5% خلال 15 سنة ابتداء من 1993. و لكن نظرا للتطور السريع الذي حدث، تم في سبتمبر 1994 تخفيض الإطار الزمني من 15 سنة (سنة 2008) إلى 10 سنوات (سنة 2003).[3]

---

1) Dilip das, OP. Cit, p16.

2) ibid.

3) ibid

إن إنشـــاء الأفتـــا أعطى حيـــاة جديدة للأسيـــان، التي لم تعرف سوى نجاح محدود في التكامل الاقتصادي من 1967 إلى 1992، فهي لم تكن تقريبا سوى منظمة سياسية. و ذلك بدعم قدرتها على المنافسة في السوق العالمية، و بتوسيع نطاق التعاون التجاري بين بلدان الأسيان، و زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يمكن جذبها بوجود سوق موحد للأسيان.

- **مثلثات النمو**: هي تكتلات إقليمية فرعية بدأت بالتطور كل واحدة على حدى. وقد تميزت هذه التجمعات الإقليمية بخاصيتين:

1- مشاركة بلدين أو أكثر.

2- مشاركة أجزاء فقط من هذه البلدان.

و قد كانت مثلثات النمو نتيجة تفاعل مركب لعوامل أساسية: [1]

-التدفق الكثيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

-إستراتيجيات التنمية الموجهة نحو الخارج.

-الفروقات في تكاليف الإنتاج.

-حاجة كل دولة لأن تكون مشاركا في تكاليف الانتاج و الهبات من التنمية المجالية المتوازنة.

و تتطلب مثلثات النمو حتى تكون فعالة تعاونا متينا بين القطاعات الخاصة والعامة لكل الدول المعنية. حيث يوفر القطاع الخاص رأس المال للاستثمار، ويوفر القطاع العام البنية التحتية للتنمية، حوافزا مالية وهيكلا إداريا ملائما.

وقد برزت أهمية إنشاء مثلثات النمو في التسعينات بعد تصاعد التركيز على المجال الاقتصادي و إدراك الهوية الآسيوية من خلال الاقتصاد القوي فقد أصبحت عقيدة الأسيان " اقتصاد قويا يعني إقليم قويا ".

من هذه المثلثـــات نجد: مثلث أندونيسيا-ماليزيا-سنغافورة، مثلث أندونيسيا-ماليزيا-تايلند.

و لم تقتصر هذه المثلثـــات على دول الأسيـــان فهي أصلا بدأت من خلال مثلث النمو الصيني الجنوبي: هونغ كونغ – تايوان – فوجيان (الصين).

هنـــاك أيضـــا مثلث منطقة نهـــر تـــومن (Tumen river area): الصين- اليـــابـــان- الكوريتان.[2]

---

1) Ibid.

2) Ibid.

إضافة إلى ذلك عرفت فترة التسعينات (فترة ما بعد الحرب الباردة) مبادرات إقليمية أخرى تعكس الإدراكات الجديدة للأسيـــان في إطار هويتها الاقتصادية، أهم هذه المبادرات: إنشاء المنتدى الإقليمي للأسيان (ARF) الذي من خلاله سعت الأسيان على عكس فترة الحرب الباردة: الهوية المضادة للشيوعية إلى إقحام القوى الكبرى في إدارة الأمن الإقليمي.

- **المنتدى الإقليمي للأسيان** Asean Regional Forum:

تم تــأسيس المنتدى الإقليمي للأسيـــان سنة 1994 كمنتدى استشاري متعدد الأطراف يهدف إلى دعم الدبلومـــاسية الوقـــائية وبناء الثقة بين دول شرق آسيا. يضم المنتدى أعضـــاء الأسيـــان العشرة و 15 عضو كشركاء للحوار: الولايات المتحدة، روسيا، كندا، أستراليا، نيوزلندا، الإتحاد الأوربي، كوريا الجنوبية، الصين، سيام، الهند، اليابان، كوريا الشمالية، منغوليا، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، تيمور الشرقية. ويقـــوم اجتماع كبـــار المسؤولين للمنتدى الإقليمي للأسيـــان (SOM-ARF) بتقديـــم الـــدعم و متـــابعة أنشطة المنتدى. وقـــد وافـــق المنتدى على منهج ذو ثـــلاث مراحل لـــدعـــم التعـــاون:[1]

المرحلة الأولى: دعم بناء الثقة (Confidence - building): و ذلك من خلال الحوار حول الإدراكات الأمنية. يتضمن هذا الحوار التصريحات الإرادية/الطوعية حول أوضاع سياسة الدفاع، شفافية أكبر عبر منشورات الدفاع مثل التقارير الرسمية للدفاع، تشجيع المشاركة في سجل الأسلحة التقليدي التابع للأمم المتحدة و ندوة سنوية لمسؤولي الدفاع و الضباط العسكريين.و هذا لأن الدبلوماسية الوقائية تتطلب إجراءات ما قبل الأزمة من تقصي للحقائق، النوايا الحسنة وأنشطة المساعي الحميدة.

المرحلة الثانية: تطوير الدبلوماسية الوقائية: من خلال الاستدلال بمجموعة من مبـــادئ الدبلومـــاسية الوقـــائية الموجودة في ميثـــاق الأمم المتحدة، معاهدة التعاون و الصداقة (TAC)، و إعلان الأسيان حول بحر الصين الجنوبي.

المرحلة الثالثة: إحكام أساليب النزاعات و ذلك بتطوير مقاربات لحل النزاع.

وللمنتدى أنشطة متعددة الجلسات بين الدول الأعضاء، مثل: جلسات مجموعة الدعم (ISG) لبناء الثقة، واجتماع جلسات البحث و التعاون، واجتماع جلسات عمليات حفظ السلام.

إن الأفكار الأولية لتجمع شرق آسيوي أمني جاءت من الدول الصغيرة: ماليزيا و تايلند. لأن الدول الصغيرة أرادت استعمال بناء المؤسسة لتقييد أو " كبح من الداخل " الفاعل المسيطر وحثه على الالتزام بنوع من " التقييد الذاتي " (Self-binding) و الذي هو شكل من أشكال المساومة حيث الفاعل المهيمن يقبل بتقييد/ضبط تعاملاته مع الأعضاء الآخرين، في مقابل أن يفوز هو بالدعم اتجاه أهدافه والاعتراف بزعامته.[2]

---

1) James Ferguson, op.cit

2) Ibid.

لذا يأمل أعضاء الأسيان أنه –ربما- يتم وضع الصين ضمن هذا التحليل حتى تلعب الصين في ARF دورا مماثلا لدور اندونيسيا (القوة الكبرى في جنوب شرق آسيا) في الأسيان.[1]

تبنى الــARF معاهدة الصداقة و التعاون للأسيان كإطار معياري أساسي له، كما تبنى أسلوب الأسيان الخاص بالإجماع المرن و الاعتدال التنظيمي.وتحظى الأسيان بكرسي القيادة في ARF ويأمل أعضاءها أن تقبل

" القوى الخارجية " بوضوح قيادة الأسيان للمنتدى و توافق على المبادئ و المعايير السلوكية المحددة من قبل الأسيان فيما يتعلق بالأمن الإقليمي: [2]

-احترام السيادة والسلامة الترابية لكل الدول.

-عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض.

-حل النزاعات بالطرق و الوسائل السلمية.

-الابتعاد عن التهديد أو استعمال القوة.

لقد أدركت الأسيان أن إطارا إقليميا فرعيا، بالرغم من أن له اعترافا دوليا مضمونا، لن يكون أساسا كافيا للتحاور حول الاهتمامات الأمنية المتعلقة ببروز الصين و تأثيرات العولمة الاقتصادية.[3] و كانت نتيجة تحول هذا الإدراك هو تأسيس المنتدى الإقليمي للأسيان. فقد قررت الأسيان توسيع نموذجها للأمن الإقليمي بقيادتها لإنشاء المنتدى الإقليمي للأسيان الذي يضم معا دول جنوب شرق آسيا و دول من شمال شرق آسيا لمناقشة القضايا الأمنية مع ممثلين من أمريكا الشمالية، أستراليا و أروبا.

يعكس المنتدى الإقليمي للأسيان تعريفا واضحا و معقولا للاعتماد المتبادل الأمني، فهو انعكاس إلى حد ما للمفهوم الواسع للأمن. لقد أصبح الأمن الاقتصادي الاهتمام الأكبر للإقليم وقد تدعم بعد إنشاء هذا المنتدى بمسائل الأمن الجديدة: المخدرات، الجريمة الدولية، القرصنة، اللاجئون، الهجرة الغير شرعية،...[4] كما يعتبر هذا المنتدى إشارة عن بناء أول مؤسسة إقليمية أمنية في شرق آسيا.

يسعـــى هذا المنتدى إلـــى احتواء القـــوى الأســـاسية التي كـــانت تعد من قبل الأسيـــان قـــوى دخيلة (Outsiders) (الصين).

---

1) غير أن أندونيسيا كانت مساهمة أساسية في تأسيس الأسيان على عكس الصين ليست هي القائدة في إنشاء ARF. ورغم هذا فقد حقق ARF بعض النجاح في 1995 حين قبلت الصين – لأول مرة – مناقشة النزاع حول جزر سبراتلي على أساس متعدد الأطراف مع الأسيان، فبدلا من مواجهة الصين، أقحمت الأسيان هذا البلد الكبير سياسيا و اقتصاديا لمناقشة أمن الإقليم الموسع من خلال ARF، وكانت الوفود من الأسيان تزور و تستثمر في الصين، مطمئنة بكين أن مصالحها ستؤخذ بعين الاعتبار من قبل بقية شرق آسيا.

2) Stuart Harris, OP. Cit.

3) Amitav Acharya, regional institutions and security order in Asia, OP. Cit.

4) Stuart Harris, OP. Cit.

كما يمثل المنتدى الإقليمي للأسيان تحولا في نمط العلاقات الأمنية السائدة في شرق آسيا من نمط العلاقات الأمنية الثنائية الى نمط الأمن التعاوني (Cooperative Security).

لقد برز نمط العلاقات الأمنية الثنائية في شرق آسيا من خلال نموذجين رئيسيين: [1]

1- نموذج التحالفات مع الولايات المتحدة [2] المسمى نموذج المحور و الشعاع (Hub-and-spoke).

2- نموذج بيت العنكبوت (Spider Web) للأسيان: الذي يعني المشاركة في المعلومات المخابراتية، تمارين وتدريبات مشتركة ضد التمردات العبر حدودية،... إن هذا النموذج الآن " يعمل كإجراء بناء ثقة هام ".

ويمثل المنتدى الإقليمي للأسيان الشكل الجديد من العلاقات الأمنية [3] وهو الأمن التعاوني.وهو شكل مرن من الأمن المتعدد الأطراف، يفتقد إلى أي ميكانيزم إلزامي، حيث يعتمد كلية على بناء الثقة، الدبلوماسية الوقائية، إدارة و حل النزاع أكثر من اعتماده على التهديد بالعقوبات (كما في الأمن الجماعي) أو الحرمان Denial (كما في الدفاع الجماعي)[4] .

إن الأمن التعاوني هو أقل رسمية و أقل قانونية، متوافق مع ما عرفه بعض المحللين "بالثقافة الإستراتيجية المميزة للإقليم" (الإطار المرن الغير إلزامي والأقل رسمية)، كما أن أهم مبدأ في الأمن التعاوني هو الاحتوائية Inclusiveness أي شمولية القضايا التي يتناولها (الأمن الواسع).

و يلخص الجدول التالي التغيرات التي حدثت في نمط العلاقات الأمنية في شرق آسيا التي مثلتها منظمات: السياتو، الأسيان و المنتدى الإقليمي للأسيان[5]:

---

1) Amitav Acharya, regional institutions and security order in Asia, OP. Cit.

2) للولايات المتحدة وجود قوي و مصالح هامة في آسيا فقد ارتبطت بالمنطقة طوال القرن 20. فمع 100.000 قاعدة عسكرية في شرق آسيا و التواجد القوي و الثابت للبحرية الأمريكية هناك، و مع تفعيل الترتيبات الأمنية في الثمانينات و التسعينات فإن الولايات المتحدة تعتبر -ومن المرجح أن تبق- القوة العسكرية الأولى في شرق آسيا.

3) كل من الأسيان و المنتدى الإقليمي للأسيان معنيين رسميا بإدارة الشؤون الأمنية الإقليمية.

4) Ibid.

5) Ibid.

	SEATO	ASEAN	ARF
الدفـــاع الجمـــاعي	ضعيـــف	بيت العنكبـــوت	لا
الأمن التعاوني: - إجراءات بناء الثقة - الدبلوماسية الوقائية - حل النزاعـــات	غير موجودة تماما.	ثنائية و غير رسمية بشكل كبير	-إجراءات بناء الثقة و دبلوماسية وقائية متعددة الأطراف. - حل النزاع: ليس بعد.
القوة المهيمنة	الولايات المتحدة الأمريكية	تايلند – أندونيسيا	آسيـــان / الصين
نمط القيـــادة	هيمني	إجمـــاعي	فكري تنظيمي
درجة التقييد الذاتي من طرف الفواعل المهيمنة	محـــدودة	عـــاليـــة	لا (حتى الآن)

لقد اعتمدت الأسيان إذن هوية أمنية بالغة التعقيد في فترة ما بعد الحرب الباردة تحاول احتواء القوى الإقليمية الكبرى (الصين و اليابان) و تفتح المجال أمام شركاء حوار من خارج الإقليم (كندا، الولايات المتحدة،...)، لأنه في فترة ما بعد الحرب الباردة لم تعد الهوية الإقليمية المشتركة محددة على أساس التهديد الخـــارجي و إبعاد القوى الكبرى عن أي تدخلات في المنطقة،بل أصبحت الهوية الإقليمية المشتركة القائمة حول موضوع زيادة التنمية الاقتصادية هي المحدد لسلوك الأسيـــان الإقليمي وبالتـــالي لم يعد الهدف إبعـــاد القوى الكبرى و إنما إشراك هذه القوى ضمن حوارات و مشاورات متعددة الأطراف من أجل استقرار إقليمي أكثر و بالتالي تنمية اقتصادية أكبر.

- **المعـــاييـــر المشتـــركـــة:**

للمعــــايير وظيفة جوهريـــة و تحولية لدى البنـــائيين، و هي القيم الجماعية المشتركة التي نجدها في بناءات مثل " طريق الأسيـــان " أو " الطريق الآسيوي ". إن هذه المعـــايير هي نتيجة عقود من البنـــاء الاجتماعي ضمن الأسيان و عمليات الدرب الثاني[1] التي تقودها ASEAN-ISIS. فـــالمؤسســـات تلعب دورا حاسما في نشر و تطوير المعايير، ذلك أن المؤسسات هي بحد ذاتها منظم للمعايير norm entrepreneurs،

1) عمليـــات الدرب الثـــاني (Track Two processes) تعني الحوارات على مستوى غير رسمي في مقـــابل عمليـــات أو مســـارات الـــدرب الأول (Track one) التي تعني الحوارات على المستوى الرسمي.

وليس هنـــاك مؤسسة آسيوية كالأسيان لعبت دورا مماثلا من حيث نشر و تطوير المعايير حتى أن معاييرها هي التي لعبت الدور الأساسي في تأسيس ARF وصياغة أجندته.[1]

هنـــاك معـــايير دولية (كعدم الانحياز وعدم التدخل كانا معياران دوليين في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية) أثرت في تطور الأسيان و كانت حاسمة في تشكيلها، و هناك معايير إقليمية (كمبدأ الأمن التعاوني الفلسفة الأساسية لل ARF، و مبدأ الاستقلالية الإقليمية) استندت إليها الأسيان في نشأتها أو في تأسيس مؤسسات أخرى ARF.

ويبدو أن الصراع بين المعايير الدولية و المعايير الإقليمية[2] هو الذي يفسر لم تكون هناك دعوات داخل الأسيان تدعو إلى مراجعة هذا المعيار أو ذاك (خاصة مبدأ التدخل) مما يشير إلى إمكانية تحول في طبيعة المعايير المركزية في الأسيان رغم الطبيعة المحافظة لهذه الأخيرة.

و المعايير التالية هي معايير مشتركة لكل المؤسسات في شرق آسيا (الأسيان و ARF) لكن الاختلاف هو فقط في درجة تطبيق المعيار:

- **مبدأ عدم التدخل:** هو بـــلا أدنى شك المعيـــار الرئيسي للمؤسســـات الإقليمية الآسيوية (الأسيـــان و ARF). تبنته الأسيـــان للحفـــاظ على السلم الداخلي لأعضائهـــا و التقدم نحو الجماعة الأمنية. و تركز عليه الصين كمبدأ أساسي في ARF.

لقد تم انتقاد هذا المعيـــار لأنـــه حـــدد من فعـــالية المـــؤسســـات ســـواء الأسيـــان أو ARF.

فقد حد مبدأ عدم التدخل من فعـــالية الأسيـــان في التعامل مع النزاعات الإقليمية مثل : بورما، كمبوديا، تيمور الشرقية.[3]فقد أظهرت أزمة تيمور الشرقية (1999) ذلك الانفصال المتنـــامي بين الأسيـــان

و التغيرات المعيـــارية على المستوى العـــالمي، الموسومة بعلاقـــة القبول المتزايد من طرف الأمم المتحدة وبعض المنظمـــات الإقليمية الأخرى لما أصبح يعرف " العمل الإنساني الجماعي " (أو التدخل الإنساني) في الشؤون الداخلية للدول المضطربة.[4]

وتلقت الأسيـــان كذلـــك انتقادات شديدة بسبب إخفـــاقهـــا في التعـــاطي مع الأزمة المـــاليـــة و النقدية 97-98. فقد أرجع وزيـــر خارجية تايلند ذلك الإخفاق إلى مبدأ عدم التدخل الذي يحد من الشفافية

---

1) Amitav Acharya, Regional institutions and Regional order in Asia, OP. Cit

2) من المعايير الدولية الحالية نجد " التدخل الإنساني "، و " حماية حقوق الإنسان و الأقليات " التي أصبحت في تصارع مع المعايير الأخرى التي لم تعد أبدا دولية و أصبحت مجرد معايير وطنية و في أحسن الأحوال إقليمية مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3) ibid

4) ibid.

الاقتصادية الإقليمية، ويمنع الأعضاء من تحذير بعضهم البعض من الممارسات الاقتصادية الفاسدة التي ساهمت في الأزمة.[1]

فتحت ضغوطات تايلند، الفلبين و العناصر اللبيرالية في سنغافورة وضغط دولي من الولايات المتحدة تخلت الأسيان لأول مرة عن مبدأ عدم التدخل بعد الانقلاب الذي حدث في كمبوديا في 1997 وقامت بتأجيل انضمام كمبوديا إلى المنظمة.[2] (لم تنضم كمبوديا إلا في 1999).

وفي لقاء وزراء الخارجية للأسيان بمانيلا (1998) تقدمت تايلند بمبادرة " التدخل البناء " في السلطوية المستمرة في بورما. ثم عدل المقترح التـايلندي إلى " التدخل المرن " (Flexible engagement)

و الذي يعني السماح لأعضاء الأسيان بإبداء الرأي في شؤون بعضهم المحلية:التطورات و السياسات الداخلية، إذا ما كانت هذه التطورات أو السياسات لهـا نتـائج عبر وطنية. لكن هذا الاقتراح لاقى معارضة شديدة من طرف أعضاء الأسيان الآخرين -ماعدا الفلبين- خـاصة بورمـا و فتنـام. لقد كان النقاش حول " التدخل المرن " هجوما مباشرا ضد مبدأ عدم التدخل من داخل الأسيان نفسها. الهجوم الذي كان للمنظمات الغير حكومية النصيب الأكبر فيه. وقد أدى ذلك النقاش إلى تغيير موقف الأسيان اتجاه ما يسمى " حقوق الإنسان ". ظهر ذلك في مبادرة لإنشاء آلية حقوق الإنسان تابعة للأسيان. فمع نهاية سنة 2000 كانت هناك 6 بلدان على أهبة الاستعداد للبدء في إرساء مجموعات عمل غير رسمية خاصة بحقوق الإنسان (كمبوديا – أندونيسيا – ماليزيا – فلبين – سنغافورة - تايلند).[3]

رغم هذا فـإن قـرار الأسيـان بتطوير بعض عمليـات المراقبة الاقتصادية الإقليمية (إطار مانيلا وخطة عمل هانوي) يشير إلى نوع من التحرك الأولي للابتعاد ربما عن مفهوم عدم التدخل. كما أن المراعاة الصارمة لهذا المفهوم لم تتمكن من البقاء في ظل التغيرات السياسية الداخلية في دول الأسيان الرئيسية. فسقوط نظام سوهارتو في أندونيسيا كان له تأثير في ماليزيا حيث أثار مطالب بالإصلاحات السياسية هناك، كما أن القادة الجدد في أندونيسيا والفلبين عبروا عن دعمهم لنائب رئيس الوزراء الماليزي المخلوع أنور إبراهيم (الذي يعتبر شأن ماليزي داخلي).

- **مبدأ الاحتوائية** (Inclusiveness): قـرار الأسيـان بـأن تكون شـاملة بشكل تـام و ذلك بقبول كل البلدان العشرة لجنوب شرق آسيا لعضويتها كان له تأثير على المنظمة، فقد جعل الأسيان " أقل تماسكا من الناحية السياسية " و وسع من " التباينات الاقتصادية بين الدول الأعضاء ".[4]

بـالنسبة للـ: ARF فقد كـان شـاملا منذ البدايـة.

1) Ibid.

2) Nick Biziouras, OP. Cit.

3) Rodney Bruce Hall, op.cit.

4) Amitav Acharya, Regional institutions and Regional order in Asia, OP. Cit

- **معيـــار عدم استعمال القوة:** هذا المعيـــار لا يشمل النزاعـــات داخل الدولـــة (الصين و تايوان).
عدم استعمال القوة هو المعيار المركزي لجماعات الأمن التعددية: وهي مجموعة الدول التي طورت طموحات طويلة المدى للتغير السلمي بعيدا عن استعمال القوة ضد بعضها البعض. هذا المعيار هو جد قوي في الأسيان، لذا اعتبرت الأسيان جماعة أمنية (Security Community) ناشئة.[1]

- **معيار عدم المس بالوحدة الترابية وقداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار:** بالنسبة لشمال شرق آسيا فإن: تايوان، شبه الجزيرة الكورية، جزر سبراتلي و كوريل،... هي مشكلات ليست ناتجة عن الحدود التي صنعها الاستعمار لكنها نتاج النزاعات الإيديولوجية و جيوسياسة الحرب الباردة.

في جنوب شرق آسيا أظهرت الأسيان دعما ملحوظا لهذا المعيار بشكل جلي من خلال رفضها دعم الحركات الانفصالية في دول أعضاء مثل الحركات الإسلامية في جنوب الفلبين و جنوب تايلند. كما تأكد هذا المعيار في حالة أخرى حديثة وهي Aceh حيث أكد أعضاء الأسيان بشدة على وحدة الأراضي الاندونيسية. وحتى ماليزيا، رغم الروابط الإثنية التقليدية مع Aceh فإنها رفضت دعم الانفصاليين المسلمين هناك.[2]

- **معيار الاستقلالية الإقليمية:** ويعني اعتماد حلول إقليمية لمشكلات إقليمية. لقد كان هذا شعار القومية الآسيوية الذي تبنته من أجل التحرر من الاستعمار و تقليص حدة التدخلات من طرف القوى الكبرى. بعد ذلك أعاد الإقليميون في جنوب شرق آسيا إحياء هذا المعيار و الدفع بـــه إلـــى الأمـــام خاصة في أندونيسيا و ماليزيا. وقد كان تبني هذا المعيار في جزء منه رد فعل على الانسحاب البريطـــاني من المنطقة و الانسحاب الأمريكي من فتنـــام. هذه التطورات أقنعت قادة جنوب شرق آسيا من لا جدوى الاعتماد على ضمانات أمنية خارجية. لذلك أصبح " الاعتماد الـــذاتي الإقليمي " أسلوبا براغمـــاتيا بديلا عن تراجع مصداقية و نفعية الاعتماد على الحماية الخـــارجية.

الانقسامات داخل الأسيان حول هذا المعيار كانت واضحة خاصة في السبعينات حول مقترح Zopfan، نظرا لمعارضة سنغافورة و تايلند لرغبة أندونيسيا و ماليزيا في التقليص إلى الحد الأدنى من الصلات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

مع نهاية الحرب الباردة يبدو أن الأسيان قد تخلت عن هذا المعيار و تبنت بدلا من ذلك مقاربة تلتمس اشتراكا بنائيا للقوى الخارجية في شؤون جنوب شرق آسيا، ويبدو هذا في إنشائها للـــ ARF.

- **المعايير الإجرائية:** وهي المعايير التي تحكم التنشئة الاجتماعية وصناعة القرار (Asean way)، يتضمن أسلوب الأسيان تجنب الآليات الشكلية و القانونية المتقيدة بحرفية الشريعة / القانون، و تفضيل بناء

1) Ibid.

2) Ibid.

3) Ibid.

الإجـــماع حيث العملية (Process) أهـــم من النتيجـــة (product)، وهـــذا الأسلوب معتمد حـــتى فـــي ARF.[1]

هذا جدول يبين الاختلاف في درجة تطبيق المعايير[2]:

المعاييـــر	الأسيـــان	ARF
الشمـــول	نعم (بعد 1995)	نعم (ماعدا تايوان)
عدم التدخل	قـــوي	نعم
عدم استعمال القوة	قـــوي	نعم (ماعدا تايوان)
الاستقلالية	أولوية قويـــة	غـــائب
الثبات الإقليمي	قـــوي	غـــائب
الأمن الواسع	قـــوي	معتـــدل

بشكل عام تعتبر الأسيان جد محافظة في مواقفها و تستصغر السلوكيات التي تحيد عن التفسيرات الصارمة لمعايير المنظمة رغم وجود بعض التعديلات بين الحين والآخر.

- **بـــروز الـــوعي الإقليمي:** تتدخل حسب "فندت" الأسباب الشاملة و النفسية لتسمح بإدراك

ذا تاني و من ثم أفكار جديدة حول الذات تسمح بحصول تغيير اجتماعي. و هذا ما حصل للأسيان بعد 1997.فهنـــاك عـــامل أســـاسي أدى إلى ازدهار أفكـــار إقليمية جديدة في شرق آسيـــا وهو: الأزمة المـــالية و النقديـــة 97-98.[3]

فهذه الأزمة دفعت حتى بالمسؤولين الرسميين مثل الوزير الأول السنغافوري Goh Chock Tong للإعلان في 1999 بـــأن " الأسيان كمجموعة أصبحت تبدو عـــاجزة و مشتتة في قممنا في 97 و 98، لقد فشلنـــا في إقنـــاع العـــالـــم الخـــارجي بأن الأسيـــان كانت تمسك بخيوط الأزمة بعزيمة وحسم لتسترد نموها الإقليمي العالي".[4]

---

1) Ibid.

2) Ibid.

3) تركزت التحاليل الرسمية على اعتبار آثار المضاربة المالية السبب الرئيسي للأزمة. فحاولت البنوك المركزية أن تواجه سيل المضاربة بطرح كميات كبيرة من إحتياطاتها من الدولار الأمريكي قصد إعادة الاعتبار لعملاتها المحلية، غير أن هذا الإجراء النقدي التقليدي لم يكن كافيا وحدث انهيار حاد في أسعار العملات المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي، هذه الأزمة أثارت الجدل حول طبيعة " المعجزة الاقتصادية الشرق آسيوية "، حتى أن بعض المحللين علقوا أن هذه الأزمة قد أعادت " الوافدين المتأخرين" إلى الرأسمالية الحديثة إلى حجمهم الطبيعي. أنظر: طارق عبد الله، الأزمة الآسيوية: الخلفيات و الأبعاد، المستقبل العربي، (العدد 240، فبراير 1999).

4) Nick Biziouras, OP. Cit.

كما صرح الأمين العام للأسيان آنذاك Rodolfo Severino بأن " الأزمة طرحت التساؤلات داخل جنوب شرق آسيا نفسها حول فعالية الأسيان و جدواها وحول صلاحية فكرة الأسيان ذاتها".[1]

هــذه الصدمــة أدخلت تفكيرا جديــدا لــدى الشرق آسيويين في نظرتهم للإقليمية. فقد لاحظ R. Higgott بــأن الأزمة دفعت نحو وعي متزايد بحالة الأقلمة Regionness بين الشرق آسيويين. كمــا أظهرت رغبة الشرق آسيويين في تعزيــز مســار و قدرات صنــاعة السيــاسة الإقليمية، كما كانت الأزمة " اختبار في الاعتراف بشرق آسيوية الإقليم".[2]

و ظهرت إلى الوجود مبادرات، كانت قبل الأزمة شيئا لا مفكرا فيه، تعبر عن تنامي الإدراك بضرورة البناء الإقليمي المشترك. ومن أهم هذه المبادرات:

- **إطــار مانيــلا (1997): ضمن هذا الإطار** تم إقرار درجة تنسيق مالية بإنشاء آلية متابعة اقتصادية إقليمية لتحليل تدفقات رأس المال و الحفاظ على المراقبة المشتركة لعملية الأنظمة المصرفية و المؤشرات الاقتصادية الكلية لاقتصاديات الأسيان و ذلك من أجل توفير آلية إنذار أو تحذير مبكر عن أي اضطراب مالي. كما تم ضمن هذا الإطار الاتفاق على أهمية إجراء إصلاحات في النظم المالية بما في ذلك إجراءات دعم ثقة السوق عن طريق تحسين الشفافية في القطاعين العام و الخاص.[3]

- **خطــة عمل هــانوي (1998):** تم إقــرار هذه الخطة بــالقمة السادسة للأسيان (ديسمبر 1998)، وقد تضمنت: [4]

  - الإسراع بأجندة أفتا كتخفيض التعريفة الجمركية من 0-5 % مع حلول عام 2000 مع الأعضاء الجدد: اللاوس، فتنام، و ميانمار.
  - بــذل مجهودات من أجل إعطــاء الــدفع للمقترح الــخاص بإنشاء منطقة الأسيان للاستثمار (AIA) التي صممت لجذب الرأسمال الاستثماري المطلوب للإقليم.
  - تحرير التجارة الإقليمية فيما يخص الخدمات.
  - إقرار إطار مراقبة إقليمي يسمح لبلدان الأسيان بمتابعة السياسات الاقتصادية لبعضها البعض، و يتيح نظام "للإنذار المبكر" عن الأزمــات قبــل أن

---

1) Ibid.

2) Richard Higgott, the politics of Economic Crisis in East Asia : Some longer term implications. (www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/research/abstracts/2/ - 26k).

3) James Ferguson, OP. Cit.

4) Ibid.

تستفحل و تصبح مشكلات عبر وطنية. هذه الآلية (Peer Surveillance) والتي تهدف إلى ضمان درجة من " التقارب بين الأجندات المحلية " كانت متوافقة مع أسلوب الأسيان الغير رسمي لكنها كانت غير مسبوقة من حيث تدخلها في شؤون الآخر، مما يعني حدوث تراجع عن التمسك الصلب بمبدأ عدم التدخل (إقليمية اقتصادية تغلغلية).

- النص على ضرورة الاستعمال الــواسع للعملات المحلية من أجــل تحقيق الاستقرار التجــاري داخل الأسيـــان.

فبلدان الأسيان تعتبر أن الجهود الإقليمية المبذولة لتثبيت عملاتها ممكنة التحقيق من خلال نوع من آلية ضبط سعر الصرف (Exchange - rate) التي تحدد قيمة العملات المحلية ضمن حدود معينة كما في الآليات الأوروبية المستعملة قبل التنفيذ الكامل للــ: EMU (الوحدة النقدية الأوربية European Union Monetary).

كما ظهرت مبادرات أخرى خلال الأزمة:

-فكرة إنشاء صندوق نقد آسيوي (AMF) التي اقترحها اليابان.[1]

-فكرة إنشاء عملة آسيوية موحدة (ACU) فقد أعلن قادة الأسيان في ديسمبر 1998 عن دراسة إمكانية إنشاء عملة الآسيان ونظام سعر الصرف و بالرغم من دراسة الفكرة، إلا أن ردود الفعل الأولية كانت حذرة.

-اتفاقيات مقايضة العملة.

كل هذه المبادرات هي دلـــيل على الاتجاه نـــحو مـــا أســـمـــاه Higott " أقلمة التفكير" (Regionalization of thinking).

- **أفكار جديدة في التفكير الإقليمي:** بعد الأزمة كانت هناك دعوات لإعادة تقييم مبدأ عدم التدخل في ARF. لقد كانت هناك تحركات بسيطة بهذا الاتجاه:مناقشة حقوق الإنسان في بورما، تقرير أندونيسيا حول تيمور الشرقية و الاقتراحات بشأن قانون السير في بحر الصين الجنوبي، هذه التحركات تعبر على الأقل عن دخول أفكار جديدة في التفكير الإقليمي[2] حيث أصبح هناك مفهوم " حسن التفاعل " الذي يسمح ببعض الصراحة في التعامل مع المشكلات عبر الحدودية و مناقشة قضايا الإصلاح و بذلك انتقلت السياسة بين بلدان الأسيان إلى مرحلة أكثر انفتاحا وحرجا (انتقاد اعتقال أنور إبراهيم).[3]

---

1) والتي لم تتحقق بسبب المعارضة الغربية خاصة الولايات المتحدة و معارضة بعض الأطراف الآسيوية خاصة الصين.

2) Stuart Harris, OP. Cit.

3) James Ferguson, OP. Cit.

أدت الأزمة كذلك إلى الوعي لدى دول الأسيان بضرورة الإسراع في عملية الأفتا كما تم توسيع القطاعات التي يشملها جدول الأفتا، و ذلك على إثر الانتقادات التي كانت تقول أن التكامل الاقتصادي في الأسيان محدود جدا فهو قائم فقط على تخفيض التعريفات الجمركية على بعض السلع ولذلك فإن الأفتا أصبحت تمثل "محاولة هامة لاندماج السوق " كما أصبحت على رأس الجدول الزمني للأبيك.

كما قامت الأسيان بالرفع من نسبة الموظفين العلميين و التقنيين المستخدمين لدى الأمانة العامة للأسيان، وأنشأت مجموعات تقنية إقليمية لصياغة سياسات المستوى الإقليمي بعدما أظهرت الأزمة بوضوح محدودية ولا فعالية البنية المؤسسية الفوق قومية.[1]

إذن بعد الأزمة ومع الوعي الإقليمي الجديد فإن هدف بناء الإقليم أصبح يسير نحو السعي لإنجاز شبكة من الثقة بين أعضاء الأسيان وتوسيع روح الآسيان حيث بذلت جهود بعد الأزمة من أجل تطوير منتدى سياسي و اقتصادي شرق آسيوي. تؤكد هذه الجهود على دور الهوية في بناء المؤسسات في شرق آسيا و يتجلى ذلك في مسار الآسيان + 3 و هو المنتدى الوحيد الآن الذي يضم شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا.

- **الأسيان + 3** (APT) **Asean Plus Three:**

وصف Richard stubbs " الأسيان + 3 " بأن لها " الإمكانية لأن تصبح المؤسسة الإقليمية المهيمنة في شرق آسيا "[2] وقال عنها الاقتصادي الأسترالي Peter Drysdale بأنها " أهم تطور سياسي في آسيا في الثلاثين سنة الأخيرة "[3] (2002).

ويركز مقترب بنــاء الإقليم بشكل رئيسي على الأسيــان + 3 باعتبارها أهم تطور في عملية بناء الإقليم في شرق آسيا.

بدأت الأسيان + 3 بطريقة جد محتشمة سنة 1996 عندما تمت دعوة وزراء خارجية الصين، اليابان، وكوريـــا الجنوبية للانضمام إلى نظرائهم في الأسيـــان على مأدبـــة غداء غير رسمية قبل الاجتماع الـــذي كان مزمعا عقده حول حقوق الإنسان في بانكوك.بعدها أصبح رؤساء الدول مشتركين حيث تم اللقاء بينهم في كوالالمبور (1997) في إطار الاحتفالات بمرور ثلاثين سنة على تأسيس الأسيان. ثم كان اللقاء مجددا في هانوي (ديسمبر 1998) حين كانت الحكومات الشرق آسيوية مستاءة من الحلول المطبقة لحل الأزمة، التي ضربت شرق آسيـــا في 97-98، من قبل صندوق النقد الدولي والحكومات الغربية. لذا لجأت الحكومات في شرق آسيـــا إلى إيـــجاد حلول نـــاضجة آتية من الداخل لحل مشكلاتـــها الاقتصادية و المـــالية التي يمكن أن تظهر في المستقبل.

---

1) Nick Biziouras, OP. Cit

2)David Capie, Rival Regions ? East Asian regionalism and its challenge to the Asian – Pacific. (www.apcss.org/Publications/Edited%20Volumes/RegionalFinal%20chapters/Chapter10**Capie**.pdf), p185.

3) Ibid.

اللقاء الثالث لقادة الأسيان + 3 كان في مانيلا (نوفمبر 1999) تحت شعار " التعاون الشرق آسيوي" حيث تم تحديد -لأول مرة- ثمانية مجالات للتعاون الوظيفي و الاقتصادي. ففضلا عن مناقشة قضايا بحر الصين الجنوبي، المشروعات التكنولوجية، الرفاه الاجتماعي و مسائل أخرى عديدة فإن الأسيان + 3 بدأت بإعطاء اهتمام خاص وجدي للتعاون الاقتصادي. لقد دافعت الأسيان + 3 عن المقترح الياباني بإنشاء صندوق نقد آسيوي في 1997. كما كان هناك كلام كثير حول منطقة تجارة حرة تتجاوز منطقة الأسيان لتشمل شرق آسيا كلها.[1]

لقد نجحت الأسيان + 3 في بناء عدد من الأشكال الملموسة من التعاون بين أعضاء الأسيان و دول شمال شرق آسيا الثلاث. أهم شكل تعاوني كان في مجال **التعاون المالي** و تجلى ذلك بشكل خاص في **مبادرة شيانغ ماي** (Chiang Maï Initiative(CMI . ففي ماي 2000 وافق وزراء الأسيان + 3 بـ Chiang Maï على إرساء ما أسموه " آلية التمويل الجهوي " (Regional financing Mechanism) حيث أعلن أعضاء هذه المجموعة عن " نظام المنطقة الكبير" (Region wide system) لمقايضة العملة. فمبادرة شيانغ ماي كانت من أجل خلق آلية إقليمية لمقايضة العملة و ذلك لجعل الدول قادرة على حماية نفسها من أي أزمات مالية مستقبلية، بالرغم من أنه لم يتم إنشاء و لا مؤسسة رسمية.

لقد كانت CMI بشرى عن تعاون مالي أو نقدي أكبر بين الدول الشرق آسيوية، فقد تم وصف CMI من طرف أحد الكتاب الماليين بأنها " حد فاصل يعبر عن هندسة مالية إقليمية جديدة في شرق آسيا "[2]

كما اعتبر كل من Dieter و Higgott "مبادرة شيانغ ماي" بأنها ليست أقل من " بداية عهد جديد للإقليمية "[3] في شرق آسيا.

لقد شجع مسار الأسيان +3 رئيس الوزراء الصيني Zhu Rongji على تقديم اقتراح في نوفمبر 2001 بإنشاء منطقة تجارة حرة مع الأسيان في غضون 10 سنوات، وتم إنشاء لجنة تفاوضية للعمل على تنفيذها. تحت وقع "صدمة" المبادرة الصينية، رد الوزير الأول الياباني Koizumi بالدعوة إلى " شراكة اقتصادية واسعة بين اليابان و الأسيان " و أعلن عن إنشاء فريق دراسة للنظر في تشكيل نظام تجارة حرة.[4]

---

1) Anthony Milner, Asia Consciousness and Asian Values, op.cit.

2) David capie, OP. Cit.

3) Ibid.

4) حتى ولو تكون الاتصالات ثنائية فإنها توفر قاعدة لحلقات من العلاقات المتعددة الأطراف أيضا لأن هكذا اتصالات ثنائية تساعد على هدم العديد من الانقسامات و المواقف العميقة. وقد لاحظ " بالمر" أن الشبكات التعاونية الثنائية تعطي دعما للتعاون الإقليمي في شرق آسيا، فضمن الآسيان + 3 دعت الصين نظيرتيها اليابان و كوريا إلى تشكيل منطقة تجارة حرة ثلاثية الأطراف في 2002 و منذ ذاك الوقت تكثفت الجهود التعاونية بين الدول الثلاث من خلال لقاءات عديدة و مستويات مختلفة.

أخيرا يمكن القول أن الأسيـــان + 3 تمثل نـــوعا من الإقليمية الآسيوية الخـــاصة التي طـــالـــما نـــادى بـــهـــا " مهاتير محمد" منذ بداية التسعينات.فقد دافع مهاتير عن هذه الإقليمية كبديل عن الإقليمية الشاملة التي تمثلها الأبيك و التي تضم الولايات المتحدة وأستراليا و دول غربية أخرى.

ورغم أن منطقة الأسيان + 3 متميزة بالعديد من الانقسامات: التنافس الياباني/الصيني، خصومات بين

اليابان /كوريا، تايلند / بورما، و فتنام / تايلند، كما أنها من ناحية المنطلقات الثقافية ليس هناك شرق آسيا واحد بالنظر إلى الانقسامات الدينية الكبرى / الحضارية: الإسلام – الهندوسية – الكونفوشية – المسيحية – بوذية تيرافادا – بوذية مهايانا. بالإضافة إلى التأثيرات المختلفة للاستعمار الغربي (بريطانيا، هولندي، فرنسي، أمريكي) والصدام بين الإثنيات (العرق الصيني و الإثنيات الغير صينية في جنوب شرق آسيا) وعلامات الانقسام شمال / جنوب: شمال شرق آسيا المتقدم عن جنوب شرق آسيا في ميدان النمو الاقتصادي

و الاستقرار السياسي و الجاذبية للاستثمار.[1] رغم كل هذا فإن الحديث المتواصل عن " القيم الآسيوية "

و " الهوية الشرق آسيوية " وعن " ضرورة التعاون الشرق آسيوي" وضع لأول مرة إمكانية لتطوير روابط مؤسسية رسمية بين جنوب شرق آسيا و شمال شرق آسيا.

إن اقتراب الآسيـــان من شمـــال شرق آسيـــا يشير إلـــى وعـــي الآسيـــان بضرورة خلق " منطقة شرق آسيا الكبرى".

---

1) Anthony Milner, Asian consciousness and Asia Values, op.cit.

المطلب الثاني: الأبـــيــك.

لقد قامت الأبيك على مفهوم اجتماعي خاص هو آسيا الباسيفيكية الذي نشأ لأهداف سياسية واجتماعية مختلفة عن مفهوم شرق آسيا الذي تقوم على أساسه الآن الآسيان + 3.لكن لا يمكن إهمال هذا المنتدى الإقليمي أو عبر-الإقليمي عند دراسة تطورات الإقليمية في شرق آسيا لسبب واحد على الأقل و هو أن كل بلدان شرق آسيا أعضاء في الأبيك.

- **المحتوى التأسيسي و التنظيمي:**

في 1980 تم تأسيس مؤتمر التعاون الاقتصادي الباسيفيكي (The Pacific Economic Cooperation Conference (PECC من خلال مبادرة قام بها كل من الوزير الأول الياباني Ohira و الوزير الأول الأسترالي Fraser. لقد كان PECC يعمل من خلال شبكة مجموعات دراسة تعمل خاصة على التحرير الإقليمي للتجارة. في 1988 قام الوزير الأول الأسترالي "Hawke " مستندا إلى مؤهلات PECC ومستخدما إياها كقاعدة سياسية بمبادرة دبلوماسية خلال كل السنة أفضت في نوفمبر 1989 إلى إنشاء:

الأبيك (Asia-Pacific Economic Cooperative (APEC

لقد جاءت فكرة تأسيس هذا المنتدى من أستراليا كرد على تلك الأوضاع الخاصة التي ميزت أواخر الثمانينات ; فقد كان من المنتظر أن تدعم المجموعة الأوروبية إتحادها الجمركي، وكانت كل من الولايات المتحدة وكندا تتفاوضان حول توسيع منطقتهم للتجارة الحرة (CUS FTA) إلى النافتا.[1]

تعتبر الأبيك أول هيئة إقليمية تعتمد مبادئ الإقليمية المفتوحة (لذلك هناك من يعتبرها هيئة عبر-إقليمية و ليست هيئة إقليمية) تجمع ممثلين حكوميين و غير حكوميين من 21 بلدا [2] يتوزعون على ثلاث قارات. فقد كانت معايير الانضمام المعتمدة- التي لا تعتمد أبدا معيار القرب الجغرافي-: [3]

-أن يكون للطرف الراغب في الانضمام ساحلا على المحيط الهادي.

-أن يكون للطرف الراغب في الانضمام علاقات وثيقة مع الأعضاء الحاليين.

-أن يقبل بهدف تحرير التجارة مع حلول عام 2020.

---

1) Dilip das, OP. Cit.

2) كان عدد أعضاء الأبيك وقت الإعلان عنها 12 عضوا: خمس إقتصاديات صناعية: أستراليا، كندا، اليابان، نيوزلندا، الولايات المتحدة، وأعضاء الأسيان الستة آنذاك: أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي دار السلام، وكوريا الجنوبية. ثم كان انضمام الصين، هونغ كونغ، و تايوان سنة 1991ثم المكسيك، بابوا غينيا الجديدة، الشيلي سنة 1994ثم البيرو، روسيـــا، فيتنـــام، سنة 1996 ليصبح عدد أعضـــاء الأبيك 21 عضوا وقـــد أغلق بـــاب العضوية الآن لمدة عشر سنوات (2001-2011).

3) Ibid.

وهذا ما جعل مثل هذه الدول: الولايات المتحدة، فتنام، شيلي، روسيا، الصين، كندا،... تنتمي لأول مرة في تاريخها إلى تنظيم واحد. وبالتالي فإن الأبيك تمثل مجموعة الدول الأكثر تنوعا والأكثر أهمية[1] التي ما سبق لها أن اجتمعت معا.

مبدئيا كانت الأهداف الأساسية للأبيك: تطوير دينامية اقتصاد آسيا-الباسيفيكية و التشاور من خلال التعاون من أجل التنمية و التعاون الاقتصادي والتقني (مطلب الدول النامية) وتوسيع وتسريع برامج تسيير التجارة والاستثمار (مطلب الدول الصناعية).

وقد بقيت الأبيك إلى غاية 1994 منتدى استشاريا واسعا منشغلا بالأهداف الأصلية التي كانت وراء انشائه، وقد كان هذا شرط من طرف الأسيان لاستمرار مشاركتها في الأبيك. نقطة التحول بالنسبة للأبيك بدأت سنة 1993 عندما اقترحت الولايات المتحدة أثناء الاجتماع الأول لقادة الأبيك-الذي أصبح يعقد مرة كل عام تحت اسم الاجتماع الغير رسمي- بسياتل أنه على الأبيك أن تسعى لإنشاء جماعة آسيا الباسيفيكية الاقتصادية. تحول الأبيك إلى جماعة (Community) يعني أن عليها أن تطور التجارة والاستثمار من خلال مزيج من السياسات التي تتعلق بتحرير و تسهيل التجارة والتعاون الاقتصادي.

على هذا الأساس جاء إعلان بوجور (Declaration of Bogor) سنة 1994 الذي حول منتدى أبيك إلى منطقة (Zone) للتجارة الحرة والاستثمار وحدد الهدف بتحرير التجارة مع حلول 2010 للاقتصاديات الصناعية الخمسة و 2020 لأعضاء الأبيك الآخرين (الاقتصاديات النامية). وكل ذلك بشكل اختياري وليس بشكل إلزامي. إن تحقيق أهداف " إعلان بوجور " جاء ضمن مبادئ الإقليمية المفتوحة -التي تبنتها الأبيك رسميا في لقاء OSAKA 1995-:[2]

1- خطط عمل وطنية فردية (كل دولة تخطط لتحرير التجارة على إنفراد) أكثر منها تطبيق أهداف جامدة لكل الدول الأعضاء.

2- الإمتيازات من حيث تخفيض الحواجز التجارية وغير التجارية توسعت لتشمل كل الشركاء التجاريين غير الأعضاء.

لقد التزم إعلان بوجور بأحد أهم معايير الإقليمية المفتوحة وهي الحرية المعطاة للدول الأعضاء للتحرير التجاري الأحادي الجانب أو مع الدول الغير أعضاء بشكل متبادل.

خلال لقاء مانيلا للأبيك (1996) أعلن كل الأعضاء عن خطط العمل الفردية (IAPs) الخاصة بهم و بدأوا بتنفيذها في جانفي 1997. لكن بما أن تعهد الأبيك بتحقيق التجارة الحرة بين 2010 و 2020 لم يكن

---

1) تضم الأبيك: 40% من سكان العالم، 54% من الناتج المحلي الإجمالي GDP العالمي، 42 % من التجارة العالمية.

2) Ibid.

ملزما وكان اختياريا، فإن هذه الأجندة أخفقت "حيث فترت ثم سقطت نهائيا بسبب الأزمة المالية 97-98 "[1]

و واجهت خطط العمل الفردية مشكلات جدية وتحول بعض أعضاء الأبيك صوب الترتيبات الإقليمية الفرعية (Sub-regional arrangements) لتحقيق أهدافهم بالوصول إلى التجارة والاستثمار الحرين.

لم تظهر الأبيك أي نجاعة في التعامل مع أزمة 97-98. فالأبيك لم تكن مؤسسة مالية وليس لها دخلا خاصا من الموارد المالية (لا تتعدى ميزانيتها 2 مليون دولار في العام!) يمكن أن تتحرك على أساسه في الأزمة.[2] كما عجزت الأبيك عن تبني المقترح الياباني بإنشاء صندوق نقد آسيوي أي فشلت في خلق الظروف الملائمة التي يمكن أن تخفض من حدة الأزمة.[3] لقد أصبحت أجندة الأبيك التجارية في مهب الريح وأجندتها الحالية هي الأمن التجاري، محاربة غسيل الأموال والاستعداد لمواجهة الأوبئة.[4]

إن ما يهم في هذا المطلب ليس فعالية أو لا فعالية الأبيك ولكن المهم من المنظور البنائي هو هل ساهمت الأبيك في بناء هوية إقليمية جديدة لبلدان شرق آسيا ؟

- **التداخل بين الآسيان والأبيك:** من النظرة الأولى يبدو أن للأسيان علاقة مؤسساتية محدودة جدا مع الأبيك لكن يمكن القول أن هناك تفاعلا هاما بين المجموعتين:

1- ترى الآسيان أن الأبيك تمثل أحد " دوائرها التعاونية المركزية " لأن هناك اعتقاد بان مؤسساتية الأبيك قد تتداخل مع هوية و تماسك الآسيان. و هذا الاعتقاد برز خلال اجتماع الأسيان سنة 1990 بالقول أن الأبيك ينبغي أن تبقى منتدى استشاريا لا يؤدي إلى " توجيهات إلزامية."[5]

إذن كان هناك نوعا من المؤسساتية البراغماتية.

2- كانت الآسيان مترددة في الانضمام إلى أطر كبرى لآسيا الباسيفيكية خوفا من أن تخضع لسيطرة القوى الكبرى وأن تتعرض هويتها القومية للمسح. لكن هذا تغير عندما أدركت الآسيان أن مثل هكذا انضمام إلى مؤسسات إقليمية أوسع سيمنحها فرصة لإبراز و إقرار نموذجها الإقليمي-الفرعي على مستوى أوسع، وبذلك تضمن لنفسها أكبر تأثير.[6]

---

1) Ibid.

2) Stuart Harris, OP. Cit.

3) لذلك كثيرا ما توصف الأبيك بأنها مجرد دكان للكلام"Talking shop " (هانتغتن، Ravenhill، ...) وأنها كلها كلام، وليس هناك فعل All talk, no action.

4) CANCAPS Bulletin, n° 48, February 2006,(http : // www.iir.ubc.ca/ Cancaps/cbu/48.pdf.).

5) James Ferguson, OP. Cit.

6) Amitav Acharya, Regional institutions and Security Order in Asia, OP. Cit.

3- أدرك أعضاء الآسيان أن إطار مؤسسي أوسع ضمن آسيا الباسيفيكية (الأبيك) التي هي نتاج خطابات حول نمو و تطور ديناميكية الروابط الاقتصادية عبر الباسفيك في السبعينات و الثمانينات هو ضروري للتعبير عن المشكلات الناتجة بسبب الاعتماد المتبادل والعلاقات الاقتصادية والأمنية المتنامية بين جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا.[1]

4- أكبر مجهود لتنظيم الآسيان ككتلة داخل الأبيك جاء من طرف " مهاتير محمد " بداية من سنة 1990 بإنشاء المجموعة الاقتصادية الشرق آسيوية (East Asian Economic Group (EAEG التي تضم بالإضافة إلى أعضاء الآسيان شركاء الحوار: اليابان، الصين، تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، بورما (التي لم تكن قد انضمت آنذاك إلى الأسيان). وبذلك يمكن تقليص النفوذ الأمريكي في مسار الأبيك.[2] وخلق قطب آسيوي داخل مجموعة آسيا-الباسيفيكية يكون قوة موازية للضغط الغربي على القضايا المحلية (خاصة الضّغوطات حول ما يسمى "حقوق الإنسان").

5- لقد أدرك أعضاء الآسيان خطر أن يكونوا محجوبين من طرف مجموعة أكبر تضم اقتصاديات صناعية ضخمة. إن الانضمام إلى الأبيك كان جزئيا مسؤولا عن تطوير اتفاقية التجارة التفاضلية للأسيان إلى أفتا.

6- إن معايير الأبيك هي ذاتها معايير الآسيان، فالأبيك تعمل حسب معايير الآسيان: المرونة، الإجماع، اللارسمية،. في شرق آسيا مؤسسات الحكم عن طريق القانون وليس حكم القانون.

- **مفهوم ذاتاني للهوية في شرق آسيا:**

إذا كانت الإقليمية التقليدية تتجسد من خلال مؤسسات تقليدية و تخلق مصالح مشتركة وبالتالي هوية مشتركة، فإنه من غير الواضح أي نوع من الهوية أدت إلى إنشائه الإقليمية المفتوحة المجسدة في الأبيك.

فالمصالح والهويات هي نتاج تفاعل الفاعلين مع بعضهم البعض وبالتالي فإنه من المنظور البنائي فإن العمليات العبر إقليمية يجب أن تساعد على ظهور هويات جديدة بالنظر إلى التفاعلات الكثيرة وغير المسبوقة.

غير أن المشكل المطروح بالنسبة للأبيك هو في تحديد المصالح المشتركة وبرنامج عمل واضح، فممارسة مصالح مشتركة يؤدي حتما إلى بناء هوية جماعية (فندت).لكن يبدو أن تجسيد الإقليمية المفتوحة هو مطلب أمريكي بالدرجة الأولى لأن الولايات المتحدة كانت " الخاسر الأكبر من الطبيعة المغلقة نسبيا للصيغة التكاملية الأوروبية القارية ومن السوق اليابانية ومن السوق الصينية أمام السلع الأمريكية "[3] وقد لاحظ كتسنشتاين أن

---

1) Ibid.

2) James ferguson, OP. Cit.

3) محمد عبد الشفيع عيسى، آسيا والتكامل عبر الإقليمي في محمد السيد سليم و آخرون، مرجع سابق، ص 189.

" الحكومة الأمريكية دعمت بشدة إنشاء الأبيك. إن رجال الأعمال و الزعماء السياسيين في الولايات المتحدة و مستشاريهم الاقتصاديين يرون في السوق الآسيوية والإقليمية المفتوحة خطوة نحو نظام اقتصادي عالمي ليبرالي".[1]

ورغم هذا التأييد الأمريكي للإقليمية المفتوحة حيث أصبحت الولايات المتحدة جزءا من إقليم آسيا الباسيفيكية فإن هذا « لم يعني بأي حال من الأحوال ولادة هوية آسيوية-أمريكية لقسم أو فئة متنامية من مواطني الولايات المتحدة، ففي الثقافة الأنجلو-أمريكية ذات التمركز الأوروبي فإن الأمريكان الآسيويين ينظر لهم على أنهم آسيويون وليس أمريكيين".[2]

إن الأبيك بتركيزها على الإقليمية المفتوحة لم تمثل سوى " تقليم لمعايير الغات" حتى أن Vinod Aggarwal علق ساخرا من الأبيك-سنة1993- قائلا: " بالرغم من أن الأبيك هي اتفاق إقليمي، فإنها اليوم في مرحلتها الجنينية موجهة نحو الانفتاح أكثر من الغات نفسها "[3] ولذا فإن الأبيك تبدو كمنتدى لتحرير التجارة والاستثمار وليس كتكامل اقتصادي. وهي من المنظور الآسيوي تخضع للهيمنة الأمريكية وأنشئت لغرض فتح أسواق شرق آسيا، ولخلق هوية إقليمية مفتوحة أكثر على التأثيرات العالمية. فالأبيك تمثل مقاربة منفعة الحد الأقصى و التوجه نحو الصفقات و المعاملات التجارية لكن المؤتمر الاقتصادي قائم ليس فقط على هياكل إنتاج مؤقلمة و لكن أيضا على التماثلات الثقافية و على أسينية أعضائه.

لكن رغم ذلك يمكن القول إن الأبيك حفزت على بنـــاء هوية إقليمية شرق آسيوية من حيث شحذهـــا للاختلافات بين " الذات" و " الآخر" وبالتالي إثارة التضامن الإقليمي على أساس معايير مشتركة. لقد ألهم إنشاء الأبيك " مهاتير محمد" بفكرة EAEG الذي أصبح فيما بعد من خلال ASEM ثم الآسيان + 3 واقعا فعليا. ففي 1990 (سنة بعد إنشاء الأبيك) قدم مهاتير اقتراح إنشاء EAEG الذي يقصي كل من الولايات المتحدة، كندا، أستراليا و نيوزلندا.

لقد كان مهاتير يهدف باقتراحه إلى خلق توازن سياسي ضد الولايات المتحدة و اليابـــان في الأبيك

و للوقوف في وجه الكتل الاقتصادية البارزة في الغرب.[4] لقد تم رفض هذه الفكرة من طرف الولايات المتحدة وهذا ما قاد بالتالي اليابان القائد المفترض للـــ EAEG لرفض المصادقة على هذا المفهوم.

---

1) Peter Katzenstein, Regionalism and Asia, OP. Cit.

2) Ibid.

3) Ibid.

4) لقد لاحظ A.Acharya أن ماليزيا وعلى الرغم من أن سياستها الداخلية ليبرالية و ارتباطها شديد بالإقليمية المفتوحة إلا أنها يمكن أن تعرض فكرة EAEC وبالتالي تعرض علاقاتها مع الولايات المتحدة للخطر وهذا ما يؤكد على دور الهوية في تفسير لماذا تفضل بعض إستراتيجيات بناء-المؤسسات من طرف بعض الدول دون إستراتيجيات أخرى

إن فكرة EAEG لمهاتير تعكس نمو الوعي السياسي الخاص بأسينة شرق آسيا (إقليمية ثقافية) وقد جاءت كرد فعل على الإقليمية الاقتصادية التي تمثلها الأبيك. فالأبيك تمثل مقاربة منفعة الحد الأقصى و التوجه نحو الصفقات و المعاملات التجارية لكن المؤتمر الاقتصادي قائم ليس فقط على هياكل إنتاج مؤقلمة و لكن أيضا على التماثلات الثقافية و على أسينية أعضائه.

المبحث الثالث: البناؤون.

المطلب الأول: الجماعات المعرفية.

وضع "سيزار دو برادو ييباس" جدولا ابرز فيه أهم الجماعات المعرفية التي لعبت الدور الأساسي في مسار الأسيان+3 ووفقا لهذا الجدول تم التركيز في هذا المطلب على الفاعلين المعرفيين الذين وصفت درجة تأثيرهم بأنها " مرتفعة"(الجدول في الصفحة التالية).

حسب الجدول يلاحظ أن الجماعات المعرفية -التي هي تجمع مؤسسات رسمية و فاعلين و شبكات غير رسمية- التي مارست تأثيرا في بناء إقليم شرق آسيا، من حيث بناء وعي إقليمي أو زيادة حدة التفاعلات والاتصالات بين أعضاء الإقليم يوجد معظمها في الإقليم الفرعي: جنوب شرق آسيا و تتركز أساسا بين ماليزيا

و سنغافورة. أما من الإقليم الفرعي الآخر: شمـــال شرق آسيـــا فـــالأفكار الرئيسية جـــاءت من كوريا الجنوبية في إطار إنشاء فريقي رؤية و دراسة لشرق آسيا.

مدرسة سنغافورة: تتبنى هذه المدرسة فكرة أولوية التنمية الاقتصادية على الحريات السياسية والاجتماعية.[1] وهي الفكرة التي أصبحت في بداية التسعينات المحدد الرئيسي لهوية الأسيان. من أبرز أعضاء هذه المدرسة:

-كيشور محبوباني (Kichore Mahbubani) الذي كان ممثل سنغافورة في الأمـــم المتحـــدة ويشغل الآن عميد مدرسة "لي كوان يو للسياسة العامة ".

-لي كوان يو (Lee Kuan Yew) الوزير الأول الأسبق لسنغافورة.

-بيلاهاري كوزي كان (Bilahari Kausi Kan) السكرتير الدائم للشؤون الخارجية.

-شون هانغ شي (Chon Heng Chee) سفير سنغافورة في الأمم المتحدة.

-طومي كوه (Tommy Koh) بروفسور.

لقد أكد أعضاء هذه المدرسة على ضرورة إبراز "القيم الآسيوية " و " الهوية الآسيوية " المختلفة عن القيم و الهوية الغربية المهيمنة. يقول " كيشور محبوباني": " إنه حيوي بالنسبة للعقول الغربية أن تفهم أن الجهود المبذولة من طرف الآسيويين لإعادة اكتشاف القيم الآسيوية، ليست فقط جهود من أجل البحث عن قيم سياسية. بل أن ذلك يشمل أيضا رغبة الآسيويين في إعادة الاتصال بماضيهم التاريخي بعدما انقطع هذا التواصل بسبب الحكم الاستعماري ثم بسبب هيمنة فلسفة الحياة الغربية على العالم ".[2] وما يجب على المفكرين الآسيويين التعهد به،

---

1) Herman Joseph Kraft, OP. Cit

2) Anthony Milner, Asia consciousness and Asian Values, OP. Cit.

الفاعلون المعرفيون الأساسيون في مسار الأسيان + 3:

الأصـــــل	الاسم	هـــدف التقليم	التـــأثيـــر
اليـــابـــان	- وزارة المالية (+بنك اليابان و بنك التنمية الآسيوي)	- التعـــاون الـــمالي: مبادرة شيـــانغ ماي.	متوسط لكنه متنام
	- وزارة الاقتصاد و التجارة و الصناعة	شبكات صناعية	عال في الإلكترونيات. منخفض في القطاعات الأخرى
	- مجموعات خبرة كالمركز الياباني للتبادل الدولي، المنتدى الياباني للعلاقات الدولية.		لا زال قيد التقييم
الصيـــن	- الحكومة: الحزب الشيوعي الصيني،	علبة سوداء رمادية: بحاجة إلى مزيد من الأبحاث.	
	مجموعات الخبرة مثل معهد CASS لدراسات آسيا - الباسيفيكية	المشاركة في الحوارات	لا زال قيد التقييم
كـــوريـــا	الحكـــومة	تبدو فعالة في معظم القضايا، اقترحت أولا البعد الاقتصادي التجاري للأسيان +3	متـــوســـط
	مجموعات الخبرة مثل معهد Ilmin للعلاقات الدولية	المشاركة في الحوارات	لا زال قيد التقييم
سنغـــافـــورة	الحكـــومـــة	ترقية المدينة-الدولة كمحور متعدد المستويات	عـــــال
	مجموعات استشارية مثل معهد الدراسات السياسية (عام)، ISEAS (آسيوي)، SIIA (يبحث في الصلات العالمية)، إلخ		عـــــال
مـــاليـــزيـــا	الحكـــومـــة	التنافس مع سنغافورة: من يكون القائد الرئيسي في الأسيان+3	عـــــال
	معهد الـــدراســـات الإستراتيجية والدولية ISIS	مستشار رئيسي للحكومة	عـــــال
تـــايلند	الحكـــومـــة	- حاضرة في كل النشاطات - مدعم ومحفز للحوار حول التعاون الآسيوي	متـــوســـط
	جـــامعة Chulalong korn	تتجه لأن تكون المحور الفكري للحكومة	متـــوســـط
الدول الأخرى في الإقليم	أوليا النتائج تفيد أن التأثير محدود من فاعلي هذه الدول رغم أن كل الفاعلين سواء الخاصة أو العامة مرتبطة إقليميا وبين – إقليميا.		
إقليمي	معاهد الآسيان للدراسات الإستراتيجية والدولية ASEAN - ISIS	شبكة عامة مع التركيز على قضايا الأمن التي يتوسع تعريفها بشكل متزايد	عـــــال
	فريق رؤيا لشرق آسيا East Asian Vision Group		تأثير واعد بما أنه فعال بشكل متزايد وله تفويض مباشر من قادة الأسيان +3
آسيا-الباسيفيكية	الأبيـــك	عامة، عدد أعضاء كثير جدا، فعالة إلى حد بعيد بين 1993-1997. الآن مع تراجع دورها تحاول التفتح على المسائل الأمنية.	تحت المتـــوســـط
	مجموعات استشارية المرتبطة بـــ PECC، PEBC		تحت المتـــوســـط
	مجلس أمن تعاون آسيا الباسيفيكية SCCAP	الأمـــــن الـــــواسع	تحت المتـــوســـط

مصدر الجدول:

Cesar de Prado yepes, epistemic policy actors constructing the Asean +3 region with special reference to the role of Europe, OP. Cit.

يؤكد محبوباني، هو" بذل الجهد من أجل تعريف هوياتهم الخاصة: الشخصية، الاجتماعية والوطنية التي تعزز إحساسهم بالتقدير الذاتي في عالم كان فيه أسلافهم القريبين - لا شعوريا – قد قبلوا واقع أنهم أقل كينونة في عالم الغرب."[1]

فمشروع الهوية حسب هذه المدرسة هو مشروع فكري. وقد ساهمت كتابات محبوباني – المعروف بأنه كاتب كثير النشر – في محاولة الكشف عن بدائل للمفاهيم و التفسيرات الغربية.

ونجد ضمن المدرسة السنغافورية عدة معاهد والتي يتم عملها خارج إطار عمل الحكومات ضمن ما أصبح يعرف بدبلوماسية الدرب الثاني (Track –2 Diplomacy) و ذلك بالتحدث المنتظم مع الحكومات و صانعي السياسة لإعطاء توصيات و نصائح سياسية، من أهم هذه المعاهد:

معهد الدراسات الجنوب شرق آسيوية (The Institute of Southeast Asian Studies (ISEAS)[2]

وهو مركز بحث إقليمي متخصص في دراسة الاتجاهات والتطورات السوسيو-سياسية، الأمنية والاقتصادية في جنوب شرق آسيا، وكذا دراسة البيئة الجيوإستراتيجية والاقتصادية للمنطقة.

ساهم هذا المعهد في تنشئة مجموعات من الطلاب تهتم بالإقليم و تشارك في بحوث متعددة الأبعاد تتناول قضايا الاستقرار و الأمن، التطور الاقتصادي، والتغير السياسي و الاجتماعي و الثقافي. والقصد من ذلك " ليس فقط إثارة البحوث والمناقشات ضمن إطار الدوائر العلمية و الأكاديمية، ولكن كذلك تعزيز الوعي العام بالإقليم و تسهيل البحث لإيجاد حلول ناجعة للمشكلات المختلفة التي يواجهها الإقليم".

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ينظم المعهد برامج عمل تتنوع من مؤتمرات، محاضرات، ملتقيات، نشر دوريات وكتب.[3] ومن هذه الملتقيات والمؤتمرات والمحاضرات التي تنظم بشكل مستقل أو بالتعاون مع معاهد بحث أخرى في الإقليم وبشكل منتظم:

- ملتقى سنغافورة.
- ملتقى حول آسيا و الباسفيك.
- المائدة المستديرة حول الأسيان.
- المائدة المستديرة حول الأبيك.
- المنتدى الإستشرافي الإقليمي.
- منتدى الإستراتيجية الإقليمية و التطورات السياسية.

---

1) Ibid.

2) موقع المعهد على شبكة الأنترنيت: www.iseas.edu.sg

3) تحوي مكتبة ISEAS أكثر من 450.000 عنوان (www.iseas.edu.sg/library.html) كما ينشر هذا المعهد ثلاث مجلات أكاديمية: "مجلة الشؤون الاجتماعية في جنوب شرق آسيا "،" شؤون جنوب شرق آسيا "،" وجهة نظر إقليمية ".

و غالبا ما يكون المحاضرون ضمن هذه الملتقيات: قادة سياسيين، تكنوقراط، رجال أعمال، وباحثين وأساتذة من شرق آسيا.

معهد سنغافورة للشؤون الدولية (SIIA) Singapore Institue of International Affairs[1]

هو مؤسسة غير حكومية وغير ربحية تأسست سنة 1961 على يد أكاديميين من بينهم البروفسور طومي كوه، موجهة للبحث والتحليل ومناقشة القضايا الإقليمية والدولية. جعل هذا المعهد أحد أهدافه إقامة صلة/مد جسر بين البحث وصناعة السياسة عن طريق تعميق وتوسيع المعرفة والنقاشات لقضايا الأسيان والقضايا الدولية، وفهم الإقليم والعمل على تطويره.

لقد كان SIIA مدافعا رئيسيا عن ضرورة تأسيس جماعة اقتصادية ضمن الأسيان تذهب إلى أبعد من مناطق التجارة الحرة و تتوجه إلى اندماج أعمق لتسهيل فتح الأسواق أمام المستثمرين. كما يرتكز عمل SIIA على اتفاقات التجارة الحرة الثنائية بين الأسيان واقتصاديات شمال شرق آسيا ودراسة الآمال الممكنة للاتجاه نحو إقليمية شرق آسيوية.

ينظم SIIA ملتقيـــات و ورشـــات عمل بين الخبراء و صنـــاع السيـــاسة لفائدة عدة أطراف: الحكومة، رجـــال الأعمال، طلبة وعامة الناس. ويشارك SIIA بانتظـــام على مستوى الإقليم في الحـــوارات الرئيسية التي تجري في شرق آسيا مثل: المائدة المستديرة حول آسيا الباسيفيكية، مؤتمرات وليامز بورغ (Williams burg) لمجتمع آسيا،...

ترتكز بحوث SIIA الـــحالية على الإقليمية في شرق آسيـــا والتي نضم بصددهـــا عدة حوارات.

- **معهد الدراسات السياسية (IPS) The Institute of Policy studies**[2]:

الذي يترأسه الآن السفير السابق طومي كوه المتمتع بخبرة واسعة في الولايات المتحدة ومن المدافعين البارزين عن القيم الآسيوية. بدأ هذا المعهد أعماله سنة 1988ويسيره موظفون حكوميون و مدراء الأعمال المتعددة الجنسية و رؤساء مؤسسات أكاديمية مثل كيشور محبوباني.يعتمد IPS في إنجاز مهماته على مشاريع البحث، منشورات وتنظيم المؤتمرات، محاضرات ومناقشات مغلقة.منشورات و دراسات و أوراق المؤتمرات التي ينظمها IPS تمثل وجهة نظر سنغافورية صارمة حول الشؤون المحلية و الإقليمية و الدولية.

---

1) موقع SIIA على الأنترنيت: www. siiaonline. org

2) موقع IPS على الأنترنيت: www. ips.org. sg

مـــالـــيـــزيـــا:

- **معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية (ISIS) The Institute of Strategic and International Studies**[1]:

مؤسسة مستقلة و غير ربحية يتلخص دورها في القيام بتحاليل حول الاقتصاد، السياسة العامة والمسائل الأمنية بماليزيا، وتدعيم الحوار والنقاش بين القطاعين العام والخاص والأكاديميين. لقد كان ISIS عضوا مؤسسا رئيسا للأسيان-إزيس. يستضيف هذا المعهد منذ 1987 -ومناصفة مع الآسيان-إزيس منذ1991 - المائدة المستديرة السنوية لآسيا الباسيفيكية وهي الشبكة الرئيسية التي تجمع الإقليميين المتخصصين.[2]و هو الذي قام ببلورة مفاهيم EAEG في أوائل التسعينات. في 1992 دعا إلى عقد" لجنة من أجل آسيا جديدة " وهي عبارة عن مجموعة نخبوية تتألف من 16 شخصية بارزة من بلدان الإقليم. قدمت هذه اللجنة -عاما بعد إنشائها (1995)- تقريرا شاملا بعنوان " نحو آسيا جديدة " وهو نوع من بيان (Manifesto) عن نهضة آسيوية. ومنذ ذلك الوقت أصبح ISIS سكرتارية لمجلس التعاون الأمني في آسيا الباسيفيكية (Council Security Cooperation in the Asia Pacific) CSCAP.

اليـــابـــان:

لعبت الدولة الشبكة (Network state) -الخاصية التي تميز الدولة اليابانية في الداخل- دورا في التكـــامل الإقليمي الآسيوي. لقد بين كل من Saya و Takashi Shiraishi كيف أنـــه، في العشريـــات الأخيرة من القرن 20، أصبحت الجماعـــات اليابانية في جنوب شرق آسيـــا والمكونة أســـاســـا من الأفراد (رجال دين، موظفون،...) امتدادا للدولة اليابانية التي كانت تبحث عن " إعادة يبننة " (Re-Nipponize) هذه الجمـــاعـــات من خلال نشاطـــات القنصليـــات ومن خلال إنشـــاء جمعيـــات يابانية محلية.[3] لقد كـــان هذا مدخلا إلى عهد جديد في التكـــامل الإقليمي في شرق آسيـــا عندما بدأ تـــأثير الاقتصاد الياباني ينتشر تدريجيـــا في شرق آسيـــا خاصة الزيـــادة الـــهائلة في الاستثمار الياباني الخارجي المباشر في الثمانينات.

- **المركز الياباني للمبادلات الدولية (JCIE) The Japan Center for International Exchange**

أنشئ هذا المركز في الستينـــات لترقية المبادلات مع الولايـــات المتحدة، لكنه تطور ليقوم بنشاطـــات متنوعة: نشاطـــات فكريـــة متعددة المستوى ونشاطـــات المجتمع المدني التي أصبحت تركز بشكل متزايد على الإقليم الآسيوي.[4]

1) www.isis. org. my

2) Cesar de prado yepes, Is the world ready for a coherent Asean + 3 ? a multi – level analysis of epistemic policy actors ideas, (www.ace.lu.se/images/Syd_och_sydostasienstudier/working_papers/dePradoYepes.pdf), P19

3) Peter Katzenstein, Regionalism in Comparative Perspective, OP. Cit.

4) Cesar de Prado yepes, Is the world ready for a coherent Asean +3 ? , op.cit, P23.

- **المنتدى الياباني للعلاقات الدولية (Japan Forum On International Relations (JFIR**

تـــأسس سنة 1987 من طرف الدبلومـــاسي السابق Saburo okita. لقد طور هذا المنتدى، رغم صغره، ما يعرف بـــإنتـــاج "سياسة توصيات" (policy recommendations PR) التي تتطلب مصادقة أغلبية الأعضاء من بين 95 عضو في المجلس السياسي للمنتدى.

منذ التوصيات الأولى في 1988 التي ركزت بشكل واسع على البلدان الصناعية الجديدة، فإن التوصيات الأخرى أصبحت تركز على تطوير الإقليمية في شرق آسيا.

PR 11 سنة 1994 كان بعنوان : مستقبل الإقليمية واليابان.

PR 19 سنة 2000 كان بعنوان: العولمة الاقتصادية وخيارات آسيا.

PR 22 سنة 2002 كان بعنوان: بناء نظام للأمن والتعاون في شرق آسيا.

PR 23 سنة 2003 كان بعنوان: مبادرة اليابان من أجل جماعة اقتصادية في شرق آسيا. والذي جاء في 15 نقطة شملت إنشاء جماعة اقتصادية على المدى القصير وإتحاد جمركي على المدى المتوسط وعملة موحدة على المدى الطويل. وقد قام ممثل المنتدى بتقديم PR 22 و PR 23 في كوالالمبور أمام مؤتمر شرق آسيا الأول 2003.[1]

الصين:

الكومنولث الصيني: وهو لا يعني مؤسسات الدولة، لكن هذا الكومنولث مكون أساسا من المؤسسات التجارية العائلية حيث الروابط الإثنية والعشائر العائلية تكون شبكات أعمال وتجارة إقليمية قوية. فالشبكة الإثنية الصينية لها استثماراتها ونشاطها الاقتصادي الكبير في شرق آسيا.[2]

تتوزع الإثنيات الصينية على بلدان شرق آسيا حسب الجدول الآتي: [3]

---

1) Ibid.

2) Ibid.

3) طارق عبد الله، الأزمة الآسيوية : الخلفيات والأبعاد، المستقبل العربي، العدد 240، (فيفري 1999)، ص 38.

البلـــدان	عـــدد الصينييـــن
تـــايـــوان	21 مليـــون
هـــونغ	6 مليـــون
كـــونغ	8 مليـــون
أنـــدونيسيـــا	6 مليـــون
تـــايلنـــد	6 مليـــون
مـــاليزيـــا	3 مليـــون
سنغـــافـــورة	1 مليـــون
الفلبيـــن	

وفي كل هذه البلدان تلعب الأقلية الصينية الدور الاقتصادي الأول إلى حد أنها تسيطر مثلا على 60% من اقتصاد ماليزيا.[1]

وهنـــاك خصائص مميزة للرأسمـــال الصيني فهو رأس مـــال شبكي مبني من الأسفل ليس على أســـاس عقود قـــانونية وسلطة رقـــابة من طرف الدولة ولكنه قـــائم على علاقـــات خـــاصة من الثقة. كما أن الأعمال الصينية الناجحة معروفة بإنشاء شركة أم تتكون من شركات مستقلة مرتبطة على نحو مرن ضمن مجموعة عمل متعدد الشركات.

إن وجود نسيج أسري متعاون خارج حدود الدولة الواحدة دعم التبادل الاقتصادي والنشاط الاستثماري المشترك بين بلدان الإقليم.

المستوى الإقليمي:

معاهد الأسيان للدراسات الإستراتيجية والدولية (ASEAN-ISIS)[2]

هي جمعية واسعة من المعاهد في الإقليم (ISIS، SIIA،...) تهدف إلى تدعيم التعاون الإقليمي من خلال دراسات وملتقيات مشتركة وتبادل الآراء بشأن إجراءات دعم السلام والاستقرار والرخاء بالمنطقة.

---

1) المـــرجـــع الســـابق.

2) موقع أسيان-إزيس على الأنترنيت: www. aseanisis. org

لقد تم إنشاء الأسيان-إزيس سنة 1984 بعد دعوة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

CSIS (Center for Strategic and International Studies) لعدد من المؤسسات من منطقة الأسيان للالتقاء في بالي (أندونيسيا).لفتت هذه الشبكة من المؤسسات انتباه الحكومات من خلال أوراق عملها المتوجهة نحو رسم السياسات (policy paper) والتي أدت إلى تطوير علاقات قوية مع SOM

(Senior Official Meeting) أي كبار المسؤولين.

قامت مجموعة الأسيان-إزيس بسلسلة لقاءات أصبحت مصدرا كبيرا لتبادل الآراء بين الخبراء وموظفي الحكومات في جنوب شرق آسيا منها: الطاولة المستديرة حول آسيا الباسيفيكية التي تركز على بناء الثقة وتخفيف حدة النزاعات التي كانت تعقد سنويا في جوان بماليزيا منذ منتصف الثمانينات وقد أصبحت الآن منتدى للأسيان-إزيس منذ 1994.

كما تنظم الأسيان-إزيس ملتقيات ثنائية منتظمة مع نظرائها من المؤسسات في الصين، اليابان، كوريا الجنوبية و تايوان. كما يعقد كبار المسؤولين بالأسيان (SOM) مشاورات مع نواب هذه المعاهد.

لقد كان نجاح الأسيان-إزيس الأول هو حثها / تحريضها الحكومات على الانضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون في 1990. بعد ذلك كان تعزيزها لعملية جعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (SANWFZ) في قمة الأسيان الخامسة سنة 1995. كما كان لها تأثيرا على التعاون الاقتصادي فقد أقنعت الأسيان بالانضمام إلى الأبيك و دعمت EAEC و اقترحت إنشاء أفتا التي أصبحت حقيقة في 2003.

أما النتيجة الأكثر أهمية التي أدى إليها عمل الأسيان-إزيس فهي التوصية التي أدت إلى إنشاء المنتدى الإقليمي للأسيان حيث أكدت التوصية على ضرورة بناء نظام أمني متعدد الأطراف.[1]

فريق استشراف شرق آسيوي (EAVG) East Asian Vision Group:

بهـــانـــوي 1998 وعلى ضوء إقتراح من الرئيس الكوري كيم داو-يونغ (Kim Dae-Jung) وافق قادة الآسيان + 3 على إنشاء فريق رؤية شرق آسيوي يتألف من 26 مفكر بارز من الأسيان، الصين، اليابان وكوريا الجنوبية (2 من كل بلد)[2]، و أوكل لهذا الفريق مهمة وضع خطوات عملية من أجل إقامة تعاون متين في شرق آسيا على المستوى السياسي، الاقتصادي، الثقافي وغيره من المستويات. وقد قدم هذا الفريق تقريره النهائي إلى قمة الأسيان + 3 ببروناي دار السلام 2001.[3]

---

1) Cesar de Prado Yepes, is the world ready for a coherent Asean + 3 ?,op.cit

2) David capie, OP. Cit, P 156.

3) التقرير جاء بعنوان: " نحو جماعة شرق آسيوية: منطقة سلام، ازدهار وتقدم " Towards an East Asian community : Region .of peace, Prosperity and progress نص التقرير موجود كاملا في : www.aseansec.org/4918.htm

في تقريره هذا أشار EAVG إلى " التجارب التاريخية العديدة والمعايير والقيم الثقافية المشتركة " بين دول شرق آسيا وأكد على أن شرق آسيا " منطقة متميزة وهامة من العالم ". كما أكد على " ضرورة بناء جماعة شرق آسيوية تواجه تحديات المستقبل، وتطور التفاهم المشترك والثقة المتبادلة ". وأشار التقرير إلى أن الأزمة المالية 97-98 كانت بمثابة " دافع قوي لتدعيم التعاون الإقليمي". وأن " شرق آسيا بحاجة إلى مأسسة تعاونها لحل المشكلات المماثلة التي يمكن أن تواجهها ".

وقد قدم EAVG عدة توصيات عملية منها:

1- تأسيس منطقة شرق آسيا للتجارة الحرة East Asian free Trade Area (EAFTA) وتحرير التجارة حسب إعلان بوجور(الأبيك).

2- توسيع الاتفاق-الإطار حول منطقة الأسيان للاستثمار (AIA) لتشمل كل شرق آسيا.

3- تطوير الهوية و الوعي الإقليميين وتطوير التعاون في المشاريع المتعلقة بالمحافظة على الفنون والثقافة الشرق آسيوية و ترقيتها.

4- ترقية لقاءات القمة السنوية للأسيان + 3 إلى مؤتمر قمة لشرق آسيا East Asian Summit (EAS)

5- إنشاء منتدى شرق آسيا يتكون من ممثلين حكوميين و غير حكوميين من الإقليم و من مختلف القطاعات بهدف العمل كميكانيزم مؤسساتي لتوسيع قاعدة المبادلات الاجتماعية وبالتالي التعاون الإقليمي.

لقد عمل EAVG على خلق رؤية تلهم شعوب وحكومات شرق آسيا بضرورة العمل باتجاه بناء جماعة شرق آسيوية. و وضع تصوره للإقليم الذي يتحرك نحو جماعة إقليمية أين تستعمل الجهود المشتركة من أجل تحقيق السلام والازدهار والتقدم. وقد ركز EAVG على المجال الاقتصادي الذي يتضمن التجارة والاستثمار باعتباره الحافز الأساسي في عملية بناء الجماعة.كما وضع هذا الفريق تصوره للمصالح الإقليمية التي ستتحقق مع بناء جماعة شرق آسيوية:

1-منع النزاعات وترقية السلم بين بلدان شرق آسيا.

2-تطوير الأمن الإنساني: جماعة البيئة.

3-تعزيز التعاون في مجال التعليم وتنمية الموارد البشرية وتدعيم هوية خاصة بجماعة شرق آسيا.

فريق دراسة شرق آسيا East Asia Study Group (EASG) :

هذا الفريق، الذي تم انشاءه في مارس 2001، يتألف من موظفين حكوميين وقد كلف بتقييم توصيات EAVG التي قدمها في تقريره 2001، وكذا تقييم نتائج مؤتمر قمة شرق آسيا (EAS).

تقرير EASG[1] قال عن توصيات EAVG أنها توصيات مفيدة ونافعة لتحقيق رؤية شرق آسيوية للسلم والازدهار والتقدم. وقام بتقديم 26 " إجراء ملموس" التي تمكن من تحقيق تطور حقيقي في بناء إقليم شرق آسيا. لم تقتصر هذه الإجراءات على المجال الاقتصادي و لكنها تعدته لتشمل أيضا المجالات السياسية والأمنية، البيئية، الطاقة، الثقافة، التعليم وكذا المجال الاجتماعي والمؤسساتي.

قسم**EASG** هـــذه الإجراءات 26 إلـــى إجـــراءات طويلـــة المـــدى (17 إجراء) وأخرى قصيرة المدى (9 إجراءات).

من الإجراءات الطويلة المدى:

1-تشكيل مجلس الأعمال لشرق آسيا.

2-تأسيس شبكة معلومات للاستثمار في شرق آسيا.

3-تطوير الدراسات الخاصة بشرق آسيا في الإقليم.

4-العمل المشترك مع المؤسسات الثقافية والتعليمية لترقية حس قوي بالهوية والوعي الشرق آسيوي.

ومن الإجراءات القصيرة المدى:

1-تشكيل منطقة تجارة حرة لشرق آسيا.

2-إنشاء منطقة الاستثمار لشرق آسيا.

3-التأسيس لتسهيلات مالية على المستوى الإقليمي.

4-العمل على تطوير قمة الآسيان + 3 إلى مؤتمر قمة شرق آسيوي.

وهي نفس توصيات EAVG السابقة.

من خلال الإجراءات العملية التي حددها EASG بين هذا الفريق أن التعاون الشرق آسيوي مفيد و مرغوب، وأن هكذا تكامل في شرق آسيا سيتطور عبر الوقت، وأن إطار الآسيان + 3 هو الإطار الوحيد الجدير بالثقة و الواقعي لتطوير شكل ومحتوى التعاون الإقليمي في شرق آسيا.

لقد رحب القادة المجتمعون بكمبوديا في نوفمبر 2002 بحرارة بهذه النتائج.

---

1) قدم هذا التقرير إلى قمة الأسيان + 3 بكمبوديا في نوفمبر 2002.نص التقرير موجود كاملا في : www..aseansec.org./4918.htm

المطلب الثاني: الأفكـــار و الصـــور.

الإقليم في نظر البنائيين فضاء اجتماعي يتشكل بواسطة الأفكار والصور التي يروج لها الفاعلون الإقليميون، وفي مقدمة هؤلاء الفاعلين صناع السياسة الذين لديهم التأثير الأكبر من حيث نشر الأفكار ورسم الصور لما سيكون عليه الإقليم. فالأفكار هي بمثابة المادة الخام التي يستعملها الفاعلون لإعطاء حقيقة / واقعا للإقليم عن طريق فعل اللغة.

يمكن إرجاع الدعوات الأولى لأجل إقامة جماعة شرق آسيوية وللتضامن الآسيوي إلى ظهور المدرسة الآسيوية بـــاليابان في نهاية القرن 19 مع مدرسة الشرق (Toyoshi) التي كانت حركة يمثلها المفكرون اليابانيون الذين كـــانوا يعـــارضون فكرة إبعاد اليـــابـــان عن الصين كما كانوا رافضين لليبرالية الغربية المستوردة في عصر الميجي وضد الفهم والتفسير التـــاريخي الغربي للشرق. كما كـــان كذلـــك الـــزعيم الثوري الصيني صان يات-صن (Sun Yet-Sen) من أكبر المدافعين عن " العائلة الآسيوية "[1] .

في القرن 20 مر النقاش حول الجماعة الشرق آسيوية بسلسلة إنقطاعات وتصدعات بسبب الحروب، الاستعمار ثم التحرر من الاستعمار وعملية بناء الدولة. لكن في فترة مـــا بعد الحرب العالمية الثانية تم صياغة بعض الأفكار الإقليمية ضمن إطار القومية الآسيوية(Pan-Asianism).فعلى عكس ما يبدو من أن العلاقة بين القومية والإقليمية هي علاقة متنـــاقضة، فإن القوميين الآسيويين البارزين مثل سوكارنو (اندونيسيا)، هو شيء مين (Ho Chin Minh) (فتنام) و أونغ سان Aung San (بورما)، لي كوان يو، ماوتسي تونغ كانوا ينظرون إلى الإقليمية كوسيلة هامة للتحرر من الاستعمار " فالقوميون الآسيويون تحولوا إلى الإقليمية لقهر القوى المسببة للشقاق بين الدول الجديدة و توحيد جهود العمل من أجل خلق تأثير في عالم الأعمال أكبر بكثير من ذاك التأثير الذي تأمل أي دولة بتحقيقه على إنفراد "[2]. كما ظهرت في هذه الفترة كذلك أفكار إقليمية تعاونية كتلك الخاصة بالسياسي الياباني اوكيتا سافورو okita safuro الذي تأثر بعمق بنظرية الأوز الطائر مما أدى به إلى تطوير مفهوم " الأمن الموسع" بالتركيز على الدبلوماسية والمساعدات ورفض الوسائل العسكرية لإدارة الدولة، لقد أصبح اوكيتا سنة 1955 رئيسا لقسم الأبحاث للتخطيط الاقتصادي. وعلى خطى نظرية أكاماتسو كانت خطته لتوسيع الصادرات اليابانية ومساعدة اليابان عملية التنمية في اقتصاديات شرق آسيا من أجل تبديد حالات العداء وشغل الانتباه عن الأخطار والتشنجات السياسية، لأن رفع إمكانيات التنمية الإقليمية سيؤدي إلى زيادة الاستقرار في المنطقة. لقد قامت نظرية اوكيتا على مفهوم إقليمي آسيوي والذي يعني انخراط الحكومات في التدفق التجاري وفي الاستثمارات والمساعدات.[3]

---

1) Nuria Okfen, op.cit.

2) Amitav Acharya, Regional institutions and Security Order in Asia, OP. Cit

3)Peter Katzenstein, Regionalism and Asia, OP. Cit

في مقابل هذه الأفكار الشرق آسيوية كانت هناك أفكار أخرى" باسيفيكية " آتية من نفس البلد وهو اليابان فقد نسب إلى كيوشي كوجيما وضع تصور لأول تنظيم إقليمي في المنطقة أسماه منظمة التجارة والتنمية الباسيفيكية كما قام كذلك بإدخال مفهوم منطقة التجارة الحرة الباسيفيكية

و قد تطور الخطاب الآسيوي الحديث حيث أصبح[1]:

1-يشمل جنوب شرق آسيا على خلاف التعريف الياباني القديم الذي كان، لأسباب ثقافية، يعرف شرق آسيا بدول شمال شرق آسيا فقط، ولكن ونظرا لأسباب إستراتيجية واقتصادية تم ضم جنوب شرق آسيا في المفهوم الخاص الذي أنشأته اليابان: مجال الرفاه الكبير لشرق آسيا The Greater East Asian Cooprosperity sphere.

كما تعززت -في السبعينات- العلاقات التجارية بين اليابان وجنوب شرق آسيا ومنذ ذاك الوقت أصبح جنوب شرق آسيا جزءا أساسيا من شرق آسيا.

فبدأت اليابان العمل على تشجيع زيادة الوعي الآسيوي الإقليمي وذلك بدعوة الطلبة الآسيويين إلى الجامعات اليابانية وتأسيس رابطة الإتحاد الآسيوي وجمعيات أخرى تدعم تقارب العلاقات بين اليابان وشعوب المنطقة.فهناك رحلات دراسية لطلبة الدراسات العليا من جنوب شرق آسيا نحو اليابان.

2- النقاش حول جماعة شرق آسيوية لم يعد حكرا على اليابان، فالتنمية الاقتصادية الناجحة خاصة نسب النمو العالمية المحققة في أجزاء أخرى من شرق آسيا (عدا اليابان) أدت إلى ثقة جديدة بالذات بين النخب الفكرية والسياسية في هذه المناطق والتي شاركت فيما بعد في النقاش حول " القيم الآسيوية " في التسعينات وساهمت بشكل واضح في تطوير الأفكار الإقليمية الآسيوية خاصة فكرة " طريق آسيوي" في التنمية الاقتصادية، الحياة الاجتماعية و الدبلوماسية. فمشاركة الفواعل الإقليمية في هذا النقاش حول القيم الآسيوية ساهم في بناء الجماعة الشرق آسيوية وأعطى شرعية إقليمية لهذه الأفكار مما ساهم في بناء هوية إقليمية التي تعززت بسبب التحديث السريع المزدهر الذي حصل في الإقليم والفخر الذي شعرت به شعوب المنطقة بسبب نجاح هذا التحديث.

ومن الصيغ الاجتماعية التي استخدمت بشكل واسع من طرف السياسيين و الأكاديميين الشرق آسيويين للتأكيد على تميز شرق آسيا كإقليم بخصائص مختلفة عن الأقاليم الأخرى في العالم، و على وجود قيم مشتركة بين كل الشرق آسيويين رغم الاختلافات الثقافية بين بلدان المنطقة[2] و بالتالي خلق الإدراك

(PAFTA) .لقد كانت (PAFTA).

مفتوحة حيث شملت كل من اليابان، الولايات المتحدة وكندا، أستراليا و نيوزلندا لكنها لم تشمل اقتصاديات جنوب شرق آسيا.فلم يتم تبنيها. كما دعا رئيس الوزراء الياباني سنة 1971 " ماسايوشي أوهيرا " إلى التجمع الباسيفيكي.

1) Nuria Okfen, OP. Cit.

2) لقد سجل أحد الكتاب اليابانيين " Toba " بـأن سنغـافورة، تايبي، هونغ كونغ تشترك في " الشعور بالقرابة " وهذا لأنها تنتمي إلى نفس " الفضاء الثقافي الصيني ". أما الآسيويون الجنوب شرقيون فهم مختلفون. لاوس، كمبوديا، تايلند، بورما تنتمي إلى الفضاء الثقافي الرافاداني، أما ماليزيا واندونيسيا فإلى الفضاء الثقافي الإسلامي والفلبين فهي ثقافيا شبيهة بدول أمريكا اللاتينية.

الذاتاني بوجود هوية إقليمية مشتركة لان الهوية ليست شيئا ثابتا يتم البحث عنه، وإنما تتكون من خلال تفاعلات و تجارب تاريخية متواصلة، هذه الصيغة الاجتماعية هي: القيم الآسيوية.

القيم الآسيوية(1):تأتي أهمية القيم كون المؤسسات والمعايير لها معنى فقط ضمن سياق الثقافة، العمليات الاجتماعية، مستوى التنمية والقيم التي اشتقت منها.

لقد استخدمت هذه القيم الآسيوية في بناء الذات عن طريق إدراك التمايز مع الآخر (الغرب). فنظام القيم الآسيوية غالبا ما يقدم وتتم مناقشته ضمن سياق ثنائية: شرق-غرب(2). فالنقاش الذي جرى في التسعينات كان حول دور هذه القيم في النمو الاقتصادي في شرق آسيا في ضوء مقولة " فيبر" أن القيم الكونفوشية(3) (عدد من هذه القيم الآسيوية تم النظر إليه ضمن سياق التقليد الكونفوشي) لا توفر الأرضية اللازمة لتطور الرأسمالية مثل القيم البروتستانتية.

فالقيم الآسيوية، وعلى خلاف القيم الغربية، حسب المدافعين عن القيم الآسيوية، تحفز على إنشاء جماعة منظمة وتعتبر أن استقرار الجماعة هو أكثر أهمية من حقوق الأفراد.

فبسبب تمجيدها للجماعة على حساب الفرد، فإنها تجعل هذا الأخير يحاول دائما الموازنة بين مصالحه ومصالح العائلة والمجتمع. ونتيجة هذا يصبح الناس أكثر وعيا مما يجعلهم يعملون لصالح خير المجتمع وتماسكه واستقراره كما أنها تحدد وجود الفرد ضمن سياق عائلته، فهو ليس منفصلا، لذا نجد الشرق آسيويين -عادة- يحبذون استعمال تعبير " العائلة الآسيوية ".

ومن هذا المنطلق ساهمت القيم الآسيوية في خلق نوع من الوعي أو الحس الإقليمي بضرورة التعاون بين بلدان شرق آسيا. كما تحدد وجود الفرد ضمن سياق عائلته فهو ليس منفصلا. لذا يحبذ الشرق آسيويون استعمال تعبير " العائلة الآسيوية ".

---

1) تتمثل القيم الآسيوية بشكل عام في: تقديم مصالح الجماعة على الفرد (أي أولوية الاستقرار الاجتماعي على ما يسمى الحريات المدنية والفردية) الانضباط الذاتي – التفاني – احترام الروابط العائلية – التقشف – العمل الشاق – عمل الفريق – احترام التعليم والواجب العام، احترام السلطة و التراتبية. و قد أصبح مفهوم القيم الآسيوية رائجا في التسعينيات، و هو يقوم على الاعتقاد بوجود مجموعة متميزة من المؤسسات و الإيديولوجيات السياسية في البلدان الآسيوية والتي تعكس ثقافة و تاريخ الإقليم. رغم رواجها لا تحظى هذه القيم. بالإجماع في شرق آسيا، فالرئيس الكوري السابق كيم داو-يونغ من المعارضين لها فقد علق على استقالة سوهارتو في اندونيسيا 1998 بأنها نتيجة مأسوية للسياسة التي تدافع عن ما يسمى القيم الآسيوية التي تضحي بالديمقراطية في سبيل النمو الاقتصادي.و من المعارضين كذلك الرئيس التايواني السابق لي تانغ هي Lee Teng-Hui

2) .

في مقالة له بعنوان"الفروقات بين القيم الآسيوية و القيم الأوروبية"أوضح" طومي كوه" أن اروبا لم تستطع بعد أن تتقبل آسيا كطرف معادل و مواز لها، نظرا للهيمنة الغربية على آسيا التي دامت قرابة المائتي عام مما جعل اغلب الغربيين ينظرون باستعلاء إلى الآسيويين. لذلك فان الغرب لا يستطيع قبول القيم الآسيوية لان هذه الأخيرة يمكن أن تشكل تحديا للهيمنة الفكرية الغربية. لأنه من بين كل الأقاليم في العالم فان شرق اسيا هو الاقليم الوحيد الذي له إمكانية تحقيق التكافؤ مع الغرب بفضل النمو الاقتصادي المحقق.

3)

إن عددا من القيم الآسيوية تم النظر إليه ضمن سياق التقليد الكونفوشي. فالكونفوشية هي التراث الإقليمي الذي تم بناؤه في شرق آسيا. لقد شكلت الكونفوشية مرجعا واسعا لمجموعة من القيم والمبادئ الخاصة بسلوكيات الناس. وقد جاءت هذه القيم أساسا من الصين رغم أنها امتزجت فيما بعد مع البوذية والطاوية ومذاهب أخرى.

لقد عملت الزعامات والنخب الآسيوية، بالتالي، على تطوير فلسفة التعاون ضمن إطار القيم الآسيوية ومن أهم هذه الزعامات نجد: مهاتير محمد (ماليزيا) و لي كوان يو (سنغافورة) المعروف عنهما أنهما من أصحاب سياسات المواجهة.

مهـــاتـــيـــر محمد:[1]

من أبرز المدافعين عن الهوية الآسيوية و الوعي الآسيوي.اعتمد في دفاعه عن هذه الروح الآسيوية على الترويج للثقافة الآسيوية والطريق الآسيوي في التقدم، رافضا فكرة عالمية الثقافة الغربية بدعوى أنها الثقـــافة الوحيدة التي تـــؤكد على قيم المدنية والحرية مقابل ارتباط الثقافة الآسيوية بقيم الاضطهاد والفساد و السلطوية، فقد صرح سنة 1996 أمام رؤساء الحكومات الأوروبية أن " القيم الآسيوية قيم عامة ... عالمية، أما القيم الأوروبية فهي قيم أوروبية "[2]. فمهاتير يتحدث عادة عن انبعاث القيم الآسيوية بالتوازي مع الانبعاث الاقتصادي في مقابل حديثة عن التدهور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الغربية.

وقـــد أكد على قدرة آسيـــا على خلق منطقة ثقـــافية تتميز بـــالعظمة التـــاريخية الفريدة. وطـــالب في سيـــاق دعوته إلى تنمية الوعي الآسيوي والمحافظة على نظام القيم الآسيوية بإنشاء المؤتمر الاقتصادي لشرق سنة 1990 في مواجهة مشروع الأبيك الذي ينظر إليه باعتباره مشروعا للهيمنة الأمريكية على شرق آسيا آسيا. فطبقا لمهاتير فإن منظمة المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا استلهمت من الفكرة التي تقول بأنه يجب علينا إلزام أنفسنا " أن نضمن بأن تاريخ شرق آسيا سيصنع في شرق آسيا من أجل الشرق آسيويين ومن قبل الشرق آسيويين"[3]إن المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا كمشروع إقليمي استند إلى مفاهيم الإقليمية المؤسسية التقليدية مقابل مفاهيم الإقليمية المرنة غير المؤسسية التي استند إليها مشروع الأبيك. استبعد مهاتير أستراليا و نيوزلندا من فكرة المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا قائلا عن أستراليا أنها"تحاول فرض قيمها الأوروبية على آسيا" (الدفاع عن إقليمية ثقافية في آسيا). كما عارض مهاتير انضمام أستراليا إلى اللقاء الآسيوي – الأوروبي، إذ صرح بأنه إذا ما كانت أستراليا تريد الانضمام إلى هذا اللقاء فعليها أن تنضم إلى الجانب الأوروبي وليس الآسيوي، مشيرا إلى الاختلاف الثقافي بين أستراليا و جيرانها الآسيويين فقبول أستراليا في اللقاءات الإقليمية

([1]

هو وزير ماليزيا الأول من 1981-.2003.معروف عنه انه أب التحديث في ماليزيا . وصاحب سياسة النظر إلى الشرق (Look East Policy) التي قامت على ضرورة البحث عن نموذج تنموي شرقي كنموذج مرشد للتجربة التنموية الماليزية حيث ركز على النموذجين الكوري و الياباني. ففسح المجال أمام القطاع الخاص وأمام الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى تعميق التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار الآسيان.

له عدة مؤلفات تعبر عناوينها عن اهتمامه الآسيوي:

- الإطار الباسيفيكي في القرن 21 (1995).
- عهد جديد لآسيا (1999).
- تأملات حول آسيا (2002).

[2]) صامويل هانتغتن، مرجع سابق، ص 180.

[3]) Anthony Milner and Deborah, the idea of Asia, OP. Cit.

لشرق آسيا هو - من وجهة نظر مهاتير - شبيه بقبول العرب في الإتحاد الأوروبي[1]. مؤكدا أن الآسيويين بحاجة إلى الاستقرار وإلى النمو الاقتصادي أكثر من حاجتهم للحريات المدنية.

ورغم أن فكرة مهاتير تبدو للوهلة الأولى أنها فكرة قد فشلت بسبب معارضة الولايات المتحدة و عدد من الدول الآسيوية الأخرى، فإن الآسيان + 3 هي تجسيد حقيقي لأفكار مهاتير الذي صرح بكوالالمبور أثناء مؤتمر شرق آسيا الأول في 2003 أن " الآسيان + 3 هي فعلا المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا ".

إن فكرة المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا التي أتى بها مهاتير تعكس نمو الوعي السياسي " لأسينة "[2] شرق آسيا. كما تعتبر فكرته جوابا على مفهوم آخر منافس للإقليمية الثقافية وهو مفهوم جماعة " آسيا الباسيفيكية ". هذا المفهوم الذي أخذ شهرته كنتيجة لإنشاء الأبيك.

لقد أعاد مهاتير، في وقت كثرت فيه الانتقادات للنموذج الآسيوي للتنمية أثناء أزمة 97-98 التي قال عنها أنها نتاج " مؤامرة غربية"، ثقة الآسيويين بأنفسهم حين قام بإجراءات سبتمبر 1998 التي أدت إلى فرض القيود على خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تسودها روح المضاربة وتثبيت سعر صرف العملة الماليزية وتخفيض أسعار الفائدة. إضافة إلى عدم الرضوخ لبرامج صندوق النقد الدولي في عملية الإنقاذ المالي وقد تمكنت بذلك ماليزيا من تجاوز الأزمة.

---

[1])Stephanie Lawson, ASEM and the Politics of Regional identity, http:/ www.anu.edu.au/NEC/Lawson.pdf, P7

[2]) استعمل تعبير"أسينة آسيا" من طرف المفكر الياباني "يوشي فوناباشي" لوصف التطور الموثوق للمصلحة الإقليمية في المثل و القيم الآسيوية.

إن نشر الأفكار المتعلقة بضرورة بناء جماعة شرق آسيوية يأتي من خلال أثر فعل اللغة. فالحديث المستمر عن ضرورة التعاون و البناء المشترك يؤدي فعلا إلى الاعتقاد بضرورة هذا التعاون. لذا فان نشر هذه الأفكار لم يعد مقتصرا على رجلي آسيا المؤثرين.

فها هو الرئيس الفلبيني " جوزيف إسترادا "[1] يتحدث عن الحلم بـــ " السوق المشتركة لشرق آسيا، عملة شرق آسيوية موحدة ومجموعة شرق آسيوية واحدة "[2] رغم أن الفلبين كانت تعتبر من المعارضين لاتجاه مهاتير محمد.

الوزير الأول الصيني: أعلن عن تفضيله " تعاون شرق آسيوي متين" من أجل " تدعيم وتعميق" ما أسماه " آلية الحوار الفعال والمؤثر "[3]

الرئيس الكوري: تحدث عن الحاجة إلى إيجاد طرق ووسائل: " النهوض بشرق آسيا إلى جماعة تعاون واحدة " وتطوير " نظام تعاوني اقتصادي شرق آسيوي "[4]

مثل هكذا أفكار مغامرة، وإن كانت حتى الآن تبدو غير ممكنة التحقيق (عملة شرق آسيوية موحدة) إلا أنها بدأت تؤخذ بجدية أكبر ليس فقط من طرف الأكاديميين ولكن أيضا من طرف القادة والموظفين الساميين في إقليم شرق آسيا. إن فكرة آسيـــا لم تنتشر فقط على المستوى الحكومي في المنطقة، فبعيدا عن لقاءات رؤساء الوزراء و وزراء الخارجية بدا أن هناك قدرا متزايدا من الحديث (فعل اللغة) عن المنطقة الآسيوية فمثلا[5]:

-رئيس أعمال من هونغ كونغ تحدث عن " السيكولوجية الأساسية " لآسيا.

-حديث حول طرق ومناهج التعليم الآسيوي.

-ظهور سينما رابطة آسيا.

-مخرج صيني أعلن " أعتقد أننا نحن الآسيويون نشترك في بعض الأحاسيس... من الحالة النفسية ".

---

1) جوزيف إسترادا هو أول رئيس فلبيني يلقي خطابه الافتتاحي الرئاسي بلغة Tagalog وليس بالإنجليزية " إعادة أسينة الفلبين ".

2) Anthony Milner, OP. Cit.

3) Ibid.

4) Ibid.

5) Ibid.

خـــاتـــمـــة.

إذا كان لهذا البحث من نتائج فقد تكون ربما:

أ- على المستوى النظري:

1-أن كل مقاربة ترسم ميكانزماها وفق "الجزئية" التي تسلط عليها منظورها باعتبارها الجزئية الأصح و الأكثر تأثيرا، فليس هناك منظور يضيء على كامل أجزاء الصورة، فالمؤسسات مثلا حسب اللبيراليين تسبب في التحول نحو السلم لأنهم يركزون في معظم دراساقم على الجماعة الأروبية و ليس على الناتو. في حين يرى الواقعيون الجدد أن المؤسسات لا تغير سلوك الدول بل هي انعكاس لمصالح الدول و منطق توازن القوى لأن تركيزهم غالبا ما يكون على التحالفات كالناتو. و لا يمكن الادعاء بإمكانية تجاوز هذا الخلل بما يسمى التكامل المنهجي، لأن لكل نظرية افتراضاها و فرضياها و إطارها الذي تعمل ضمنه، و هذه الافتراضات أو الفرضيات لا تقبل التجزئة فهي إما أن تكون هكذا أو لا تكون فلا يمكن القول أن النظام الدولي هو فوضى و هو منظم في نفس الوقت أو أن الدول تسعى لأجل المصالح النسبية و المطلقة وأن هذه المصالح تخضع للإدراك الذاتاني في الوقت ذاته. فلا يمكن جمع متناقضات تحت عنوان براق يسمى التكامل المنهجي. فكل ميكانزم هو تعبير عن جزء من التحول و ليس كل التحول و جمع الميكانزمات لا يعني إعطاء الصورة الكاملة فقد يكون تشويها للصورة أو تشكيلا لصورة مشوهة.

2-لنا أن نتسائل بعد قراءة كل تفسير نظري: ماذا أضاف لمعرفتنا السابقة؟

يركز الواقعيون الجدد على المصالح الوطنية و الأمن و القوة في بروز الأقاليم، و يركز المؤسساتيون النيولبيرال على دور المنظومات الدولية في تسيير علاقات الاعتماد المتبادل و إنجاز منافع مشتركة على أساس إقليمي، أما البنائيون فيركزون حول كيف تؤثر الممارسات الذاتانية بين الفاعلين في إنتاج المصالح و الأفكار و الهويات ضمن عملية التفاعل الاجتماعي. و من الواضح أن الواقعية الجديدة هي نظرية ستاتيكية فعالمها هو عالم الصراع الأبدي و الواقعيون أعلنوها صراحة أن لا تحول في ظل النظام الدولي الفوضوي إلا بتحول النظام الدولي ذاته، و كأنهم يقولون أن لا تحول في هذا الكون إلا إذا انتهى هذا الكون و جاءت أكوان أخرى لا يوجد بها ليل و نهار أو حياة وموت.فدفاع الواقعية عن ثبات بنية النظام الدولي يبدو وكأنه دفاع بالدرجة الأولى عن وجودها و ضرورقا هي. في حين أن النظريات الأخرى (خاصة المؤسساتية اللبيرالية و التكاملية و البنائية) هي نظريات تغيرية لأنها تعتقد بإمكانية التغير نحو عالم يتميز بالسلم و الاستقرار و التعاون مع اختلافيهما في ماهية هذا التغير و كيفية حدوثه.

فالبنائية مثلا تحاول أن تقدم نظرية في التطور المعرفي و ليس نظرية في التغير أو التحول الذي قد يكون سلبيا، و كأن البنائية تفترض أن الرجوع إلى الوراء غير ممكن و إن ما هو سلبي أو ما هو تقهقر ليس تغيرا أو تحولا. فهي تتحدث عن البناء و كأن العالم لا يعرف إلا البناء و ليس هناك هدم أو تدمير لهذا البناء.

3-ليس المكانزم الدولي هو فقط الذي يركز على العوامل الخارجية فحتى البنائية لا تهمل العامل الخارجي فادراك الهوية من خلال الآخر هو تأثير لعامل خارجي، كما إن التكامل الوظيفي قد يتدعم نتيجة الاحساس بوجود تهديد خارجي. و هكذا يبدو إن تحديد الفاصل أو نقطة التمايز بين ما هو إقليمي و وطني و عالمي أو دولي هو مشكلة المشكلات في العلاقات الدولية. و قد زاد الأمر حدة في ظل العولمة مما يجعلنا نعي أن أي دراسة في إطار الحدود الوطنية أو الإقليمية هي دراسة لعالم افتراضي أكثر منه عالم واقعي.

4- إن الافتراضات التي تصنع البناء النظري تخلق نتائج معينة ليصبح بعد ذلك كل ما يلاحظ قابل للتفسير ضمن منطق النتائج السابقة، أي إن قراءة الواقع تتم ضمن قالب مصنوع مسبقا حتى بالنسبة للنظريات التي تقول عن نفسها إنها واقعية و عقلانية.فعندما يتم تفسير منطق الأشياء –إذا كان لها منطق- حسب توازن القوى أو الهوية أو قوى العولمة ..فلا نكاد نعرف هل إن هذا ما يحصل فعلا أم لأن الذهن رسم خريطة وفق مقاربة ما فإنه صار أسيرا لهذه المقاربة يحلل الظواهر حسب خطوط خريطتها الافتراضية.

ب- على المستوى التطبيقي:

ربما بين الفصل الأخير كيف يمكن أن تدمج المعرفة التاريخية و الوصفية لإقليم ما مع نظرية في العلاقات الدولية:

1-إن صورة الماضي السلمي التاريخي الذي تتحدث عنه البنائية غائبة في حالة شرق آسيا، حيث العلاقات التاريخية مليئة بذاكرات الحروب و الاستعمار و لا توضح البنائية كيف تم تجاوز هذه الصورة السلبية في بناء طريق الآسيوي. و هل كانت هناك حركة تاريخية أدت رغم ذلك إلى توافق في الهويات.

2- أوضح المقترب البنائي إنه يوجد في قلب مسار الآسيان فريق مؤثر من زعماء حكومة خبراء يرى أساسا مشتركا في البناء الإقليمي أبعد من الاقتصاد و حتى أبعد من تجنب النزاع الذي يعتبر بصفة عامة كهدف أول للآسيان. فالميكانزم البنائي أبرز دور الجماعات المعرفية و أظهر إن اللقاءات و المنشورات

و الأحاديث و تبادل الآراء يؤدي إلى بناء وعي إقليمي و بالتالي تحول الإقليم من كلام أو خطاب إلى عالم الوجود المادي.

3-استطاع المكانزم البنائي أن يبين كيف إن أزمة1997- 1998شجعت الهوية المشتركة ببروز شرق آسيا في صورة إقليم في محنة محاصر من غرباء يحاولون استغلال الصعوبات التي تواجه حكوماته. هذا الحس بالمصير المشترك دفع بلدان شرق آسيا للعمل سوية و تسهيل عملية المأسسة في شرق آسيا و أصبحت حتى اليابان و الصين مشاركين فعالين في بناء المؤسسات الإقليمية. حيث أصبح هناك نقاش جاد حول ضرورة بناء مؤسسات على المستوى الإقليمي لمنع تكرار الأزمات المالية. فالبنائية تبرز بشكل منظم دور الأزمات في التحول الايجابي في أنماط التفكير و الإدراك و الوعي الإقليمي.

4- إن تطور الثقة المتبادلة و الهويات المشتركة من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية و التطورات المؤسساتية المشتركة كان عاملا حاسما في البناء الإقليمي الشرق الآسيوي. وهنا يبرز مثلا دور منظمة كالأبيك التي لا تعدو حتى الآن أكثر من مجرد هيئة استشارية -التي تعني إنها عديمة الجدوى-لأن المشاورات و اللقاءات و النقاشات بحد ذاتها لها فعاليتها و تأثيراتها في الحراك الاجتماعي و السياسي. و بالتالي ظهر الخطاب أو فعل الكلام كميكانزم إقليمي تحولي هام.

أخيرا كتوصية على شكل تساؤل استنكاري: لماذا تفتقد معاهد العلوم السياسية في بلادنا إلى حد الآن لأقسام للدراسات الإقليمية. أقسام تحظى بالجدية، فالطالب الذي لا يزور الإقليم محل الدراسة و لا يكون ملما بأهم اللغات السائدة فإن "أبحاثه" ستكون مفتقدة لأي مصداقية و جدية.